وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

بعنوان :

دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية

" حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية "

من إعداد الطالب:

مصطفى طويطي

تحت إشـــــــراف:

أ.د. مصطفى بلمقدم

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ بورحلة علال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيساً
أ.د/ بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفاً
د / أونان بومدين	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	مناقشاً
د / بشوندة رفيق	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	مناقشاً
د / يحي برويقات عبد الكريم	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مناقشاً
د / مختاري فيصل	أستاذ محاضر	جامعة معسكر	مناقشاً

2014 - 2013

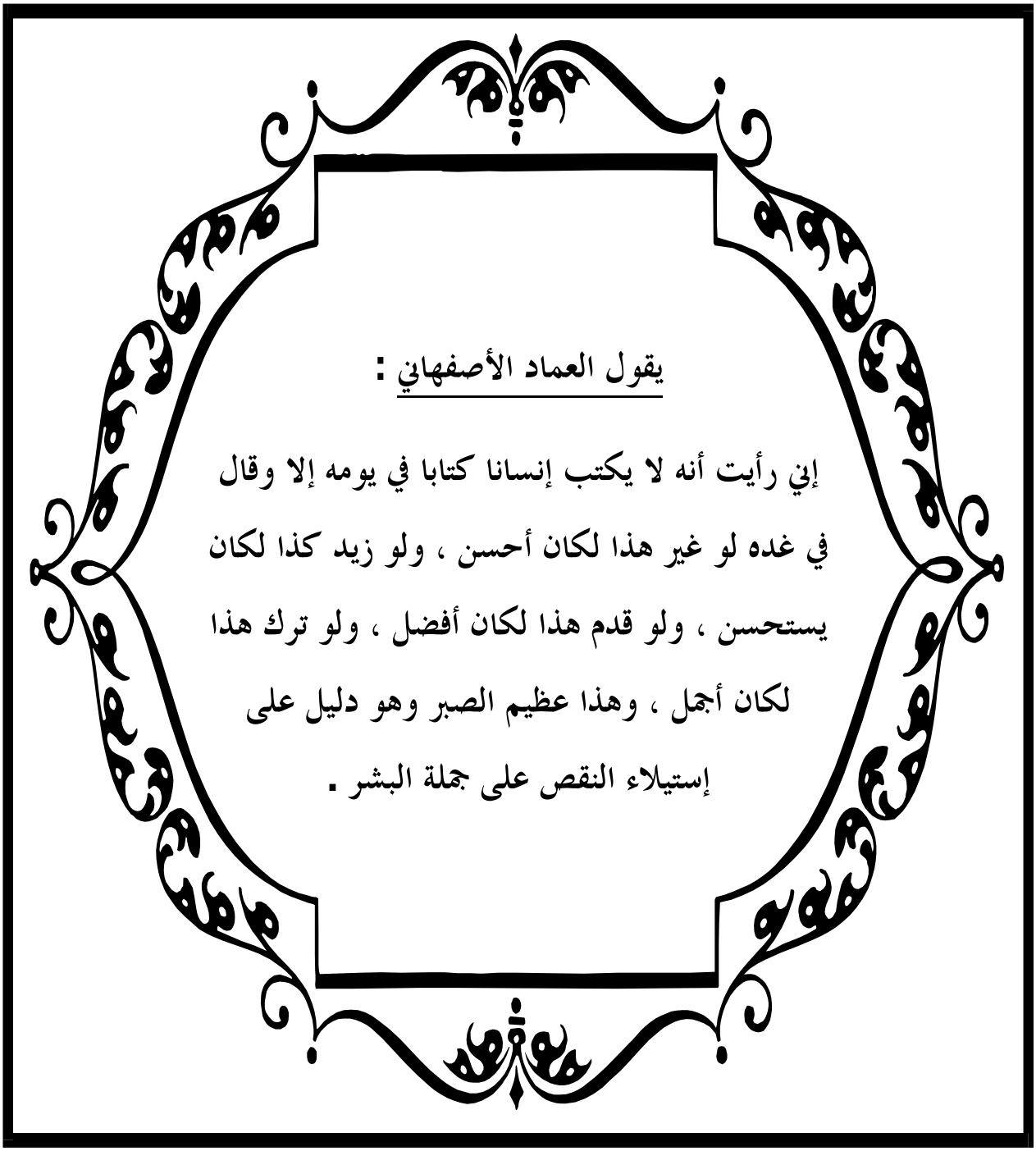

يقول العماد الأصفهاني :

إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه إلا وقال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا عظيم الصبر وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر .

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى

و أجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى :

من أحسن إليّ والدي العزيزان - حفظهما الله- اللذان شجعان

وكان لي أحسن عون في هذه الحياة

وساعداني على إتمام مستوى الدراسي

وإلى زوجتي التي كانت لي سند في إتمام هذا البحث

و كذلك إلى كل إخوتي وأخواتي كبيرا و صغيرا

إلى كل من تربطني به صداقة حقيقية سواء

من قريب أو من بعيد

إلى من فرحوا دائما بنجاحي أهدي هذا العمل

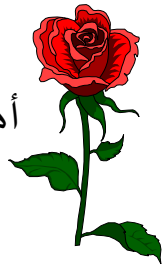

وما نيل المطالب بالتمنـــي ولكن تؤخذ الدنيا غلابـــا

وما استعصى على قوم منال إذا الإقدام كان لهم ركابا

شكر و تقدير

مصداقا لقوله تعالى " **و إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ..**" اللهم لك الشكر كله و لك الحمد كله على أن يسرت لي أمري و ألهمتني الصبر لإتمام هذا الجهد العلمي ، و إيماننا بقول النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم " **لا يشكر الله من لا يشكر الناس**" و إقرارا منا أنه من لم يتعود شكر الناس لن يتعود شكر الله

فإننا نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان للأستاذ الدكتور بلمقدم مصطفى على وضعه الثقة في شخصنا للمرة الثانية بالإشراف على هذا العمل

كما نستبق الزمن بشكر أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة و إثراتهم للموضوع من خلال إبراز مختلف النقائص التي لم نستطع الإلمام بها،

ولا يفوتنا أن نشكر كل من قام بملاء إستبانة الدراسة الميدانية قصد المشاركة في دفع عجلة العلم و المعرفة ، كما نشكر زملائنا الأساتذة و الباحثين في مختلف جامعاتنا الجزائرية كلا بسمه و إلى كل طالب علم ؛

و الشكر موصول إلى إخواني معلاش ، سماح ، جمال ، حبيب و الأخت فاطمة على مدهم يد العون ؛

و لا يسعنا في الأخير إلا أن نشكر كل من مدنا يد المساعدة سواء بنصيحة أو بإنتقاد من قريب أو من بعيد

شكـــــرًا لكم

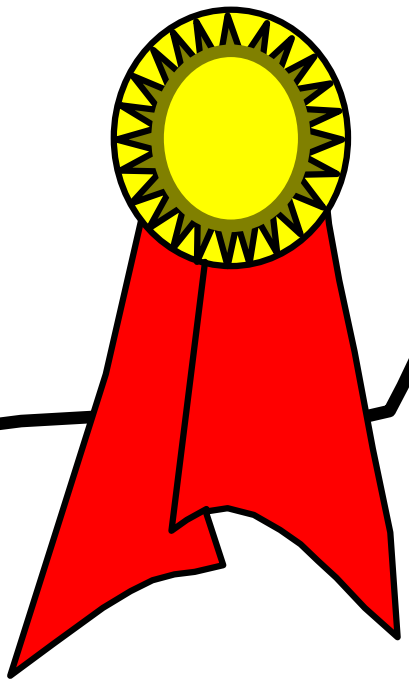

فـهـرس المـحـتـويـات

الإهـــــــــــداء
كلمة الشكر و التقدير
فهـــــــرس المحتويات I
قائمة الأشـــــــكال VIII
قائمة الجـــــــداول X
المقدمـــــــة العامة 002

الباب الأول : الإطار النظري للتنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية

الفصل الأول : أسس ونماذج التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية

تمهيد الفصـــل الأول 009
المبحث الأول : مقاربة مفهوم الفشل 010
المطلب الأول : المصطلحات المالية لفشل المؤسسة 010
1- العسر المالي 010
2- التعثر المالي 011
3- الفشل 012
4- الإفلاس 013
المطلب الثاني : تشخيص حالات الفشل و آليات علاجها 015
1- سيناريو الفشل للمؤسسات حديثة النشأة 015
2- سيناريو الفشل للمؤسسات صغيرة (غير الناضجة) 016
3- سيناريو الفشل للمؤسسات البالغة 017
المطلب الثالث : مراحل فشل المؤسسة 020
1- مرحلة ظهور بوادر الفشل 021
2- مرحلة الارتباك المالي 022
3- مرحلة العسر المالي الفني 022
4- مرحلة العسر المالي القانوني 022

المطلب الرابع : أسباب فشل 023
1- أسباب الفشل الداخلية 024
2- أسباب الفشل الخارجية 026
المبحث الثاني : الإتجاهات الحديثة لتحليل وضعية المؤسسة الإقتصادية 029
المطلب الأول : تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومقومات نجاحها 029
1- تعريف التشخيص المالي 029
2- معايير التشخيص المالي..... 030
3- المقومات الأساسية للتشخيص المالي 032
المطلب الثاني : مصادر معلومات التشخيص 033
1- المصادر الأولية 033
2- المصادر التكميلية..... 037
المطلب الثالث : التحليل الكمي لوضعية المؤسسة 038
1- تحليل الهيكل المالي 038
2- تقييم النشاط والنتائج 038
3- تقييم المردودية 038
4- تحليل التدفقات المالية 038
المطلب الرابع : التحليل الإستراتيجي لوضعية المؤسسة..... 039
1- أسلوب تحليل دورة حياة المؤسسة 039
2- مصفوفة المجموعة الاستشارية لبوستن (BCG) 042
3- تحليل مصفوفة ADL 045
المبحث الثالث : النماذج التحليلية للتنبؤ بالفشل 047
المطلب الأول : النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل 047
1- نموذج Beaver 048
2- تقييم نماذج Altman 050
3- نموذج حسبو 053
4- نموذج Springate 055
5- نموذج Zmijewski 056
6- نموذج Kida 057
7- نموذج Shirata 057

8- نموذج التنقيط Z-SCORE 058
9- نموذج Taffler and Tisshow 059
10- نموذج الشبكات العصبية 060
المطلب الثاني : النموذج النوعي لتقدير الفشل 063
1- نموذج Argenti 063
2- نموذج مراحل إنهيار المؤسسة لـ Laitinen 065
المطلب الثالث : نماذج أخرى 065
1 – نموذج 5C's 066
2 – نموذج 5P's 067
3 – نموذج PRISM 068
4- نموذج Sherrord 069
5- أسلوب رجال القرض 071
6- نموذج الجمعية الفرنسية لمديري و رؤساء الائتمان AFDCC 072
خلاصة الفصل الأول 074

الفصل الثاني : منهج التحليل النوعي في تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ

تمهيد الفصـــل الثاني 076
المبحث الأول : أساسيات التحليل النوعي 077
المطلب الأول : تعريف التحليل النوعي 077
المطلب الثاني : أنواع البحوث النوعية 078
1- البحوث حسب الهدف 078
2- البحوث حسب المنهج العام 079
3- البحوث حسب مصادر جمع البيانات 079
المطلب الثالث : خطوات التحليل النوعي 081
المبحث الثاني : تهيأت البيانات للنمذجة النوعية 082
المطلب الأول : طرق جمع البيانات 082
1- الملاحظة 082
2- التسجيل الذاتي 083
3- المقابلة 084

4- الإستقصاء 084
المطلب الثاني : تصميم أداة لجمع البيانات الميدانية 085
1- تحديد المدارك العامة 086
2- تصميم الإستبيان و إدارته 087
3- تحديد أسلوب المعاينة 090
4- المعالجة و تحليل البيانات 095
5- كتابة التقرير النهائي 098
المطلب الثالث : أسس معالجة البيانات الأولية 098
1- القياس (تعريفه ، مستوياته ، أنواعه) 098
2- طرق تكميم البيانات 104
3- صدق وثبات المقاييس 108
4- أخطأ القياس 112
المبحث الثالث : نماذج الإنحدار ثنائية الإستجابة 113
المطلب الأول : النموذج الخطي الإحتمالي 114
1- مشاكل تقدير النموذج 114
2- معايير تحديد كفاءة النموذج 116
المطلب الثاني : نموذج البروبيت 118
المطلب الثالث : النموذج اللوجستي 120
1- تقديم النموذج اللوجستي 120
2- التحويل الخطي لنموذج اللوجستي 123
3- تقدير معلمات النموذج اللوجستي 125
المطلب الرابع : الإستدلال الإحصائي للنماذج الثنائية الإستجابة 125
1- إختبارات الإحكام العام للنموذج 125
2- إختبار معاملات النموذج المقدر (Test Wald) 131
3- إختيار أحسن نموذج 132
خلاصة الفصل الثاني 133

الباب الثاني : تقدير نموذج ثنائي الإستجابة للتنبؤ بفشل المؤسسة – حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية -

الفصل الثالث : تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأساليب المنتهجة في دعمها بالجزائر

تمهيد الفصل الثالث 135

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 136

المطلب الأول : إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 136

1- صعوبات تحديد التعريف 136

2- إجتهادات الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 139

3- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 142

المطلب الثاني : عوامل التوجه إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 143

1- دور التشريع المنظم للقطاع الخاص 143

2- أثار الخوصصة 145

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الإقتصادي 145

المبحث الثاني : مشكلات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 148

المطلب الأول : دراسة حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 148

المطلب الثاني : العوائق التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 154

1- العوائق الداخلية 154

2- العوائق الخارجية 155

3- العوائق المشتركة 156

المطلب الثالث : نتائج دراسة مركز دراسات التقنيات الإقتصادية 158

المبحث الثالث : الآليات الحكومية لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 162

المطلب الأول : السلطة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 162

1- مشاتل المؤسسات 165

2- مراكز التسهيل 166

3- دور هياكل الدعم في مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 167

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار "ANDI"..... 168

1- تقديم الوكالة..... 168

2- مستويات التمويل 169
3- دور الوكالة في دعم المشاريع الإستثمارات 169
المطلب الثالث : الصندوق الوطنية للتأمين على البطالة "CNAC"..... 172
1- تقديم الصندوق 172
2- صيغ التمويل المقدمة 173
3- مساهمة الصندوق في دعم المشاريع 173
المطلب الرابع : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" 174
1- تقديم الوكالة 174
2- صيغ التمويل..... 175
3- حصيلة الوكالة في دعم الإستثمارات 176
المطلب الخامس: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM" 178
1- تقديم الوكالة 178
2- أنماط الإعانات الممنوحة للمستفيدين 179
3- مساهمة الوكالة في دعم الإستثمار 181
المطلب السادس: صندوق ترقية التنافسية الصناعية "FPCI" 183
1- تقديم الصندوق..... 183
2- آليات الإستفادة من المساعدات المالية للصندوق 184
3- تسيير الصندوق..... 186
المطلب السابع: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة "FGAR"..... 187
1- تقديم الصندوق..... 187
2- إجراءات الصندوق في منح الضمانات وتكلفته..... 188
3- خطوات الأساسية لتقديم ضمانات 190
4- الضمانات الممنوحة لضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 191
المطلب الثامن : صندوق ضمان القروض الإستثمارات للمؤسسات ص.و. الم "CGCI"..... 193
1- تقديم الصندوق..... 193
2- أهداف الصندوق 194
3- المخاطر المتكفل بتغطيتها 194
4- حصيلة ضمان القروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 195
خلاصة الفصل الثالث 196

الفصل الرابع : دراسة ميدانية لمحاولة بناء نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسة بإستخدام الإنحدار اللوجستي

تمهيد الفصل الرابع 198

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية 199

المطلب الأول : تحديد مجتمع و عينة الدراسة 199

المطلب الثاني : أداة جمع البيانات وآلياتها 200

1- أداة جمع البيانات 200

2- إختبار أداة الدراسة (الصدق و الثبات) 201

3- إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات 202

المطلب الثالث : فرضيات الدراسة الميدانية 203

المبحث الثاني : تحليل البيانات و إختبار الفرضيات 206

المطلب الأول : تحليل المعلومات الديمغرافية 206

المطلب الثاني : التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة 208

المطلب الثالث : إختبار الفرضيات 212

المطلب الرابع : مناقشة النتائج الأولية..... 226

المبحث الثاني الثالث : بناء نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 231

المطلب الأول : التعريف بمتغيرات النماذج 231

المطلب الثاني : بناء نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسة 234

1- فحص مشكلة تعدد العلاقات بين المتغيرات التوضيحية 234

2- تقدير معلمات النموذج اللوجستي 236

3- تقويم ملائمة النموذج اللوجستي 240

4- تفسير النموذج اللوجستي النهائي..... 251

المطلب الثالث : النموذج اللوجستي للتنبؤ بفشل المؤسسة وفق معيار الحجم 254

1- تقدير معلمات النموذج الإنحدار اللوجستي حسب معيار الحجم..... 255

2- جدول التصنيف 257

3- صياغة نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة حسب تصنيفها 258

خلاصة الفصل الرابع 261

الخاتمـــــــــة العامة 263

قائمة المراجـــــــــع

قائمة الملاحـــــــــق

قائـــمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-I)	مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات النشأة	15
(02-I)	مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات الصغيرة	17
(03-I)	مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات البالغة	18
(04-I)	مسار فشل المؤسسات	20
(05-I)	الأهمية النسبية لأسباب فشل المؤسسة وفق دراسة Dun and Bradstreet	23
(06-I)	مناهج تحليل وضعية المؤسسة	32
(07-I)	مراحل دورة حياة المؤسسة	40
(08-I)	تحليل الوضعية المالية وفق مصفوفة BCG	43
(09-I)	تمثيل مصفوفة ADL	45
(10-I)	توزيع Altman الإحتمالي	51
(11-I)	مناطق تعرض المؤسسة للإفلاس	59
(01-II)	أسس تقسيم البحوث النوعية والطرق المختلفة لجمع البيانات	80
(02-II)	الخطوات الأساسية للتحليل النوعي	81
(03-II)	ترتيب أسئلة الإستبيان	88
(04-II)	أساليب المعاينة العشوائية و غير العشوائية	90
(05-II)	مصفوفة البيانات المفرغة	97
(06-II)	مخطط النماذج ثنائية الإستجابة	113
(07-II)	تمثيل إنتشار نموذج الإحتمال الخطي المقيد و غير المقيد	115
(08-II)	شكلي دالة الإنحدار اللوجستي	121
(09-II)	التمثيل النموذجي لمنحنى ROC	130

(01-III)	معايير ومؤشرات الفاصلة بين أصناف المؤسسات	138
(02-III)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	149
(03-III)	مقارنة تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنتي 2011 و2012	150
(04-III)	تمثيل حصيلة المؤسسات المتخصصة التكفلية	168
(05-III)	توزيع المشاريع المصرح بها حسب نوعية الإستثمار 2012/12/31	171
(06-III)	حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط لسنة 2012	174
(07-III)	تمثيل حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط لسنة 2012	177
(08-III)	القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	182
(09-III)	الخطوات الأساسية لقديم ضمانات القروض من طرف FGAR	190
(10-III)	الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط	193
(01-IV)	نموذج الدراسة	205
(02-IV)	مساهمة الأبعاد في التأثير على فشل المؤسسة الإقتصادية بالإعتماد على أراء عينة الدراسة	229
(03-IV)	إتجاه التكرارات المشاهدة و المتوقعة حسب العشيرات بالنسبة للفئة المؤسسات غير الفاشلة	245
(04-IV)	إتجاه التكرارات المشاهدة و المتوقعة حسب العشيرات بالنسبة للفئة المؤسسات الفاشلة	246
(05-IV)	تمثيل العلاقة بين الحساسية و الدقة حسب نقاط القطع المختلفة	248
(06-IV)	منحنى ROC المقدر لمحددات الفشل المصنفة للمؤسسات	250
(07-IV)	تصنيف المؤسسات عينة الدراسة حسب معيار الحجم	254

قائـــمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-I)	الوثائق الأساسية للمؤسسة	34
(02-I)	دورة حياة المؤسسة وأبعادها المالية	42
(03-I)	مرحلة حياة المنتوج، الوضعية التنافسية المالية للمؤسسة	45
(04-I)	النسب المالية المعتمدة في نموذج التنقيط ومعاملات الترجيح	58
(05-I)	مجالات تحديد احتمال تعرض المؤسسة للإفلاس	59
(06-I)	مؤشرات مراحل الفشل المالي وفق نموذج A-Score	64
(07-I)	المتغيرات الأساسية لنموذج مؤشر المخاطرة لـــ Sherrord	70
(08-I)	المؤشرات المالية المعتمدة في نموذج رجل القرض	71
(01-II)	تفريغ إجابات الأسئلة المغلقة التي تحتمل أكثر من إجابة واحدة	106
(02-II)	تفريغ إجابات الأسئلة المفتوحة	107
(03-II)	مصفوفة التشويش (Confusion matrix)	128
(01-III)	المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا	140
(02-III)	معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	140
(03-III)	تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	141
(04-III)	معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	143
(05-III)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الطابع القانوني لسنة 2012	151
(06-III)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب الطابع القانوني لسنة 2012	152
(07-III)	حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائري لسنة 2012	152
(08-III)	توزيع العينة حسب عدد العمال وقطاع النشاط	158
(09-III)	نسبة المؤسسات التي تعتبر سلوكات الإدارة العمومية كعائق لتنمية المؤسسات الخاصة	159
(10-III)	نسبة المؤسسات التي تعتبر مشاكل التموين كعائق	160
(11-III)	وضعية إنجاز مراكز التسهيل و مشاتل المؤسسات	167
(12-III)	مستويات تمويل المشاريع الإستثمارية للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	169

(13-III)	توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط مجمعة 2012/12/31	170
(14-III)	توزيع المشاريع المصرح بها حسب نوعية الإستثمار	171
(15-III)	أنماط تمويل الصندوق الوطنية للتأمين على البطالة	173
(16-III)	مستويات التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	175
(17-III)	مستويات التمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	176
(18-III)	حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط لسنة 2012	176
(19-III)	أنماط الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر	181
(20-III)	حصيلة التمويل المحققة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة	182
(21-III)	وضعية الملفات المعالجة حسب نوع المشروع	192
(22-III)	الوضعية العامة للضمانات حسب مجال النشاط 2012/12/31	195
(01-IV)	فقرات متغيرات الدراسة	201
(02-IV)	معامل كرونباخ ألفاء للإستبانة	202
(03-IV)	نتائج إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبيانات المجمعة	203
(04-IV)	التوزيع التكراري و النسب المئوية لتحليل البيانات الشخصية لوحدات المعاينة	206
(05-IV)	دلالات تقييم أفراد العينة لفقرات محددات الفشل	209
(06-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال الهيكلة المالية	212
(07-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الأولى	213
(08-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال الجوانب الإدارية	214
(09-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الثانية	215
(10-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال الجوانب الفنية	216
(11-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الثالثة	217
(12-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال الموارد البشرية	217
(13-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الرابعة	218
(14-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال السياسات التسويقية	219
(15-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الخامسة	220
(16-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال المرافقة و الدعم	221

(17-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية السادسة	222
(18-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال المؤثرات الخارجية	223
(19-IV)	نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية السابعة	224
(20-IV)	إختبار تجانس المحددات	225
(21-IV)	نتائج إختبار تحليل التباين للفرضية الثامنة	225
(22-IV)	نتائج إختبار تحليل التباين للفرضية التاسعة	226
(23-IV)	تكرار متغير الإستجابة للعينة	232
(24-IV)	الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التوضيحية	233
(25-IV)	مصفوفة معاملات الإرتباط المتغيرات التوضيحية وفق طريقة Forward (Wald)	234
(26-IV)	مؤشرات فحص تعدد العلاقات بين المتغيرات التوضيحية	235
(27-IV)	تكرارات تقدير الثابت فقط النموذج اللوجستي	236
(28-IV)	تكرارات تقدير معلمات النموذج اللوجستي المتضمن المتغيرات التوضيحية وفق دالة الإمكان الأعظم بإستخدام الطريقة التدريجية المشروطة بإختبار Wald	237
(29-IV)	إختبار الدلالة الإحصائية للنموذج النهائي	240
(30-IV)	تفسير المتغيرات التوضيحية	241
(31-IV)	مؤشرات الدلالة الإحصائية لمعالم نموذج الإنحدار اللوجستي	242
(32-IV)	إختبار H&L لجودة المطابقة	244
(33-IV)	قيم الحساسية ، الصدفة و الدقة حسب نقاط القطع المختلفة	247
(34-IV)	كفاءة التصنيف لنموذج الإنحدار اللوجستي عند نقطة القطع (0.4)	248
(35-IV)	المساحة تحت منحنى ROC للنموذج اللوجستي	250
(36-IV)	تقديرات معالم نموذج اللوجستي وفق طريقة الإختيار الأمامي المشروط بإختبار Wald	251
(37-IV)	تكرارات التقدير الأمثل لمعالم النموذج اللوجستي وفق الطريقة الإعتيادية	255
(38-IV)	إختبار مدى ملائمة النموذج	256
(39-IV)	إختبار جودة المطابقة بين القيم المشاهدة و المتنبأ بها	257
(40-IV)	كفاءة التصنيف لنموذج الإنحدار اللوجستي	257
(41-IV)	المؤشرات الإحصائية لمعالم النموذج المقدرة وفق طريقة Enter	258

المقدمـــــــــة العامة

1- تقديم :

تعد المؤسسة الإقتصادية الشغل الشاغل للعديد من الدارسين بإعتبارها الخلية الأساسية في النشاط الإقتصادي للمجتمع كونها تعبر عن علاقات إجتماعية ، لأن العملية الإنتاجية داخلها و نشاطها يتم ضمن مجموعة من العناصر المترابطة و المتفاعلة فيما بينها لوضع الأهداف ، كما أن تطور و كبر حجم المؤسسة و تعدد أنشطتها أدى إلى ضرورة تفعيل و ظائف التسيير فيها ، وذلك بالإعتماد على أدوات و تقنيات حديثة من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية (الإستمرارية ،النمو ،الربح ،إنتاج السلع وتقديم الخدمات وغيرها) وأخرى إجتماعية كالمساهمة في التنمية ، و لعل من أهم هذه التقنيات إجراء فحص و تشخيص للوضعية الحالية والتنبؤ بالمستقبلية .

و نظرا للتداخلات و التعقيدات المختلفة التي تواجهها المؤسسة بما أفرزته العولمة من انفتاح الاقتصادات على بعضها البعض لتشكل من العالم قرية صغيرة لا قيمة فيها للحدود الجغرافية إلا من الناحية الشكلية ، بمعنى أن العالم كله أصبح سوقا واحدة تحمل في طياتها فرصا وتهديدات كثيرة تعمل المؤسسات على استغلالها أو تجنبها بحسب قدراتها المالية وكفاءاتها البشرية ومهاراتها التسييرية والتكنولوجية ، وفي ضوء هذه الخلفية فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتل مكانة هامة في الهيكل الاقتصادي لأية دولة ، ويشكل ميزة للنسيج الاقتصادي القائم على المستويين المحلي والدولي ، إذ تمثل البديل الأكثر نجاعة للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية كقدرتها على امتصاص البطالة وتوظيف اليد العاملة، زيادة الصادرات ، وكذا مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و القيمة المضافة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وغيرها ، و يعود هذا للخصائص الهيكلية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصغر الحجم ، مستوى عمالة بسيطة ، المرونة العالية مقارنة بنظيراتها من المشاريع الضخمة والديناميكية في إمتصاص الصدمات والإضطرابات المولد بتفاعلها مع محيطها إلى غير ذلك من السمات.

لكن على الرغم من هذه المميزات إلا أنها تشهد معدلات فشل عالية خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها و ذلك نظرا لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية ، وهذا ما أكده الباحث Churchil في الدراسة التي أعددها على المؤسسات الناشطة في الولايات المتحدة الأمريكية و الذي توصل من خلالها إلى أن أزيد من 70% من المؤسسات التي أنشأت خلال الفترة 1944-1947 لم تستمر بعد الخمس سنوات من إنطلاقها في الحياة الإقتصادية، و أكدت نفس النتيجة الدراسة المعدة من طرف Star et Massel التي بينة أن ما نسبته 66,8% من المؤسسات التي أنشات خلال 1974 لم تحتفل بعيد ميلادها الخامس ، وبهذا فقد أجمع الباحثين على أن أهم الجوانب التي أدت إلى وقوع مثل هذه النتائج تتمثل بالأساس في ضعف الإدارة و غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة و بالتالي عدم خبرة المسيرين و هذا ما يعتبرونه القاسم المشترك في معظم المؤسسات الفاشلة إلى جانب الأسباب المالية و الإضطرابات والتقلبات الخارجية غير المتوقعة .

و في هذا المجال قد ظهرت الكثير من الدعاوى في الفكر الاقتصادي المعاصر تنادي بضرورة تدخل الدولة ممثلة في الحكومة لحماية المؤسسات الناشئة في اقتصاديات السوق، و يأتي على رأسها دعوة الاقتصادي الألماني فريدريك لاست (F. List) ، ذلك أن هذه المؤسسات خاصة في الدول النامية لا تقوى على المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة بالدول المتقدمة ، لذا فإن دعمها إلى غاية مرحلة النضج تصبح ضرورة لبقائها و استمرارها في النشاط ، مع ضرورة التركيز على المؤسسات التي تتوفر على فرص نجاح في المستقبل ، وهذا ما يفسر إقدام العديد من الدول التي تنتهج اقتصاد السوق بهذه المساندة مما يدل و يقر مشروعية مثل هذا النوع من التدخل الحكومي حتى في ظل اعتناق مبدأ اقتصاد السوق ، فإن دعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوقف على جودة ونوعية الخدمات المقدمة له والاهتمامات المنصبة نحوه سيما في الجوانب المالية .

2- إشكالية البحث :

نظرا للأثر السلبي المتزايد لفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإقتصاد الوطني رغم المجهودات الجبارة التي تبدلها الحكومة من خلال إستحداث مجموعة من الهيئات الداعمة و البرامج التمويلية ، إلا أن هـــذه المؤسســـات مازالت لم ترقي إلى المستوى المطلوب منها ، لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإلقاء الضوء على أهم الإتجاهات الحديثة التي يتم إنتهاجها من أجل تحديد وضعية المؤسسة بالإعتماد على مصادر بيانات أولية تمكن مـــن ضـــمان نجاح عملية التشخيص ،وبناءا عليه فإن الإشكالية المراد معالجتها في هذا الموضوع يتم صياغتها على النحو الآتي:

ما مدى إمكانية تقدير نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بإستخدام تحليل الإنحدار اللوجستي ؟

و إنطلاقا من هذا التساؤل الرئيسي ، وبغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع فقد إرتأينا إلى تجزئة هذه الإشكالية إلى عدد من الأسئلة الفرعية قصد محاولة الإجابة عليها في طيات هذه الدراسة وذلك على النحو الأتي:-

- متى يتم الحكم على المؤسسة بالفشل ؟ وما هي أهم السيناريوهات المحتملة لكل صنف منها ؟
- ما الدور الذي تلعبه الحكومة في إتاحة الفرصة لدى أصحاب المشاريع و الأفكار القادرة علـــى خلـــق مؤسسات تنتج أو تقدم خدمات للسوق الوطنية ؟
- ما مدى ملائمة نموذج الإنحدار اللوجستي لتوفيق بيانات محددات الفشل مع تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما القدرة التنبؤية لكل من محددات الهيكلة المالية ، الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، المرافقة و الدعم و كذا المؤثرات الخارجية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكشف عن الفاشلة منهم ؟
- هل تختلف القدرة التنبؤية لمحددات الفشل في الكشف عن وضعية المؤسسة الفاشلة بإختلاف حجمها ؟

3- فرضيات البحث :

بهدف وضع موضوع الدراسة في إطار يمكننا من الإجابة على جملة الأسئلة الفرعية التي تم إشتقاقها مـــن الإشكالية ، و بالإستناد على الإطار النظري لموضوع فشل المؤسسات الإقتصادية بصـــفة عامـــة و خصوصـــية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص ، إلى جانب إستنباط بعضها من دراسات سابقة ، فقد تمكنا مـــن صياغة عدد من الفرضيات وذلك على النحو التالي :-

- تعتبر البرامج و الهيئات الداعمة آليات فاعلة في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومـــن ثم تنمية و دعم الإقتصاد الوطني ؛
- يعود فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية إلى مجموعة من المؤثرات تمليها طبيعة الهيكلة المالية ، الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، الدعم و المرافقة والعوامـــل الخارجية ؛
- يختلف تأثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحدوث الفشل بـــإختلاف حجمهـــا (مصـــغرة ، صـــغيرة ومتوسطة) ؛
- يمكن تطوير نموذج يعتمد على متغيرات نوعية توائم خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوســـطة و لـــه القدرة على التنبؤ بفشلها ؛

4- أهمية البحث :

تتلخص أهمية هذه الدراسة في شقيها النظري و التطبيقي ، في محاول معالجة أحد المواضيع التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وفي الوقت ذاته تأرق الأطراف التي تربطها علاقة تبادل منافع ، سواء تمويليـــة كالمستثمرين و البنوك ، أجريت كالعمال ، تجهيزية كالموردين ، إستهلاكية كالزبائن وحتى تنموية مـــن خـــلال الإلتزام ببرامج و سياسات هيئات الدعم و المرافقة التي ساهمت في إنشائها و النهوض بها ، أيضـــا المســـاهمة في الإنفاق العام عن طريق إلتزامها بأداء الضرائب إلى غير ذلك ، وبالتالي فقد تم تناول إشكالية فشـــل المؤسســـات بمختلف تصنيفاتها ومدى إسهامات الباحثين في إيجاد أساليب تمكن من تحديد الظاهرة قبل إستفحالها أو بتحققها لأن الإقرار بذلك يصبح في حد ذاته مشكل يتطلب البحث عن حلول أيضا .

وبهذا كان لابد أن يخصص جانب ثاني يبين كيفية تحليل و تفسير إشكالية فشل المؤسسة الإقتصادية مـــن خلال إستخدام أسلوب إحصائي يتوائم وخصوصية الظاهرة و البيانات التي سيتم تحليلها ، فمن خلال توســـيع فوائد و تطبيقات تحليل الإنحدار الخطي ليشمل الحالات غير الخطية ، في حالة التعامل مع البيانـــات ذات المـــتغير التابع ثنائي الإستجابة ، فقد تم الإعتماد على تحليل الإنحدار اللوجستي في تحديد القدرة التنبؤية للمحددات الرئيسة كمتغيرات تفسيرية ، حيث تم تضمينها في سبعة جوانب تمثلت في الهيكلة المالية ، الجوانب الإداريـــة ، الفنيـــة ،

السياسات التسويقية ، الموارد البشرية ، الدعم و المرافقة وكذا المؤثرات الخارجية في التمييز بين وضعيتي المؤسسة الفاشلة و غير الفاشلة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

5- أهداف البحث :

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية و التي تهدف بالأساس إلى الإجابة على السؤال الرئيسي ، و من تم ستتحقق جملة من الأهداف التكميلية يمكن تضمينها في مجموعة من النقاط أهمها :-

- التعريف بالإطار النظري لإشكالية فشل المؤسسة الإقتصادية من حيث المفهوم ، المراحل و المسببات ، إضافة إلى السيناريوهات المحتملة لحياة المؤسسة التي صارت في طريق كانت محصلته الفشل ؛
- عرض أهم إسهامات الباحثين في إيجاد نماذج تمكن من التعرف على مظاهر بداية دخول المؤسسة دوامة الفشل بمختلف وضعيتها ؛
- تبيين واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بإعتبارها المجال الذي تعول عليه أغلب الدول في المساهمة بحل العديد من المشاكل كالبطالة ، تطوير الإستثمار المحلي وكذا التشجيع على إستقطاب الأجنبي وغير ذلك؛
- إبراز آليات عمل مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية إلى جانب الدور الذي لعبته في بلوغ التعداد الإجمالي لهذه الفئة من المؤسسات إلى غاية نهاية سنة 2012 بـ 711832 مؤسسة ، حيث أنشاء منها 55144 مؤسسة خلال سنة 2012 ؛
- لفت إنتباه الباحثين عند محاولة النمذجة إلى طرق تقويم وتفسير الظواهر التي تعتمد على المتغير النوعي تنائي الإستجابة ، مع التركيز على تحليل الإنحدار اللوجستي من خلال التعرف على الكيفية التي يتم بها تحليل وتقويم النموذج للظاهرة المدروسة ومن تم تفسير نتائجها ؛
- تقدير نموذج إحصائي بمتغيرات تفسيرية نوعية تمكن من الإنذار المبكر عن وضعية المؤسسة خاصة التي تعاني من مشاكل قد تؤدي بها إلى الفشل في حال لم يتم إتخاذ التدابير الضرورية لتجنب أو التخفيف من حدتها ؛
- الإسهام في مساعدة الجهات ذات العلاقة و التي أبرزها وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار و الهيئات و المؤسسات المالية و البنكية في معرفة نقاط القوة و الضعف لتحقيق الفائدة المتبادلة بين المالكين و المستثمرين ، وما ينعكس منهما على الإقتصاد ككل و بالتالي إتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من فشل المؤسسة التي يتوقع إصابتها بذلك .

6- المنهج المستخدم في البحث :

للتحقق من فرضيات الدراسة ومن تم بلوغ أهدافها بالإجابة على الأسئلة المنبثقة عنها ، إعتمدنا على المنهج الوصفي عند تحليل ظاهرة فشل المؤسسة الإقتصادية من خلال تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بتعبير كيفي لتوضيح الخصائص و المفاهيم و السيناريوهات المحتملة و الأسباب التي تؤدي

إليها، و أيضا من خلال التعبير الكمي للإشارة عن مقدار و حجم المساهمات التي تم تحقيقها في سبيل التخفيف من حدة الفشل ، و بما يمكن من قياس الجوانب المختلفة بمشكلة البحث وعلاقتها بالمسائل الأخرى المرتبطة بها ، وذلك بهدف التوصل إلى إستنتاجات وتعميمات تساهم في فهم الجوانب الكامنة وراء فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، كما سيتم الإستناد على أسلوب دراسة الحالة عند محاولة بناء نماذج تعتمد على التحليل النوعي للتنبؤ بالفشل ، وذلك بإستخدام مجموعة من التقنيات والأساليب الإحصائية و الرياضية و المتمثلة في النماذج النوعية ثنائية الإستجابة مع التركيز على نموذج الإنحدار اللوجستي .

7- هيكل البحث :

لكي تكون إجابتنا منطقية على الإشكالية المطروحة وذلك من خلال الإجابة على الأسـئلة الفرعيـة و إختبار الفرضيات التي إنطلقنا منها ، ارتأينا أن يشمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري ممثل بفصلين و الأخـر تطبيقي ممثل بفصلين كذلك ، تسبقهم مقدمة عامة و تعقبهم خاتمة عامة متضمنة للنتائج المتوصل إليها مدعومـة بالاقتراحات والتوصيات لتختم بالآفاق المستقبلية للموضوع .

إذا يتضمن الجانب الأول الإطار النظري للتنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية بشكل عام ، وذلك بمحاولـة التعريج على أهم نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة و/أو الشركة بعد القيام بمقاربة مفاهيمية لهذا المصطلح إلى جانـب عرض سيناريوهات المؤسسات الفاشلة ، بالإضافة إلى تخصيص عنصر للإشارة إلى الإتجاهات الحديثة في تحليـل وضعية المؤسسة التي تعتمد على فكرة التشخيص سواء بأساليب التحليل الكمي أو عن طريق أساليب التحليـل الإستراتيجي ، كما يمكن الإعتماد على أساليب مكونة من مزيج من المؤشرات أو العوامل معبر عنها في علاقـة سببية والتي يمكن أن تكون في شكل محددات نوعية ، في حين يستعرض الجزء الثاني من هذا الجانـب ، المنـهج المعتمد في التحليل النوعي قصد تقدير نموذج إحصائي يمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة ، حيث تم ذلك بـالتعريف بأساسيات هذا التحليل والأدوات التي يعتمد عليها للحصول على البيانات المطلوبة من مصادرها الأولية ، هذا و قد تم عرض آليات تحويل البيانات من شكلها النثري إلى أرقام يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائية ، كما ركـز الجزء الموالي منه على كيفية إستخدام نماذج الإنحدار التي يمكن إعتمادها في نمذجة العلاقة بين المتغيرات التفسرية و المتغير التابع ثنائي الإستجابة ، و المتمثلة في النموذج الخطي الإحتمالي ، نموذج البروبيت وأيضا النموذج اللوجستي مع التركيز على هذا الأخير .

أما الجانب الثاني فيشتمل على محاولة تقدير نموذج ثنائي الإستجابة للتنبؤ بفشل المؤسسـة الصـغيرة و المتوسطة في الجزائر ، والذي تضمن الفصل الأول منه على تشخيص واقع المؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة و الأساليب المنتهجة في دعمها ، وعليه تم لفت الإنتباه إلى الإشكال القائم حول تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومن ثم إستعراض معوقات نموها من النتائج التي أفرزتها دراسة مركز دراسات التقنيات الإقتصادية ، كما تم عرض إسهامات هيئات الدعم في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خـلال المؤسسـات

التكافلية (المشاتل ، مراكز التسهيل) أو عن طريق الوكالات الوطنية (لتطوير الإستثمار ، للتأمين على البطالـــة ، لدعم تشغيل الشباب ، بالإضافة إلى تلك التي تعنى بتسيير القرض المصغر) ، أيضا صناديق ضـــمان القـــروض و القروض الإستثمارية بما فيها صندوق ترقية التنافسية الصناعية ، في حين تضمن الفصل الأخير والـــذي يشـــمل الدراسة الميدانية لمحاولة بناء النماذج ، حيث جزء إلى ثلاثة أقسام ، ففي أولها تم عرض الجانب المنهجي لنمذجـــة العلاقة بين محددات و عوامل الفشل وبين فشل المؤسسة ، أما في الجزء الثاني فقد تم القيام بتحليل البيانات المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة و من ثم إختبار الفرضيات للتأكد من قدرت هذه المحددات على تفسير ظاهرة الفشل ، أما في الجزء الثالث تم بها صياغة نموذج يمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة ، بالإضافة إلى نماذج التنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معيار الحجم (مصغرة ، صغيرة ، متوسطة) .

☚ ومن تم يمكن تلخيص هيكل البحث في العناصر الرئيسية وفق الخطة الآتية :-

المقدمـــــة العامة

الباب الأول : الإطار النظري للتنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية

الفصل الأول: أسس ونماذج التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية

الفصل الثاني : منهج التحليل النوعي في تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ

الباب الثاني : تقدير نموذج ثنائي الإستجابة للتنبؤ بفشل المؤسسة "حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"

الفصل الثالث : تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأساليب المنتهجة في دعمها بالجزائر

الفصل الرابع : دراسة ميدانية لمحاولة بناء نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسة بإستخدام الإنحدار اللوجستي

الخاتمـــــة العامة

الفصل الأول

أسس و نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية

تمهيد الفصل

يتسم موضوع فشل المؤسسات الإقتصادية بأهمية كبيرة خاصة في ظل التحول إلى إقتصاد السوق وكذا الإنفتاح الاقتصادي وما نجم عنهما من رفع للحواجز لدول العالم هذا على مستوى النظام الخارجي ، أما على المستوى الداخلي فالرغبة الكبيرة في تعظيم الأرباح عن طريق توسيع الحصة السوقية كأحد الإستراتيجيات الأساسية التي تفرضها البيئة التنافسية والتي تتجسد في العلاقة الطردية بين العامل الأول المتمثل في المخاطرة و العامل الثاني في تعظيم العائد ، لهذا فعملية تحديد و تحليل المخاطر ثم التنبؤ بها قصد إدارتها يعد جوهر العوامل الرئيسية لنجاح المؤسسة التي يرجى منها تحقيق أهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على فرص أكبر للربح فإن عدم إدارة هذه المخاطر و التنبؤ بها بطريقة علمية صحيحة و وفق أسس سليمة قد يؤدي إلى فقدان العائد والفشل في تحقيق حتى الحد الأدنى منها .

كما أن إزدياد الاهتمام بالتعرف على وسائل و أدوات تمكن من الكشف المبكر لإحتمالية تدهور الحالة الصحية للمؤسسة ، الأمر الذي جعل من الضروري التنبؤ بها لإمكانية متابعة آثارها و من ثم تلافي الآثار السلبية لها قدر الإمكان ، ففي هذا الصدد أدرك الكثير من الباحثين أهمية إيجاد نماذج تساعد على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات غير الفاشلة ، وذلك من خلال الخصائص التي تتسم بها الفئة الأولى في السنوات التي تسبق سنة الفشل ، والتي لابد أن تميزها بشكل واضح عن المؤسسات غير الفاشلة ، وللإحاطة أكثر بهذه الإسهامات يتم تضمين هذا الفصل بالعناصر الرئيسة التالية :

المبحث الأول : مقاربة مفهوم الفشل ؛

المبحث الثاني : الإتجاهات الحديثة لتحليل وضعية المؤسسة الإقتصادية ؛

المبحث الثالث : النماذج التحليلية للتنبؤ بالفشل .

المبحث الأول : مقاربة مفهوم الفشل

من ضمن الأحداث الخطيرة التي يمكن أن تتعرض لها أو تمر بها المؤسسة الإقتصادية هي حالة الفشل حيث يرى الكتاب في مجال الإدارة المالية إن ما يصيب العديد من المؤسسات الإقتصادية سواء في إقتصاديات الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو تكمن في تلك الظواهر و أسباب و عوامل داخلية تؤطرها كضعف إدارة المؤسسة أو عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع ، التسعير ، الإنتاج بالإضافة إلى إجراء التوسعات غير المطلوبة و اللجوء إلى تكنولوجيا تشغيلية غير متطورة أو الإعتماد الكلي على مصادر التمويل المقترضة كأساس لتمويل الإستثمار في الموجودات و عدم كفاءة إدارة البيع في تحصيل المستحقات من المبيعات الآجلة و غيرها ، في حين تأخذ العوامل الخارجية أشكالا عديدة كالظروف الإقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة المتمثلة في بيئة المنافسة ، عدم توفر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسيعات الضرورية و إرتفاع كلفة تلك المصادر و أيضا التوقعات المتشائمة لعموم المستثمرين في سوق التمويل الثاني (البورصة) ، كما قد تشترك هذه المظاهر أو تنفرد لتقود بالمؤسسة إلى هذه الحالة التي مآلها الإفلاس ثم إما إلى التسوية القضائية أو التصفية .

المطلب الأول : المصطلحات المالية لفشل المؤسسة

في هذا الصدد يتفق مفهوم الفشل كتعبير لوضعية المؤسسة التي يقصد به تلك الحالة التي تسير نحوها للتقاعد والتصفية ، مع عدد من المرادفات المعروفة في الفكر المحاسبي و المالي المتمثلة في العسر المالي ، التعثر المالي ، الفشل ، الإفلاس كما أنها تتضمن العديد من المضامين يمكن تفسيرها بطرق متعددة وفقا للحالة التي يتم بها أو يظهر بها الموقف الإداري للقرارات .

1- العسر المالي : يقصد بالعسر المالي عدم قدرة المؤسسة و/أو الشركة على مواجهة إلتزاماتها المستحقة في مواعيدها مما سيؤدي بها على المستوى القريب إلى فقدان حرية الخيار ، عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات وكذا إستغلال الفرص المتاحة ، أيضا فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية ، أما على المستوى البعيد فتؤدي إلى تصفية بعض الإستثمارت و الأصول في وقت غير مناسب مما يتسبب في إحداث خسائر كبير ، كالإفلاس وتصفية المؤسسة و ما يترتب عليهما من خسائر للدائنين و الموردين و المستثمرين ، وبالتالي فالعسر المالي في مجمله يعني عدم قدرة المؤسسة بالسداد و الوفاء بإلتزاماتها تجاه الغير[1] ، ويتم تصنيف العسر على أساس الفائض المقدر بين الأصول المتداولة و الإلتزامات المتداولة و ذلك وفق الحالتين التاليتين [2]:-

1-1- العسر المالي الفني (Technical Insolvency) : يتمثل في العسر الذي تكون فيه قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الإلتزامات المتداولة ، بمعني أن المؤسسة يمكنها خلال فترة وجيزة بيع بعض الأصول المتداولة

[1] سامح طلعت غراب "**معايير قياس و علاج التعثر المالي**" منشأة المعارف جلال حزي وشركاه – الإسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص 88 .

[2] محمد الصيرفي " **إدارة المال وتحليل هيكله** " دار الفكر الجامعي - الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2006 ، ص 53.

لسداد الإلتزامات المستحقة عليها، وبالتالي فالمشكلة هنا تكمن في الموقف النقدي للمؤسسة وليس المالي لذلك يطلق على هذا النوع من العسر بعسر التدفقات .

1-2- العسر المالي القانوني (Legal Insolvency) : وهو ذلك العسر الذي تكون فيه قيمة الأصول المتداولة أقل من قيمة الإلتزامات المتداولة مما قد يضطر بالمؤسسة للجوء إلى بيع جزء من أصولها الثابتة وهذا بالطبع قد يستلزم وقتا طويلا قد يقوم فيه أصحاب الإلتزامات بالمطالبة بالإشراف على المؤسسة أو تصفيتها .

وبناءا عليه فحالة العسر المالي الفني تعتبر المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي ، و في المقابل هناك ما يسمى بمصطلح اليسر المالي الفعلي الذي يعني قدرة المؤسسة الفعلية على سداد جميع إلتزاماتها تجاه الغير[1] ، وذلك فيما إذا قامت بتصفية أصولها تصفية فعلية ، حيث يتعارض ذلك مع مبدأ إستمرار المؤسسة و بقائها في مزاولة نشاطها على ذلك فإن المصطلح الأكثر ملائمة لمبدأ الإستمرار هو اليسر المالي الفني ، و بالتالي فإن المؤسسة قد تكون في حالة يسر مالي فعلي في حين أنها تعاني من حالة عسر مالي فني ، و في الإتجاه الأخر قد تكون في حالة يسر مالي فني و لكنها في واقع الأمر في حالة عسر مالي حقيقي ، حيث أن أصولها في التصفية لا تكفى لتغطية وسداد إلتزاماتها تجاه الأطراف المستفيدة الدائنين و الملاك ، وعليه يمكن القول أن أهم أسباب حدوث العسر المالي بنوعيه تتمثل في الصور التالية[2]:

- نقص أو نفاذ المخزون السلعى و عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات ؛
- الخسائر المتتالية التي قد تصيب المؤسسة و ما يترتب على ذلك من نقص في السيولة ؛
- عدم التزامن بين مواعيد وفاء الإلتزامات ومواعيد تدفق النقد ؛
- عدم التوازن بين نمو إلتزامات المؤسسة و قدرتها على تحقيق النقد من عملياتها ؛
- إستثمار المؤسسة لأموالها في الأصول الثابتة بدرجة أكبر من الأصول المتداولة مما ينجم عنه صعوبة تحويلها إلى نقد بالسهولة المطلوبة .

2- التعثر المالي : يتمثل في الوضع الذي تتعرض فيه المؤسسة لحالة نقص السيولة و تراكم الخسائر لعدد من السنوات كنتيجة لقرارات إدارية و مالية خاطئة ، كما يرجع ذلك أيضا إلى عدم قدرتها على التكييف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها ، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة متعثر ماليا إذا حققت خسائر لمدة ثلاثة سنوات متتالية، حيث تشير الخسائر المتحققة والمتتابعة إلى انخفاض مخل بالتوازن النسبي للبنية المالية للمؤسسة[3] ، كما تعتبر شركات المساهمة متعثرة ماليا إذا بلغت خسائرها المتراكمة ثلاثة أرباع رأس مالها أي بنسبة 75 % مما يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها إذا كان من الضروري القيام بذلك .

---

[1] شاكر نبيل عبد السلام " **الفشل المالي للمشروعات : التشخيص ، التنبؤ، العلاج ، منهج التحليل**" دار النهضة العربية-القاهرة ، مصر ، 1989 ، ص 13.

[2] محمد الصيرفي " **مرجع سبق ذكره** " ص 53.

[3] E.Altman and P.Narayanan "**Business Failure ClassificationModels**" New York, Prentic-Hall.1997,P57 .

وبالتالي فإن الأرباح هي المصدر الرئيسي للتدفق النقدي الذي يستخدم في سداد الالتزامات، في حين أنه لا تعتبر عدم القدرة على سداد الالتزامات مشكلة خطيرة إلا عندما تكون قيمة الالتزامات لدى المؤسسة تفوق قيمة موجوداتها ، مما يعني أن هناك خسائر متراكمة إلى درجة تجعل قيمة هذه الموجودات غير كافية لتغطية التزامات المؤسسة ، و بذلك فعلى المؤسسة كي تتجنب الاضطرابات المالية يجب أن تعمل على الموازنة بين قدرتها على تحقيق الأرباح و قدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها في تواريخ استحقاقها[1]، بمعني تحقيق التوازن بين ربحيتها و قدرتها على توليد تدفقات نقدية معقولة و كافية لسداد الالتزامات، على أن يتم كل ذلك في ظل هيكل مالي متوازن وسليم .

3- الفشل : إرتبط مصطلح الفشل بالباحث Beaver الذي يعد أول من إستخدم هذا التعبير للدلالة على بداية مرحلة وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها ، حيث نعني بفشل المؤسسة عجز عوائدها عن تغطية كل التكاليف والتي من ضمنها كلفة تمويل رأس المال و عدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب و المخاطر المتوقعة لتلك الإستثمارات[2] ، و لما كان التعثر يؤدي في مراحل متقدمة منه إلى الفشل في حالة عدم البحث عن مسبباته ووضع الحلول اللازمة قبل استفحاله ، فالفشل هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها ، أو استعادة توازنها المالي و النقدي و التشغيلي .

ويؤكد بريلمان "J.BRILMAN"[3] على أن المؤسسة الفاشلة ، ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية و إنما هي أيضا التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية، كضعف المردودية، صعوبة ظروف التموين والإنتاج، ضعف النشاط، كثرة الإضرابات،...الخ ، و تختلف شدة العجز أو عدم التوازن ، وفق معيارين هما[4]:

- مدى حيوية المؤسسة وسلامة أجهزتها الإدارية وقدرة القائمين عليها ،ووفرة احتياطاتها المخصصة لمواجهة الطوارئ والأزمات ،ومدى علاقتها التشابكية بالبيئة المحيطة لها ؛
- مدى قوة العائق المسبب للفشل وكذا ضخامة حجمه بالقياس للمؤسسة ، أيضا ظهوره المفاجئ أمام مسيرة المؤسسة ورد الفعل من جانب البيئة المحيطة بالمؤسسة.

[1] ريحان الشريف " **التعثر المالي : المراحل ، الأسباب و الطرق وإجراءات المعالجة** " مجلة التواصل - جامعة عنابة ، الجزائر ، العدد 15 ، 2005 ، ص ص 117 ، 118.

[2] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار " **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية** " مجلة تنمية الرافدين- جامعة الموصل ، العراق ، العدد 100، مجلد 32 لسنة 2010 ، ص 12 .

[3] J.F.Daigne "**dynamique de redressement d'entreprise** " éd d'organisation, Paris, 1986, P27

[4] محسن أحمد الخضيري، "**الديون المتعثرة :الظاهرة ، الأسباب ، العلاج**" إيتراك للنشر والتوزيع – القاهرة ، مصر ، 1996، ص 35 .

كما يمكن التمييز بين الفشل الإقتصادي و الفشل المالي وذلك على النحو الآتي [1]:

3-1- فشل اقتصادي : في هذه الحالة لا تستطيع الشركات أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم الشركة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها .

3-2- فشل مالي : في هذه الحالة لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها ، وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية .

4- الإفلاس : يعني الوضعية التي لا تستطيع عندها الأصول المتاحة للمؤسسة موجهة المستحقات من الأصول ، حيث تحدد درجة مخطر الإفلاس بمقارنة أجال إستحقاق دفع عناصر الخصوم (أجال التسديد) مع أجال تحقيق عناصر الأصول (درجة السيولة)[2] ، لهذا يتم إختصار الإفلاس بعبارة حالة توقف المؤسسة عن الدفع ، وفي هذا الصدد قدم الباحث Berryman مجموعة من المعايير المعتمدة لتوصيف حالة الإفلاس تتمثل في[3]:

- **معيار المردودية :** ينص هذا المعيار على أن تكون المؤسسة مفلسة إذا لم تحقق باستمرار معدل عائد مناسب لإستثماراتها ، ويعد هذا التعريف مفيدا على المستوى الاقتصادي الجزئي ، ولكنه لا يعكس حقيقة الإفلاس على المستوى الكلي، ففي الواقع يمكن ملاحظة عدد كبير من المؤسسات يستمر نشاطها بمعدلات عائد أقل من الحد الأدنى المطلوب من المردودية ؛
- **معيار الملاءة :** حسب معيار الملاءة تعتبر المؤسسة مفلسة إذا :-
  - توقفت عن النشاط وأشهر إفلاسها قانونيا ؛
  - تسببت في خسائر للدائنين لها ؛
  - أغلقت عن قصد دون الوفاء بكامل التزاماتها ؛
  - كانت تتخبط في إجراءات إعادة التنظيم ؛
  - تفاوضت مع دائنيها بشأن السداد (تأجيل الدفع) .
- **المعيار القانوني :** حسب المعيار القانوني تعد المؤسسة المفلسة تلك التي اختفت بعد تصفيتها ؛
- **معيار الخسائر المتراكمة :** تسجل المؤسسة خسائر متعاقبة فتتم تصفيتها لوضع حد لهذه الوضعية.

بالتدقيق في هذه المعايير نستنتج أنها تنظر إلى إفلاس المؤسسة من وجهتين تتمثل الأولى في الجوانب المالية فهناك حالة تجعل المؤسسة مضطرة إلى إعلان إفلاسها بالرغم من أن القانون لا يلزمها بذلك ، و ذلك لأنها مستمرة في

---

[1] علي شاهين ، جهاد مطر " **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين :دراسة تطبيقية** " مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) – غزة ، فلسطين ، مجلد 25 ، 2011 ، ص 859 .

[2] إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي " **التسيير المالي : الإدارة المالية** " دار وائل للنشر و التوزيع - عمان ، الأردن ،ط1 ، 2006 ، ص 65 .

[3] ST-PIERRE Josée " **La gestion financière des PME Théories et pratiques** " PUQ , Québec, 1999, P 240.

احترام التزاماتها و تسديد ديونها في أوقات استحقاقها ، و لكنها تعاني من تراكم الخسائر التي تحققت عبر سنين متتالية بحيث وصلت إلى مستوى محدد من رأسمالها حيث تختلف نسبته من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعتها ، ويمكن تسمية هذه الحالة بالإفلاس المالي أو الإفلاس الدفتري ، و هذه الحالة من الناحية العملية نادرة الوجود والحدوث إذ انه غالبا ما تترافق حالة تراكم الخسائر مع عدم القدرة على سداد الالتزامات على اعتبار أن الإيرادات والأرباح التي تحققها المؤسسة عبر السنين هي المصدر الرئيسي للتدفقات النقدية فيها و التي يتم من خلالها تسديد هذه الالتزامات[1] .

بينما الوجهة الثانية فتتمثل في الجانب القانوني أو ما يصطلح عليه بحالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها ، بحيث يتم إشهار إفلاسها و ذلك بحكم من المحكمة المختصة إقليميا بغرض تصفيتها و بيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها ، و في هذا الإطار قد تظهر بعض الحالات التي قد يجري فيها اتفاق بين المؤسسة التي فشلت في تسديد التزاماتها و دائنيها على تسوية الأمر بينهما دون اللجوء إلى إجراءات إشهار الإفلاس القضائي للمؤسسة ، و ذلك رغبة من هؤلاء الدائنين بمنح فرصة للمؤسسة لإعتقادهم بأنها تملك إمكانيات مستقبلية جيدة في حال تجاوزت اضطراباتها المالية الحالية و بالتالي ستكون عميلا جيدا في المستقبل الأمر الذي يعتبر أفضل بكثير من الخسارة التي قد تنتج عن عدم تحصيل كافة الديون من خلال عملية التصفية ، بالإضافة إلى أن مثل هذا الاتفاق يؤدي إلى توفير النفقات المتعلقة بالإجراءات القانونية لإشهار الإفلاس و التصفية ، أما نتيجة هذا الاتفاق فهو عادة ما ينتهي بموافقة الدائنين على تمديد أجال استحقاق الديون والذي يعرف بإعادة جدولة الديون ، أو بقبول الدائنين التنازل عن جزء من ديونهم أو تخفيضها بنسبة معينة أو إعادة تنظيم المؤسسة التي تعني إعادة هيكلة رأسمال المؤسسة و بعد تخفيض جزء من الديون ، فهذه الأساليب المعالجة وغيرها و بتلك الأشكال تكمن في تقديم تنازلات طوعية من قبل الدائنين أو في إعادة تنظيم المؤسسة بهدف إعادة تأهيلها و تمكينها من استعادة مركزها المالي على أساس أن مستقبلها يبشر بالخير و أما إذا كان مستقبلها مغايرا لذلك و لا أمل في أن تنتج أي ربح فإن الحل يكون حتما التصفية لها[2].

يرتبط مصطلح التصفية بحالة المؤسسة المفلسة إلا أنه لا يمكن إجراء التصفية قانونيا ما لم تفلس وفقا لمعايير محددة بموجب القواعد القانونية المنظمة للإفلاس ، بالإضافة إلى أنها قد خضعت لحكم المحكمة بالتصفية , ولهـــذا السبب و عندما تشعر الإدارة بأن المؤسسة تقترب من التقاعد و لا تحقق الحد الأدنى من الأهداف و في المقابل في موقع لا يسمح لها بالتراجع فإن التصفية تكون هي القرار الأخير لها رغم كونه من أصعب القرارات التي تتخذها الإدارة بإعتباره الحل الأخير الذي يجبرها عليه الدائنين[3] ، كما يشير ذلك إلى أن التصفية هي إجراء قانوني بموجبه يتم تحويل الأصول التي تمتلكها المؤسسة إلى نقد و من الممكن أن تكون هذه التصفية إختيارية وذلـــك بإلتمـــاس يقدمه المدين (الملاك) إلى المحكمة المتخصصة بإجراء التصفية أو أن تكون غير إختيارية و تتم بإلتمـــاس الـــدائنين

[1] ريحان الشريف " **مرجع سبق ذكره** " ص 113 .

[2] نفس المرجع .

[3] حمزة محمود الزبيري " **التحليل المالي : تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع - عمان ، الأردن ، ط2 ،2011 ، ص 275 .

للمحكمة المختصة بإجراء التصفية بسبب عدم وفاء المؤسسة بتسديد الإلتزامات المستحقة عليها بتواريخ إستحقاقها ، وبالتالي الإفلاس كظاهرة لا بد و أن تعود إلى البديلين المهمين التاليين [1]:

- محاولة حل مشكلة السيولة بالإتفاق مع الدائنين إختياريا؛
- إلتماس يقدم للمحكمة المختصة و بشكل رسمي بإجراء التصفية .

المطلب الثاني : تشخيص حالات الفشل و آليات علاجها

تختلف حالات حدوث الفشل من مؤسسة و/أو الشركة إلى أخرى حسب الظروف و العوامل المؤدية إليه ، كما تختلف تبعا لذلك آليات موجهته فهناك مؤسسات تبقى فترة زمنية طويلة قبل أن يتم الإقرار بفشلها و من تم لا يمكنها أن تستمر في ممارسة نشاطها أكثر من خمس سنوات حيث أشار Altman بأن أكثر من 50% من الشركات التي تفشل يحدث لها الفشل قبل السنة الخامسة من عمرها، كما أن بعض الشركات لا تستطيع أن تتخطى مستوى الأداء الضعيف الذي أصبح ظلا لها في حين أن البعض الآخر يصل إلى المستوى الأعلى من الأداء ثم تفشل ، لهذا يمكن أن نميز بين ثلاثة سيناريوهات من فشل المؤسسات وذلك إعتمادا على ما قدمه الباحث Argenti في هذا الصدد ، حيث يصنف إمكانية تعرض المؤسسة إلى الفشل وفق معياري الحجم و العمر وبالتالي يميز بين أعراض الفشل الذي يصيب المؤسسات حديثة النشأة كونها لم تستطع أن تتجاوز الحد المعقول للأداء خلال السنوات الأولى من ممارسة نشاطها ، أما الصنف الثاني المؤسسات الصغيرة التي رغم طول فترة بقائها في ممارسة النشاط إلى أنها كانت تعاني العديد من الإختلالات التي تم ترجمتها بفشلها ، بينما الصنف الثالث الذي يعتبر أكثر تعقيدا مقارنة بالحالتين السابقتين .

1- سيناريو الفشل للمؤسسات حديثة النشأة: تتعرض العديد من المؤسسات المولودة حديثا خاصة في السنوات القليلة الأولى لمجموعة من المعوقات والتي ترسم النهاية الحتمية بوصولها إلى الفشل ، ويمكن توضيح المسار الإفتراضي لإنهيار إحدى المؤسسات حديثة التكوين وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (I-01) : مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات حديثة النشأة

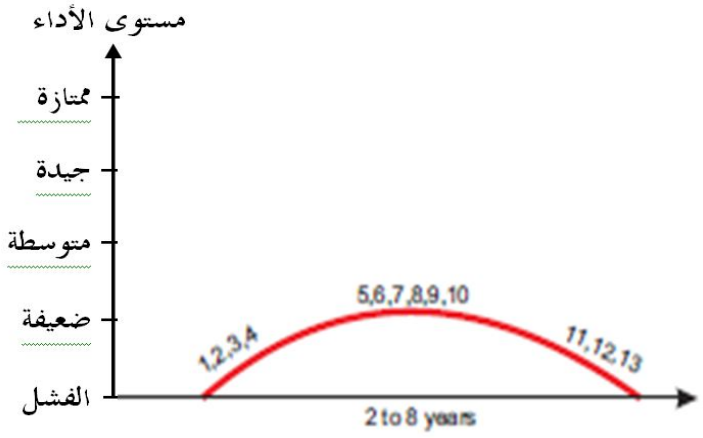

source: J.Argenti , **Trajectory of corporate collapse**, Op-Cit .

[1] حمزة محمود الزبيري ، مرجع سابق ، ص 275 .

يتبين من الشكل أن المؤسسة حديثة النشأة تمر بمجموعة من المحطات حددها الباحث Argentis في ثلاثة عشر نقطة تعبر كل منها على بروز عيب معين فيها قبل الوصول إلى المحطة الأخير التي تعني حدوث الفشل وذلك وفق التسلسل التالي [1]:

1. تمثل هذه النقطة بداية المؤسسة التي يصاحبها عدد من العيوب أبرزها تركيز الدور على شخص واحد حيث يكون للمؤسسة مسير واحد يقوم بأداء أعمال كثيرة فينشأ ضعف في الإدارة ؛
2. لا يوجد للمؤسسة ميزانية وبالتالي غياب خطط للتدفقات النقدية و نظام لترشيد التكاليف ؛
3. تحصل المؤسسة على قروض من البنوك لتغطية إحتياجاتها ومتطلباتها دون التطلع لإحداث توسع أفقي أو عمودي؛
4. إقدام المؤسسة على ممارسة نشاطات موسعة ؛
5. تشير هذه المحطة إلى أن إمكانيات المشروع أقل بكثير من تطلعات وتوقعات المسير ،حيث يمكن حدوث هذه النقطة بعد أشهر من بداية النشاط ؛
6. تظهر المؤشرات المالية ضعف المؤسسة نتيجة للتدفقات النقدية سالبة و الذي ينعكس على ربحيتها ؛
7. الإتجاه إلى التفكير بالإقتراض من البنوك مرة أخرى الأمر الذي يوجبها تقديم تقرير عن الحالة المالية للمؤسسة ؛
8. ظهور مجموعة من المؤشرات غير المالية ؛
9. يتم ممارسة بعض الأعمال التي بها خطورة، وقد تحدث مخاطر طبيعة في بعض الأنشطة ؛
10. إتخاذ المسير لبعض القرارات غير الرشيدة كتخفيض أسعار السلع و/أو الخدمات وغيرها من القرارات ؛
11. مرحلة البحث عن قروض إضافية لإحداث التوازن في الأصول المتدنية ، مع السعي إلى زيادة رأس المال؛
12. يجد المالك نفسه لا يستطيع أن يحقق ربحا كافيا لدفع الفوائد على الدفعات المستحقة ؛
13. تشير هذه المرحلة إلى حالتين إما إلى إعلان صاحب المؤسسة إفلاسه إختياريا أو بصفة إجباريا إذا تم التبليغ من طرف أحد الدائنين وفي الحالتين يتم رفع يد المسير و بالتالي التوقف عن ممارسة النشاط .

وبالتالي فإن تجنب وقوع بعض المؤسسات حديثة التكوين في مثل هذا السيناريو يستوجب القيام بالعديد من الدراسات القبلية للمشروع (مدى جدوى المشروع إقتصاديا، فنيا وتسويقيا) مع ضرورة التركيز على تلافي العيوب منذ البداية كالاعتماد على مبدأ العمق الإداري في المؤسسة عن طريق تعدد الأدوار الإدارية الواضحة ، تفعيل الوظائف التسييرية و غير ذلك من التعديلات التي تفرضها البيئة الديناميكية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات مع الأخذ بعين الإعتبار صغر حجمها و قصر دورة حياتها لأن إحتمالات الفشل كبيرة .

2- سيناريو الفشل للمؤسسات الصغيرة (غير الناضجة) : رغم تميز هذا النوع من المؤسسات بطول فترة بقائها وإستمرارها في ممارسة نشاطها نوعا ما إلى أن هذا لا يعني أنها غير مهددة بحدوث الفشل ، و عليه قصد أخذ تصور على مثل هذه الحالة يتم إدراج الشكل الذي يوضح المسار الإفتراضي لإنهيار المؤسسات غير الناضجة ؛

[1] J. Argenti " **Corporate collapse the causes and symptoms** " Hohn wiley and sons, New York , P154-156

الشكل رقم (I-02) : مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات الصغيرة

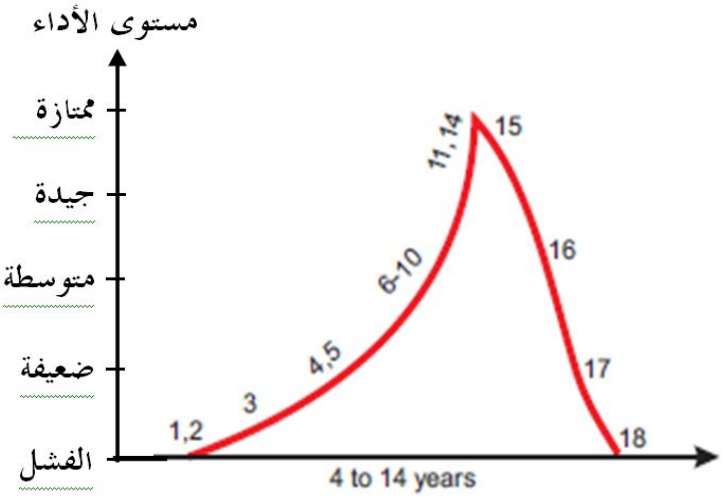

Source: J.Argenti , **Trajectory of corporate collapse**, Op-Cit .

يوضح منحني حياة المؤسسات الصغيرة و التي تتراوح مدة إستمرارها في السوق ما بين أربعة إلى أربعة عشرة سنة وصولها إلى مرحلة الإنهيار الذي يترجم في بالوقوع الفعلي للفشل رغم أنها في فترة ما قد حققت أعلى مستويات الأداء الممكنة لكن عدم مراعاة الجوانب الكامنة وراء تحقيق هذه النتائج هو السبب الرئيسي لحدوث الفشل ، كما يوضح الشكل أيضا مجموعة من الحالات لخصها الباحث Argentis في ثمانية عشر حالة تعبر في مضمونها عن الآتي [1]:

1. تشير نقطة البداية إلى جانب ظهور العيوب الإدارية التي تصاحب المؤسسة في هذه المرحلة كوجود دور لشخص واحد في المؤسسة و التسيير غير المنهج إلى غير ذلك ؛

2. يضاف إلى النقطة السابقة غياب السجلات التي تعبر عن الحركات المالية كـ : الميزانية ، خطط للتدفقات النقدية ، نظام ترشيد التكاليف وغير ذلك مما يفترض مسكه ؛

3. تعبر هذه النقطة على أن المؤسسة قد بدأت تفرض نفسها في السوق بزيادة نسبة مبيعاتها ؛

4. نتيجة للزيادة السريعة في المبيعات تستوجب البحث عن مصادر تمويلية جديد ؛

5. الحصول على التمويل المطلوب الذي يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة بإقرار المقرضين بذلك ؛

6-10. يتحقق في هذا المجال العديد من النقاط أبرزها الوصول إلى مستوى مرضي نتيجة الهيمنة على جزء كبير من السوق مقارنة مع مثيلاتها و بالتالي تحقيق الإنتشار المكاني (توسيع شريحة المستهلكين) ؛

11-14. سعي المسيرين في هذا المرحلة إلى طرح أسهم في السوق المالية بهدف الزيادة في رأس المال و إنضمام خبرات جديدة ، كذلك الإعتماد على مراجعين و مستشارين خارجيين لمتابعة المسائل المحاسبية و القانونية على إعتبار أن هذين الأخيرين ينموان بنمو الشركة ؛

15. وصول المؤسسة إلى أعلى مستوياتها في جميع النواحي ، كما يطلق على هذه النقطة بذروة النمو؛

[1] J. Argenti , Corporate collapse the causes and symptoms " **Op-Cit** " P155-156

16. تشير هذه الوضعية إلى ظهور بوادر الإختلال رغم أن المؤسسة تحقق عوائد معقولة ؛
17. إستمرار الهبوط الشديد في مستوى أداء الشركة ولا يمكن الحد منه بالتنازل عن جزء من رؤوس الأموال المنقولة ؛
18. الإقرار بحدوث الفشل .

تبين من تفسير مسار إنهيار المؤسسات الصغيرة بأنها تنمو و تنجح بصورة سريعة جدا إلى غاية وصولها إلى اللحظة التي تبدءا بوادر التراجع تتشكل ليتم في حالة إتخاذ التدابير اللازمة لإستدراك ذلك بالسير في طريق الانهيار بصورة متسارعة أيضا ، كما يلاحظ وجود نفس العيوب التي تعاني منها المؤسسة في بداية تكوينها ، حيث أن الإدارة تعتمد على عمالة بسيطة في تنفيذ أعمالها أي أن دور المسير الواحد موجود في هذا الصنف ، و لهذا يجب على الشركة أن تقي نفسها منذ البداية بإيجاد فريق عمل مناسب يحتوي على إداريين متخصصين ولديهم المهارات الإدارية العالية للعمل ضمن فريق واحد وإيجاد روح التعاون والمبادرة ، حيث أن هذا الإجراء يكون من بين القواعد لتجنب حدوث الفشل، ولكن خصوصية هذا الصنف بأنه يتميز بإمكانية معالجة الأعراض المؤذية إلى حدوث الفشل أثناء ظهور أعراضه و مسبباته ، فإن وصول المؤسسة إلى أعلى مستويات أدائها وربحيتها وقبل أن تبدأ بالانهيار يكون لديها مقدار من الأرباح التي قد تنقذ الشركة قليلا أو تعوض الشركة عن الخسائر إذا تم إستغلالها جيدا ، وقد تأخذ معالجة الفشل عدة أشكال في الشركة مثلا كتخفيض الإنتاجية أو يتم التخلص من بعض الأنشطة غير الربحية في الشركة أو البيع بسعر منخفض بما يتناسب مع تكلفة الإنتاج الوحدوية و العمل على تنظيم العروض المقدمة للشركة بالصورة التي ممكن أن تستفيد منها.

3- سيناريو الفشل للمؤسسات البالغة : يحدث عادة في الشركات الناضجة مكتملة النمو والتي أتمت تجارتها بنجاح فائق لعدة سنوات متتالية أو عقود متتالية ، وهذا الفشل يعتبر من 20% إلى 30% من إجمالي الفشل الذي تتعرض له مختلف المؤسسات ، فهذا النوع يميز الشركات العملاقة، الناضجة التي وصلت إلى مستويات متقدمة من حيث الأداء بمدة حياة طويلة نوعا ما ، إلى أن هذا لا يعني أنها غير مهددة بحدوث الفشل ، و عليه قصد أخذ تصور على مثل هذه الحالة يتم إدراج الشكل الذي يوضح المسار الإفتراضي للمؤسسة من مرحلة النضج إلى الانهيار ؛

الشكل رقم (I-03) : مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات البالغة

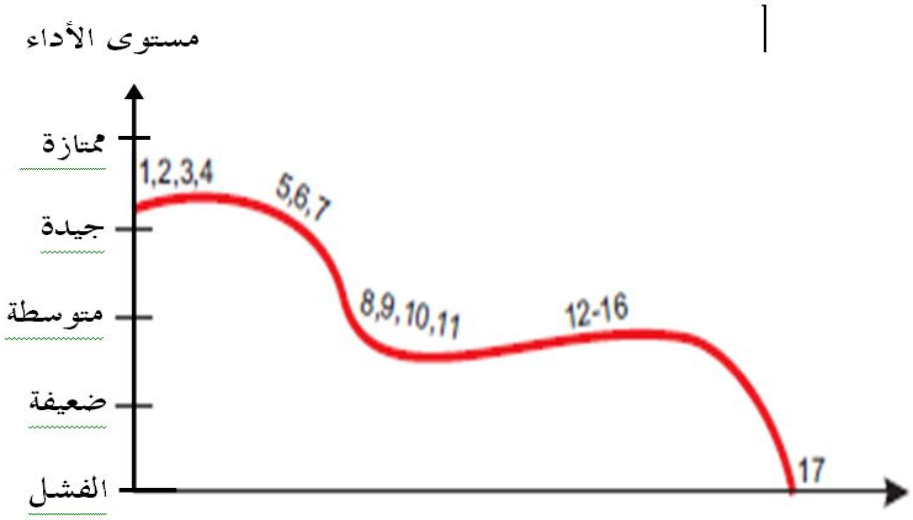

Source: J.Argenti , **Trajectory of corporate collapse**, Op-Cit .

يعبر الشكل عن سيرورة حياة المؤسسة البالغة من خلال مجموعة من النقاط تشير كل منها إلى بروز سمة أو عيب معين فيها قبل الوصول إلى المحطة الأخير التي تعني حدوث الفشل وذلك وفق التسلسل التالي[1]:

1،2،3،4. تكون الشركة موجودة في مستوى جيد إلى ممتاز مما يدل على أنها تحضى بمكانة سوقية عالية يعكسها هامش الربح المحقق وكذا الرغبة الكبيرة في توسيع الحصة السوقية ، بالإضافة إلى هذه الإيجابيات تسجل عدد من العيوب التي من أبرزها تلك المتعلقة بالهيكل التنظيمي كالاعتماد في التسيير على المدير الواحد دون الاستشـــارات الخارجية و مشاركة العاملين ، كذلك ضعف في الوظيفة المالية بالمؤسسة و التي يمكن التأكيد عليها من خلال نظم المعلومات المحاسبية ، إضافة إلى هذا فإن التغيرات الكثيرة قد تصطدم بمقاومة التغيير في المؤسسة كعدم الاستجابة الداخلية لهذه التغيرات ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا إمتدت لعدة شهور أو حتى سنوات ؛

5،6،7. تشير هذه المحطات المتتالية إلى حدوث تدهور متزايد وبشكل تسلسلي ولكن لا يشكل خطر كبير من وجهة نظر المساهمين أو أصحاب المؤسسة لأنه يقع فوق المتوسط لسلم تقييم الأداء ، وتزداد المخاطرة هنا ويتبـــع هذه الأحداث انخفاض بسيط على الأرباح ؛

9،10،11،8. تبدأ هذه المحطات بظهور العوائق غير المادية بشكل أكبر مع إستمرار الربح بالإنخفاض و لم تتمكن المؤسسة من إعادته الى وضعه الطبيعي ، تبدأ حسابات حقيقية ودقيقة في الظهور حيث أن المدير يشعر بأنه بحاجة إلى قروض كبيرة الحجم ، هنا تنتقل أموال كثيرة على مستوى الخطورة ؛

16-12. يتحقق هنا مستوى ربح ولكن قيمته أقل مقارنة من الفائض المنتظر لتغطية حجم الإلتزامات و الفوائد المطلوب و بشكل عام الشركة عند مستوى أداء غير مرضي لدى المساهمين ، الأمر الذي يدفع بالمسيرين بالبحث عن بعض الإجراءات التنشيطية كوضع حملات تسويقية من أجل التوسع في المبيعات من خـــلال تقـــديم بعـــض التسهيلات للزبائن التي من المنتظر أن ترفع المبيعات مما يؤدي إلى إرتفاع الربح ولو بشكل قليل وذلك من خلال الجهود المقدمة من الشركة ، وهذا ما يفسر إرتفاع منحنى أو مستوى الأداء للشركة ، لكن في النقطتين الأخيرتين

[1] J. Argenti , Corporate collapse the causes and symptoms " **Op-Cit** " P158

سوف يتكرر الأداء الذي حدث في النقطة السابعة مرة أخرى من حدوث الفشل والانهيار ما عدا أنها ستكون قد أصبحت مشبعة من عمليات المعالجة ؛

17. تعبر هذه النقطة عن حالة رفع اليد مما يعني إعلان الإفلاس .

يتم التركيز في هذا الصنف على عملية المعالجة بصورة أكبر من الإعتماد على الإجراءات الوقاية على خلاف الصنفين السابقين ، ذلك أن تميزها بطول فترة مزاولة النشاط الذي قد ساهم بشكل كبير في تعظيم الموارد بمختلف أشكالها و نظرا لكبر حجم الشركة وأصولها فإنه يمكنها الإقتراض من البنوك ولكن يجب أن تكون بصورة رشيدة وعقلانية و ذلك من خلال تفعيل نظم المعلومات خاصة المحاسبية ، بالإضافة إلى ضرورة إستحداث بعض السياسات الجديدة أثناء عملية معالجة الفشل كتقديم التسهيلات للزبائن ، تخفيض السعر أو التقليل من التكلفة الوحدية للوحدة المنتجة أو المقدمة إلى الزبون كي تضمن التوسيع في الحصة السوقية لزيادة أرباحها .

المطلب الثالث : مراحل فشل المؤسسة

من المعلوم أن المؤسسات و/أو الشركات لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة و إنما توجد بعض المؤشرات التي تنبئ بوجود إختلالات ستؤدي إلى الفشل في حال لم يتم إكتشافها و التخطيط لتجنبها أو حتي التقليل من حدتها ، لهذا فإن الحكم على المؤسسة بالفشل يمر بعدة مراحل قبل أن يتم الإعلان عن إفلاسها و من تم تصفيتها أو إعطائها فرصة ثانية عن طريق إجراء التسوية القضائية إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك ، وبالتالي يمكن توضيح أهم المراحل المؤدية إلى فشل المؤسسة من خلال الشكل الأتي :

الشكل رقم (I-04) : مسار فشل المؤسسات

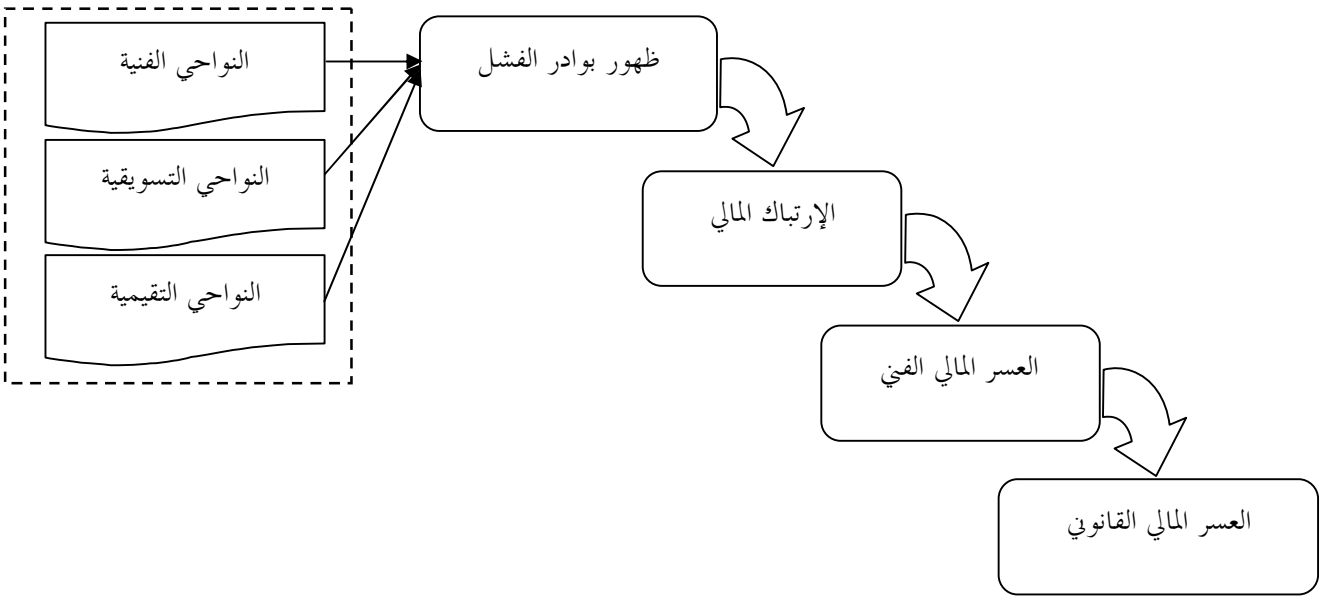

المصدر : من إعداد الطالب

يتبين من الشكل أن المؤسسة التي دخلت دوامة الفشل تمر بأربع مراحل أساسية قبل الوصول إلى المرحلة التي يتوجب عليها التوقف الإجباري عن ممارسة النشاط بحكم قضائي يعلن إفلاسها إما بصفة نهائية إذا كان القرار يتضمن الإقرار بتصفيتها ، أو بصفة مؤقت إذا كان من الأفضل إجراء التسوية القضائية بمنحها فرصة أخرى لمواصلة النشاط إذا كانت القرائن الثبوتية تقر بذلك ، وعليه يمكن تشخيص المراحل التي تسبق إحدى هذين الإجرائين كما يلي [1]:

1- مرحلة ظهور بوادر الفشل : ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية و التي من أهمها النقص في الطلب على منتجات المؤسسة ، ضعف كفاءة أساليب الإنتاج، ضعف الموقف التنافسي للمؤسسة ، و الزيادة الكبيرة في تكلفة التشغيل، انخفاض معدل دوران الأصول ، إقرار توسعات استثمارية بدون توافر رأس المال الكافي لمواجهتها، انعدام التسهيلات المصرفية الكافية، وبالإضافة إلى هذا هناك عدة مظاهر تعتبر مقدمات لمرحلة الفشل ومن أهم هذه المظاهر ما يلي :

1-1- النواحي الفنية: و تشمل هذه النواحي

- عدم القيام بأعمال الصيانة الدورية والسنوية ؛
- عدم توفير الغيار بالكفاءة اللازمة لتجنب تعطل التشغيل ؛
- عدم الحرص على استخدام أنسب الخامات اللازمة للمنتج ؛
- عدم تخطيط الإنتاج بما يكفل التنسيق في استخدام الآلات ؛
- عدم استبدال الآلات و المعدات في الوقت اللازم.

1-2- النواحي التسويقية : و التي تتضمن

- عدم الاهتمام بتطوير المنتج لمقابلة إحتياجات المستهلك المتطورة ؛
- إهمال التغليف و التعبئة ؛
- إهمال الترويج و الإعلان ؛
- عدم إختيار أساليب التسويق المناسبة للمنتج وللسوق بما يكفل الحفاظ على حصة المؤسسة من السوق.

1-3- تقييم المراكز المالية: وذلك بـــ

- زيادة نسبة المديونية إلى حقوق أصحاب الشركة عن نسبة الأمان ؛
- استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل معدات رأسمالية ؛
- عدم تكوين احتياطي لتجديد الآلات و المعدات ؛
- عدم سداد باقي رأس المال رغم احتياج الشركة ؛
- وجود رصيد متزايد من المنتجات الجاهزة بمخازن الشركة ؛

[1] محمد عبد الحافظ البغدادي "**إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية** " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الإداري الثالث ، الجمعية السعودية للإدارة ، المملكة العربية السعودية ، 1426هـ .

- وجود رصيد متزايد من المبيعات الآجلة دون تحصيل ؛
- التوسع في استخدام الائتمان التجاري تمويل المشتريات من الخامات ؛
- انخفاض رأس المال المتاح لتمويل دورة الإنتاج بما يؤدي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية المستخدمة فعلا عن الطاقة الإنتاجية المتاحة ؛
- تكرار طلب تأجيل موعد سداد الفوائد أو الأقساط .

2- مرحلة العسر المالي المؤقت (الارتباك المالي): وفي هذه المرحلة تكون الشركة ذات أصول تفوق في قيمتها مجموع التزاماتها ولكن توزيع هذه الأصول يكون بشكل لا يمكنها من الحصول على عوامل الإنتاج ومقابلة التزاماتها الجارية لضعف مركزها النقدي وبالتالي فهي تحدث نتيجة لعدم كفاية السيولة، وهذه الحالة عادة ما تكون مؤقتة لأن التدهور مازال في بدايته ، لدى تسمى هذه المرحلة بالعسر المؤقت.

3- مرحلة العسر المالي الفني : كما سبق الإشارة إليه بأنه يشير إلى عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والتي تنشأ من الانخفاض الجوهري في الرصيد النقدي المتاح واللازم لدفع التزاماتها المستحقة وبالتالي فحالة فقدان السيولة تحدث برغم أن الأصول تغطى الالتزامات ولكنها متوفرة في شكل يصعب تحويله لنقدية في الوقت المناسب مما يعني أن المشكلة في الموقف النقدي وليس في الموقف المالي ، لهذا فإن الشركة تكون في حالة عسر مالي إذا كانت أصولها المتداولة أو قيمة استثماراتها الموجهة لرأس المال العامل غير كافية لمواجهة التزاماتها الجارية بكامل قيمتها بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير القيمة المناسبة لتشغيل استثماراتها الثابتة والممثلة في القيمة الدائمة للاستثمارات في رأس المال العامل، ومن ثم فإن حالة العسر المالي الفني سترتبط بقيمة مالية لصافي رأس المال العامل .

4- مرحلة العسر المالي القانوني : تمثل الحالة التي لا تكفي فيها القيمة السوقية لأصول الشركة لمواجهة التزاماتها قبل دائنيها ومساهميها ، و ذلك نتيجة لحدوث خسائر كبيرة ومتلاحقة أدت لتآكل رأس المال ، ولا يؤخذ في هذا احتفاظ الشركة بأصول متداولة تزيد قيمتها على قيمة الخصوم المتداولة ويعني وجود الشركة في هذه المرحلة بداية النهاية بالنسبة لها، إما بالتصفية أو التسوية القضائية.

بالإضافة إلى هذه المراحل يجب الأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التالية :

- على الرغم من التسلسل المنطقي للمراحل السابقة التي تفسر كيفية حدوث الفشل المالي إلا أنه لا يمكن تعميمها في جميع حالات الفشل المالي، فليس بالضرورة أن يحدث الفشل وفقا لهذه المراحل ، لذلك يجب التفرقة بين نوعين من الفشل المالي وفقا لأسبابه ومصادره :

- **الفشل الزاحف :** ويمكن أن يتم وفقا للمراحل السابقة المشار إليها و يرجع عادة لأسباب داخلية كعدم كفاءة الإدارة و زيادة الاعتماد على الديون والتوسع غير المدروس والإسراف في استخدام الموارد ؛
- **الفشل المفاجئ:** وهذا النوع لا يمر بالمراحل المشار إليها لأنه يحدث فجأة نتيجة للمتغيرات السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية أو غيرها مما يفرزه المحيط الخارجي للمؤسسة .

- تعتبر الحالة المالية الفنية للمؤسسة سواء كانت يسيرة أو عسيرة محصلة نهائية لمدى سلامة قرار التمويل والاستثمار قصيري الأجل لأن طرفي قياسها (الأصول المتداولة و الديون) يعكسان بوضوح هذين القرارين ؛
- هناك تماثل في بعض النواحي بين العسر المؤقت و العسر الفني فكلاهما يعني عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها العادية المستحقة، وفي كلاهما قد تفوق قيمة الأصول قيمة الخصوم (إستبعاد رأس المال) بعد و أن كان العسر الفني يتميز بعدم قدرة الشركة على استخدام سياساتها في تحويل الأصول المتداولة وبقيمتها الدفترية إلى النقدية المطلوبة لمواجهة الإلتزامات المستحقة والنمو المطلوب .

المطلب الرابع : أسباب فشل المؤسسات

ركزت معظم الدراسات التي تعرضت لأسباب فشل المؤسسات إلى أنها ترجع إلى عوامل مختلفة ، حيث بينت دراسة Churchil لسنة 1952 في الولايات المتحدة الأمريكية أن أزيد من 70% من المؤسسات التي أنشأت خلال الفترة 1944-1947 لم تستمر بعد الخمس سنوات ، و أكدت نفس النتيجة الدراسة المعدة من طرف Star et Massel التي بينت أن ما نسبته 66,8% من المؤسسات التي أنشأت خلال 1974 لم تحتفل بعيد ميلادها الخامس ، أما معطيات مركز المعلومات بكندا Dun and Bradstreet صرح بمعدلات تتراوح ما بين 80-90 بالمائة لإفلاس المؤسسات خاصة المشروعات صغيرة الحجم خلال العشر سنوات الأولى من إنشائها[1]، وبإعتبارها مؤسسة متخصصة في التحليل المالي و تقييم الأداء في المؤسسات قامت بدراسة إستطلاعية للبحث عن الأسباب الرئيسية المؤدية إلى حدوث الفشل ، فتم التوصل إلى شبه إجماع على أربعة مؤثرات أساسية تتمثل في عدم كفاءة الإدارة ، الإهمال ، التزوير بالإضافة إلى الكوارث ، بينما تباينت الآراى في الأسباب الأخرى ، و الشكل الموالي يوضح الأهمية النسبية لكل مؤثر كالآتي :

الشكل رقم (I-05) : الأهمية النسبية لأسباب فشل المؤسسة وفق دراسة Dun and Bradstreet

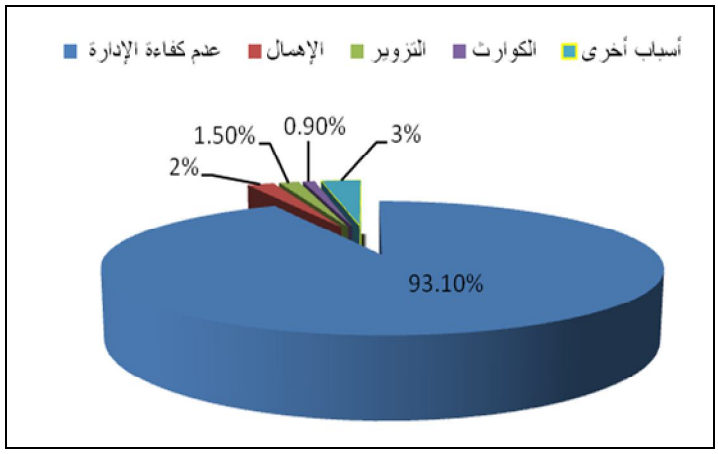

المصدر بتصرف : حمزة محمود الزبيري " مرجع سبق ذكره " ص 276 .

[1] ST-PIERRE Josée" **Op-cit** " , P234.

نلاحظ أن أبرز عنصر يهدد المؤسسة بحدوث الفشل بالنسبة لـــ Dun and Bradstreet عدم كفاءة الإدارة بنسبة بلغت 93,1% مما يشير إلى أن شرط ضمان الإستمرارية يعتمد بشكل كبير على كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن بالإضافة إلى كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة (سياسة البيع و التسعير و الإنتاج وغيرها) والسيطرة على المخزون ، كما أن التسيب و الإهمال غير المبرر كاللجوء لتوسعات غير المطلوبة أو تطبيق تكنولوجيا غير متمكن منها يشكل هاجس بـــ 2% ، كذلك الأمر بالنسبة لتزوير التقارير المقدمة إلى الأطراف الممولة قصد إظهار الوضعية الجيدة للمؤسسة إلى جانب عدم وضع التدابير و الإجراءات الإحترازية اللازمة لتجنب الكوارث كنشوب حريق داخل ورشات الإنتاج أو حدوث زلزال إلى غير ذلك ، أما النسبة المتبقية والتي تمثل 3% أعتبرت كأسباب أخرى .

وبناءا عليه يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفشل بالمؤسسات إلى تلك المتعلقة بالعوامل الداخلية وأخرى متعلقة بالظروف الخارجية والمتمثلين في الآتي :

1- أسباب الفشل الداخلية : يمكن تحديد العوامل المؤدية إلى فشل المؤسسات الاقتصادية في النقاط الثلاثة الموالية، والتي نلخصها فيما يلي :

1-1- سوء إدارة الإنتاج: حيث يتعلق هذا العمل بالنشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة ، سواء كانت صناعية أو زراعية، وتتمثل أهم ملامح سوء إدارة الإنتاج في تخبط وعدم انتظام تدفقاتها، مما يؤدي إلى التوقف عن تسديد التزاماتها أو مطالبتها بتأجيل سداد هذه الإلتزامات .

وبصفة عامة هناك مجموعة من الأسباب قد تؤدي إلى تدني الإنتاج وتراجع قيمته و إرتفاع تكلفته، أهمها [1]:

- عدم قيام المؤسسة على أساس اقتصادي سليم، وبالتالي وصولها إلى الحجم الاقتصادي الأمثل الذي يحقق لها وفورات الإنتاج الكبير و إنخفاض التكاليف واستغلال أمثل للطاقات والموارد المتاحة لها ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة، و يرفع من أسعارها ويفقد المؤسسة مزايا تنافسية كان يمكن أن تحوزها إذا ما اتبعت الأساس الاقتصادي ؛

- إنتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة، نتيجة لتعطل الآلات وتقادمها وعدم القيام بعمليات الصيانة الدورية والإحلال والتجديد بصفة مستمرة ، ويضاف إلى ذلك إستخدام تكنولوجية إنتاجية قديمة أو عدم الدقة في اختيار الآلات والمعدات المناسبة ؛

- انخفاض مهارة القوى العاملة، لنقص الخبرة أوعدم كفاية التدريب، مما أدى إلى ظاهرة الإسراف في استخدام المواد الخام، وارتفاع نسبة الإنتاج المعيب من السلع المصنعة ، واكتساب المؤسسة سمعة سيئة ، يضاف إلى ذلك سوء أوضاع العمل وظروفه وانخفاض الأجور والمرتبات، مما يؤثر على الإنتاجية؛

[1] محسن أحمد الخضيري "**مرجع سبق ذكره**" ص ص 88-92 .

- عدم إنتظام مصادر التوريد للمواد الأولية ، وكدا وصعوبة الحصول عليها بالشكل والجودة المناسبين ، ومن ثم تعطل العملية الإنتاج ؛[1]

-سوء تخطيط العمليات الإنتاجية وتضارب القرارات الإدارية المنظمة لعمليات التصنيع داخل الوحدات الإنتاجية ؛

- عدم توفر وسائل النقل الداخلي والخارجي و إنخفاض كفاءتها ،مما يؤدي إلى حدوث اختناقات في العملية الإنتاجية و إلى ازدياد تعطل الوحدات الإنتاجية ؛

- عدم كفاءة مراقبة المخزون على مستوى جميع الأصناف ،والقصور في تخطيط عمليات المتابعة الإنتاجية والتخزينية وحركة المواد، وعدم توخي الدقة في تقدير الإحتياجات.

1-2- سوء التسويق: يعد من أهم مسببات عجز المؤسسة عن تسديد ديونها ، حيث يرتبط نجاح أي مؤسسة في تحقيق أهدافها بحسن قيام إدارة التسويق بالنشاط الموكل إليها ، والذي مرده إلى العوامل التالية :

- عدم القيام بدراسات السوق والمستهلك ومعرفة الإحتياجات و الرغبات الحقيقية والقدرة الشرائية لهذا المستهلك ومن ثم اتخاذ قرار إنتاج السلعة بالشكل الذي لا يناسب البيئة المؤسساتية ؛

- سوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من حيث الشكل ، الجودة و الوظائف التي يحققها المنتج للمستهلك الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تصريفها خاصة مع إنخفاض جودتها عن الحد المناسب ؛

- سوء القيام بعمليات التوزيع من حيث اختيار منافذ للتوزيع غير مناسبة للمستهلك النهائي، أو مكلفة أو غير نشيطة ؛

- سوء القيام بعمليات الترويج من حيث عدم مناسبة وانخفاض كفاءة الحملات الإعلانية سواء في مضمونها، أو شكلها أوفي توقيتها أو اختيار وسيلة الإعلان ؛

- عدم مناسبة سياسات التسعير و الإئتمان التي تستخدم المؤسسة في تسعير منتجاتها أو في بيعها .[2]

فنتيجة لهذه الأسباب وغيرها تنخفض قدرة المؤسسة على تصريف إنتاجها ، و من ثم على تحقيق إيرادات تكفي لتسديد التزاماتها أو لتأمين احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج .

1-3- سوء الإدارة المالية: إن ظهور الإختلالات يظهر الإدارة المالية للمؤسسة ، ينعكس بالكامل على قدرتها على تسديد إلتزاماتها ، و الذي مرجعه إلى العوامل الرئيسة التالية [3]:

- توسع المؤسسة في الإقتراض وبتكاليف مرتفعة ودون حاجة فعلية للنشاط الذي تمارسه ؛

- ضعف قدرة المؤسسة على التخطيط المالي لمواردها و إستخدامات هذه الموارد بالشكل الذي يفي بدفع وسداد هذه الإلتزامات ؛

- عدم تسديد المؤسسة التزاماتهاالمستحقة في مواعيدها وتراكم الديون عليها ؛

- إرتفاع قيمة المصاريف الإدارية وانخفاض انتاجية هذا المصروف ، ومن ثم و زيادة حجمه عن المعدل المعقول ؛

[1] C. Marmuse " **Stratégie de redressement d'entreprise** " édition Vuibert, Paris, 1990, P 35 .
[2] J.F. Baigne " **OP-Cit** " P33
[3] C.Marmuse " **OP-Cit** " P38

- عدم تخطيط الإنفاق الاستثماري للمؤسسة، أو سوء هذا التخطيط مما يؤدي إلى توسع المؤسسة في إقامة مشروعات استثمارية أوتوسعات في مشروعات جديدة دون تدبير أو تأمين التمويل اللازم لها مما يجعلها تظل لمدة طويلة في مرحلة الإنشاء ،ومن ثم لا يكون هذا الإنفاق منتجا ؛

- الإنحراف المالي المتعمد ، كزيادة حجم الإختلاسات ، السرقات و عمليات التدليس مع الموردين و الموزعين ، الأمر الذي يمثل خسائر مرتفعة تحد من قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها ؛

- سوء تخطيط عمليات شراء المواد الأولية ،وارتفاع تكاليف تخزينها و إستثمار جانب كبير من الأموال في شكل مواد خام دون حاجة ملحة لذلك مما يمثل تكلفة و أعباء غير عادية خاصة إذا تم الإعتماد على مصـــادر تمويـــل خارجية[1]؛

- التعاقد على طلبيات ضخمة طويلة الأجل، تنفذ لعملاء في المستقبل البعيد بأسعار ثابتة متفق عليها حاليا وغير قابلة للزيادة ،مع سيادة اتجاه تضخمي ترتفع معه أسعار وتكاليف مستلزمات الإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض الأرباح ، وحتى من المحتمل تحقيق خسائر لتنفيذ العقد .

2- أسباب الفشل الخارجية : تتمثل الأسباب الخارجية المؤدية إلى فشل المؤسسة في الظروف المحيطة بها و التي تتعلق بالعوامل السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والتشريعية، التي تؤثر على نشاطها ، لهذا يمكن الإحاطة بجوانب هذه الظروف من خلال ما يلي:

2-1- الجوانب المحلية[2]: تتعلق هذه الجوانب أساسا بالسياسات الإقتصادية الحكومية وغير الحكومية السائدة في الدولة، و التي تشكل الإطار العام الذي تعمل فيه المؤسسة، و يفرض عليها القيام بعمليات معينة، و فيما يلي عرض موجز بكل منها:-

- **سياسات التسعير :** تمثل سياسات التسعير الجبرية التي تتبعها الدولة أحد القيود الأساسية التي تقف وراء ربحية المؤسسة، إذ أن سياسات الإغراء باستخدام أسعار رخيصة ومبالغ فيها تؤدي إلى تهميش و تكميش هوامش الربح، بل و البيع بسعر أقل من التكلفة الوحدوية ، وبناءا عليه تعد السياسة السعرية أحد أخطر أنواع المحددات التي تواجهها المؤسسات العاجزة ؛
- **السياسات المالية:** تعد السياسات الضريبية التي تفرضها الدولة على المؤسسات، وعلى وارداتها من السلع والخدمات، و على مستهلكيها، يضاف إلى ذلك الأعباء الضريبية المتعلقة بالتأمينات الإجتماعية و غير الإجتماعية الخاصة بالعمال، و التي تفرضها الدولة عليهم و كلما كانت الأعباء الضريبية مرهقة و باهضة ومغالى فيها كلما كانت سببا رئيسيا و جوهريا في فشل المؤسسات، و تقليص قدراتها على تحقيق عائد إقتصادي مناسب، يضاف إلى ذلك عدم قدرتها على إحداث تراكم رأسمالي و القيام بعمليات الإحلال والتجديد؛

[1] J.F. Baigne " **OP-Cit** " P34 .

[2] نسيلي جهيدة " **مرجع سبق ذكره** " ص 73 .

السياسات النقدية: تتعلق السياسة النقدية أساسا بثلاثة سياسات إقتصادية فرعية شديدة الخطورة والتأثير على العجز المالي في المؤسسة، و هي:

- السياسات الائتمانية ؛
- سياسة أسعار الصرف ؛
- سياسة إدارة الدين العام .

فكلما كانت السياسة الإئتمانية إنكماشية، و متشددة من حيث فرض القيود على منح الإئتمان، و زيادة تكلفته عن معدلاتها المناسبة، كلما كانت قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها محدودة. أما بالنسبة لسياسة أسعار الصرف، فإنها تمارس تأثير خطير على المؤسسة، خاصة في حالة إنخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قدرة المؤسسة على تسديد ديونها ودخولها في دائرة العجز ، في حين أن سياسة الدين العام، تؤثر بشكل كبير على حركة النشاط الإقتصادي في المجتمع، حيث كلما كانت الدولة في حاجة إلى أموال، قامت بطرح قروض وسندات للإكتتاب العام و الخاص بأسعار فائدة و مزايا مغرية و بالتالي تؤدي إلى تفضيل الأفراد الإستثمار فيها وإدخار جانب من إنفاقهم لشرائها و بالتالي ينكمش السوق أمام المؤسسات، فضلا عن تأثير إدارة الدين العام على السياسات الإئتمانية و منه التأثير غير المباشر على قدرة المؤسسات على سداد إلتزاماتها والحصول على مستلزماتها الإنتاجية ؛[1]

السياسات العامة: تعبر عن تلك السياسات التي تتصل بالمناخ العام ، ومدى تحقيقها لعنصر الإستقرار، وكذا تأثيرها على التوقعات المستقبلية، وتأثير ذلك على حركة الإستثمار والإدخار، والإستهلاك وغيرها، وبالتالي تأثيرها المباشر وغير المباشر على المؤسسة سواء في زيادة وإستمرار عجزها، أو علاجها من حالة العجز ، فإذا لم تكن هذه المقاييس عناصر استراتيجية أثناء تأسيس موازنة المؤسسة، ستواجه هذه الأخيرة صعوبات مالية تؤدي بها إلى تدهور مستوى النشاط .[2]

2-2- الجوانب الدولية: وتتعلق هذه الجوانب بصفة أساسية بسياسات التجارة الخارجية والتي يمكن لنا تحديدها بإيجاز فيما يلي[3]:

سياسات الحماية الكمية والنوعية: إذ أن إتجاه الدول الكبرى إلى تطبيق و فرض سياسات و إجراءات متشددة للحماية الجمركية و إستخدام سياسات الحصص الكمية والقيود الإدارية على صادرات الدول النامية إليها يؤدي إلى إنخفاض قدرة المؤسسات على التصدير لهذه الدول، و بالتالي إنخفاض مواردها من النقد الأجنبي؛

[1] محسن أحمد الخضيري " **مرجع سبق ذكره** " ص 129

[2] J.F. Baigne " **OP-Cit** " P 49

[3] نسيلي جهيدة " **مرجع سبق ذكره** " ص 74

- **سياسات الحروب الإقتصادية والحصار الإقتصادي الدولي :** إذ تؤدي هذه الأخيرة إلى أن تفقد مؤسسات الدول المحاصرة إقتصاديات إنتاجها، فضلا عن إستخدام أدوات الحرب الإقتصادية الأخرى مثل[1]:
  - أدوات الإغراء السعري ؛
  - أدوات حظر تصدير التكنولوجيا؛
  - أدوات القيود على تصدير الكمية على تصدير مستلزمات التشغيل ؛
  - أدوات غلق السوق أمام أي صادرات إليها.
- **سياسات التكتلات الإقتصادية:** إذ تؤدي إلى إستخدام دول أعضاء التكتل لسياسات حمائية ضد الدول غير الأعضاء، فضلا عن منحها مزايا جمركية و إعفاءات بالإضافة إلى تقديم مساعدات لمؤسسات الدول الأعضاء، و التي ينافس إنتاجها إنتاج المؤسسات المحلية، و من ثم تنخفض قدرة المؤسسة على التصدير، وبالتالي يقل عائدها من النقد الأجنبي مما قد يؤثر على إنتاجها؛
- **عوامل الركود التضخمي والاختلال النقدي الدولي:** وما يصاحبه من إرتفاع للأسعار وظهور البطالة وانكماش الطلب على المنتجات المختلفة، وما يؤدي إليه من ضعف القدرة على المنافسة عالميا ؛
- **مشكلة الديون الخارجية :** و ما أظهرته من عجز الدول النامية عن إستيراد إحتياجاتها لعدم وجود موارد بالنقد الأجنبي لديها ، فقد تؤدي التغييرات في أسعار الفائدة العالمية و في علاوات المخاطر بشكل حاد تكلفة الإستدانة للمؤسسات المحملة بأعباء الديون الأجنبية، كما قد يزيد الإنخفاض السريع في سعر الصرف من تكاليف خدمة ديون هذه المؤسسات، مما يخل إستقرارها، بل ويهدد قدرتها على البقاء .

[1] محسن أحمد الخضيري " **مرجع سبق ذكره** " ص 130

المبحث الثاني : الإتجاهات الحديثة لتحليل وضعية المؤسسة الإقتصادية

لم يعد المحللون الماليون يعتمدون على أسلوب أو طريقة بعينها و إنما أصبحوا ينتهجون مناهج حديثة تمكنهم من تحديد الوضعية المالية بهدف إستناد القرارات المالية إلى أدوات أكثر تفسيرا حيث لم تعد الأرقام الظاهرة في البيانات المالية المنشورة هي المقياس الوحيد الذي يترجم السياسات الإدارية و المالية في المؤسسة وإنما ضرورة الإعتماد على أساليب تأخذ بالجوانب ذات طابع النوعية في التسيير ، صناعة القرارات المالية سواء بالنسبة للقرارات التمويلية أو الإستثمارية أوهما معا ،تنفيذ إستراتيجيات و برامج المؤسسة وغيرها ، لأجل هذا قام المهتمون بمجال الإدارة والمالية بإستحداث أسلوب جديد يعتمد على التحليل و من ثم تحديد حالة المؤسسة .

المطلب الأول : تشخيص الصحة المالي للمؤسسة الإقتصادية ومقومات نجاحه

تعتبر عملية التشخيص في المؤسسة بمثابة الموجه للأطراف القائمين على العمليات التسييرية مختلفة الجوانب حيث يمكنهم من الكشف عن الأسباب الحقيقية التي تواجهها أو قد تواجهها المؤسسة في مراحل لاحقة ومن ثم تحليلها قصد البحث المستعجل عن الحلول أو البدائل المتاحة للحالات التي ستؤدي إلى تحقيق نتائج سلبية و من تم تطبيق الإجراءات التي تساعد على التنفيذ الجيد للأهداف المستقبلية بما يضمن الإستمرارية و النمو أمام حدة المنافسة التي قد تؤثر على تحقيق ذلك .

فكلمة **"تشخيص"** كلمة يونانية الأصل وتعني **القدرة علـــى الإدراك** "capacité de perception " وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب حيث تشمل على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة.

1- تعريف التشخيص المالي : يعرف على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة بإستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية بهدف إستخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية[1] .

كما يعتبر تقييما للحالة المالية لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة و الوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة بإستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها ، لدا فهو مهمة من مهام المسير و يعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع البرامج و الخطط المالية المستقبلية[2].

أيضا يعتبر التشخيص المالي عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسة التجارية والصناعية في الماضي والحاضر. وكذلك في تشخيص

[1] إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سبق ذكره** " ص 45 .

[2] مبارك لسلوس " **التسيير المالي** " ديون المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2004 ، ص 15 .

أية مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية ، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر يتناسب مع عملية إتخاذ القرار [1].

فعملية التشخيص المالي لا تتوقف عند مجرد الكشف عن مواطن القوة و الضعف و إنما تتطلب ضرورة البحث عن العوامل و الأسباب التي أدت أو ستؤدي إلى وقوع ذلك و من ثم البحث عن البدائل و تحليلها و تقييمها لإختيار الأمثل من بينها بالإضافة إلى الإجراءات التي تحد من إعادة الوقوع فيها[2].

وبناءا عليه يمكن القول أن التشخيص المالي هو عملية تحليل ومعالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، وذلك من خلال فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة معتمدين على إستعمال تقنيات التحليل المالي ، إذا هو مجموعة من الأفكار والأعمال التي تسمح عن طريق دراسة الوظائف المحاسبية والمالية بوصف حالة المؤسسة وشرح نتائجها، والتنبؤ بنموها على المدى الطويل من أجل اتخاذ القرارات المنبثقة عن ذلك "، وهذا بتشخيص الوضعية المالية لها في مدة زمنية محددة، وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يتم التدقيق في الأسباب المؤدية إلى نقاط الضعف من أجل تصحيحها وتفاديها مستقبلا أو بإستغلال نقاط القوة، وهذا من أجل اتخاذ القرارات ليست المالية فقط بل المتعلقة بالسياسة العامة للمؤسسة ككل وبناء الأهداف المستقبلية.

ومن هنا يتضح أن عملية التشخيص المالية تهدف إلى تحقيق العديد من النقاط أبرزها[3] :

- تحديد الصحة المالية للمؤسسة و التي تتوقف على توازنها الهيكلي و نوعية تسييرها ؛
- المساعدة في ترشيد القرارات بغرض تحسين الوضعية ؛
- تحليل الأداء و تقييمه ؛
- تبيان أهم نقاط القوة و مواطن الضعف للمؤسسة التي تساعد المسيرين على تقييم المؤسسة .

2- معايير التشخيص المالي : تتعدد الطرق التي يعتمد عليها من أجل التعرف على نقاط الضعف قصد معالجتها وتحسينها وكذا تحديد مواطن القوة لتعزيزها ليتم من خلالهما تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة لهذا يجب تحديد معيار التحليل للوضع المالي وذلك وفق الحالات التالية[4] :-

2-1- التشخيص التطوري : يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية ، ولإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ، وذلك وفق المجالات التالية :-

- **تطور النشاط:** أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ... إلخ ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف

[1] مؤيد الدوري ، نور الدين أوزناد " **التحليل المالي باستخدام الحاسوب** " ، دار وائل للنشر - عمان، الأردن ، 2009 ، ص 11.

[2] H. Kamel " **Le Diagnostic Financier** " edition Es-Salem, Alger, 2001, P33.

[3] Ibid , P67 .

[4] إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سبق ذكره** " ص ص 49-51 .

المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرديا مع تطور النشاط.

- **تطور أصول المؤسسة:** تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب مع السوق.
- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
- **تطور الهيكل المالي :** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناءا على هذين العنصرين ، يمكن للتحلل المالي مراقبة مستويات الإستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية...إلخ.
- **تطور المردودية:** تعتبر المردودية الأساس الرئيس الدي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2-2- التشخيص المقارن: إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، و عليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسة الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة و الأدوات و المؤشرات المالية.

2-3- التشخيص المعياري: يمكن اعتبار التشخيص المعياري إمتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءا على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

- معدل الهيكل المالي (الديون/ الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـــ 8%؛
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض؛
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

وبالتالي يلجأ المشخص إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل وضمان الإستمرار في ممارسة النشاط وبشكل فعال من خلال إستخدام مجموعة من الأساليب التي يمكن تقديمها وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (I- 06) : مناهج تحليل وضعية المؤسسة

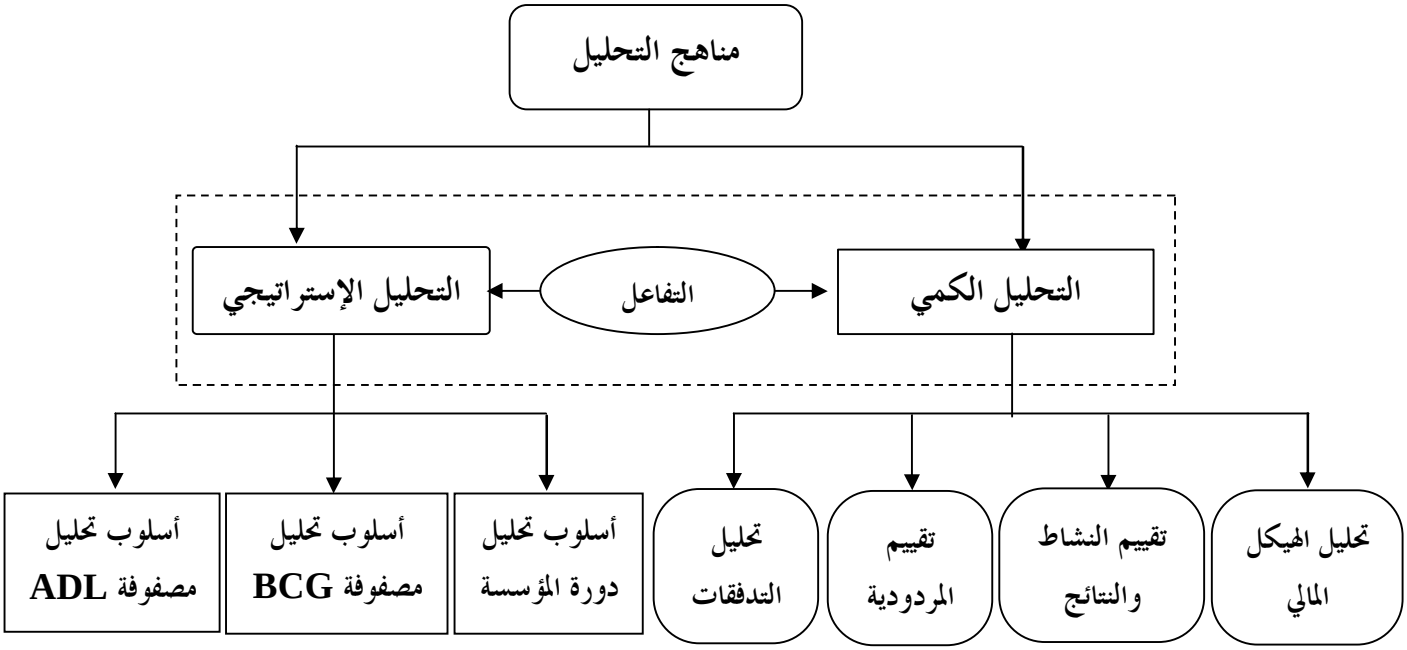

المصدر : من إعداد الطالب

نلاحظ أن عملية تشخيص الوضع المالي للمؤسسة يعتمد على منظومة من الطرق والأساليب الفنية التي تمكن المكلف بهذه العملية من تحويل البيانات و المعلومات المتاحة إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي و إنجازاته لرسم سياسات المستقبل ، لكن هذا يتوقف بشكل أساسي على مهارة و خبرة المحلل في حسن إستخدام هذه الأدوات سواء بصفة منفردة أو متعددة حسب الحاجة و الضرورة التي تتطلبها المشكلة ، بالإضافة إلى مدى إدراك المحلل للمشكل المراد تشخيصه .

3- المقومات الأساسية للتشخيص المالي: يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات يمكن حصرها في النقاط التالية [1]:

- ❖ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقى منها المشخص معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية ، كما وأن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة و الملائمة من جهة أخرى ؛

[1] محمد مطر "**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني : الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية**" دار وائل للنشر و التوزيع - عمان الأردن ،ط2 ، 2006 ، ص 4.

❖ أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل وأن يعتمد على إستخدام أساليب و أدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة ؛

ولكي يحقق القائم على عملية تشخيص المتطلبات و الأهداف المنشودة من هذه العملية يتوجب عليه مراعاة العناصر التالية[1] :

- أن تتوفر لديه خلفية كافية عن المؤسسة و نشاطها و المحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي و الخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات إقتصادية ، إجتماعية و سياسة ؛
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التشخيص و كذلك المتغيرات الكمية و النوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة ؛
- أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة و مواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها و إستقراء إتجاهاتها المستقبلية ؛
- أن يتسم المشخص نفسه بالموضوعية و ذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي وذلك ليقوم بعدها في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات و بدائل أو حلول تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل من بينها إذا كان ذلك ممكن .

المطلب الثاني : مصادر معلومات التحليل

تعتمد جودة التحليل على مدى توفر البيانات و المعلومات بنوعية تضمن الدقة ، الشمولية و الموضوعية في نتائج التحليل ، لهذا فعملية الحصول على المعلومات خاصة المحاسبية منها يتم من خلال نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بتجميع البيانات المالية من مصادرها داخلية و خارجية بهدف معالجتها وتحويلها إلى معلومات قادرة على إعطاء صورة إجمالية وواضحة عن المؤسسة بمعرفة ماضيها و إمكانياتها المستقبلية ، فالتحقق من الأول يمنحها معلومات كافية لتعميق الدراسة عن وضعيتها ، أما الثاني فيجيب عن تساؤلات الأطراف المستفيدة منها لمعرفة مردودية الأموال المستثمرة وكذا الراغبين في الإنضمان إليها بإمتلاك جزء من رأس مالها أو القيام بعمليات الإندماج مع مؤسسات أخرى و حتى إكتساب ثقة المؤسسات الإقراضية ، لهذا فالعملية تتم بتحليل عدد كبير من الوثاق و المعطيات التي يمكن تصنيفها إلى مصادر أولية و أخرى تكميلية .

1- المصادر الأولية : يضم هذا الصنف الوثائق الضرورية التي تقوم كل مؤسسة بإعدادها بهدف إعطاء تصور عن حركية أصولها و خصومها و التي تتمثل في الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، جدول سيولة الخزينة بالإضافة إلى الملاحق ، و الجدول رقم (I-01) يعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل وثيقة على النحو الآتي :

[1] محمد مطر " **مرجع سابق** " ص 5.

الجدول رقم (I-01) : الوثائق الأساسية للمؤسسة

التعـــــريف	المـضـــــمون (المكـــــونات)		الأهمـــــيـــة
الميـزانية : هي كشف ملخص لأصول الكيان وخصومه وحقوق المساهمين عند تاريخ إغلاق السنة المحاسبية فتقدم موجودات (الأصول) الكيان والتزاماته (الخصوم)، وتشمل معطيات السنة المالية الجارية وأرصدة حسابات السنة المالية الماضية، ويجب أن يبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية .	**الأصـــول** هي موارد يسيطر عليها الكيان، نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع منها منافع مستقبلية وتشمل: - التثبيتات المعنوية ؛ - التثبيتات العينية ؛ - الإهتلاكات ؛ - المساهمات ؛ - الأصول المالية ؛ - المخزونات ؛ - أصول الضريبة ؛ - الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة ؛ - خزينة الأموال الإيجابية .	**الخصـــوم** هي الإلتزامات الحالية للكيان الناشئة عن الأحداث الماضية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى خروج موارد يتوقع منها الكيان أن تحقق له منافع مستقبلية وتشمل: - رؤوس الموال الخاصة ؛ - الخصوم غير الجارية ؛ - الموردون والدائنون الآخرون؛ - خصوم الضريبة ؛ - المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (نواتج مثبتة مسبقا)؛ - خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية .	- بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات ؛ - تقييم القدرة الإئتمانية للمنشأة من خلال مقارنة التزامات بحقوق ملكيتها لمعرفة مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها ؛ - معرفة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة ،بقياس نسب التداول والسيولة ؛ - معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح المحتجزة، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية ؛ - تقييم قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها من خلال التعرف على اتجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها ؛ - القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها ؛ - بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية ؛ - الوقوف على استمرارية المؤسسة ، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية ؛ - معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية.
جدول حسابات النتائج : هو كشف ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية دون الأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب، ويبرز من خلال الفرق النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة (النواتج – الأعباء = النتيجة الصافية) .	يتضمن على الأقل على المعلومات الآتية: - حوصلة الأعباء حسب مبيعتها والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال ؛ - نواتج الأنشطة العادية ؛ - النواتج المالية والأعباء المالية ؛ - أعباء المستخدمين ؛ - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة ؛ - مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية ؛		- التعرف على نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة ؛ - التمييز بين الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة أو غير العادية ؛ - تقييم كفاءة التسيير في المؤسسة من خلال الأداء المالي حيث يستخدم الربح كمعيار للقياس؛ - التعرف على مقدار ضريبة على الأرباح الواجب دفعها و الضغط الضريبي على المؤسسة - معرفة ربحية السهم الواحد للمساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية .

	- نتيجة الأنشطة العادية ؛ - العناصر غير العادية (نواتج، أعباء) ؛ - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع ؛ - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة .		
جدول تغيرات الأموال الخاصة : يشكل عرض تحليلي للحركات التي أثـرت في كل عنصر من العناصر المكونة لـرؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية .	يجب أن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر الآتية : - النتيجة الصافية للسنة المالية ؛ - تغيير الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال - النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال ضمن تصحيح أخطاء هامة ؛ - عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديدات، ...) ؛ - توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية .		- يظهر رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تـاريخ الميزانيـة العموميـة والتغيرات خلال الفترة وصافي الربح والخسارة للفترة ؛ - كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسـب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين؛ - يوضح إجمالي الدخل والمصروف للفترة ؛ - الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامـل معها بموجب المعالجات القياسية ؛ - المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين .
جدول سيولة الخزينة : يمثل تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكـم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعـد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يـد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغـيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أوالنمو وغيرها ،. ولقد حدد النظام المحاسبي والمالي طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينـة تتمثـل في	**الطريقة المباشرة** وهي التي أوصى بها المشرع الجزائـري ترتكـز أساسا على تقديم الأجـزاء الرئيسـية لـدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (في شكل عناصر رئيسية قصد إبـراز التـدفق الصافي المالي) (الزبائن، المـوردون، الضـرائب...) قصـد الحصول على تدفق الخزينة الصافي ومقارنته مـع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية .	**الطريقة غير المباشرة** تقوم على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الإعتبار: - آثار المعاملات التي لا تؤثر في الخزينـة (الإهتلاكات، تغيرات الزبائن، تغـيرات الموردين المخزونات، ...)؛ - التسويات مثل الضرائب المؤجلة ؛ - التدفقات الماليـة المرتبطـة بأنشـطة الإستثمار أو التمويل والتي تقدم كل على حدا .	تكتسي دراسة تدفقات الخزينة أهمية كبيرة من حيث أنها تعد وسيلة مفضلة ، تشكيـل مؤشرات تمكننا من التنبؤ بخطر الإفلاس، وبالمشاكل التي تواجهها المؤسسة فهي : - أداة ضرورية في التسيير التقديري؛ - أداة للحكم على التسيير المالي للمؤسسة ؛ - أداة تمثيل صحيح العلاقة بين المـردودية و المخاطرة ؛ - أداة لفهم الحركات والتدفقات المالية في المؤسسة ؛ - أداة تنبيه وإخبار وعنصر معلوماتي هام للمؤسسة ؛ - أداة لاختبار آثار القرارات الإستراتيجية للمؤسسة ؛ - أداة مهمة في التشخيص الذي يقوم به البنك لتحليل احتياجات المؤسسة التمويلية .

لطريقة المباشرة و أخر غير المباشرة. ويقدم الجدول مدخلات و مخرجات (الأموال) السيولة التي تحصل خلال الدورة حسب مصدرها : - التدفقات الناتجة عن أنشطة الاستثمار ؛ - التدفقات الناتجة عن أنشطة التشغيل ؛ - تدفقات ناتجة عن أنشطة التمويل . الاختلاف بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة ناجم عن كيفية تقديم التدفقات المتأتية من أنشطة الإستغلال			
الملاحق : يحتوي على كل المعلومات الضرورية والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف عن ممتلكات الكيان و نجاعته ووضعيته المالية ونتيجة نشاطه .	هناك العديد من نماذج الجداول التي يمكن إدراجها **مثل:** - جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية ؛ - جدول الإهتلاكات ؛ - جدول المؤونات ؛ - جدول خسائر القيمة عن التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛ - كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية ؛ - جدول المساهمات .	فيه : - معلومات عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشوف كلما كانت هامة ؛ - المعلومات المكملة لفهم أفضل للكشوف المالية؛ - المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم ؛ - المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح وأشمل.

المصدر بتصرف : أحمد طرطار، منصر عبد العالي "**دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مقاولة انجاز الأشغال العمومية ERTP– تبسة)**"، ورقة مقدمة إلى فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية ، بجامعة سوق أهراس– الجزائر ، يومي22 ،23 ماي 2012 .

2- المصادر التكميلية: يشتمل الصنف الثاني على مجموعة من الوثائق التي يتم إعدادها بشكل مركز على جانب معين في المؤسسة و في الغالب تكون معدة من أطراف خارجية والتي تتمثل أهمها في المصادر التالية :

2-1- آخر محضر للجمعية العامة : لهذا المحضر أهمية كبيرة عند إتخاذ قرارات الإستثمار نظرا لما يحويه من معلومات مالية و غير مالية متعلقة بمستقبل المؤسسة ، لذا من الضروري الإطلاع عليه عند تحليل الوضعية المالية ، فمحضر الجمعية العامة يختلف عن الوثائق السابقة من حيث إحتوائه على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية و بعض الخطط المستقبلية ، بالإضافة إلى إمكانية التعريف بعملية تخصيص النتيجة و التي تهم المساهمين المحتملين[1] .

2-2- تقرير محافظ الحسابات : تتمثل مهمة محافظ الحسابات في عملية المصادقة على مدى مصداقية وتنظيم الحسابات من خلال مراجعتها و تدقيقها وتقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي للمؤسسة ، فبعد القيام بمهمته يقوم برفع تقرير للجمعية العامة و هذا ما يهم المشخص و هل تم بتحفظات أم لا ، لأن هذا يسمح له بأخذ صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم مساعدته في الخروج بنتائج أكثر موضوعية لها ، و بالتالي يعتبر تقرير محافظ الحسابات عنصر الثقة في الوثائق المحاسبية التي تعدها المؤسسة .

2-3- نتائج آخر مراقبة ضريبية : تفيد هذه النتائج في معرفة مدى صحة المعلومات المصرح بها من طرف المؤسسة ، فيمكن إعتبارها بمثابة وسيلة لإثبات صحة النتائج المنبثقة عنها .

2-4- تقييم آخر خبير تأمينات : تمكن المشخص من أخذ صورة عن تلك الوسائل المؤمنة من غير المؤمنة لأنه مادام تم تأمينها فهي تعتبر جاهزة للإستعمال ،كما يمكن من التعرف على القيمة المقدرة لتلك الأملاك المؤمن عليها .

2-5- جرد مادي لوسائل الإنتاج : تتمثل في الجرد المادي لوسائل الإنتاج أو على الأقل الأساسية منها مع تحديد العمر الإفتراضي ومدى صلاحيتها و قدراتها الإنتاجية ، لأن الميزانية و كل من الملحقين جدول الإستثمارات و الإهتلاكات لا تشير إلا لبعض المعلومات كتلك المتعلقة بتكلفة شرائها و إهتلاكها المحاسبي ، لهذا لابد من إجراء المقارنة بين الجرد المادي و ما هو مسجل محاسبيا لأنه في بعض الأحيان تكون هناك تجهيزات مسجلة محاسبيا إلا أنها في الواقع غير موجودة و العكس صحيح ، لهذا نجد أن المشرع الجزائري قد أشار في المادة 10 من القانون التجاري الجزائري قام بفرض جرد سنوي مادي و مالي على كل تاجر لكافة عناصر الأصول والخصوم وتسجل في سجل الجرد .

2-6- قائمة بالمنتجات المقدمة : الهدف من هذه الوثيقة هو إعطاء تصور حول منتجات المؤسسة وأسعارها و مدى منافستها للمؤسسات التي تنشط في نفس القطاع ، بالإضافة إلى إمكانية التعرف على الطاقة الكامنة للمؤسسة في إختراق الأسواق من خلال تحسين نوعية المنتجات و تخفيض أسعار تكلفتها .

[1] طارق عبد العال حماد "**دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية** " الدار الجامعية - الإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 60 .

2-7- الهيكل التنظيمي للمؤسسة و قانونها الأساسي : يساعد الهيكل التنظيمي للمؤسسة في إعطاء المشخص صورة شاملة عن تنظيم المؤسسة كما يتيح له قانونها الأساسي معرفة النشاط الأساسي للمؤسسة ، اسم مسيرها أو مسيريها وأيضا حصص رأس المال المساهم بها وغير ذلك مما يجب أن يتضمنه هذا القانون .

المطلب الثالث : التحليل الكمي للوضعية المالية

إن ظهور فكرة التحليل الكمي تعود إلى الظروف الإقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي وبالتحديد في فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدي إلى ظهور بعض عمليات الغش و الخداع الأمر الذي أدى إلى إنهيار العديد من المؤسسات الإقتصادية ، لهذا تم البحث عن أساليب وطرق تمكن من الحصول على أرقام و مؤشرات قادرة على التعريف بالحالة المالية للمؤسسة مع إمكانية التنبؤ بشكل أولي بمستقبل المشروع ، كما تم الإقرار بهذا التحليل في سنة 1933 بإنشاء لجنة للأمن و الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بنشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع إقتصادي ، كما أن تزايد حجم الأنشطة و تحسين نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل حيث أمكن إجراء تحليل ديناميكي ، كدراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متتالية و المقارنة بين نتائجها و إستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية ، عرض الإعتماد على التحليل الساكن لفترة أو سنة معينة ، فهذه الأساليب تقوم على إستخدام مجموعة من أدوات التحليل و التقييم المتكاملة فيما بينها و المتمثلة في[1] :

1- تحليل الهيكل المالي: الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي و المردودية والملاءة المالية...إلخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- تقييم النشاط والنتائج: يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير (SIG★)، وهي أرصدة توضح المراحل التي يتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها أيضا يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول و الإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3- تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

4- تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد

[1] إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سبق ذكره** " ص ص 52، 53 .

★**S**oldes **I**ntermédiaires de **G**estion

الاستراتيجي والتي لها دور في إتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية ، و المساعدة في تقييم الإستراتيجية المتنبأ بها من طرف المؤسسة.

كل هذه الوسائل وغيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة إتخاذ القرار، إذ تمثل الأرضية الأساسية التي تجعل المسير يتخذ قراره استنادا إلى أسس دقيقة وموضوعية .

المطلب الثالث : التحليل الإستراتيجي للوضعية المالية

يكتسي هذا المنهج نفس المميزات التي يتميز بها التحليل الكمي للأرقام المالية و ذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه كل منهما في إعطاء و تفسير الصورة الحقيقية للمؤسسة رغم أن التحليل النوعي يركز على ضرورة البحث ما وراء الأرقام و إيجاد النتائج الأكثر دلالة ، لهذا يمكن أن نوضح أهميته في العناصر التالية[1] :

- تحديد درجة الإستقرار التي تتميز بها المؤسسة في أدائها داخل القطاع الذي تنتمي إليه ؛
- تحديد طبيعة السياسات و البرامج الإدارية المتبعة من طرف إدارة المؤسسة ؛
- تفسير مختلف النتائج المحصلة من التحليل الكمي للبيانات المالية و إسقاطها على واقعها المالي ؛
- إبراز نوعية الأرباح المحققة مع تحديد طبيعتها وفيما إن كانت تتميز بالإستمرارية أو نتاج نشاط معين ؛
- تحديد درجة المخاطر المحيطة بأصول المؤسسة مع توضيح نوعيتها و درجة سيولتها ؛
- إبراز القيم العادلة لإستثمارات المؤسسة بالإضافة إلى نوعية نشاطها ؛
- تحديد نوع الأساليب التسييرية و كذا المحاسبية المتبعة ومدى إحترام هذه الأخيرة للمعايير المتفق عليها ؛
- إيضاح المدلول الحقيقي للأرقام المدرجة في القوائم المالية للمؤسسة بعيدا عن التضخيم أو التقليل في النتائج الظاهرة بها .

وعليه فأدوات التحليل النوعي تسهم في تحديد موقع المؤسسة المالي والاستراتيجي وبما يساعد في إعداد مخطط إستراتيجي يحقق الأهداف طويلة المدى، حيث تعمل على تحليل مختلف الوضعيات المالية التي تتواجد فيها المؤسسة، حسب الموقع الذي تحتله في مختلف تقنيات التحليل ، ومنها دورة حياة المؤسسة، مصفوفة المجموعة الاستشارية لبوستن (BCG*) ، بالإضافة إلى مصفوفة ADL* .

1- أسلوب تحليل دورة حياة المؤسسة : يرى العديد من المحللين أن فشل المؤسسة من عدمه يرتبط بشكل كبير بدورة حياتها فمن المعروف أن لكل منها عمر محدد في الحياة الإقتصادية بالسوق ، و تتماثل هذه الدورة مع دورة حياة السلعة و التي تبدأ من بداية تقديمها وعرضها في السوق من قبل المؤسسة و تنتهي بعزوف جمهور المستهلكين عنها وتحولهم إلى سلعة بديلة .

[1] B. Adams " **accepté pour l'analyse de qualité**" paris ,2010, P21 –http://www.raigard.com/vb/showthre-ad.php?t=193 le 04/07/2012 à10:56

* **B**oston **C**onsulting **G**roup

* **A**rthur **D**.**L**ittle

وتعكس دورة حياة المؤسسة إحتمالية الفشل أو توقعه، وفي هذا الصدد يستعرض Gup صورة العلاقة هذه حيث يقسم دورة حياة المؤسسة إلى أربع مراحل مهمة تبدأ بمرحلة دخول السوق (Pionexring) ثم مرحلة التوسع (Expansion) فمرحلة النضج أو الإستقرار (Stabilization) ثم المرحلة الأخيرة مرحلة التراجع (Decline) و الشكل الموالي يوضح المراحل المختلفة التي تمر بها المؤسسة ؛

الشكل رقم (I- 07) : مراحل دورة حياة المؤسسة

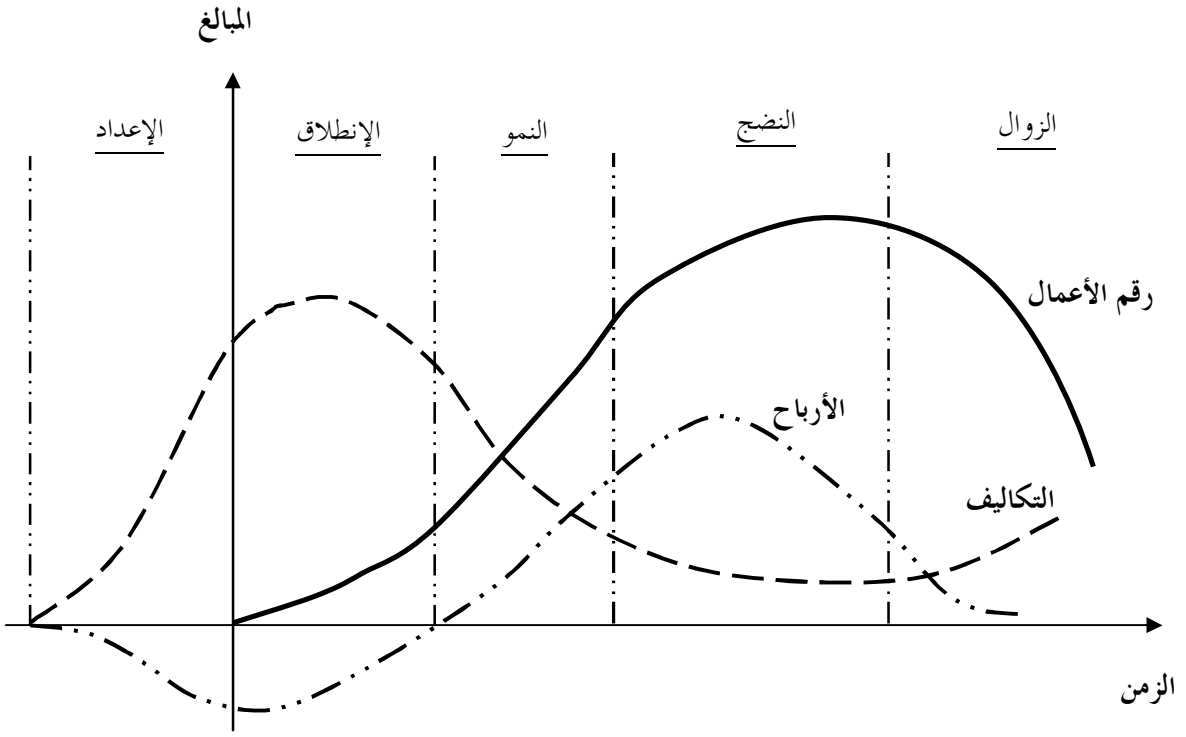

المصدر : إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سبق ذكره** " ص 54.

يوضح الشكل كيفية تطور المسار الذي تمر به المؤسسة من خلال منحنى المبيعات مقارنة مع منحنيي الأرباح والتكاليف منذ نشأتها إلى غاية مراحل الزوال ، حيث تواجه في كل مرحلة إحتياجات مالية تفرضها الوضعية الإقتصادية و المالية ، وفيما يلي تفسير لهذه المراحل على النحو التالي[1] :

1-1- مرحلة الإعداد والتصميم: تمثل المرحلة التأسيسية للمؤسسة و تتم فيها كل العمليات المتعلقة بإنشاء المؤسسة ، وتتميز المرحلة بتحمل المنشئين لمصاريف الإنشاء والإعداد على مستوى المؤسسة ذاتها أو على مستوى المنتج المراد إنتاجه، هذه الأخيرة يتم الإعداد لها خلال هذه المرحلة حيث تقوم مديرية البحث والتطوير بعمليات التصميم وابتكار مختلف المواصفات التي تميز المنتج وتلبي احتياجات المستهلك، وتشكل مصاريف الأبحاث والتصميم جزءا كبيرا من الموازنة العامة للمنتج، خاصة في القطاعات التي تعرف تكنولوجيا متطورة.

[1] إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سبق ذكره** " ص 55 .

1-2- مرحلة الانطلاق: نشاط المؤسسة المبتدئ يعرف نمو معتدل وغير مستقر للمبيعات والإنتاج، والنتائج في أغلب الأحوال سالبة بسبب ثقل المصاريف الثابتة وانخفاض حجم الإنتاج.

في هذه المرحلة يظهر المنتج لأول مرة في السوق، وذلك من خلال المعارض المروجة للمنتج حيث تتحمل المؤسسة في هذه المرحلة تكاليف الإشهار والترويج، في حين تعرف المبيعات نمو بطيء حيث يستوجب الأمر مجهودات تسويقية معتبرة بغية التعريف بالمنتج، و أهم ما يميز هذه المرحلة هو ارتفاع مستوى التكاليف مقارنة برقم الأعمال، وهو ما يظهر من خلال المردودية السالبة التي لا تسمح بالاعتماد على الموارد الداخلية، كمصدر تمويل ، مما يؤدي اللجوء إلى الموارد الخارجية، لمواجهة الاحتياجات المالية المرتفعة خصوصا تلك المرتبطة بالاستثمارات الضرورية للاستغلال.

1-3- مرحلة النمو : تشهد المؤسسة نمو متسارع في حجم الإنتاج والمبيعات، وتحسن في النتائج و المردودية بسبب امتصاص التكاليف الثابتة الناتج عن و فورات الحجم ، كما تتزايد احتياجات تمويل الاستثمارات وتنامي قدرة المؤسسة على مواجهة هذه الاحتياجات ، بفعل القدرة المالية على التمويل الذاتي.

وتبقى المؤسسة منشغلة بتحقيق التوازن المالي، بالتسيير الفعال للاحتياج في رأس المال العامل BFR واللجوء إلى الاستدانة يعد خيارا حتميا وأساسيا لمسايرة النمو، ويرجع ذلك لوجود علاقة طردية بين نمو رقم الأعمال ونمو الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

1-4- مرحلة النضج : في هذه المرحلة يميل معدل النمو نحو الاستقرار والتباطؤ، وذلك إثر تشبع السوق بالمنتج الحالي، ولتجاوز هذه الوضعية تسعى المؤسسة إلى تكثيف المجهودات الترويجية وبالتالي تزداد تكاليف الإشهار والترويج، وإثر ذلك يتجه منحنى التكاليف نحو ارتفاع طفيف مع نهاية هذه المرحلة، إلا أن هذه الزيادة لا تؤثر على المردودية بسبب استقرار مستوى الإيرادات، حيث تستمر المؤسسة في تحقيق نتائج إيجابية مع انخفاض تدريجي للاحتياجات المالية.

وترتكز أهداف المؤسسة نحو الحفاظ على الوضع القائم لأطول فترة زمنية ممكنة وذلك بالاستمرار في معدل النمو الحالي، كما أن مستوى الإنتاج و المبيعات، يساهم بشكل كبير في تدنية التكاليف الثابتة وارتفاع مستوى التمويل الذاتي، كما يسعى المسؤول المالي إلى توظيف السيولة المرتفعة في استثمارات إضافية والاستثمار غير المباشر في الأسواق المالية.

1-5- مرحلة الزوال: تعتبر مرحلة الزوال بداية النهاية لحياة المنتج و آخر حلقة في حياة المؤسسة بنشاطها الحالي، ويتضح ذلك من خلال الانخفاض الكبير في رقم الأعمال والفقدان التدريجي للحصص السوقية ، مما يدفع المسؤولين إلى التفكير في تصميم جديد للمنتج حيث تنتهي هذه المرحلة بعمليات التنازل عن الاستثمارات وتسريح جزء من العمالة، وينجم عن ذلك بعض التكاليف الخاصة، وهو ما يظهر من خلال الارتفاع الطفيف في منحنى التكاليف في نهاية هذه المرحلة ، و الجدول التالي يلخص الخصائص الأساسية التي تميز مستوى الوضعية المالية لكل مرحلة من مراحل حياة المؤسسة :-

الجدول رقم (I- 02) : دورة حياة المؤسسة وأبعادها المالية

المؤشرات المالية	الإنطلاق	النمو	النضج	الزوال
النتائج الإيرادات	نمو معتدل واضطراب في حجم المبيعات	نمو سريع للمبيعات	نمو متمهل للمبيعات	انخفاض في حجم المبيعات
المصاريف	مصاريف ثابتة مرتفعة	امتصاص المصاريف الثابتة بزيادة حجم الإنتاج	انخفاض كبير في المصاريف الثابتة	ارتفاع كبير في مصاريف التوظيف
النتائج	خسارة مرتفعة	أرباح/خسائر	أرباح مرتفعة	معتدلة/خسائر
التوازن المالي				
الموارد				
التمويل الذاتي	منخفض جدا	مرتفع	مرتفع جدا	معتدل
التمويل الخارجي	منخفض	مرتفع	مرتفع جدا	معتدل
الاستخدامات				
الاستثمارات	مرتفعة جدا	مرتفعة جدا	متوسط	منخفضة
BFR	مرتفع	مرتفع جدا	متوسط	سالب
ضغط الخزينة	مرتفع جدا	مرتفع	فائض	معتدل
اتجاه الاهتمامات المالية	البحث عن موارد مالية للخزينة	البحث عن موارد تمويل النمو	تسيير الفائض توظيفات مالية استثمارات خارجية	التوجه نحو نشاطات جديدة

المصدر : إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سابق** " ص 56.

يظهر من خلال الجدول أعلاه، أن القيود المالية المفروضة على المؤسسة وخاصة في مرحلة النمو، توجه السلوك المالي لها نحو تدعيم الوضعية المالية وخاصة تلك المتعلقة بتمويل الاحتياجات المتنامية في هذه المرحلة، ومنها تضخم الاحتياج في رأس المال العامل BFR والصعوبات المالية على مستوى الخزينة بسبب ارتفاع معدل استهلاك السيولة ، وهذا يفرض على المسير المالي، إيجاد المصادر التمويلية التي تغطي الاحتياجات وتؤمن في نفس الوقت نموا متوازنا .

2- مصفوفة المجموعة الاستشارية لبوستن (BCG): جاءت هذه المصفوفة نتيجة لدراسات مكتب المجموعة الاستشارية لبوستن ، حيث ارتكز هذا المكتب في بنائه للمصفوفة على دراسة حافظة النشاطات من خلال تقييم الوضعية الإستراتيجية والمالية للمؤسسة اعتمادا على معياري حصة السوق التي تستحوذ عليها المؤسسة ومعدل نمو السوق ، و بمزج هذين المعيارين،تتكون المصفوفة التي تتجزأ إلى أربع وضعيات أساسية، تسمح بمعرفة موقع المؤسسة الاستراتيجي والمالي، ومن ثم يمكن اتخاذ التدابير والقرارات الهادفة إلى توجيه المؤسسة نحو الموقع الأفضل.

الشكل رقم (I- 08) : تحليل الوضعية المالية وفق مصفوفة BCG

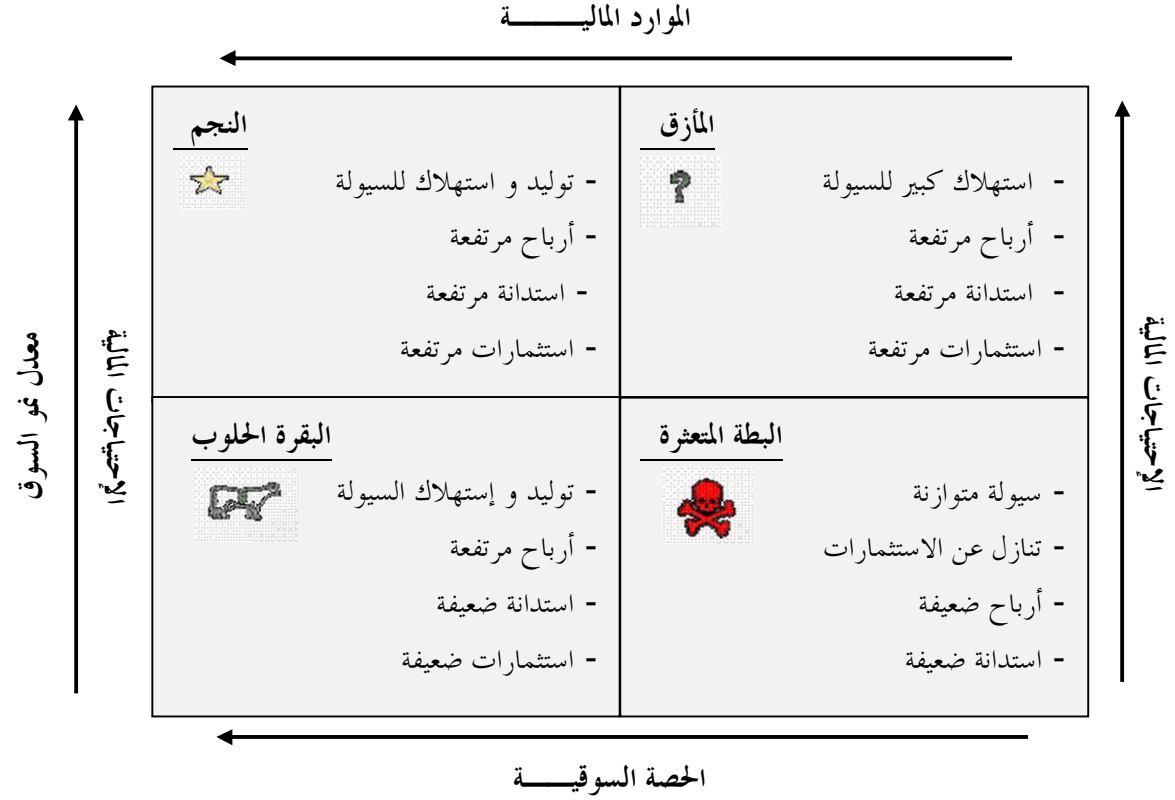

المصدر بتصرف : إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سابق** " ، ص 57.

يظهر تقاطع المحور الأفقي الذي يمثل حصة المؤسسة في السوق والمحور العمودي الذي يمثل معدل الســـوق ، أربع وضعيات تتمثل في النجم ، المأزق ، البقرة الحلوب و البطة المتعثرة ، حيث تسمح هذه الوضعيات بتقيـــيم الوضعية المالية للمؤسسة نستعرضها في النقاط التالية [1]:

2-1- وضعية النجوم : تعتبر هذه الوضعية المكانة المثلى حسب هذا التحليل، إذ تعرف المؤسسة معـــدل نمـــو مرتفع في رقم الأعمال، حيث تكون حصة السوق في مستوياتها العليا، كما يشهد السوق معدل نمو مرتفع الأمر الذي يجعل المؤسسة تتمتع بوضعية تنافسية قوية، لاستحواذها على حصة السوق الأكبر مقارنة بالمنافسين الحاليين.

[1] إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سابق** " ص ص 57 ، 58 .

وينتج عن ذلك ارتفاع كبيرا في مستوى النشاط و المجهودات الاستثمارية وهذا يجعل المؤسسة تحقق أرباح مرتفعة، تمكن من تمويل احتياجاتها الضرورية اعتمادا على التمويل الذاتي، ونتيجة لهذا ينخفض لجوؤها إلى الاستدانة، وتشهد المؤسسة حالة توازن في الخزينة بسبب توليد سيولة واستهلاكها في نفس الوقت، والاتجاه الأساسي للمسيرين في هذه المرحلة هو التحكم الجيد في النمو.

2-2- وضعية البقرة الحلوب : تعتبر وضعية البقرة الحلوب من أحسن الوضعيات، حيث تتميز الوضعية المالية بإيرادات مرتفعة، مقابل مستوى منخفض في مختلف التكاليف و المجهودات الاستثمارية ويرجع ذلك إلى استقرار السوق وارتفاع الحصص السوقية لمنتجات المؤسسة، وهو ما ينعكس على مستوى الأرباح وبالتالي على وضعية الخزينة، إذ تشهد أعلى درجات التوازن المالي.

تتميز المؤسسة باحتلال موقع تنافسي قوي يمكنها من الهيمنة على السوق، ونتيجة لذلك تنخفض المجهودات الاستثمارية للمؤسسة، مما يولد سيولة فائضة بسبب مردودية منتوجها وانخفاض الاحتياجات المالية، وترتكز اهتمامات المسيرين في هذه الوضعية على إيجاد توظيفات مالية للسيولة الفائضة، والبحث عن توزيع لنشاطات المؤسسة .

2-3- وضعية المأزق : تنشط المؤسسة في سوق واعدة، إذ تتميز بمعدل نمو مرتفع وطلب متزايد، إلا أن حصة السوق متواضعة رغم الاستثمارات الضخمة، والتي تستهلك جزء كبير من السيولة المالية في حين أن الوضعية المتراجعة تنتج إيرادات مالية لا تتناسب مع المستوى الكبير للاحتياجات المالية.

تواجه المؤسسة في هذه الوضعية مشكل كبير يتمثل في تدني الحصة السوقية، وتنامي الاحتياجات المالية من جهة، وارتفاع معدل نمو السوق من جهة أخرى، هذا الوضع يؤذي إلى استهلاك كم كبير من السيولة المالية، وتصحيح الوضع يتطلب تنشيط المجهودات التسويقية بهدف رفع الطلب على المنتجات.

إذن فالمؤسسات في مأزق ناتج عن تراجع الحصة السوقية، وبالتالي تتأكد ضرورة اتخاذ القرارات التسويقية والإستراتيجية المناسبة للخروج من هذه الوضعية.

2-4- وضعية البطة المتعثرة (الأوزان الميتة): تعيش المؤسسة وضعية سيئة، إذ لا توجد أي بوادر أو آفاق للنمو والبقاء، بحيث تنشط المؤسسة في سوق مشبعة وحصة المؤسسة في هذا السوق المتراجعة قليلة، وهذا ما يجعل التدفقات المالية معدومة ، ويتوجب على المؤسسة إيجاد البدائل الإستراتيجية من أجل إعادة توجيه النشاط نحو أسواق جديدة أو تصميم منتوج جديد.

تستخدم مصفوفة BCG كوسيلة تحليل، تسبق إعداد الخطط الإستراتيجية التي تهدف إلى تحسين وضعية المؤسسة، وتحقيق توازن على مستوى حافظة النشاطات، لضمان الاستثمارية في تحقيق المردودية الكافية والتي تحقق للمؤسسة هدفها الأساسي المتمثل في البقاء.

3- تحليل مصفوفة Arthur D.Little (ADL): يتكون هذا النموذج من مصفوفة تتجـــزأ إلى خمـــس أسطر وأربع أعمدة، يمثل المحور الأفقي فيها الوضعية التنافسية، أما المحور العمودي فيمثل درجة نضج النشـــاط، حيث تقاس الوضعية التنافسية بعدة معايير أهمها الفعالية في التوزيع، أما درجة نضج النشاط فتقاس من خلال دورة حياة المنتوج، والشكل التالي يوضح البنية الأساسية لمصفوفة ADL :-

الشكل رقم (I- 09) : تمثيل مصفوفة ADL

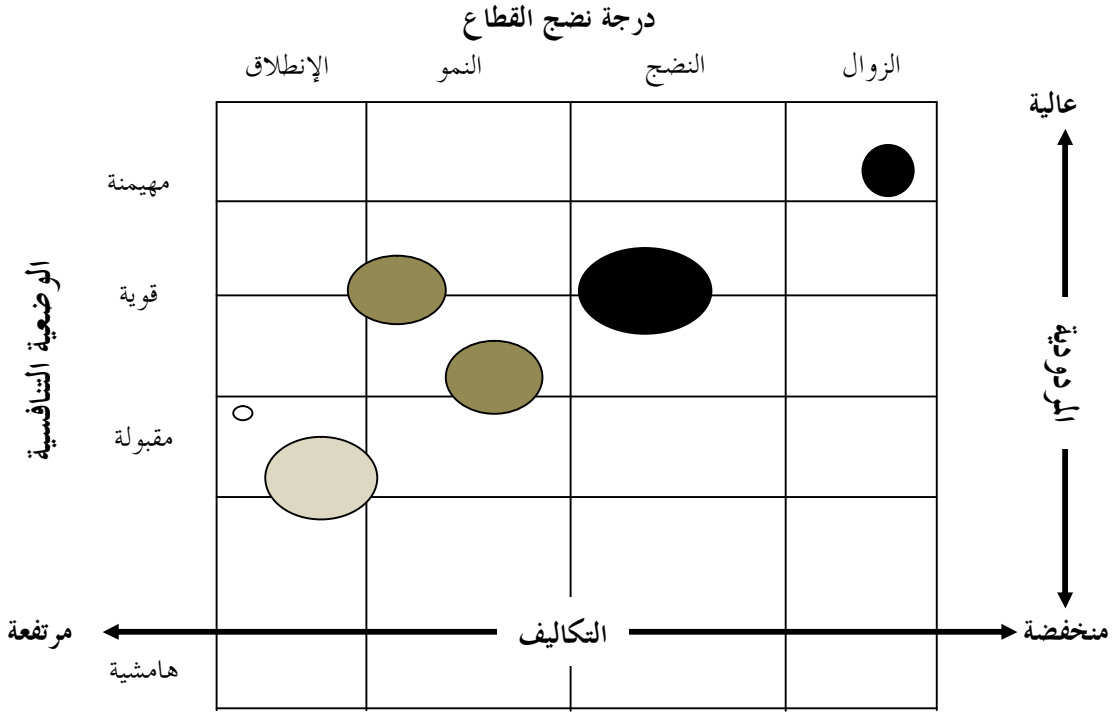

المصدر : إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سابق** " ص 60.

ما يميز هذا التحليل أنه أضاف الوضع التنافسي للمؤسسة إلى مراحل حياة المنتج حيث أخذ في الحسبان تـــأثير المحيط التنافسي على السلوك المالي عبر مراحل حياة المنتج، إذ نجد أنه كلما كانت الوضعية التنافسية قوية، كلمـــا أدى ذلك إلى زيادة قدرة المؤسسة على التحكم في التكاليف، بغض النظر عن مرحلة حياة المنـــتج أو النشـــاط ، ولتوضيح الوضعية المالية التي تعيشها المؤسسة حسب هذا التحليل، نستعرضها من خلال الجدول التالي :-

الجدول رقم (I- 03) : مرحلة حياة المنتوج، الوضعية التنافسية المالية للمؤسسة

استثمارات عالية			استثمارات ضعيفة		
دورة حياة المنتوج / وضعية تنافسية	إنطلاق	نمو	تشبع	خروج	المردودية
مهيمنة	إحتياج	توازن	فائض	فائض	مردودية عالية

	توازن				
قوية	احتياج / توازن	توازن	فائض	فائض	مردودية عالية
مناسبة	إحتياج	إحتياج	توازن / فائض	توازن	مردودية عالية
مقبولة	إحتياج	إحتياج	توازن	توازن	مردودية ضعيفة
هامشية	إحتياج	إحتياج	إحتياج / توازن	فائض / إحتياج	مردودية ضعيفة

المصدر : إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي " **مرجع سابق** " ص 60.

تبين الوضعية التنافسية للمؤسسة في السوق، وبشكل دقيق تأثير دورة حياة المنتوج وحجم الاحتياجات المالية، إذ يلاحظ أنه كلما كانت الوضعية التنافسية قوية، كلما تحكمت المؤسسة بشكل فعال في مستوى احتياجاتها المالية، ماعدا مرحلة الانطلاق التي تعد مرحلة خاصة ، وكلما اتجهت الوضعية التنافسية نحو التدهور، كلما زاد احتمال زيادة ضغط الاحتياجات التمويلية ومشاكل في الخزينة .

المبحث الثالث : النماذج التحليلية للتنبؤ بالفشل

يرجع الفضل في ظهور هذا الأسلوب إلى مجهودات الباحثين من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات في إجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الإسترشاد بها في التنبؤ بإحتمالات الفشل ،و ذلك بالتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA[**]) وهيئة البورصات وذلك في خضم الجدل القائم حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد ملحقة أضرارا كبيرة بالمساهمين والمقرضين وغيرهم ، كان William Beaver عام 1966 أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال فبني نموذجا للتنبؤ بتعثر الشركات ، ثم تبعه في ذلك الباحث Edward Altman بإعداد نموذجه الخاص و الذي شاع إستخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج Z-Score . وقد بني كل منهما نموذجه على مجموعة من النسب المالية المركبة و المترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يضفي على تلك النسب سمة الديناميكية وبقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات [1].

ومنذ ذلك الحين و حتى عصرنا الحاضر سعى كثير من الباحثين إلى تطوير نماذج جديدة للتنبؤ و من ثم تطوير القدرة التنبؤية لها و ذلك سواء من جهة تحديث الأساليب و المناهج المتبعة في بنائها أو من جهة المتغيرات التي تتكون منها و ذلك بالإضافة إلى تحديد و قياس الأوزان النسبية لكل متغير من تلك التي تشملها النماذج ، وفي هذا السياق قام Altman نفسه بتطوير نموذجه السابق إلى نموذج جديد عرف فيما بعد تحت مصطلح Zeta model وذلك عام 1977 وقد تمكن من خلاله تحسين القدرة التنبؤية للنموذج ، وبعد ما كان إستخدام هذه النماذج محصورا في الولايات الأمريكية إتسع النطاق ليشمل دولا أخرى مثل بريطانيا و كندا و أستراليا و الدول الأوربية الأخرى و غيرها .

أما في جانب الأساليب المتبعة في بناء تلك النماذج فبعد أن كان أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد هو الأكثر شيوعا في هذا المجال قام البعض مثل Wilcox بإستخدام نظرية الإحتمالات و الدالة اللوغرتمية ، ولعل أحدث الأساليب التي أتبعت في هذا المجال هو ما إتبعه Koh and Tans إذ إستخدما في ذلك مفهوم الذكاء الصناعي المبني على منهج الشبكة العصبية .

المطلب الأول : النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل

دعت البيئة الديناميكية التي تتواجد بها المؤسسات الاقتصادية إلى إحتمالية تعرضها للعديد من المخاطر و التي من أهمها تلك المرتبطة بنشاطها وما تحمله من أثار سلبية إبتدءا من تناقص المردودية حتى الإفلاس وزوال المؤسسة عن طريق التصفية ، من هنا كان من الضروري إيجاد أساليب و تقنيات تمكن من التعرف على مواطن هذه المخـــاطر قصد إدارتها من أجل مواجهتها والتقليل من أثارها ، حيث كانت البداية الفعلية في إستحداث نماذج تمكن مـــن

[**] **A**merican **I**nstitute of **C**ertified **P**ubli**c** **A**ccountants

[1] محمد مطر " **مرجع سبق ذكره** " ص 365.

الكشف المبكر لإحتمالية فشل المؤسسة قبل وقوعه من طرف Beaver إلا أن المنهج الذي إعتمد عليه ، لقي إنتقادات كثيرة و التي من أهمها استخدمه لأسلوب إحصائي بسيط إلى جانب أنه تم التعامل مع المتغيرات بصفة مستقلة لهذا يطلق عليه النموذج الأحادي للتنبؤ بالفشل ، لهذا إستدرك الباحثين الذين تلوه هذا الإنتقاد وذلك بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية المركبة و التي يتم صياغتها و فق العلاقة التالية :

$$Z = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} (\beta_i . R_i)$$

Z : مجموع مؤشرات الحكم على حدوث مخطر إفلاس المؤسسة.

R_i : النسبة المالية رقم i الممثلة للمؤشر **Z** ، حيث $i = 1,2,.....,\ n$

β_i : معامل ترجيح النسبة المالية رقم i .

β_0 : مقدر ثابت للمؤشر

n : عدد النسب المالية التي يتكون منها المؤشر **Z** .

وبهدف التعرف على النماذج الكمية التي تمت صياغتها للتنبؤ بالفشل الذي تتعرض له المؤسسة خلال ممارستها نشاطها ، حيث يتم التركز على نموذج Beaver وكذا نموذج Altman اللذين كان لهما الفضل في تطوير النماذج الأخرى من خلال اللجوء إلى طرق إحصائية و الرياضية أكثر دقة في بناء النماذج .

1- نموذج بيفر Beaver model : يعتبر بيفر صاحب فكرة إمكانية صياغة نموذج لقياس فشل الشركات ، سمي النموذج بإسمه حيث قام بتحديد هذا النموذج بناءا على دراسة تمت عام 1966 تضمنت مقارنة لثلاثين (30) نسب مالية تم إخضاعها على 158 شركة نصفها في وضعية جيدة والنصف الثاني يمثل شركات فاشلة ، شملت بيانات الدراسة الفترة 1954 – 1964 حيث إستخدمت لغرض التنبؤ بالفشل . تعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال وقد لجأ Beaver إلى إنتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة ، وكان عنوان هذه الدراسة "Financial analysis as predictions of failure" ، وقد قام Beaver بإختبار ثلاثين (30) نسبة مالية ليتوصل في الأخير إلى قبول ستة منها فقط لقدرتها على التنبؤ بالفشل و قبل حدوثه بخمس سنوات، حيث كانت نسبة الخطأ (22%;24%;21%;18%;10%) في السنوات التي تسبق حدوث الفشل على التوالي[1]، وهذه النتائج ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95% مؤكدة قدرة المتغيرات التي حددتها على التنبؤ مبكر بالفشل ، حيث تمثلت هذه النسب المالية التي إعتمدها Beaver في صياغة نموذجه على النحو التالي :

[1] الشريف ريحان ، لعيوني زوبير " **النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس المؤسسة و مدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية**" مجلة التواصل - جامعة عنابة ، الجزائر ، العدد 20 ، ديسمبر 2007 ، ص 37 .

R_1 : التدفق النقدي \ مجموع الديون

R_2 : صافي الربح قبل الفائدة والضريبة \ مجموع الموجودات

R_3 : المديونية \ مجموع الموجودات

R_4 : صافي رأس المال العامل \ مجموع الموجودات

R_5 : نسبة التداول = الموجودات المتداولة\ المطلوبات المتداولة

R_6 : نسبة التداول السريعة = (الموجودات المتداولة-المخزون السلعي)\ المطلوبات المتداولة

لقد أظهرت المتغيرات الثلاثة الأولى قدرة أكبر على التنبؤ بالمقارنة بالمتغيرات الثلاثة الأخيرة، كما تم التوصل بالإضافة صياغة النموذج إلى مجموعة من النتائج نلخص أهمها في النقاط التالية[1] :

- لم تكن التدفقات النقدية للمؤسسات الفاشلة أقل من المنشآت الناجحة بل كان أيضا إجمالي موجوداتها السائلة أقل ؛
- تميزت المؤسسات الفاشلة بإنخفاض قدرتها على مواجهة إلتزاماتها و بإرتفاع هذه الإلتزامات ؛
- تميزت المؤسسات الناجحة بإستقرار الإتجاهات لديها و إنخفاض الإنحرافات عن خط الإتجاه العام ؛
- وجود إختلاف كبير بنسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون بين المنشآت الفاشلة و الناجحة مع إتساع الفارق عند الإقتراب من الإفلاس ؛
- إن أفضل نسبة للتنبؤ بالفشل هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات ؛
- تميزت المؤسسات الفاشلة بإنخفاض مخزونها بالمقارنة مع المؤسسات الناجحة و ذلك خلافا للإعتقاد السابق حيث كان يعتقد أن المخزون السلعي في المؤسسات الفاشلة أعلى منه في المؤسسات الناجحة ؛
- كانت بعض الموجودات السائلة مثل النقد و صافي رأس المال العامل أفضل من الموجودات المتداولة السريعة كمؤشرات للفشل .

ومن ناحية أخرى يؤخذ على الدراسة التي تم من خلالها صياغة النموذج في الملاحظات التالية [2]:

- لم يتم إختبار النتائج على عينة أخرى ؛
- طريقة إختيار المتغيرات لم تقوم على أساس علمي أو خلفية فكرية فقد تم اختيارها بالإعتماد على مدى شيوعها ومدى قدرتها التفسيرية في دراسات مماثلة ؛

[1] حمزة محمود الزبيري " **مرجع سبق ذكره** " ص 294 .

[2] منير إبراهيم صالح هندي "**التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر**" المجلة العلمية لكلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة قطر ، العدد الثاني ، 1991، ص 65 .

- يؤخذ عليها أنها استخدمت أسلوبا إحصائيا بسيطا حيث تم التعامل مع المتغيرات كل على حدة وبصفة مستقلة .بمعنى أنها حاولت الوقوف على ما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط قيمة كل متغير لمجموعة الشركات التي أعلن إفلاسها و مجموعة الشركات القرينة التي لم تواجه تلك الظروف، ولو تم التعامل مع كل المتغيرات الست مرة واحدة لربما اتضح أن بعض تلك المتغيرات ليس له قوة تمييزية ، أي ليس له القدرة على التنبؤ بإفلاس الشركات التي أعلن إفلاسها بالفعل أو التنبؤ بعدم إفلاس مجموعة الشركات القرينة ؛
- لم يتم الإشارة إلى السنة المالية التي على أساسها تم استيفاء شرط تقارب مجموع الأصول بين مجموعتي الشركات.

2- نموذج Altman : لجاء الباحث في تقدير هذا النموذج بنفس الفكرة التي وضعها Beaver في المقارنة بين الشركات الفاشلة و الشركات غير الفاشلة القرينة من حيث طبيعة النشاط وحجم الأصول المتقاربة ، كما تميز بإستعمال نموذج إحصائي أكثر تعقيدا يطلق عليه نموذج عوامل التمييز بين المجموعات ، وهو نموذج يسمح باستخدام مجموعة المتغيرات المستقلة معا للوقوف على مدى قدرتها على التنبؤ، وقد غطت الدراسة عينة من 33 شركة مختارة عشوائيا من الشركات التي أعلن إفلاسها بين عامي 1946 - 1965 ثم اختير في مقابلها مجموعة شركات قرينة ، وذلك على أساس نوعية الصناعة ، حجم الأصول و توافر البيانات ، تمت صياغة النموذج بإستخدام 22 نسبة مالية تمثل أهم المؤشرات لحالة الفشل المالي مثل نسب السيولة ، نسب الربحية ، نسب النشاط و نسب المديونية ، وقد أعتبرت هذه النسب كمتغيرات مستقلة مؤثرة على متغير الفشل و أخضعت للتحليل التمييزي المتعددة " Multivariate analysis " و استطاع من خلاله أن يميز بين الشركات التي تعاني من مخاطر الإفلاس والشركات التي هي في وضعية مالية جيدة وذلك من خلال خمسة نسب مالية تشكل نموذجا يسمى Z-score على خمسة متغيرات مستقلة يمثل كل منها نسبة مالية من النسب المتعارف عليها و متغير تابع يرمز له بالرمز Z ، حيث تم التوصل إلى النموذج الذي يمكن من التنبؤ باحتمالية فشل الشركات وفق الصيغة الرياضية التالية[1] :

$$Z = 0{,}012X_1 + 0{,}014X_2 + 0{,}033X_3 + 0{,}006X_4 + 0{,}010X_5$$

Z : دليل أو مؤشر الاستمرارية

X_1 : صافي رأس المال العامل \ مجموع الأصول

X_2 : رصيد الأرباح المحتجزة \ مجموع الأصول

X_3 : ربح التشغيل قبل الفوائد و الضرائب \ مجموع الأصول

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين \ مجموع المطلوبات

X_5 : المبيعات \ مجموع الأصول

[1] محمد مطر " **مرجع سبق ذكره** " ص 365.

أما النتيجة الأساسية لنموذج Altman بالنسبة لوضع مجموعتي الشركات المفلسة و الشركات غير المفلسة فيتمثل بالتوزيع الإحتمالي الموضح بالشكل التالي :

الشكل رقم (I- 10) : توزيع Altman الإحتمالي

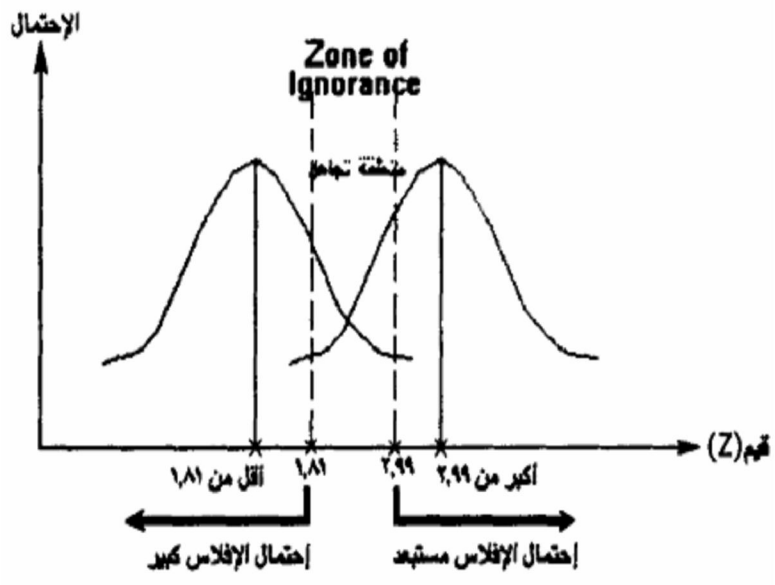

المصدر: طلاع محمد الديحاني **"دراسة لنموذج ألتمان للتنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على الشركات المساهمة الكويتية"** مجلة الإقتصاد و الإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، العدد 08 ، ص 229.

وبالتالي فهذا الشكل يشير إلى أن قيمة (Z) لا بد أن تقع ضمن واحدة من الفئات الثلاث التالية :

1. فئة الشركات أو المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار $\Leftarrow Z \geq 2{,}99$ ؛
2. فئة الشركات أو المؤسسات المهددة بخطر الفشل المالي و التي يحتمل إفلاسها $\Leftarrow Z \leq 1{,}81$ ؛
3. فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها وبالتالي الاعتماد على معايير أخرى $\Leftarrow 1{,}81 < Z < 2{,}99$.

وقد تم قياس دقة النموذج في التنبؤ بالإفلاس حيث بينت نجاحه في ذلك قبل وقوعه بسنتين فقط ، وفشل في التنبؤ إلى أكثر من ذلك ، إذ بلغت نسبة الخطأ 5% ، 28 %، 52% ،69 % ، 64 % في السنوات الخمس السابقة على الإفلاس على التوالي . وقد أكد اختبار(t) على ارتفاع نسبة الخطأ في الثلاث سنوات الأخيرة ، ومن ثم لم تظهر للنموذج قدرة على التنبؤ في أي من تلك السنوات ولو عند درجة ثقة 90%[1].

خضع هذا النموذج إلى الكثير من الدراسات التطبيقية وفي المقابل وجهت له بعض الانتقادات و التي من أهمها :

[1] منير إبراهيم صالح هندي " **مرجع سبق ذكره** " ص 66 .

- ☒ يطبق النموذج فقط على الشركات المساهمة العاملة في قطاع الصناعة فقط ؛
- ☒ عدم إمكانية تطبيق النموذج على الشركات غير المدرجة في السوق المالي لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين ؛
- ☒ يعطي النموذج أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول وهذه النسبة تختلف أهميتها بإختلاف الصناعات .

ولكن أشهر هذه الانتقادات تلك التي قدمها الباحث Moyer سنة 1977 مما أدى إلى قيام Altman بالتعليق عليه حيث بين مواقع الضعف التي وقع فيها Moyer كأساس لإنتقاده والتي من بينها ، ضعف العينة الإختبارية وعدم أهلية منهجيته البحثية وعدم الالتزام بقيود ومحددات لدراسة Altman ، كما يؤكد في رده على أن نموذجه الأول ما زال يعتبر أداة جيدة لقياس درجة فشل الشركات وهذا ما يؤكده الكثير من الباحثين الماليين ومن بينهم Weston, Brigham, Brealy and Myers [1]، كما تم إعداد العديد من الدراسات التحسينية للنموذجه الأصلي رفقة العديد من زملائه الباحثين و التي من أهمها الدراسة المشتركة مع الباحث Thomas McGough في عام 1974 كمحاولة لتطوير النموذج الأصلي والتي شملت عينة مكونة من 34 شركة أفلست خلال الفترة 1970-1973 و كانت النتيجة أن إستطاع النموذج التنبؤ بفشل الشركات مقارنة مع التقارير المتحفظة التي أصدرها المدققين auditors opinion بدقة بلغت 82% في السنة الأولى قبل الفشل و 85% في السنة الثانية ، وفي المقابل 46% في السنة الأولى و21% في السنة الثانية بالنسبة للتقارير المتحفظة التي أصدرها المدققين[2] .

أيضا الدراسة التي تم من خلالها معالجة مشكلة عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على الشركات غير المدرجة في السوق المالي لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين (يتطلب بيانات عن القيمة السوقية). لذلك قام Altman في العام 1977 بتطوير نموذج Zeta للشركات في القطاع الخاص ، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من (53) شركة فاشلة و(58) شركة ناجحة خلال فترة من (1969-1975)، إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل (28) نسبة مالية ، وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية ، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة التالية:

$$Z = 0.717x_1 0.847x_2 3.107x_3 0.420x_4 0.998x_5$$

حيث أن:

X_1 =رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة

[1] طلاع محمد الديحاني "**دراسة لنموذج ألتمان للتنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على الشركات المساهمة الكويتية**" مجلة الإقتصاد و الإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، العدد 08 ، ص 231.

[2] I.E. Altman and T.P McGough " **Evaluation Company as a Going Concern** " The Journal of Accountancy 138 No 6 , 1974, p52.

X_2 = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة

X_4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات

X_5 = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة

(Z) برصيد (2.9) وأكبر فإن الشركة مستمرة وغير معروضة لمخاطر الإفلاس، أما إذا كانت القيمة (1.23) وأقل، فإن الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس.

أما الإنتقاد المتمثل في أن النموذج إعتمد على عينة من الشركات الصناعية فقط ، وبالتالي أن النماذج المناسبة لأوضاع تلك الشركات قد تختلف عن الشركات غير الصناعية ، وبالفعل سجل نموذج (Z) أرصدة مختلفة لبعض الشركات الخاصة والشركات غير الصناعية ، مما دفع البـــاحثين (Altman, Hartzell, Peck) في العـــام 1995 إلى تبني نموذج (Zeta) الخاص بالشركات غير الصناعية، وقد صمما النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الأصول للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في الشركات غير الصناعية أعلى منه في الشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية ، ليتم الحصول على الصيغة التالية للنموذج:

$$Z = 6{,}5X_1 + 3{,}26X_2 + 1{,}05X_3 + 6{,}72X_4$$

X_1 : صافي رأس المال العامل \ مجموع الأصول

X_2 : الأرباح المحتجزة المتراكمة \ مجموع الأصول

X_3 : الأرباح قبل الفوائد و الضرائب \ مجموع الأصول

X_4 : القيمة الدفترية للدين \ مجموع الخصوم

أما بالنسبة لتحديد حالة المؤسسة فقد حافظ على نفس المعيار مع تعديل الحدين حيث إذا كان المؤشر Z يعادل أو يفوق القيمة 2,675 فهذا يعني أن المؤسسة مستمرة وغير معرضة لمخطر الإفلاس ، أما إذا كانت القيمة تعـــادل 1,1 أو تقل عنها فهذا يشير إلى أن المؤسسة تعاني ومعرضة لخطر الإفلاس .

3- نموذج حسبو: عقب أزمة الأوراق المالية لعام 1982 بالكويت كان هناك اهتمام بضرورة دراسة مسببات الأزمة وبيئتها على الرغم من وضوح رؤية هذا الجانب لدى عامة الناس المتعاملين بالسوق[1] . وكان من أهم مـــا قدم في هذا الجانب دراسة هشام حسبو 1985 الذي تبع إلى حد كبير أسلوب Altman في إيجاد أداة لقياس مدى تعرض الشركات للأزمات المالية في البيئة الكويتية ، حيث تمكن من صياغة نموذج يقوم بذلك وفق العلاقة التالية :-

$$H = 1.88\ln(x_1) + 0.341x_2 - 4.74$$

[1] طلاع محمد الديحاني "**مرجع سبق ذكره** " ص 231 .

علما أن :

X_1 : تمثل نسبة الاستثمارات / رأس المال العامل، كما تمثل أثر رأس المال العامل. (يعرف الاستثمارات بالأصول الاستثمارية التي لا تقع ضمن الأصول المتداولة أو الثابتة).

X_2 : نسبة العائد/ حقوق الملكية إلى العائد/ إجمالي الأصول وتمثل أثر التوازن في الهيكل التمويلي.

H : مؤشر يوضح مدى تعرض الشركة المساهمة للأزمة المالية ومتوسط قيمته تساوي الصفر ، فإذا أخذ المؤشر (H) رقم موجب فهذا دليل على تفاقم الأزمة لدى الشركة بعكس الحال عندما لا تعاني الشركة من الأزمة فتزداد القيمة السالبة للمؤشر.

إن من أهم ما يميز هذا النموذج عن نموذج ألتمان 1968 هو أن نموذج حسبو اعتمد في تمييز الشركات الفاشلة (التي تواجه أزمات مالية) عن الناجحة (التي لا تواجه أزمات مالية) على ثلاث نسبة هي: الأصول الثابتة / حقوق الملكية التي تنخفض وقت الأزمات ، و حقوق الملكية / رأس المال المدفوع التي ترتفع وقت الأزمات ، بالإضافة إلى الربح من العمليات الأخرى / صافي الربح أيضا ترتفع وقت الأزمات . كما تجدر الإشارة هنا إلى نسبة حقوق الملكية إلى رأس المال المدفوع توضح مدى التوازن في الهيكل التمويلي باعتبارها توضح القيمة الحقيقة للشركة بالنسبة إلى قيمتها الدفترية ، وزيادة هذه القيمة بدون سبب يمثل أحد الأعراض المميزة للأزمات المالية من جانب الشركات المساهمة المقيدة بالسوق، ومن البديهي أن زيادة هذه القيمة يرجع لأسباب عديدة منها الاستحواذ على عناصر من الأصول غير الجيدة أو تغيير أسس تقييم هذه الأصول بدون مبرر مقبول في العرف المحاسبي ، وقد لاحظ حسبو في دراسته زيادة هذه النسبة في أوقات الأزمات المالية[1].

و ما تم تسجيله على هذا النموذج أنه لا يمكن استخدامه في جميع الأحوال، وذلك إلى قصور واضح في حساب دالته ، حيث يستنتج من ملاحظة المعادلة الأساسية للنموذج أنه سوف ينتج خطأ في حساب قيمة المؤشر H في بعض الحالات منها :

- عندما تكون قيمة الاستثمارات تساوي صفرا، حيث إن هذه القيمة تمثل البسط لقيمة X_1 ، وعندها قيمة X_1 سوف تكون صفرا بغض النظر عن قيمة المقام (رأس المال العامل) وهذا ما سوف يسبب القصور عند استخراج لوغاريتم X_1 ؛
- عندما تكون قيمة الاستثمارات أكبر من الصفر بينما رأس المال العامل يمثله رقم سالب ، ففي هذه الحالة أيضا سوف يكون هناك خطأ في استخراج لوغاريتم X_1 ؛
- في حالة ما إذا فرضنا أن قيمة X_1 تساوي صفرا و X_2 تساوي صفرا، عندها سوف تتمثل قيمة "H" بالثابت من معادلة حسبو وهو 4.74- وهذا يعني بأن الشركة لا تعاني من أزمة مالية.

[1] طلاع محمد الديحاني " **مرجع سابق** " ص 232.

هذه بعض الحالات التي تقلل من قيمة هذا النموذج وأهميته كأداة يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين الشركات التي تعاني من أزمات مالية من التي لا تعاني من ذلك .

4- نموذج G.Springate : قام الباحث الكندي[1] Gordan Springate بتطوير نموذج للتنبؤ بمخاطر إفلاس الشركات العاملة في السوق الكندي حيث اتبع نفس الإجراءات التي اعتمدها ألتمان في تقدير نموذجه مستخدما التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات Multivariate analysis للمفاضلة بين المؤشرات المالية المكونة للنموذج ، فقد إعتمد على عينة من الشركات حجمها 40 شركة نصفها مفلسة و أخرى ناجحة قرينة حيث تم تحليل 19 نسبة مالية ليتوصل إلى صيغة نموذج يتكون من أربعة نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بخطر الإفلاس ، فحصل على النتائج التالية :

$$Z = 1{,}03R_1 + 3{,}07R_2 + 0{,}66R_3 + 0{,}4R_4$$

حيث تمثل :

R_1 : رأس المال العامل \ مجموع الأصول

R_2 : الربح قبل الفوائد و الضرائب \ مجموع الأصول

R_3 : صافي الربح قبل الضرائب \ الخصوم المتداولة

R_4 : المبيعات \ مجموع الأصول

فإذا كان تقدير Z في النموذج أكبر من 0,862 فإن الشركة تعاني من مخاطر الإفلاس ، والعكس إذا خرجت النتيجة عن تلك القيمة .

و لإختيار أفضل أربع نسب مالية ، حصلت على نسبة 92,5 % لقدرتها على التمييز بين (20) شركة ناجحة و(20) شركة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها.

وكلما ارتفعت قيمة (Z) فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، أما إذا كانت (Z) أقل من 0,862 فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

ولقد أثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام الباحث (Botheras) في العام 1979 بتطبيق النموذج على (50) شركة صغيرة ومتوسطة الحجم (متوسط مجموع أصولها 2,5 مليون دولار)، وقد وصلت النتيجة إلى 88% ، كما قام Sands في عام 1980 بفحص عينة مكونة من (24) شركة كبيرة ومتوسط مجموع أصولها (63,4) مليون دولار ، ووصلت النتيجة إلى 83,3% .

[1] www.bankruptcyaction.com/ bankruptcyexemptions.htm

4- نموذج Zmijewski : قام M.Zmijewski بدراسة على عينة من الشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالي ، مكونة من (40) شركة مفلسة و (800) شركة صناعية غير مفلسة ، واعتمد في نموذجه على ثلاثة نسب مالي محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال الفترة من 1972 إلى غاية 1978، والمتمثلة في العائد على مجموع الأصول ، نسبة المديونية و كذا نسبة التداول ، حيث تهدف إلى قياس أداء الشركة ، القوى ، الرفع و السيولة ، وقد استخدم نموذج تحليل بروبيت (Probit Analysis)، لتحديد قيمة معاملات التمييز و إيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ، حسب الصيغة التالية[1]:

$$F = -4{,}803 - 3{,}599\,R_1 + 5{,}406\,R_2 - 0{,}1R_3$$

حيث أن:

F : القيمة المقدرة للنموذج

R_1 : معدل العائد على مجموع الأصول

R_2 : نسبة المديونية

R_3 : نسبة التداول

إن تطبيق هذا النموذج يحتاج إلى خطوة إضافية مقارنة مع النموذج المقدم من طرف Altman والمتمثلة في ترجيح المتغيرات المستقلة بالوزن 1,8138 لتصبح الصياغة المعدلة وفق العلاقة التالية :

$$F_{\text{adjusted}} = (1{,}8138).F \Leftrightarrow F_{\text{adjusted}} = -8{,}7117 - 6{,}5279R_1 + 9{,}8054R_2 - 0{,}1814R_3$$

و بعد احتساب (F_{adjusted}) يتم استخدامها في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة التالية :

$$P_{F_{\text{adjusted}}} = 1 \Big/ \left(1 + e^{-F_{\text{adjusted}}}\right)$$

حيث تمثل

$P_{F_{\text{adjusted}}}$: إحتمال إفلاس الشركة

F_{adjusted} : القيمة التقديرية المعدلة

فإن النتيجة المحتملة للمعادلة السابقة تقع بين (0-1)، ويكون تفسير الاحتمالات مبني على أساس 50% لفشل الشركة ، أي بعبارة أخرى إذا كان احتمال الإفلاس $(0{,}5)$ أو أكثر ، فإن الشركة مهددة بخطر الفشل المالي ويحتمل إفلاسها.

[1] فهمي مصطفى الشيخ " **التحليل المالي** " رام الله ، فلسطين ، 2008 ، ص ص 91 ، 92 ، كتاب إلكتروني على الموقع :
http://smefinancial.files.wordpress.com/2009/05/financial-analysis1.pdf

5- نموذج Kida : يعتبر نموذج Kida الذي وضع في عام 1981 من النماذج الحديثة المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي وقد بني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية حيث تحدد قيمة المتغير التابع Z بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1.042x_1 + 0.42x_2 - 0.461x_3 + 0.46x_4 + 0.271x_5$$

حيث أن:

X_1 : صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الموجودات (نسبة ربحية)

X_2 : مجموع حقوق المساهمين / مجموع الديون (الالتزامات) (نسبة رفع)

X_3 : الموجودات السائلة / الديون القصيرة الأجل (المتداولة) (نسبة سيولة)

X_4 : المبيعات / مجمع الموجودات (نسبة نشاط)

X_5 : النقدية / مجموع الموجودات (نسبة سيولة)

فإذا كانت قيمة (Z) وفق هذا النموذج موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنه يكون مهددا بالفشل، كما وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس نسبة وصلت إلى 90% قبل سنة من وقوعه .

6- نموذج Shirata : قام Shirata في عام 2002 بتطوير نموذجه للتنبؤ بنجاح أو فشل الشركات وذلك اعتمادا على دراسة عينة من الشركات اليابانية تضم (10457) شركة مفلسة و (30421) شركة غير مفلسة ، وتناول في دراسته هذه 72 مؤشرا ماليا، وخلص إلى نموذج يسمى بـ SAF 2002 و وفق هذا النموذج فإن الشركات التي تكون قيمة النموذج لديها أكبر من (0.26) تعتبر معرضة للإفلاس، وقد فسر هذا النموذج 77.2% من حالات الإفلاس ، والمعادلة التي تحدد هذا النموذج تكتب كالآتي :

$$SAF = 0{,}0104X_1 + 0{,}268X_2 - 0{,}0661X_3 - 0{,}0237X_4 + 0{,}7077$$

حيث تمثل :

X_1 : الأرباح الحتجزة / مجموع الموجودات

X_2 : صافي الدخل قبل الضريبة \ مجموع الموجودات

X_3 : معدل دوران المخزون

X_4 : مصروف الفائدة / المبيعات

7- نموذج التنقيط Z-SCORE ◈ : يعتمد هذا النموذج على دالة تضم مجموعة من النسب التي تعتبر كمتغيرات مستقلة لتحديد قيمة المتغير التابع ، إذ تستعمل هذه النماذج لإعطاء نقطة للمؤسسة يتم من خلالها توصيف الوضعية المالية للمؤسسة مما يمكنها من تحديد المجال الذي تنتمي إليه ، سواء المنطقة الخطرة التي تشير إلى عدم سلامة المؤسسة أو المنطقة السليمة ، وقد توسع في الآونة الأخيرة استعمال نماذج التنقيط و أصبحت تستخدم في التنبؤ بخطر الإفلاس ، ونظرا لتعدد هذه النماذج سنركز على نموذج بنك فرنسا الذي تم إعتماده سنة 1984 في الدراسات التي تخص المؤسسات الصناعية المتوسطة و الصغيرة الحجم (لا تتعدى 500 عاملا) وذلك بهدف تنقيطها قبل اتخاذ قرار منحها القروض أو رفضها ، كما يرجع سبب كثرة استعمال البنوك لهذه النماذج لتميزها ببعض الإيجابيات مقارنة بالتحليل المالي كونها سهلة التطبيق بفضل برمجتها كنماذج جاهزة ، كما لا تتطلب وقتا طويلا في ذلك ، والجدول التالي يبين أهم المتغيرات المشكلة للنموذج[1].

الجدول رقم (I- 04) : النسب المالية المعتمدة في نموذج التنقيط و معاملات الترجيح

الترميز	العلاقة الحسابية	معاملات النسب للدالة	المقارنة		مساهمة النسبة في تقدير النقطة
			القيمة الفعلية للمؤسسة	القيمة المعيارية	
R_1	المصاريف المالية\الفائض الإجمالي للإستغلال	1,255-		62,8	
R_2	الأموال الدائمة\ الأصول الثابتة الصافية +إحتياجات رأس المال العامل	2,003		80,2	
R_3	قدرة التمويل الذاتي\ مجموع الديون	0,824-		24,8	
R_4	الفئض الإجمالي للإستغلال \رقم الأعمال الصافي	5,221		6,8	
R_5	[الموردون\ المشتريات متضمة الرسم]×360	0,689-		98,2	
R_6	[القيمة المضافة(ن)-القيمة المضافة (ن-1)]\ القيمة المضافة (ن-1)	1,164-		11,7	
R_7	[الزبائن\ المبيعات متضمة الرسم]×360	0,706		79	
R_8	متوسط الإستثمارات المادية\ القيمة المضافة	1,408		101,1	
	100*Z +85,544				

المصدر: زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، مرجع سبق ذكره ،ص 117 .

بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول يمكن صياغة دالة النموذج وفق الشكل التالي :

$$100Z = -1,255R_1 + 2,003R_2 - 0,824R_3 + 5,221R_4 - 0,689R_5 - 1,164R_6 + 0,706R_7 + 1,408R_8 - 85,544$$

يعتمد قرار الحكم على وضعية المؤسسة حسب المجال الذي تنتمي إليه نتيجة التنقيط التي نحصل عليها وذلك وفق الحالات المبينة في الجدول التالي :-

◈ تجدر الإشارة أن هذا النموذج يأخذ صيغا كثيرة أهمها الصيغة المعتمد في هذه الرسالة ، و الذي يعتمد على ثمانية نسب مالية.

[1] زغيب مليكة ؛ بوشنقير ميلود **" التسيير المالي حسب البرامج الرسمي الجديد "** ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010، ص ص115 ،116.

الجدول رقم (I- 05) : مجالات تحديد احتمال تعرض المؤسسة للإفلاس

نتيجة التنقيط	احتمال تعرض المؤسسة للإفلاس
$Z \leq -1,875$	% 100
$-1,875 < Z \leq -0,875$	% 95,6
$-0,875 < Z \leq -0,250$	% 73,8
$-0,250 < Z \leq 0,125$	% 46,9 منطقة عدم التأكد
$0,125 < Z \leq 0,625$	% 33,4
$0,625 < Z \leq 1,250$	% 17,7
$1,250 < Z$	% 09,5

المصدر: زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود " **مرجع سبق ذكره**" ص 119 .

والشكل البياني الموالي يوضح مختلف المناطق التي يمكن أن تكون عليها المؤسسة عند عملية تحديد وضعيتها المالية ومدى تعرضها لخطر الإفلاس ؛

الشكل رقم (I- 11) : مناطق تعرض المؤسسة لخطر الإفلاس

Source : B. Barthélemy ; P. Courréges " **Gestion des risques : méthodes d'optimisation globale** ", Editions d'Organisation, Paris, 2004, P18

8- نموذج Taffler & Tisshow: تم صياغة هذا النموذج في المملكة المتحدة نتيجة للدراسة التي أجريت من قبل الباحثين Taffler and Tisshow في عام 1977 ، والتي هدفت إلى تطوير نموذج رياضي قـــادر على التنبؤ بفشل المنشآت البريطانية ، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين 46 منشأة صناعية مستمرة في عملها و 46 منشاة أخرى أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها (المجموعتين

متشابهين من حيث الحجم والصناعة)، وقد استخدم الباحثان في صياغة النموذج ثمانية نسب مالية مختلفة ، لكن بعد عملية التحليل و المفاضلة تم الاعتماد على أربعة منها وذلك على النحو الأتي[1]:-

$$Z = 0.53x_1 + 0.13x_2 + 0.18x_3 + 0.16x_4$$

حيث أن:

X_1 : الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة.

X_2 : الأصول المتداولة إلى مجموع المطلوبات.

X_3 : المطلوبات المتداولة إلى مجموع الأصول.

X_4 : فترة التمويل الذاتي = (الأصول السائلة-المطلوبات المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة.

كما و قد جرى تصنيف المؤسسات إلى فئتين وفقا لقدرتها على الاستمرار تتمثل في :

- فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار ، قيمة (Z) فيها 0.3 فما فوق ؛
- فئة المؤسسات المهددة بخطر الإفلاس ، قيمة (Z) فيها أقل من 0.3.

وقد قام (Taffler) بدراسة الاحتمالات وتقدير تكاليف الأخطاء عند تصنيف الإجراءات وتحديد المتغيرات ، حيث توصل إلى أن هذا النهج هو أفضل من الناحية العملية كوسيلة لتحديد قائمة صغيرة من المنشآت التي تمر بضائقة مالية ، و أن حالة الإفلاس الفعلي تتحدد من خلال ردود أفعال الدائنين أو المؤسسات المالية وغيرها من الدائنين ، ولا يمكن التنبؤ بشكل دقيق[2].

10- نموذج الشبكات العصبية : دخلت مؤخرا الشبكات العصبية علوم التسيير كأسلوب كمي في التنبؤ إلى جانب الأساليب الإحصائية و الرياضية الكلاسيكية ، و قد تم تطوير هذا النموذج في مجال التنبؤ بالفشل المالي من طرف Tans & Kah سنة 1999 كونه يعمل بنفس الأسلوب لدى النظام العصبي للكائنات الحية ، بينما يختلف عن طرق الذكاء الصناعي بسبب غياب الإجراءات المتناسقة أو طرق الإستنتاج عند إحتساب النتائج ، حيث يعتمد على المعالجة المتوازية للبيانات للوصول إلى النتائج الصحيحة ، كما أن مثل هذه النماذج قد تأخذ شكل التحليل التمييزي أو اللوغاريتمي ، أو أنها تأخذ أشكالا أكثر تعقيدا في حالة المعادلات المتعددة و تقوم بعمل الجذر Radical لإحتساب المجموعات التي تؤدي إلى التنبؤ بالوضعية المالية وفق الشبكة العصبية بقدرة المؤسسة و/أو الشركة على الإستمرارية وذلك بالإعتماد على الصياغة المصفوفية التالي[3]:

$$W_{(13\times1)} = A_{(13\times6)} \times R_{(6\times1)}$$

[1] فهمي مصطفى الشيخ " **مرجع سبق ذكره** " ص 87.

[2] فهمي مصطفى الشيخ " **مرجع سابق** " ص 88 .

[3] C. Gaganis, M. Doumpos" **Probabilistic neural networks for the identification of qualified audit opinions** ", Expert Systems with Applications, Vo.32, No.1 ,2007 , PP 115-118.

$W_{(13*1)}$: مصفوفة أوزان الشبكة

$A_{(13*6)}$: مصفوفة معاملات ترجيح الأوزان

$R_{(6*1)}$: مصفوفة النسب المالية للنموذج وذلك كمايلي :

R_1 = الأصول السائلة \ المطلوبات المتداولة

R_2= القيمة الدفترية لحقوق المساهمين \ مجموع الأصول الملموسة

R_3= مجموع المطلوبات \ مجموع الأصول الملموسة

R_4= مصروفات الفوائد \ الأرباح قبل الفوائد و الضرائب

R_5= صافي الربح \ مجموع الأصول الملموسة

R_6= الأرباح المحتجزة \ مجموع الأصول الملموسة

بتحليل المصفوفة السابقة نحصل على المعادلات الخطية التالية[1]:

$$\begin{cases} W_1 = -1.713R_1 - 0.745R_2 + 1.092R_3 + 0.789R_4 - 0.219R_5 + 1.475R_6 \\ W_2 = 2.409R_1 + 0.473R_2 + 0.968R_3 + 1.497R_4 + 1.574R_5 + 0.061R_6 \\ W_3 = -4.766R_1 - 0.646R_2 - 0.459R_3 + 1.181R_4 - 3.095R_5 + 1.109R_6 \\ W_4 = 2.448R_1 + 1.517R_2 - 1.911R_3 - 1.037R_4 + 3.472R_5 - 1.715R_6 \\ W_5 = -1.859R_1 + 0.832R_2 + 0.554R_3 - 0.347R_4 - 3.852R_5 + 1.048R_6 \\ W_6 = 2.379R_1 - 1.621R_2 + 0.939R_3 + 0.958R_4 + 0.534R_5 - 1.464R_6 \\ W_7 = -0.377R_1 - 1.984R_2 + 4.711R_3 + 0.344R_4 - 4.162R_5 + 0.247R_6 \\ W_8 = 0.775R_1 + 0.068R_2 - 3.003R_3 - 0.903R_4 + 3.852R_5 + 2.993R_6 \\ W_9 = 0.108R_1 - 2.701R_2 + 0.8004R_3 + 2.818R_4 - 1.455R_5 - 1.549R_6 \\ W_{10} = -1.433R_1 - 3.804R_2 + 1.551R_3 - 1.581R_4 - 1.549R_5 + 1.680R_6 \\ W_{11} = -1.069R_1 + 1.174R_2 + 1.821R_3 + 3.299R_4 + 1.919R_5 - 1.392R_6 \\ W_{12} = -3.451R_1 + 1.628R_2 + 1.510R_3 - 1.257R_4 - 1.474R_5 - 3.248R_6 \\ W_{13} = 1.586R_1 - 1.809R_2 + 1.385R_3 + 3.269R_4 - 0.929R_5 - 1.7903R_6 \end{cases}$$

وبعد أن يتم ترجيح النسب المالية التي لها القدرة على التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة و/أو الشركة وفق معاملات الشبكة العصبية كخطوة أولى يتم بعدها تقدير إحتمال كل وزن وفق الصيغة الرياضية التالية [2]:

[1] Idem.

[2] A.F. Atiya " **Bankruptcy Prediction for Credit Risk Using Neural Networks : A Survey and New Results**" IEEE TRANSACTIONS ON NEURAL NETWORKS, VOL. 12, NO. 4, JULY 2001.

$$P_{W_j} = 1 / \left(1 + e^{-k_j}\right)$$

P_{w_j} : إحتمال الوزن j .

k_j: مجموع الجذور المرجحة للوزن j .

J : دليل الوزن $(j = 1;2;.....;13)$

إن قيم التقدير لإحتمالات الأوزان في المرحلة السابقة تتطلب الترجيح مرة أخرى وفق ما يعرف بالأوزان الصادرة وذلك حسب مصفوفة المعاملات التالية :

$$TF = (W_1 \quad W_2 \quad W_3 \quad W_4 \quad W_5 \quad W_6 \quad W_7 \quad W_8 \quad W_9 \quad W_{10} \quad W_{11} \quad W_{12} \quad W_{13}) \cdot \begin{pmatrix} -0,251 \\ +0,291 \\ -1,916 \\ +2,407 \\ -1,036 \\ +1,145 \\ -4,027 \\ +4,518 \\ -0,742 \\ -2,498 \\ +1,329 \\ -3,545 \\ +0,486 \end{pmatrix}$$

أما في الخطوة الأخيرة للتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة أو/و الشركة فتتم بإحتساب إحتمال فرض الاستمرارية وفق العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$continuité = 1 / \left[1 + e^{(-TF)}\right]$$

بينما يعتمد قرار الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة و/أو الشركة على نتيجة إحتمال فرض الإستمرارية للمعادلة السابقة التي من خلالها يتم تحديد المجال الذي تنتمي إليه حيث :

- ☒ $cont \leq \frac{1}{2} \Leftarrow$ المؤسسة و/أو الشركة مهددة بخطر الفشل المالي إن لم يتم تدارك المشكلة ؛
- ☒ $\frac{1}{2} < cont \leq 1 \Leftarrow$ المؤسسة و/أو الشركة في وضعية مالية جيدة تسمح لها بالإستمرارية .

[1] A.F. Atiya "**OP-Cit**" .

المطلب الثاني : النماذج النوعية للتنبؤ بالفشل

يعتمد هذا الصنف من النماذج على التقليل من أهمية البيانات الكمية والنسب المالية في تكوين نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسة وذلك بسبب العيوب الموجهة لها ، و استبدالها بالبيانات النوعية غير الكمية التي تقوم بتوصيف مظاهر حالة الفشل في المؤسسات ، و من أمثلة هؤلاء الباحثين J.Argenti وكذا E.K.Laitinen وغيرهم رغم أننا سوف نركز على نموذجيهما ، فهما يعتبران من أهم رواد هذا المدخل غير الكمي في التنبؤ بفشل المؤسسة ، بحيث يشكل النموذج الذي قدمه أرجنتي في هذا المجال اتجاها مختلفا عن الاتجاهات التي تمثلها كل من نماذج Bever ,Altman ,..etc. و غيرهم من الباحثين الذين اتبعوا مناهجهم في التحليل .

1- نموذج Argenti : تم صياغة هذا النموذج من طرف Johan Argenti عام 1976 و الذي يعرف في عالم الأعمال بـ A-Score حيث يجمع هذا النموذج بين أسلوب التحليل المالي و أسلوب تحليل المخاطر ، ويعتمد معايير مختلفة لتقييم حالة الشركة المقترضة تجمع بين المؤشرات المالية و المؤشرات النوعية أو الوصفية و إن كان يعطي للثانية وزنا أكبر ، ذلك أنه يعتقد أن كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية أسباب كافية لحدوث الفشل ، وقد تتجلى تلك العيوب الإدارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفتي المدير العام و رئيس مجلس الإدارة ، أو عدم كفاءة النظام المالي وغيرها من الصور ، لكن هذا النموذج يقتصر على ظروف الشركة فقط و يهمل العوامل الأخرى المرتبطة بالبيئة من حولها، وقد إعتمد النموذج على فرضية أن الشركات المتوقع فشلها لا بد و أن تمر بثلاثة مراحل قبل المرور إلى حالة الفشل الفعلي وذلك كما يلي [1]:

1. حدوث **العيوب** التي تقود للفشل ؛
2. حدوث **الأخطاء** و التي يترتب عليها ظهور الفشل ؛
3. **أعراض** الفشل و التي بإستفحالها تؤدي إلى حدوث الفشل ؛
4. **الفشل** الفعلي ممثلا بالإفلاس ثم التصفية .

و تعطى لكل مرحلة من المراحل الثلاث المؤدية إلى الفشل علامة تتناسب مع وزنها النسبي و الذي يحدده النموذج كالأتي :-

1. العيوب يعبر عنها بالوزن النسبي الإجمالي بـ 43 نقطة ؛
2. الأخطاء تشمل وزنا نسبيا يقدر بـ 45 نقطة ؛
3. العيوب يعبر عنها بالوزن النسبي الإجمالي بـ 12 نقطة .

وقد تم تحليل الحالات السابقة المؤدية إلى الفشل الفعلي بمجموعة من العناصر الفرعية بعتبارها العوامل الأساسية لحدوث الفشل إذ تعطي لكل عنصر فرعي علامة تتناسب مع وزنها النسبي حسب الأهمية النسبية لكل مؤشر من المؤشرات التفصيلة وذلك كما يوضحها الجدول التالي :-

[1] محمد مطر "مرجع سبق ذكره" .

الجدول رقم (I- 06) : مؤشرات مراحل الفشل المالي وفق نموذج A-Score

المرحلة	المؤشرات	الوزن النسبي في النموذج	العلامة الفعلية للشركة
العيوب	إدارة الشخص و الواحد	8	
	المجمع بين منصب المدير العام و رئيس مجلس الإدارة	4	
	عدم فاعلية مجلس الإدارة	2	
	عدم التوازن الكفاءات الإدارية و الفنية	2	
	عدم كفاءة المدير المالي	2	
	عدم كفاءة الإدارة الوسطى	1	
	عدم وجود موازنات أو رقابة مالية	3	
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية أو لا يتم تحديثها	3	
	عدم وجود نظام تكاليف فعال (عدم معرفة المساهمة الحدية للوحدة)	3	
	عدم الإستجابة للتغيرات و البيئة المحيطة(عدم تطوير المنتج ، طرق التسويق....)	15	
	مجموع أوزان مؤشرات العيوب	**43**	
الأخطاء	إرتفاع نسبة المديونية	15	
	التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية	15	
	الدخول في مشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها أو تسديد الإلتزامات	15	
	مجموع أوزان مؤشرات الأخطاء	**45**	
الأعراض	مؤشرات مالية سيئة	4	
	اللجوء للمحاسبة الإبداعية (إستخدام طرق محاسبية مختلفة لإخفاء الخسائر)	4	
	مؤشرات غير مالية سيئة (تجميد الرواتب ، إرتفاع معدل دوران الموظفين ،إنخفاض الروح المعنوية ....)	4	
	مجموع أوزان مؤشرات الأعراض	**12**	

المصدر: فهمي الشيخ "**مرجع سبق ذكره** " ص 104 .

كما وضع Argenti معيارا لإستخدام النموذج في تقويم حالة الشركة أو المؤسسة محال الدراسة وذلك وفقا للمقياس التالي :-

- $0 \leq A < 18 \Rightarrow$ الشركة أوالمؤسسة غير معرضة لمخاطر الفشل وبالتالي إحتمالات الفشل ضئيلة إن وجدة؛
- $18 \leq A \leq 35 \Rightarrow$ يصعب التنبؤ بفشل الشركة أو المؤسسة لوجودها بالمنطقة الرمادية ؛
- $A > 35 \Rightarrow$ إحتمال تعرض الشركة أو المؤسسة للفشل قوية .

2- نموذج مراحل إنهيار المؤسسة لـــLaitinen[1]: قدم الباحث E.K.Laitinen عام 1993 نموذجا لعملية انهيار المؤسسة مستخدما فيه مصطلح الفشل لوصف الحالة التي تنتهي بوصول المؤسسة إلى العسر المالي ، إذ يرى أن أول مراحل عملية الفشل تبدأ عند نهاية فترة من الأداء الجيد أو المتوسط ، حيث يبدأ في هـــذه المرحلـــة ظهور حالة من الانهيار أو التراجع الجزئي في أداء المؤسسة ، و يتبع ذلك المرحلة الثانية و هي مرحلة التغيير و التي تأخذ أحد الشكلين التاليين :

- إما استمرار حالة التراجع التي ظهرت في المرحلة الأولى ، و ذلك بشكل مستقر نسبيا ؛
- أو أن يطرأ انخفاض بطيء على مستوى أداء المرحلة الأولى وصولا إلى المرحلة الثالثة .

أما في المرحلة الثالثة التي تسمى هنا بمرحلة الانحدار و التي ينخفض فيها الأداء إلى أن يصل إلى مستوى ضـــعيف جدا ، يلي ذلك المرحلة الرابعة و هي المرحلة الأخيرة التي تشير إلى مرحلة الخروج من النشاط الاقتصادي و بالتالي المرحلة التي تصل فيها المؤسسة إلى حالة العسر المالي ، و يعتبر Laitinen أن المراحل الســـالفة الـــذكر تمثـــل النموذج العام لمراحل انهيار المؤسسات ، كما يعرض بعض الحالات الخاصة للإنهيار و المتمثلة في :-

- **حالة الفشل المزمن** : و التي يكون أداء المؤسسة فيها ذو مستوى ضعيف جدا و ذلك على امتـــداد ســـنوات طويلة قبل انتهاء حياتها ؛
- **حالة الفشل الحاد** : في هذه الحالة يكون لأداء المؤسسة مستوى جيد أو حتى ممتاز إلى أن تصل إلى المرحلـــة النهائية حيث يظهر انخفاض حاد في أدائها يجعلها تصل فجأة إلى المرحلة النهائية .

وبالرغم من أن E.K.Laitinen يعتبر أن التراجع في مستوى الأداء يترافق مع التراجع في المؤشرات الماليـــة في مختلف مراحل عملية الانهيار، إلا انه يؤخذ عليه عدم تقديمه لتوصيف دقيق للوضع المالي في كـــل مـــن هـــذه المراحل ، كما انه لم يحدد الفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة.

المطلب الثالث : نماذج أخرى

تعتمد هذه النماذج بشكل أساسي على تقييم المخاطر التي يمكن أن تنجم عن الائتمان المصرفي بإعتباره المحـــور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى ، وبدونه يفقد المصـــرف وظيفتـــه الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد ، حيث كلما توسع المصرف في هذه العملية كلما كان العائد المتوقـــع أكـــبر والعكس بالعكس نظرا لوجود علاقة طردية بينهما ، لكن و في الوقت نفسه نجد هذه العملية تحيط بها العديد من المخاطر كما سبق الإشارة إليها ، لذلك كان من الضروري الموازنة بين الهدفين من خلال الإعتماد على تقنيـــات ونماذج مساعدة للقيام بهذه الإجراءات كتلك التي تم صيغتها بالإعتماد على مجموعة من الدراســـات والأبحـــاث

[1] ريحان الشريف " **التعثر المالي : المراحل ، الأسباب و الطرق وإجراءات المعالجة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

لتلافي الوقوع في مخاطر ذات درجة عالية ، وفيما يلي سيتم عرض أهم هذه النماذج التي لها القدرة على تقدير درجة المخاطرة التي يمكن أن تتحملها المؤسسة المقرضة في حالة ما اتخذت القرار بقبول منح الإئتمان .

1 – نموذج 5C's : يعتبر هذا النموذج من أبرز المعايير المعتمدة في تقييم المخاطر الإئتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، و التي طبقا لها يقوم المصرف كمانح إئتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان ، وبهدف توضيح العناصر التي يتكون منها النموذج نستعرض المحددات الخمس التالية[1]:-

- **الشخصية "Character"**: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة ، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له ؛ وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى ؛ ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.
- **القدرة "Capacity"**: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات وغيرها ، كما أن معيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو مع مصارف أخرى ، و يمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض، فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.
- **رأس المال "Capital"**: يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد، هذا وتشير الدراسات المتخصصة في

[1] الزبيري حمزة محمود " **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** " الوراق للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن ، 2002، ص 148.

التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيرا انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية ، و يرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمؤسسة والتي تشمل كل من رأس مال المستثمر و الاحتياطيات المكونة و الأرباح المحتجزة ، حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية .

- **الضمان "Collatéral"**: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد ، وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل ، وعموما فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها[1] .
- **الظروف المحيطة "Conditions"**: يجب على متخذ القرار الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة بالمحيطة العميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا ، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي . أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة السلعة أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة الإعداد أو التقديم ، أو في مرحلة النمو ، أم مرحلة الاستقرار ، أو في مرحلة الانحدار .

2 – نموذج 5P's : لا يقل هذا النموذج أهمية عن النموذج السابق (5C's) كمعيار إئتماني و إن اختلفت التسمية بينهما إلا أن لديهما قواسم مشتركة إلى جانب أن الهدف واحد و حتى من حيث عدد العناصر التي يتشكل منها النموذج و التي نلخصها في النقاط التالية[2]:-

[1] الزبيري حمزة محمود " **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** " مرجع سابق ، ص 149.

[2] محمد مطر " **مرجع سبق ذكره** " ص ص 379 ، 380.

- **تقييم الأشخاص- العملاء "People"**: يقصد بذلك أن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر يتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل و حالته الإجتماعية و مؤهلاته و كذلك أخلاقياته من حيث الإستقامة والمصداقية ...إلخ .
- **تقييم الغرض من القرض أو التسهيلات "Purpose"**: تعني التعرف على الهدف من الحصول على القرض أو التسهيلات ، و لتوضيح هذا البعد يتم طرح التساؤل التالي : هل سيستخدمه في تمويل أصول رأسمالية أم في تمويل رأس المال العامل ؟
- **تقييم قدرة العميل على السداد "Payment"**: تشمل دراسة إحتمالات إمكانية العملي في تسديد القرض و فوائده ، بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد .
- **الحماية "Protection"**: إستكشاف إحتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض و ذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل وذلك سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بإلتزاماته بتسديد أصل القرض و فوائده .
- **التوقعات "Perspective"**: وذلك بإلقاء نظرة مفتوحة على مستقبل و إستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض ، بمعنى إستكشاف الظروف البيئية المستقبلية المحيطة بالعميل الداخلية و الخارجية ، ومن ثم الآثار المتوقعة لهذه الظروف على مصير القرض أو التسهيلات و تقويم المخاطر التي ستنشأ عن ذلك من إحتمال خسارة القرض أو تعثر التسهيلات .

وبالتالي فإن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة حسب كل نموذج يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية ، وهذا راجع إلى خصوصية كل معيار ، كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن[1].

3 – نموذج PRISM : يأخذ هذا النموذج منهج أخر من حيث دراسة وتحليل جوانب القوة و الضعف لدى العميل ، ويتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد ، و فيما يلي عرض لهذه المعايير :-

- **التصور Perspective**: يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها بعد منحه، ومضمون هذا المعيار هو: الفاعلية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان، وكذلك دراسة استراتيجيات التشغيل و التمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية.
- **القدرة على السداد Repayment**: ومضمون هذا المعيار هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي يجب إعطاءها اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر

[1] عبد العزيز الدغيم و أخرون " **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**" مجلة علمية صادرة عن جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)- دمشق ، سوريا ، المجلد 28 العدد 03 ، 2006 ، ص 197 .

التسديد التي يلجأ إليها العميل عند السداد هل هي مصادر داخلية، أي من الموارد الناجمة عن النشاط الذي سيستخدم القرض في تمويله أم خارجية ؟ وما يهم متخذ القرار الائتماني هو المصادر الداخلية، لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

- **الغاية من الائتمان** Intention or Purpose: مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المطلوب، وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل أساس الدراسة و أن آخر ما يجب أن تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد التزاماته تجاه المصرف.
- **الضمانات** Safegurds: وهنا يجب تحديد الضمانات التي يطلبها المصرف ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان الذي سيتم منحه، وذلك لمواجهة احتمالات عجز العميل عن السداد، ويمكن أن تكون الضمانات عينية أو كفالات شخصية ، كما أنه من الممكن أن يعتمد المصرف على قوة المركز المالي للعميل، فضلا عن ما يتم وضعه من شروط لضمان السداد.
- **الإدارة** Management: يركز الباحث الائتماني على تحليل قدرة العميل طالب الائتمان على الإدارة، ويتم ذلك من خلال التعرف على أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله، و تحيد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر في عمله على منتج واحد؟ ، و أيضا هل نشاطه موسمي أم دائم؟ واستعراض الهيكل التنظيمي للعمل وتحديد قدرة العميل على النجاح و النمو.

مما سبق أعلاه نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان، ومضامينها تتداخل وتشترك فيما بينها و ذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان أو القرض من مدى ملاءة العميل وقدرته على تسديد التزاماته تجاه المصرف، و كذلك تحديد المخاطر التي تكتنف عملية منح الائتمان.

4- نموذج Sherrord : تم تقديم هذا النموذج من طرف الباحث Sherrord في عام 1987 حيث يعتبر إمتداد لمجهودات العديد من الباحثين الذين كانوا قد سبقوه في تطوير بعض نماذج التنبؤ بالفشل ، لكن ميزة هذا النموذج تتمثل في أن مصممه أوجد نوعا من العلاقة بين درجة مخاطرة القرض من جهة و تحديد نوعيته من جهة أخرى و ذلك كأساس لتسعير القرض و من ثم تقييم نوعية أو جودة محفظة القروض في البنك جميعها كوحدة ، كما أن الأسس التي يقوم عليها تطوير هذا النموذج تتمثل في الوزن النسبي الذي سيخصص لكل من العائد على الأصول المستثمرة و كذلك ضرورة التمسك بمبدأ التماثل في تطبيقه على جميع قروض المحفظة ذلك لأن تحقيق هذا التماثل سيمكن النظام من تحقيق الغرض الأساسي من وضعه و هو توفير معيار موضوعي للمقارنة بين المراكز المالية للعملاء ، كما أنه سيوفر أيضا مؤشرات كمية عن مدى التحسن أو التدهور التاريخي الذي قد يصيب أوضاعهم المالية [1].

[1] محمد مطر " **مرجع سبق ذكره** " ص ص 388 - 390 .

لهذا إعتماد Sherrord في صياغة نموذجه على ستة متغيرات رئيسية ملائمة تعبر كل منها عن نسبة مالية معينة مع تقدير وزن نسبي محدد لتشكل في مجموعها مقدار يمثل مؤشر المخاطرة Risk index الذي يتم بموجبه تقييم أو ترتيب مخاطر الإئتمان المتعلقة بالعملاء المقترضين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين و ذلك ضمن الفئات الرئيسية للتصنيف ، حيث تتمثل النسب المالية التي تم انتقائها لأغراض قياس قدرة العملاء على السداد والتي تعبر عن كل من مؤشر السيولة ، مؤشر الربحية و كذا مؤشر الملائمة و الرفع ، و لتوضيح هذه المؤشرات يـــتم إدراج الجدول التالي :

الجدول رقم (I- 07) : المتغيرات الأساسية لنموذج مؤشر المخاطرة لــ Sherrord

الترميز R_i	النسبة	دلالة المؤشر	الوزن النقطي
R_1	رأس المال العامل \إجمالي الموجودات	مؤشر السيولة	17
R_2	الموجودات السائلة \ إجمالي الموجودات	مؤشر السيولة	9
R_3	صافي حقوق المساهمين \ إجمالي المطلوبات	مؤشر الملائمة والرفع	3,5
R_4	صافي الربح قبل الضرائب \ إجمالي الموجودات	مؤشر الربحية	20
R_5	إجمالي الموجودات \ إجمالي المطلوبات	مؤشر الملائمة والرفع	1,2
R_6	صافي حقوق المساهمين \ إجمالي الموجودات الثابتة	مؤشر الملائمة والرفع	0,1

المصدر: محمد مطر " **مرجع سبق ذكره** " ص 390 .

ولتوضيح الصيغة الرياضية للنموذج في تقدير مؤشر المخاطرة المعتمد في تقييم و تصنيف العملاء المقترضين حيث يتم ذلك بترجيح النسب الست المكون للمؤشر وفق الأوزان ليتم صياغة دالة النموذج على الصورة التالية :

$$Risk\ index = 17R_1 + 9R_2 + 3.5R_3 + 20R_4 + 1.2R_5 + 0{,}1R_6$$

وبناءا على نتيجة العلاقة السابقة (قيمة مؤشر المخاطرة) يتم تحديد الفئة التي ينتمي إليها الشخص (شخص معنوي أو طبيعي) الطالب للقرض وذلك حسب التصنيفات الرئيسة التالية :

- ✓ $Risk\ index \geq 25 \Leftarrow$ فئة القروض الممتازة عديمة المخاطرة
- ✓ $20 \leq Risk\ index < 25 \Leftarrow$ فئة القروض قليلة المخاطرة
- ✓ $5 \leq Risk\ index < 20 \Leftarrow$ فئة القروض متوسطة المخاطرة
- ✓ $-5 \leq Risk\ index < 5 \Leftarrow$ فئة القروض مرتفعة المخاطرة
- ✓ $Risk\ index > -5 \Leftarrow$ فئة القروض الخطرة جدا

ما يمكن الإشارة إليه في هذا النموذج أنه يعتمد على تصنيف درجة مخاطرة القروض التي ستمنح للمقترضين ومدى قدرتهم على السداد من خلال نسب السيولة وكذا نسب الملائمة والرفع المالي في حين لم يشمل النموذج إلا على نسبة واحدة من نسب الربحية ، حيث يمكن تفسير ذلك بناءا على الهدف الأساسي للنموذج نفسه و المتمثـــل في

تقويم المركز الإئتماني للعميل من جانب القدرة على السداد ، كذلك يلاحظ أن مؤشر المخاطرة و الذي يعتبر أيضا مؤشر جودة القرض يسير في الإتجاه العكسي مع المخاطرة بمعنى أن إرتفاع قيمة المؤشر يدل على إنخفاض درجة المخاطرة المتعلقة بالقرض و العكس أيضا .

5- طريقة رجال القرض"La Methode De Credit Men"[1] : ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "Credit Men" و الذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة ، بالإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيحا خاصا به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة أرادت التقييم .

توصل رجال القرض بعد دراسات إحصائية معمقة في عدد معين من المؤسسات إلى نتائج اتخذوها كمرجع أساسي لهذه الطريقة والتي تعتمد في عملها على إعطاء كل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها بناءا على ثلاث عوامل أساسية والمكونة في مجملها لوضعية المؤسسة و المتمثلة في :

- **العامل الشخصي:** يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين و المستخدمين و علاقة العمل بينهم داخل المؤسسة، و معامل ترجيح هذا العامل هو 40 % ؛
- **العامل الاقتصادي:** يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي ، والذي يشير إلى وضعيتها العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، والوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها، أما بالنسبة لمعامل ترجيح هذا العامل هو 20 % ؛
- **العامل المالي:** يبين الحالة المالية للمؤسسة و ذلك استنادا إلى ميزانيتها و بالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانيتها، و ذلك بمعامل ترجيح يقدر بـ40 %.

إن الوضعية المالية يتم تقديرها بالاعتماد على نقطة تركيبية (N) ناتجة عن المعدل المرجح لخمس نسب مبينة في الجدول الموالي على النحو التالي :

الجدول رقم (I- 08) : المؤشرات المالية المعتمدة في نموذج رجل القرض

الترميز R_i	النسبة	دلالة المؤشر	معاملات الترجيح
R_1	قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة/د.ق.أ	السيولة المختصرة	% 25
R_2	أموال خاصة/ديون متوسطة و طويلة الاجل	الاستقلالية المالية	% 25
R_3	أموال خاصة/قيم ثابتة صافية	تمويل القيم الثابتة	% 10
R_4	رقم الاعمال السنوى/المخزونات	دوران المخزون	% 20

[1] سليم بن يوسف " **أهمية و دور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية** " مقال على الرابط : http://smefinancial.wordpress.com/2009/05/01/

R_5	رقم الاعمال(TTC)/ مجموع الحقوق على الزبائن	دوران العملاء	% 20

Source : E. Cohen " **Analyse Financière** " Ed économique ,1997, P 501.

بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط ، و ليكن على سبيل المثال وسيط النسب المستخرجة من مجتمع المؤسسات المقارنة مع المؤسسة j بواسطة العلاقة التالية :

$$\frac{Rii}{Rdi} = \frac{\text{النسبة النسبة للمؤسسة i}}{\text{النسبة المثالية}} = Rm \quad m=1,2,...5$$

و منه يتم تحديد النتيجة النهائية وفق العلاقة التالية :

$$N=\sum_{i=2}^{n} \frac{ai}{Rio}.Rji$$

حيث تشير الرموز المستعملة في العلاقة السابقة إلى :

N : النتيجة النهائية للمؤسسة j

ai: معامل الترجيح المرتبط بالنسبة i

Rij: النسبة i المؤسسة j المدروسة حيث :i=2.1...5

Roi: النسبة i المثالية

وهنا كلما اقتربت نسبة المؤسسة من النسبة المثلى كلما اقتربت (N) من الواحد و بتطبيق معاملات الترجيح السابقة يمكن كتابة الصيغة الماضية على الشكل التالي:

$$N=0.25\ R_1+0.25\ R_2+0.1\ R_3+0.2\ R_4+0.2\ R_5$$

كما يتم الحكم على الوضعية المثلى للمؤسسة إذا كان تنقيطها مساوي أو يفوق 100 % ، لهذا يمكن الإعتماد على تصنيف وضعية المؤسسة وفق الحالتين التاليتين:

- **الحالة الأولى**: N>100 % تعني أن الوضعية المالية للمؤسسة أحسن من الوضعية المالية المثالية ، وبالتالي هناك إمكانية الحصول على القرض ؛
- **الحالة الثانية**: N<100 % تشير إلى أن وضعية المؤسسة المالية أسوا من الوضعية المالية المثالية ، وبالتالي فإن حضوضها في الحصول على قروض ضئيلة و تحتاج إلى دراسة أعمق .

وعلى الرغم من أن للعامل المالي أهمية كبيرة في النتيجة النهائية إلا أنه يتوجب تطبيق الطريقة على عدة سنوات تسمح بتتبع الحالة الفعلية للمؤسسة .

6- نموذج الجمعية الفرنسية لمديري و رؤساء الائتمان "AFDCC♦": كما يظهر من العنوان فإن هذا النموذج تم صياغته من طرف الجمعية الفرنسية لمديري و رؤساء الائتمان سنة 1995 بالإعتماد على دراسة ميدانية شملت عينة من المؤسسات بلغ عددها 2000 مؤسسة نصفها يمثل مؤسسات في وضعية سليمة أما النصف

الثاني فيمثل المؤسسات التي تعاني من وضعية مالية سيئة جدا ، حيث كانت نتائج الدراسة بإختيار ستة نسب مالية تشكل في مجموعها دالة خطية لقطاعات متعددة و تستجيب لعدد من الصعوبات التي تتعرض لها قروض التسيير ، وهذه الدالة يمكن صياغتها وفق العلاقة التالية [1]:

$$100.S = 57 + 6.35R_1 + 1.83R_2 + 4.71R_3 - 2.46R_4 + 1.15R_5 - 0.96R_6$$

حيث تمثل :

S : مجموع التنقيط وفق نموذج AFDCC ؛

R_1 : مصاريف مالية \ الفائض الإجمالي للإستغلال ؛

R_2 :(قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة) \ ديون قصيرة الأجل ؛

R_3 : الأموال الدائمة \ مجموع الخصوم ؛

R_4 : القيمة المضافة \ رقم الأعمال خارج الرسم ؛

R_5 : الخزينة \ رقم الأعمال بالأيام ؛

R_6 : صافي رأس المال العامل \ رقم الأعمال بالأيام .

و إعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة بحيث كل نقطة يقابلها إحتمال عجز موافق لها و بالتالي يمكن من خلال تلك الإحتمالات الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة و ذلك بمقارنتها مع المعدل المتوسط للعجز في فرنسا و الذي يتراوح ما بين 3% إلى 4% وهذه القيم لـ S كما يلي :

- ☒ $S < -1 \Leftarrow$ المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة مما يعني أنها مدين ذو درجة خطورة مرتفعة ؛
- ☒ $-1 \leq S < 2 \Leftarrow$ المؤسسة مشكوك في وضعيتها المالية مما يعني أنها مدينة تحت المراقبة ؛
- ☒ $2 \leq S \Leftarrow$ المؤسسة في وضعية مالية جيدة مما يعني أنها مدين في وضعية مرضية .

يتسم هذا النموذج بالسرعة و السهولة في الإستخدام من أجل إتخاذ القرارات اللازمة ، كما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد و بالتالي التكاليف المنخفضة ، كما أنه يمزج بين المتغيرات النوعية و المتغيرات الكمية عند إستخدامه ، لكن بالرغم من هذه المميزات إلا أنه لا يعني خلوه من العيوب على أساس أننا نقوم بتعديله كل مرة نتيجة لتغير الأوضاع الإقتصادية الكلية من فترة زمنية إلى أخرى ، كما أن نشاط المؤسسة موضع الدراسة تميزه الديناميكية لذا فالمعايير المستعملة للتمييز قد تتغير و هذا يستدعي ضرورة تعديل النموذج من حين لأخر حتى يتأقلم مع الوضعية الجديدة للمؤسسة ، كما أنه يعتمد وبدرجة كبيرة على خبرة ومهارة المصمم و مقدرة الحاسوب على معالجة درجة التعقيد في تلك البيانات المتوفرة سواء كانت كمية أو نوعية .

♦ **A**ssociation **F**rançaise des **D**irecteurs et **C**hefs de **C**rédits

[2] الشريف ريحان " **مرجع سبق ذكره** " ص 72 .

خلاصة الفصل

ترتكز الفكرة الأساسية لهذا الفصل في وصف و تشخيص ظاهرة المؤسسات الفاشلة من خلال إعطاء تصورات ورسم السيناريوهات التي يمكن تصنيف المؤسسة من خلالها وذلك على مدار حياتها الإقتصادية ، فالمؤسسة الفاشلة لا تصبح فاشلة بمحض الصدفة و إنما تتشكل الظاهرة نتيجة تراكم العديد من المشاكل كعدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ، عدم إستغلال الفرص المتاحة بسبب الإضطرابات في الجوانب المالي ، الإداري و الفني وغير ذلك ، كما أن إعتماد المؤسسة على تصفية بعض الإستثمارت و الأصول كحل لا بديل عنه في أوقات غير مناسبة يتسبب في تكبدها خسائر كبيرة ، وعليه فقد يرى العديد من الباحثين إلى أن المؤسسة و/أو الشركة تعتبر فاشلة إذا حققت خسائر لمدة ثلاثة سنوات متتالية ، ذلك أن الخسائر المحققة إذا ما تم التخفيف من حدتها تشير إلى إنخفاض مخل بالتوازن النسبي للبنية المالية للمؤسسة .

هذا ، وقد تم الإشارة إلى المجهودات المبذولة من طرف المحللين و الباحثين إلى إنتهاج مناهج حديثة تمكنهم من تحديد الوضعية الحقيقية للمؤسسة بهدف إستناد القرارات إلى قرائن و أدوات أكثر تفسيرا حيث لم تعد الأرقام الظاهرة في البيانات المالية المنشورة هي المقياس الوحيد الذي يترجم السياسات الإدارية و المالية في المؤسسة وإنما ضرورة الإعتماد على أساليب أكثر كفاءة و فعالية في تحديد الحالة الفعلية للمؤسسة ، حيث يتم اللجوء إلى أساليب التحليل الكمي من خلال تحليل الهيكل المالي ، تقييم النشاط و النتائج ، تقييم المردودية ، تحليل التدفقات المالية ، كما يمكن الإعتماد على أساليب التحليل الإستراتيجي وذلك عن طريق أسلوب تحليل دورة الحياة المؤسسة ، مصفوفة BCG أو من خلال مصفوفة ADL ، إلى جانب هذه الأساليب فقد تم إستحداث نماذج أخرى مصاغة بشكل علاقات سببية تمكن من تحديد وضعية المؤسسة بناءا عن معايير الحكم المرافقة لكل نموذج ، إذ يعتبر الباحث Beaver أول من فكر في إمكانية إعداد صيغ رياضية يتم من خلال الحكم على وضعية المؤسسة ، ثم تبع ذلك العديد من الباحثين و الذي من أبرزهم Altman ، Argenti، Springate، Kida ، Taffler&Tisshow وغيرهم مما سبق عرض نماذجهم .

رغم هذا الكم من الأساليب و النماذج التي تعمل على تحويل البيانات و المعلومات المتاحة إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي و إنجازاته لرسم سياسات المستقبل ، تتوقف بشكل أساسي على مهارة و خبرة المحلل في حسن إستخدام هذه الأدوات سواءا بصفة منفردة أو متعددة حسب الحاجة و الضرورة التي تتطلبها المشكلة ، بالإضافة إلى مدى إدراك المحلل للمشكل المراد تشخيصه .

الفصل الثاني

منهج التحليل النوعي في تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ

تمهيد الفصل

تعد البيانات المادة الأولية و الركيزة الأساسية لإعداد البحوث العلمية التي تعتبر الدقة كشرط رئيسي للحصول على نتائج تتصف بالموضوعية ، الأمر الذي يفرض ضرورة إعتمادها على أدوات إحصائية مساعدة لتحقق من ذلك خاصة مع التطور الحاصل على المستوى التكنولوجي ، إذ تبين الأدبيات أن هناك العديد من المصادر التي يمكن إستخدامها أثناء عملية جمع البيانات وفي معظم الحالات تكون هذه البيانات ناجمة عن التقارير والسجلات الصادرة عن المؤسسات أو من خلال الوثائق المتوفرة لديها ،كما يمكن استخدام أسلوب المقابلات الشخصية مع الموظفين و الزبائن أو مع الأشخاص ذوي العلاقة بالظاهرة المدروسة ، حيث يوفر هؤلاء الأفراد معلومات جيدة للباحثين بحكم خبرتهم ومعرفتهم القيمة عن الموضوع أو الإشكالية المراد معالجتها ،كما يمكن اللجوء إلى أسلوب مراقبة الظواهر كما هي على طبيعتها أو من خلال إستخدام تقنيات الإستقصاء حيث يمثل هذا الأخير أهم مصادر البيانات الأولية و أكثرها إستخداما من طرف الباحثين كونه أسلوب منهجي منظم ، فقد تكون عملية الإستقصاء شاملة عندما تشمل جميع أفراد ميدان الدراسة أما إذا كانت الدراسة بالتركيز على جزء منه فيكون الإستقصاء بالعينة ، فبعد القيام بعميلة جمع البيانات يتم فرزها و مراجعتها ثم ترميزها و تبويبها قصد معالجتها بمساعدة برامج خاصة ، ليتم صياغتها في الأخير كمادة أولية لإعداد التقرير النهائي بالوقوف على أهم النتائج والتوصيات.

و بالنظر إلى الإشكالية التي تعالجها هذه الرسالة بإعتبارها تتعامل مع متغيرات نوعية (وصفية) ، إعتمدنا على تقديم بشيء من التفصيل المفاهيم الأساسية للتحليل النوعي ، إلى جانب التقنيات و النماذج الإحصائية التي تمكن من تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية ، وذلك من خلال تسلسل العناصر الرئيسة التالية :

المبحث الأول : أساسيات التحليل النوعي ؛

المبحث الثاني : تهيأت البيانات للنمذجة النوعية ؛

المبحث الثالث : نماذج الإنحدار ثنائية الإستجابة .

المبحث الأول : أساسيات التحليل النوعي

تعتمد الدراسات في تحليلها على الأساليب بنوعيها الكمية والنوعية لكن البعض منها لا يمكن من تطبيق الأساليب الكمية عليها ، ذلك أن هذا النوع من التحليل يتعامل مع بيانات واقعية حقيقية يتم توفيرها عن بعض المتغيرات الإقتصادية و الإدارية و المالية كبيانات الطلب ، الإنتاج ، المبيعات وغير ذلك من المعلومات التي أمكن تدوينها ، أما في حالة تعذر توفر مثل هذه البيانات كعدم دراستها من قبل أو تميزها بالحداثة ، أو أن تفرض خصوصية الدراسة الأخذ بالجوانب غير الملموسة فالمزاجية و الحماسة لا يمكن تقديمها أو معالجتها وفق التحليل الكمي و إنما يجب اللجوء إلى تحليل يتوافق وطبيعة البيانات المكونة و المتوفرة عن الظاهرة موضوع الدراسة ، مما يعني ضرورة الإعتماد على تحليل ذو طابع نوعي يعتمد على منهج علمي في تقديم ومعالجة الظاهرة بطريقة تجعل المعطيات ذات قيمة للأفراد و لصناع القرار وكل الجهات المستفيدة من النتائج النهائية لهذا التحليل ، لكن الحكم على دقة نتائج هذه الأخير تتوقف على مدى دراية و تمكن القائم بالدراسة بتتبع الخطوات الأساسية للعملية ، بداية من إختيار وتصميم أداة لجمع البيانات وإلى غاية تحرير التقرير النهائي للدراسة ، و مع زيادة التطور التكنولوجي زادت الثقة و الإهتمام بالتحليل النوعي الذي إنعكس على تطوير برامج حاسوبية تسهل من العملية .

المطلب الأول : تعريف التحليل النوعي

يقصد بالتحليل النوعي تلك الأساليب التي تستند إلى الإمكانات الذهنية و الإبداعية للفرد ، لهذا فهي تمثل مجموعة من الأدوات التي تستند إلى نماذج وصفية و سلوكية تساهم بشكل أو بأخر في معالجة وتحليل المشكلات في الواقع العملي للمؤسسات الإنتاجية منها أو الخدمية [1] ؛

كما يرى عباس العلاق و الصميدعي بأنها البحث و التحليل المنظم و الموضوعي للبيانات المتعلقة بتحديد وتوضيح و من ثم حل المشاكل العالقة بالبيئة الديناميكية للمؤسسات في مختلف المجالات خاصة التسويقية منها ، والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على مصطلحي المنظم و الموضوعي ، فجميع الطرق و أساليب التحليل يجب أن تخطط بشكل محدد تماما بما يتفق وأعلى المستويات المتعارف عليها ، وأن أي تحريف أو حذف للحقائق قصد الوصول إلى نتائج معينة ليس في مصلحة متخذ القرار ولا المؤسسة[2] ؛

أما عبيدات فيعرفها بأنها عملية جمع و تحليل و تفسير البيانات التي يتعذر تفسيرها بواسطة الأساليب الكمية كما تستخدم أيضا لتزويد الباحثين بالملامح الرئيسية أو الأفكار و محاولة فهم المشكلة من خلال إيجاد إطار مفاهيمي نظري يمكن إختباره ، ومما يزيد من أهمية الأساليب النوعية أنها تساعد على توضيح نتائج الأساليب الكمية وقد تعطي نتائج و تفسيرات أكثر دقة لإعتمادها مبدأ الشمولية في النظرة للبناء النظري وراء الظاهرة موضوع الدراسة[3] .

---

[1] مؤيد الفضل" **الأساليب الكمية و النوعية في دعم قرارات المنظمة**" دار الوراق للنشر و التوزيع - عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 797 .

[2] بشير العلاق ، محمود جاسم الصميدعي " **أساسيات التسويق الشامل و المتكامل** " دار وائل للنشر و التوزيع- عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 321 .

[3] محمد عبيدات " **بحوث التسويق الأسس المراحل و التطبيقات** " دار وائل للنشر – عمان ، الأردن، 2000 ، ص 147 .

من خلال هذا التعريف فإن أهمية التحليل النوعي تظهر كخطوة أساسية لا غنى عنها للبدء بتنفيذ الأساليب الكمية ذلك أنها تزود الباحثين بالأطر النظرية التي تنطلق منها إلى ميدان البحوث الكمية و بالتالي فإنها تعتبر الأساس الذي يجب أن يبدأ به الباحث بالنسبة للموضوعات و الظواهر التي لم يسبق بحثها أو دراستها و النقطة الأساسية هنا هو أن كلا النوعين يكملان بعضهما البعض ، وقد يسبق إحداهما الآخر .

المطلب الثاني : أنواع البحوث النوعية

في الواقع تختلف تصنيفات و تقسيمات البحوث النوعية بحسب أراء المختصين ومجالاتهم ، والمجال الأكثر تشبعا بها هو المجال التسويقي بحكم طبيعة و إحتياجه إلى مثل هذه الأساليب للتوصل لحقائق و تطوير المفاهيم النظرية بما يمكن من تعميم نتائجها أو عن طريق تطبيقها لحل مشكلات قائمة بعد تحديدها و التأكد من صحة وقدرة مسبباتها و محاولة علاجها وصولا إلى نتائج وتوصيات تسهم في التخفيف من حدتها ، مع ضرورة الإلمام بالمفاهيم و الإفتراضات و ما تم إجراؤه من قبل الأخرين لإختزال الجهود في سبيل حل مشكلة معينة ، وفيما يلي نعرض أنواع البحوث النوعية وفقا للتقسيمات الأكثر شيوعا و ذلك من خلال الشكل رقم (II-01) .

1- البحوث حسب الهدف منها : تنقسم البحوث النوعية حسب الهدف المراد منها إلى نوعين أساسيين هما [1]:

1-1- البحوث الإستطلاعية : إن مثل هذا النوع من البحوث يستخدم عادة في حالة رغبة الباحث في الحصول على رؤية استكشافية أو متعمقة حول طبيعة مشكلة البحث و متغيراتها الواجب دراستها ، ومن أهم الأهداف الرئيسية لهذا النوع هو تحديد وتوضيح و تشخيص المشكلة ، و تكوين الفرضيات .

لهذا ينبغي أن ندرك أن الهدف النهائي لهذا النوع من البحوث ليس تقديم قرائن نهائية تحدد التصرف الملائم للمؤسسة تجاه المشكلة أو الموقف الذي تواجهه ، و إنما تستخدم و في دهن الباحث أن هناك بحوثا أخرى مكملة سوف تقوم المؤسسة بها حتى يمكنها الوصول إلى تلك القرائن التي تخدم عملية اتخاذ القرار المناسب .

1-2- البحوث الإستنتاجية : إن مهمة الباحث القيام ببحث يهدف إلى دراسة جميع المتغيرات الأساسية في المشكلة التي حددتها الدراسة أو الدراسات السابقة ودراسة هذه الفروض لإثبات صحتها أو صحة بعضها وذلك بتجميع البيانات والمعلومات والآراء حول هذه المشكلة وفروضها بشكل منظم و تحليلها واستخلاص النتائج النهائية منها للتوصل إلى الحلول البديلة والتوصيات التي تفيد في معالجة المشكلة وأسبابها ويتم ذلك عن طريق ما يسمى بالبحوث الاستنتاجية وهذه الأخيرة نوعان رئيسيان يختلف أسلوب كل منهما عن الأخر وإن كان الهدف منهما واحد و المتمثلين في [2]:

- **البحوث الوصفية :**تستخدم لغرض توفير المعلومات الكافية ، الوصفية منها و التحليلية لظاهرة معينة وتعتمد على دراسة و تحليل العلاقات و الاختلافات ، كما قد تستند إلى فروض معينة بغرض التحقق من

[1] ثابت عبد الرحمن أدريس " **بحوث التسويق أساليب القياس و التحليل و إختبار الفروض** " الدار الجامعية – الاسكندرية ، مصر ، 2003، ص 16.

[2] نفس المرجع ،ص 17

صحتها أو عدم صحتها ،إلا أن هذه العلاقات والفروض الخاصة بها ليست سببية في طبيعتها و إن كانت ذات طبيعة تنبؤية و مفيدة في تصميم نماذج قائمة على السبب و النتيجة ، وتتم بطريقتين هما طريقة دراسة الحالة وطريقة تحليل المضمون .

- **البحوث التجريبية :**وتقوم هذه البحوث على إجراء ما يسمى بالتجربة العلمية ، أي أن التجربة العلمية وسيلة من وسائل الحصول على البيانات و المعلومات في البحوث التجريبية ، كما تستخدم لاختبار صحة فرض معين ومعرفة أو قياس مدى صحة هذا الفرض قبل التوسع في تطبيقه وذلك عن طريق إخضاعه لتجربة معينة وتجميع البيانات و المعلومات الكافية و الموضوعية حول هذا الفرض و حول أثره ، فالشرط الأساسي في هذه البحوث هو إمكانية التحكم أو تثبيت العوامل الأخرى التي قد يكون لها تأثير على هذه المتغيرات أو على الأقل معرفة آثارها لاستبعادها من النتيجة و يبقي أثر الفرض المراد قياسه وحده .

2- البحوث حسب المنهج العام : تنقسم البحوث النوعية حسب المنهج العام إلى نوعين أساسيين هما [1]:

2-1- البحوث القياسية :وهي استخدام العموميات (النتائج و الأحكام العامة) للوصول إلى الجزئيات ، مثلا إذا كانت إحدى المنتجات البنكية استقرابية فيجب توزيعها توزيعا شاملا ؛

2-2- البحوث الإستقرائية : و هي على العكس تعتمد على الجزئيات للوصول إلى تعميمات ، فمثلا إذا اتضح من استقصاء لعدد من الموظفين بالمؤسسة و أدلو بموافق إيجابية حول ظروف العمل فإننا يمكن أن نستنتج بأن المؤسسة تحضى بالرضا الوظيفي .

3- البحوث حسب مصادر جمع البيانات : وفق لطريقة الحصول على البيانات يتم تقسيم البحوث النوعية إلى نوعين أساسيين هما[2] :

3-1- البحوث المكتبية :تعتمد البحوث المكتبية أساس على البيانات الثانوية و التي عن طريق تجميعها و تهيئتها بالشكل الذي يمكن من الاستفادة منها ثم تحليلها ، بجانب خبرة و دراية الباحثين و المعنيين وما يمكن أن يقدمه كل منهم من تقارير أو آراء أو توصيات و التي يمكن التوصل إلى نتائج معينة تفيد في اتخاذ قرارات رشيدة حول المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث .

3-2- البحوث الميدانية : بينما تعتمد البحوث الميدانية أساسا على البيانات الأولية ، أي تلك البيانات التي يتم جمعها لأول مرة من الميدان ، بمعنى تجمع من مصادرها الأولية وكذلك تجمع للمساهمة في حل مشكلة من مشكلات قيد التحري ، وتكون ضرورية في حالة عدم تمكن التحليل للبيانات الثانوية أي البحوث المكتبية من حل المشكلة ، ويتم جمعها من داخل أو خارج المؤسسة أو هما معا حسب المشكل المطروح والظروف المحيطة به .

[1] عصام الدين أمين أبو علفة " **المعلومات و البحوث التسويقية** " طيبة للنشر و التوزيع- الأسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص 57.

[2] مصطفى محمود أبو بكر ، محمد فريد الصحن " **مدخل تطبيقي لفعالية القرارات التسويقية** " الدار الجامعية – الأسكندرية ، مصر ، دون سنة النشر ، ص 72 .

الشكل رقم (II-01) : أسس تقسيم البحوث النوعية والطرق المختلفة لجمع البيانات

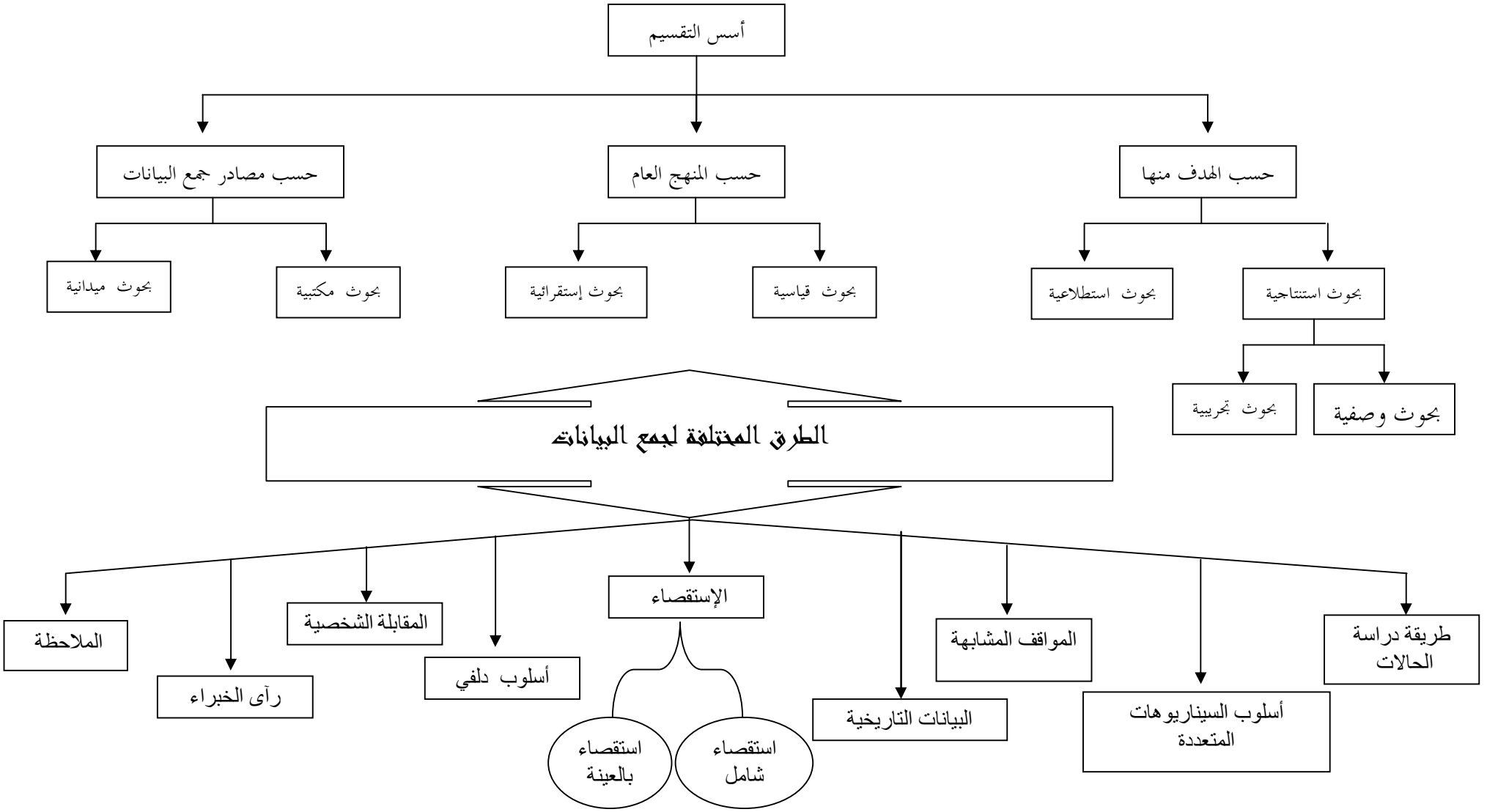

المصدر : من إعداد الطالب

المطلب الثالث : خطوات التحليل النوعي

رغم تعدد أنواع البحوث النوعية إلا أنها تشترك جميعها في إتباعها للطريقة العلمية و المنهجية في البحث ، و التي بدورها تعتمد على عدد من الخطوات التي يجب على الباحث أو القائم بعملية التحليل أن يخطط للقيام بها حتى يضمن الموضوعية في نتائج الدراسة التي يقوم بها ، حيث أن هذه الخطوات بطبيعتها ليست مستقلة عن بعضها البعض ، و إنما تربطها علاقة تكاملية متداخلة فيما بينها لتشكل معا خطوات متسلسلة مترابطة يوضحها الشكل التالي :-

الشكل رقم (II- 02) : الخطوات الأساسية للتحليل النوعي

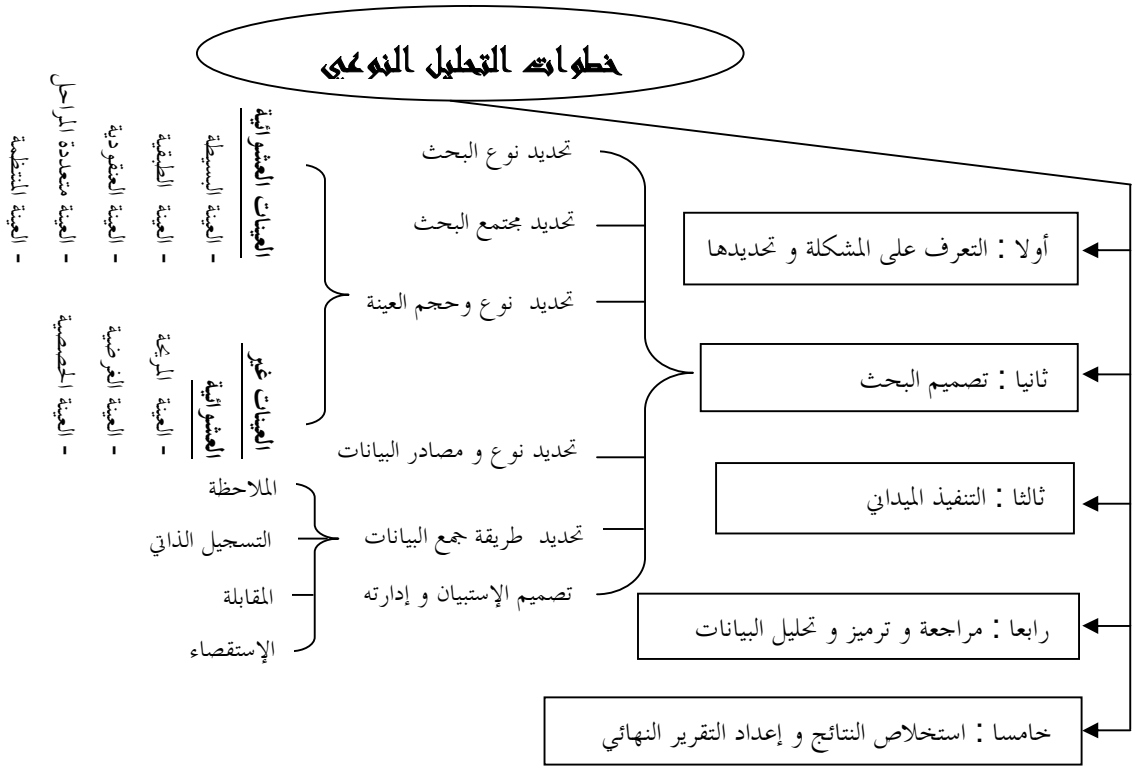

المصدر : من إعداد الطالب

وعليه فإن هذه الخطوات تقوم على تطبيق الطرق العلمية في تحليل المشكلات ودراسة الظـــواهر الإقتصـــادية والإجتماعية للتوصل إلى حلول وذلك في إطار نظام متكامل وهادف يقوم على الربط بين الوسائل و الإمكانيات المتاحة من أجل تحقيق ذلك ، وفي هذا الصدد حدد Sekran مجموعة مترابطة من الخصائص الأساسية التي لا بد من توافرها لتحقيق نتائج قادرة على تقديم بدائل للظاهرة المدروسة و التي نلخصها على النحو التالي[1] :

- الموضوعية Objectivety ؛
- الإختبارية و الدقة Testability and Accuracy ؛
- إمكانية تكرار النتائج Replicability ؛
- التبسيط و الإختصار Parsimony ؛

[1] ربحي مصطفى عليان "**طرق جمع البيانات و المعلومات لأغراض البحث العلمي**" دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 49 .

- إستخدام نتائج البحث لاحقا في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة .

المبحث الثاني : تهيأت البيانات للنمذجة النوعية

يتم التعبير عن مجموعة الحقائق الموضوعية غير المترابطة للأحداث بالبيانات كونها تصف جزءا مما حدث و لا تقدم أحكاما أو تفسيرات أو قواعد ، وبناءا عليه فإنها لا يمكن الإستفادة منها على شكلها أو الأشكال التي تأخذها غير المصقولة كالأرقام ، النسب المئوية ، أشكال هندسية أو إشارات و رموز تتعدد حسب المستخدمين ، وبالتالي يتم جمع البيانات من مصادر متعدد رسمية و غير رسمية ، داخلية و خارجية ، شفوية أو مكتوبة ، وقد لا تفيد البيانات وهي بشكلها الأولي إلا بعد تحليلها و تفسيرها و تحويلها إلى معلومات و معارف جيدة للمجتمع (الظاهرة) المدروس في مختلف المجالات و الميادين .

ويمكن القول بشكل عام أن المصدر الأساسي للبيانات هو الشخص الذي يقوم بتجميع هذه البيانات من خلال مشاهداته و ملاحظاته وتجاربه على الواقع المحيط به ،إلا أننا في المجال الإداري و في إطار مؤسسة ما نستطيع القول أن مصدر البيانات هو في الواقع مصدران ، مصادر داخلية وتشمل البيانات المجمعة من الإدارات المختلفة والأقسام و العاملين في مختلف جوانب النشاط في المؤسسة و التي تدون في شكل تقارير أو قد تكون ملاحظات و مناقشات مسجلة ، أما المصدر الثاني فيمثل البيانات التي تأتي من مصادر خارجية كتلك التي تجمع من الزبائن و الموردين ومن مختلف المؤسسات ذات العلاقة مع المؤسسة المدروسة ، ويضاف إليها ردود أفعال المستهلكين ومندوبي المبيعات و لجان الشراء ، ومن النشرات و الدوريات المتخصصة و الإتحادات وغيرها ، وفي كلتا الحالتين فإن هذه البيانات ينبغي أن تبوب وتصنف و تحلل و تعالج لكي يمكن الإستفادة منها .

المطلب الأول : طرق جمع البيانات

يعتمد التحليل النوعي في دراسته لمختلف الظواهر الإقتصادية على جمع البيانات الأولية بطريقة مباشرة على جملة من الأدوات يتوقف الإختيار على عوامل كثيرة ، حيث أن بعض هذه الأدوات يصلح في مواقف و لا يصلح في غيرها ، فمثلا يفضل بشكل عام إستخدام المقابلة و الإستقصاء عندما يكون نوع المعلومات اللازمة له إتصال وثيق بإتجاهات و إعتقادات الأفراد نحو موضوع معين ، بينما تفضل الملاحظة في حالة جمع بيانات تتعلق بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة ، كما تفيد الوثائق و السجلات في إعطاء الباحث المعلومات اللازمة عن الماضي ، وقد يؤثر موقف المبحوثين من البحث في تفضيل وسيلة على وسيلة أخرى عن طريق إبداء نوعا من المقاومة ويرفضون الإجابة عن أسئلة البحث مما يتعين إستخدام الملاحظة في جمع البيانات .

قد يعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع البيانات كما قد يلجأ إلى إستخدام أكثر من ذلك حتى يدرس الظاهرة من جميع نواحيها و ليكشف عن طبيعتها بدقة ، فقد يقتضي البحث مثلا المقارنة بين ما يقوله الموظفون و بين ما يفعلونه وفي هذه الحالة يتعين على الباحث إستخدام الإستقصاء بسبر الآراء أو المقابلة بالإضافة إلى الملاحظة .

1- الملاحظة : تعد الملاحظة إحدى وسائل جمع البيانات المتعلقة بسلوكات الفرد الفعلية ومواقفه و إتجاهاته ومشاعره ، بحيث تعطي معلومات لا يمكن الحصول عليها أحيانا بإستخدام الطرق الأخرى . و بالتالي تعرف على

أنها عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر و المشكلات و الأحداث ومكوناتها المادية و البيئية و متابعة سيرها و إتجاهاتها و علاقاتها بأسلوب علمي منظم و مخطط و هادف قصد التفسير و تحديد العلاقة بين المتغيرات و التنبؤ بسلوك الظاهرة و توجيهها لخدمة أغراض الإنسان و تلبية إحتياجاته [1].

كما تستلزم الملاحظة ضرورة تحديد الدور الذي يلعبه الشخص المراقب خلال قيامه بجمع المعلومات وما هو دوره في العملية وعليه نميز بين الملاحظة بالمشاركة أو الملاحظة غير المشاركة و التي تكون على شكل [2] :

- مراقبة الظواهر مع إستخدام المنطق في تفسير ما يقع ، و تستخدم عادة في بعض الحقول العلمية كالدراسات الإجتماعية ، التربوية ، النفسية . ومن الأمثلة على ذلك معايشة الباحث بعض فئات المجتمع لمراقبة نمط حياة هذه الفئات و ما يحدث لأعضائها خلال تعاملهم و مناقشتهم ، وكما هو الحال عند دراسة مجتمع السجناء أو مجتمع البادية وما شبهه ؛
- مراقبة الظواهر لغرض التدوين (التسجيل) فقط ، وفيها يقوم الباحث بمراقبة الظاهرة و تدوين الحقائق كما حدثت ، كما يحصل عند وقوف الباحث مثلا عند نقطة معينة لتسجيل حركة المرور و نمطها و ذلك بتدوين عدد وسائل النقل المارة وأنواعها و إتجاهها بعد تركها نقطة معينة توخيا للدقة و الموضوعية لابد من تسجيل الملاحظة وقت حدوثها لأن ذلك يقلل من إحتمالية التحيز إذ أن التأخر في التسجيل قد يعرض الملاحظ للنسيان وقد يلجأ إلى التسجيل أو التصوير للملاحظة ، كما أنه لا بد من تجنب إعطاء تفسيرات موقفية سريعة للملاحظة قبل أن تكتمل المعطيات و الربط فيما بينها ثم إعطاء التفسيرات إذ من الخطأ التفسير المباشر للملاحظة قبل إكتمالها [3].

2- التسجيل الذاتي : وتعني قيام الأشخاص المبحوثين بتدوين إجاباتهم عن الأسئلة الواردة في الإستمارة بأنفسهم ، وتعد طريقة التسجيل الذاتي فاعلة في الحالات التي يكون فيها موضوع المسح والأسئلة الواردة في الإستمارة تهم المبحوثين مباشرة ،كالإستفسار عن طبيعة السكن الذي يرغبون فيه أو لغرض شمولهم بإعفاءات ضريبية أوتقديم خدمات مجانية أو مخفضة لهم و ما شابه ، وتأخذ الطريقة عند تنفيذها واحدا أو أكثر من الأساليب الآتية [4]:

- يقوم الباحثون بزيارة وحدات المجتمع المعني وشرح هدف المسح الإحصائي و أهميته ، ثم يتركون الإستبانات لديهم ليقوم الأشخاص المبحوثون بملئها في وقت لاحق ، ويتم الإتفاق على موعد عودة الباحثين للقيام بجمعها بعد إتمام عملية ملئها ، وتساعد هذه الطريقة في التأكد من ملأ الإستبيانات بشكل صحيح ودقيق ؛
- ترسل الإستبيانات بواسطة البريد إلى المبحوثين للقيام بملئها ثم يتم جمعها في وقت لاحق معلن من قبل الباحثين أو المعنيين بالمسح ؛

---

[1] ربحي مصطفى عليان " ***مرجع سبق ذكره*** " ص 67 .

[2] عبد المجيد البلداوي " ***أساليب البحث العلمي و التحليل الإحصائي باستخدام برنامج*** SPSS " دار الشروق للنشر – عمان ، الأردن ، 2005 ، ص 35.

[3] فايز جمعة النجار و أخرون " ***أساليب البحث العلمي : منظور تطبيقي*** " دار الحامد للنشر و التوزيع – عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 71 .

[4] عبد المجيد البلداوي " ***نفس المرجع*** " ص 38.

- ترسل الإستبيانات بالبريد و تقوم وحدات المجتمع المشمول و التي تكون في مثل هذه الحالة غالبا مؤسسات أو شركات أو أشخاصا بملئها و إعادتها بالبريد أيضا إلى الجهة القائمة بالمسح ، ويصلح استخدام هذه الطريقة في المجتمعات التي تقل نسبة الأمية فيها وترتفع فيها درجة الإعتماد على البريد و إستخدامه ، ويفضل أن يستخدم مع هذه الطريقة كتيب (دليل) يرفق مع الإستبيان لغرض المساعدة في شرحها و توضيح كيفية ملئها.

3- المقابلة : يطلق عليها لفظ الإستبار و يرجع ذلك إلى الأصل اللغوي للكلمة ، فالإستبار من سبر و إستبر الأمر جربه و إختبره ، إذا يعرف Bingham المقابلة على أنها المحادثة الجادة و الموجهة نحو هدف محدد غير مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها [1]، و ينطوي هذا التعريف على عنصرين رئيسيين هما :-

- المحادثة بين شخصين أو أكثر في موقف مواجهة ويرى Bingham أن الكلمة ليست هي السبيل الوحيد للإتصال بين الشخصين ، فخصائص الصوت و تعبيرات الوجه و نظرة العين و الهيئة و الإئماءات و السلوك العام كل ذلك يكمل ما يقال ، لهذا يمكن أن يكون التفاعل من خلال حوار كلامي وجها لوجه أو من خلال وسائل أخرى مثل الهاتف، الأقمار الصناعية وغيرها من وسائل الإتصال الصوتية أو المرئية أو هما معا ؛
- توجيه المقابلة نحو هدف محدد، ووضوح هذا الهدف شرط أساسي لقيام علاقة حقيقية بين المبحوث والقائم بالمقابلة و الذي يوجه بعض الأسئلة لأخذ الإجابات منهم و الرد على الإستفسارات المقدمة ، وبما أن هذه الطريقة تعتمد بالدرجة الأولى على الباحث يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط أهمها[2]:
  - أن يتمتع بالمرونة في الحديث و القدرة على الإقناع ؛
  - أن يتمتع بسعة الصدر و الصبر و القدرة على المجاملة و أيضا سرعة البديهة ؛
  - أن يكون مؤهلا و مستوعبا لأهداف المقابلة ؛
  - القدرة على جدب المستجوبين و إقناعهم بالمشاركة في الدراسة موضع التحليل .

4- الإستقصاء : يعرف على أنه ذلك الأسلوب المنهجي المنظم لجمع البيانات من الأطراف المستهدفة بغرض الفهم أو صياغة بعض القواعد و التنظيمات أو التنبؤ ببعض السلوكات الخاصة بمجتمع البحث موضوع الإهتمام ، إذ أنه يقوم على شكلين هما المسح الشامل الذي لا يستثني عند الدراسة أي فرد من أفراد المجتمع المدروس أما الشكل الثاني فهو الإستقصاء بالسبر والذي يهتم عند الدراسة بجزء من المجتمع يسمى بعينة المجتمع الذي نهتم بدراسته[3] ،وبالتالي فإنه يتعين على الباحث أن يحدد ما إذا كان يحتاج في دراسته إلى جمع البيانات من كل وحدات المجتمع أو يكفيه دراسة عينة تمثل جيدا هذا المجتمع وهنا يجد نفسه أمام نوعين من البحوث الإستقصائية[4] :

---

[1] عبد الفتاح دويدار "***طرق و أساليب البحث العلمي***" دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر – الأسكندرية ، مصر ، 2011 ، ص 44 .

[2] نفس المرجع و الصفحة .

[3] M.A.Dussaix et J.M.Grosbra " Les sondage principes et méthodes " 1er édition universitaires de france , 1993,P 7.

[4] عاطف عدلى العبد ،زكي أحمد عزمي "***الأسلوب الإحصائي و إستخداماته في بحوث الرائ العام***" دار الفكر العربي- القاهرة ، مصر ، 1999 ،ص 139 .

4-1- الإستقصاء الشامل : هي البحوث التي تجري على كل وحدات المجتمع دون إستثناء وذلك وفق عمل إحصائي منظم مبني على أسس علمية و الذي يقوم على مبدأ شمولية كل مفردات أو وحدات المجتمع الإحصائي بعملية جمع البيانات ، كما أنه يستخدم عندما لا تتوفر معلومات عن طبيعة أفراد المجتمع محل الدراسة مما يؤدي إلى عدم تمكن الباحث من تحديد العينة المناسبة التي تمثل هذا المجتمع بشكل جيد .

4-2- الإستقصاء بالسبر : يختلف عن سابقه في كونه يتناول بالدراسة جزءا من المجتمع ليمثل الكل و يتم اختياره بطريقة علمية ، بمعنى أنه عمل إحصائي منظم مبني على أسس علمية تقوم على مبدأ شمولي جزئي وتختار المفردات بالاعتماد على إحدى أساليب المعاينة العشوائية و غير العشوائية بحيث يصبح تعميم نتائج البحث على المجتمع بمستوى معين من الدقة ، ومن الضروري إختيار العينة بحيث تكون ممثلة للمجتمع أي تتصف بنفس صفات المجتمع الذي أخذت منه و تمثل صورة مصغرة عنه لكي نستطيع فيما بعد تعميم النتائج عليه.

وهنا يمكن تقديم مميزات البحث بالعينة مقارنة بالحصر الشامل و التي تتمثل أهمها في النقاط التالية[1] :

- إختصار الوقت و الجهد اللازمين لإتمام البحث و بالتالي الإقتصاد في التكاليف ؛
- سهولة الحصول على الإجابات الدقيقة و المفيدة وأيضا التأكيد عليها؛
- سهولة تتبع غير المجيبين الذي يكون صعب نوعا ما في الحصر الشامل؛
- طبيعة المجتمع محل الدراسة قد تفرض على القائمين بالبحث بإستخدام أسلوب المعاينة كتحليل دم المريض.

و خلاصة المقارنة بين الأسلوبين تتمثل في أن الإستقصاء بالسبر أكثر اقتصادا في النفقات و الجهد سواء في جمع البيانات أو تفريغها أو جدولتها ،كما توفر درجة أكبر من الدقة سواءا في العمل الميداني أو عمليات المراجعة الميدانية و تمكن قلة الحالات من توجيه مزيد من الأسئلة التي تقتضيها دراسة كل جوانب البحث .

المطلب الثاني : تصميم أداة لجمع البيانات الميدانية

يعد Francis Galton أول من قدم أداة بحثية تتضمن سلسلة من الأسئلة و الفقرات و العبارات الفورية المتعلقة بموضوع معين خلال فترة محددة ، وذلك بهدف جمع المعلومات من المبحوثين في الميدان عن الظاهرة أو المشكلة قيد الدراسة ، هذه الإستمارة قد تصمم لمعرفة توجهات الناخبين مثلا ، أو لمعرفة أرائهم عن سلعة معينة أو محاولة التنبؤ بسلوك معين في المستقبل ، ويتم استخدام هذه الإستمارة في التحليل الإحصائي للخروج بنتائج معينة عن هذه الظاهرة ، إذ تتحقق الدقة في الوصول إلى المعلومات و المعارف المفيدة عن المجتمع المدروس من خلال العينة التي تمثل نموذجا مصغر عنه بمراعاة كل من القواعد المنهجية في مراحل تصميم الأداة و بعض الإعتبارات المهمة في صياغة و إدارة الإستبيان (قائمة الأسئلة) و إلى غاية ترجمة العملية في شكل تقرير نهائي متضمن أهم النتائج و التوصيات المقترحة .

[1] عاطف عدلي العبد ، زكي أحمد عزمي "***مرجع سابق***" ص ص 140 ،141.

1- تحديد المدارك العامة : تمثل المرحلة الأولى من مراحل تصميم أداة جمع البيانات كونها تتضمن مجموعة من النقاط و العناصر الأساسية التي يجب على الباحث أن يحددها قبل أن ينطلق في العملية و المتمثلة فيما يلي :-

1-1- تحديد الهدف من الدراسة : إذ يجب تحديد هدف البحث بوضوح قبل البدء بتنفيذه ، ويجب أن يتضمن بالضرورة صياغة واضحة و محددة لمشكلة الدراسة بعبارة مختصر أو سؤال واضح ، لأنها تساعد في جمع البيانات والمعلومات الضرورية و بالتالي الفشل في تحديد الهدف يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد المبذول في حال تم جمع البيانات قبل تحديد المشكلة [1].

1-2- تحديد مجتمع وعينة الدراسة : كذلك يجب أن يحدد الباحث بعناية مجتمع الدراسة بالتعرف على خصائصه و ميولاته وكيف يستفيد منه في تحقيق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه ، سواء قام بالدراسة على كل أفراد المجتمع عن طريق المسح الشامل أو بالإستعانة بجزء منه بإستخدام المعاينة .

1-3- تحديد طريقة جمع المعلومات اللازمة : هناك العديد من الطرق أو التقنيات التي يستعملها الباحث في الحصول على البيانات و المعلومات اللازمة من قبل المجيب كما سبق الإشارة إليها ، وبالنظر لأن أغلب الدراسات تعتمد على عاملي الوقت و التكلفة فإن أفضل تقنية هي الاستقصاء بإستخدام الإستبيان كونها الأداة الأكثر إستخداما في البحوث الميدانية ، إذ تعتبر وسيلة لجمع البيانات من خلال إحتوائه على مجموعة من الأسئلة أو العبارات و يطلب من المبحوثين الإجابة عليها ويتم توزيع الإستمارة عادة من خلال التسليم باليد أو من خلال إرسالها إلى المبحوثين بالبريد أو بالهاتف أو بإستخدام الإنترنت، وبالتالي لا يشترط وجود جامع البيانات عند العملية[2] ، كما أنه هناك مجموعة من القواعد التي يجب مراعاتها لتحسين عملية تصميم الإستمارة من قبل الباحثين قبل البدء بتوزيعها على المبحوثين و التي من أهم هذه القواعد نجد :

- يجب أن يكون شكل الإستمارة جذابا و منظما بحيث يشجع الأفراد على الإجابة عليها ؛
- تحديد هدف الدراسة بإختصار ووضوح في بداية الإستمارة و الجهة القائمة عليها ؛
- أن يتكفل الباحث بالسرية التامة بالنسبة للبيانات المعطاة و عدم استخدامها إلا لأغراض البحث فقط ؛
- يجب تحاشي الأسئلة الغامضة و المرهقة لأذهان المستقصي منه و تجنب المثيرة للتحيز الشخصي منها ؛
- يجب أن تكون الأسئلة قصيرة و بسيطة لها مفهوم واحد و غير متداخلة ؛
- أن تكون الإستمارة قصيرة قدر الإمكان و تحوى على الأسئلة الضرورية فقط حتى لا تستغرق وقتا طويلا من المجيب فيشعر بالملل فيسرع في الإجابة و بالتالي تفقد الإجابات دقتها ،كذلك أن لا يكون هذا القصر مفرط لدرجة أن يكون عدد الأسئلة قليلا بحيث لا يغطي جميع جوانب المشكلة موضوع الدراسة .

1-4- إختيار أسلوب المعاينة وحجمها: هناك العديد من أساليب المعاينة والتي الهدف منها هو الحصول على العينة التي تضمن أكبر دقة ممكنة للنتائج المحصل عليها وهذا بأقل تكلفة ووقت وبما يخدم الدراسة ، و على العموم

[1] شفيق العتوم " ***طرق الإحصاء تطبيقات إقتصادية و إدارية باستخدام*** SPSS " دار المناهج للنشر و التوزيع - عمان ، الأردن ، 2004، ص 20 .

[2] جودة محفوظ " ***التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام*** SPSS " دار وائل للنشر و التوزيع- عمان ، الأردن ،2008 ، ص 20.

هناك نوعين من أساليب المعاينة يتمثل الأول في أساليب المعانية العشوائية أما الثاني فيمثل أساليب المعانية غير العشوائية ، و بعد اختيار أسلوب المعاينة المناسب نحدد حجم العينة المطلوب ، ثم نجري عملية سحب عناصرها وفق أحد الأسلوبين .

2- تصميم الإستبيان و إدارته : بالنظر إلى درجة تأثير وسيلة جمع البيانات لغرض الدراسة و على نتائجها إذ بينت الدراسات التي تم إعدادها في هذا المجال أن الأخطاء المتولدة عن سوء فهم الإستبيان من طرف المجيب تعتبر مهمة حتى أكثر من تلك التي تنشأ عن سوء إختيار العينة أو أخطاء القياس أو حتى التحيز في الإجابة ، الأمر الذي يتطلب من الباحث إعطاء أهمية كبيرة لعملية تصميم الإستبيان وذلك على النحو الأتي[1]:

2-1- تحديد الإطار العام للإستبيان: يعني أنه يجب على الباحث قبل البدء في تصميم الإستبيان أن يكون لديه قائمة تفصيلية بالمعلومات المطلوبة بالإضافة إلى ما يتعلق بالمجيب الذي سوف يتعامل معه من أجل إنجاح العملية ، كما يجدر به تحديد الأسلوب المناسب الذي سوف يستخدمه في تجميع البيانات بما يتفق مع خصائص المجيب .

2-2- وضعية الأسئلة :يتم تحديد وتفريغ إشكالية الموضوع المدروس في الوضعية النهائية ، من خلال مجموعة من الأسئلة التي من شأنها أن تتضمن كل ما تحتاج إليه هذه الإشكالية من معلومات ، ولتحقيق هذا هناك خطوات فرعية تعمل مجتمعة على وضع السؤال المطلوب في الشكل و الصياغة والترتيب السليم كالآتي:

أولا- تحديد محتوى الأسئلة : لتحديد جيد لمحتوى الأسئلة يجب أن تكون كافة المفاهيم واضحة و معبر عنها بسهولة و على المصمم أن يفكر في الكيفية التي ستتم بها معالجة الأجوبة و إعداد التحليل لأن محتوى الأسئلة هي حلقة الوصل بين البيانات و المعلومات المطلوبة للدراسة موضع الإهتمام .

ثانيا- إختيار شكل السؤال : تنقسم الأسئلة إلى عدة أنواع و يتوقف إختيار النوع المستخدم على طبيعة البيانات و المعلومات المطلوبة و خصائص المجيب و الفترة الزمنية و غير ذلك من العوامل الأخرى ، و بصفة عامة تصنف إلى ثلاثة أشكال و هي الأسئلة المفتوحة والتي تسمى الأسئلة الحرة حيث تتلخص في طرح سؤال و يترك للمجيب فراغ كاف لإعطائه الفرصة ليبدى رأيه بإجابة مفصلة ، أما الشكل الثاني فهي الأسئلة المغلقة والتي يكون أمام المجيب مجموعة من الإجابات التي يحددها الباحث مسبقا وعلى المجيب أن يختار جوابا أو أكثر من جواب من الإجابات البديلة ، بينما الشكل الثالث فهو مزيج بين الشكلين .

ثالثا- صياغة الأسئلة : بعد تحديد محتوى الأسئلة المطلوبة واختيار الشكل المناسب الذي ستعرض به من بين الأشكال المتاحة ، تأتي خطوة صياغتها أي تجسيد الأسئلة في صورتها النهائية ، وطالما أنه لا توجد صياغة محددة للسؤال الصحيح فمن المهم للباحث أن يفهم بوضوح ما هو التأثير الذي تحدثه صياغة معينة على نتائج البحث وفي أسلوب تجزئة الأسئلة ، كما يراعى في صياغة الأسئلة تقسيم الإستمارة إلى مجموعات رئيسية وترتيبها بشكل يجعل المجيب ينجذب و يستمر في الإجابة .

[1] J.L.Giannelloni " **Etudes de marché** " librairie vuibert 2éme édition ,2001 , PP 280 ,281

رابعا- ترتيب الأسئلة : يعد هذا الإجراء بمثابة التهيئة الداخلية للإستبيان حيث يقوم الباحث بعد تحديد محتوى وإختيار نوعية الأسئلة وصياغتها بما يخدم موضوع الإهتمام يلجأ الباحث إلى وضع الأسئلة في قالب منظم وبشكل منطقي تسلسلي وفق الترتيب المعياري التالي [1]:

- تمهيد لطلب التعاون من المجيب : وهذا التمهيد يكون في شكل جملة افتتاحية تصاغ بحيث تحفز المجيب على التعاون و إشعاره بأهمية الدراسة ومدى أهمية البيانات المستقاة منه وهذه الجملة تعرف في البداية من الجهة التي تجري البحث ثم يلي ذلك شرح أهداف البحث و الفترة الزمنية و الإطار المكاني لإنجاز العملية ؛
- اسئلة البيانات الشخصية : تتعلق هذه الأسئلة ببيانات خاصة بالمجيب (السن ، الجنس ،الحالة الإجتماعية ، الدخل ،المستوى التعليمي .....) ؛
- أسئلة الأهلية : تمثل تلك الأسئلة التي يكون الغرض منها معرفة قدرات المجيب و فيما إذا كان يمتلك المعلومات المطلوب جمعها أم لا ؛
- أسئلة الوضع في صلب الموضوع : وهي تلك الأسئلة التي تقود بالتدريج إلى موضوع الدرسة وهذا قصد إشعار المجيب بالأهمية وترك المجال له لإستدعاء معلوماته تدريجيا حيث تبدأ بالأسئلة البسيطة و التي لا تحتاج إلى جهد فكرى كبير وبالتدريج تصبح أكثر خصوصية ؛
- أسئلة المعلومات المطلوبة : يمثل هذا الجزء جانبا رئيسيا في قائمة الأسئلة ،حيث تتضمن الأسئلة التي نحصل من خلالها على الإجوبة الأكثر أهمية و دقة لما يخدم الموضوع وهنا يكون المستجوب قد وضع في صلب الموضوع وقد تولدت لديه مشاعر الثقة تجاه الباحث مما يسمح لهذا الأخير بالحصول على المعلومات الأدق والمفيدة من المجيب ، و الشكل التالي يبين خطوات ترتيب الأسئلة بالتفصيل :

الشكل رقم (II-03) : ترتيب أسئلة الإستبيان

source : J.L.Giannelloni " **OP –Cité** " P282

[1] J.L.Giannelloni " **OP-Cité** " P 281.

2-3- التنظيم الهيكلي للإستبيان : إن نجاح عملية الاستقصاء بالسبر يعتمد بدرجة كبيرة على التنظيم الجيد للإستبيان و أسلوب عرضه و من المبادئ الأساسية التي يحتاج إليها هذا التنظيم هي :

- مقدمة قوية تنقل المجيب إلى موضوع الدراسة و تشعره بالثقة ؛
- يشير أيضا في المقدمة إلى سبب طرح الأسئلة ؛
- يحتاج إلى أسئلة مثيرة إلى الإهتمام وسهلة الإجابة من البداية لاكتساب انتباه المجيب وضمان الإجابة الجيدة ؛
- إستخدام الورق الجيد للطباعة و خلو الكتابة من الأخطاء و إختيار الحجم المناسب للكتابة أيضا ، كما يجب أن تكون الطباعة على وجه واحد مع ترك المساحات والفراغات الكافية لكل سؤال و الذي يليه ؛
- يجب أن يكون الإختتام محترما ووديا ويعبر عن الشكر على وقت المجيب و جهده .

2-4- إختبار الإستبيان : من الأفضل أن يتم الإختبار المسبق لقائمة الأسئلة فمعظم درجة الدقة تعتمد على هذه الخطوة و التي يجب إجرائها على الأقل مرة واحدة قبل إستخدام القائمة لجمع البيانات و هذا قصد التعرف على المشاكل الكامنة في الإستبيان ، بمعنى تحديد جوانب النقص فيه من أسئلة غير مفهومة أو غير مرتبة بشكل منطقي وفق ميول المجيب وهذا بعرضه على عينة شبه مصغرة عن العينة الأصلية للبحث ، وبالتالي يمكن إجراء التعديلات الضرورية للوصول إلى الشكل النهائي للإستبيان مثل التخلي عن بعض الأسئلة أو إضافة أخرى تم إغفالها .

3- تحديد أسلوب المعاينة : يعتبر أسلوب المعانية من الطرق المهمة التي يجب الإلمام بها من طرف الباحثين والأساليب التي يمكن أن يتبعها عند إختيار أو سحب العينة من المجتمع المعني بذلك ، و الذي يساعد على القيام بهذه العملية هو التعرف أولا على مجتمع الدراسة و طبيعته و مكوناته الأساسية ، هل هناك تجانس بين أفراد المجتمع بحيث يسمح بسحب العينة التي تكون ممثلة له و من ثم إمكانية إعتماد النتائج التي يتم الحصول عليها من العينة المختارة عند تعميم النتائج ، فإذا رغب مسؤول الإنتاج بالمؤسسة أن يقيم و يفحص مخرجات خط إنتاجي ما فليس من المعقول أن يفحص كل المخرجات و إما يلجأ إلى إتباع أسلوب سحب العينة لغرض التقليل من الكلفة و إختصار الوقت ، ويتم فحص هذه العينة و إختيارها بالطرق الإحصائية المعروفة لبيان جودتها أو صحتها وهذا ينطبق على العديد من الظواهر الإجتماعية و الإقتصادية و مجالات الإنتاجية وغيرها من المواضيع .

3-1- أنواع المعاينة : تمثل المعاينة عملية إختيار عدد كاف من عناصر المجتمع بحيث يتمكن الباحث من خلال دراسته للعينة المختارة وفهم خصائصها من تعميم هذه الخصائص على عناصر المجتمع الأصلي ، ولا بد أن نتذكر دوما بأن ناتج عملي المعاينة هو العينة المرغوب بها ،و للمعاينة طرق متعددة تعتمد على نوعية المجتمع المراد دراسته و الهدف من إجراء الدراسة وعليه يمكن تقسيم أساليب المعاينة إلى نوعين رئيسيين يوضحهما الشكل التالي :

الشكل رقم (II-04) : أساليب المعاينة العشوئية و غير العشوئية

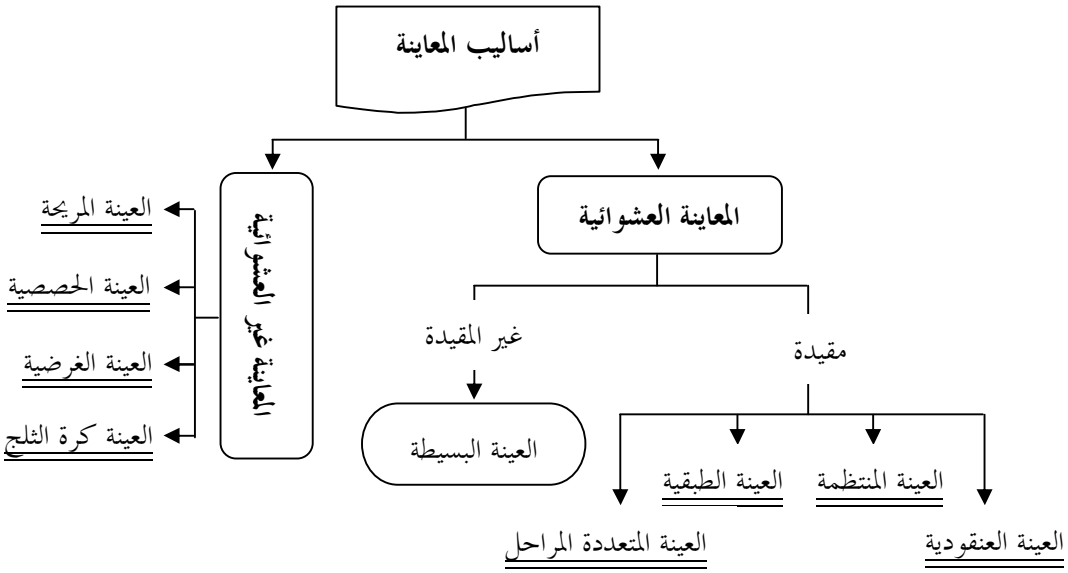

المصدر : من إعداد الطالب

أولا – المعاينة العشوائية : تتضمن عملية إختيار العينة المرغوب بها بشكل عشوائي من إطار المعاينة بإستخدام جداول الأرقام العشوائية أو الحاسب ، بحيث يكون فيها لكل فرد من أفراد المجتمع فرصة معروفة و محددة للظهور في وحدات العينة ، ويتم اللجوء إليها عندما يكون لتمثيل العينة أهداف عامة وهامة في قابلية التعميم ، بحيث يمكن التمييز بين المعاينة العشوائية المقيدة و المعاينة العشوائية غير المقيدة وذلك على النحو التالي :-

- المعاينة العشوائية غير المقيدة : تعتمد على إجراءات الإختيار العشوائي دون أي قيد أو شرط و تشمل:-

- العينة العشوائية البسيطة : وهي العينة التي اختيرت بطريقة يكون لكل فرد في المجتمع نفس فرصة الاختيار وأن اختيار أي فرد لا يرتبط باختيار أي فرد أخر ، ويمكن سحب أفراد التمثيل بإحدى الطرق المعرفة كإستخدام القرعة حيث توضع أرقام أو أسماء المجتمع الكلي إن أمكن حصره على قصاصات ورق ثم يتم سحب العدد المطلب لتشكيل العينة يدويا و على أساس عشوائي ، أو عن طريق إستخدام جداول الأرقام العشوائية بواسطة الحاسب الآلي ، بالإضافة إلى طرق أخرى كالدواليب ذات الأرقام أو الرموز المتجاورة وغيرها من أساليب السحب .

كما أن هناك مجموعة من المحددات لإستخدام هذه العينة البسيطة ، فعندما لا تكون وحدات المجتمع متجانسة لا يمكن ضمان أن العينة المسحوبة ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه ، كذلك إذا كان هذا الأخير كبيرا جدا فإن إستخراج العينة سيحتاج إلى مجهود كبير ، نفس العائق إذا كانت وحدات المجتمع موزعة على مناطق جغرافية واسعة و متباعدة فإن تكاليف جمع البيانات من هذه الوحدات ستكون مرتفعة مع صعوبة إحكام الإشراف على العمل الميداني [1].

[1] فايز جمعة النجار "***مرجع سبق ذكره***" ص 94 .

- المعاينة العشوائية المقيدة : تستخدم عند ضرورة إدراج بعض إجراءات الإختيار العشوائي المقيد لضمان تمثيل الأجزاء المختلفة المكونة للمجتمع الأصلي في العينة و التي يمكن التمييز بين الأنواع التالية[1]:

- **العينة العشوائية المنتظمة** : تعتمد على مجموعة من تقسيمات المجتمع تسمى طبقات حيث أن كل فرد لا يظهر إلا في طبقة واحدة و من خصائص هذه الطبقات أنها تكون متجانسة أو بعبارة أخرى في كل طبقة نحصل على التباين الممكن ، كما يستخدم هذا النوع من العينات عندما يكون هناك تباين (عدم تجانس) واضح في مجتمع الدراسة بحيث يمكن تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعات جزئية غير متداخلة تسمى طبقات و يمكن النظر لكل طبقة كأنها مجتمع مستقل [2].

- **العينة العشوائية الطبقية** : إذا كان المجتمع غير متجانس في خصائصه كأن يكون ذكورا و إناثا أو مؤسسات فاشلة و أخرى غير فاشلة ، فإنه يتم تقسيم المجتمع إلى إثنين أو أكثر من الطبقات حسب الخصائص المشتركة داخل كل طبقة ، فعند تقسيم المجتمع المدروس إلى طبقتي الذكور و الإناث مثلا فإننا نلاحظ وجود التجانس داخل كل طبقة ولكن لا يشترط التجانس بين الطبقتين الذكور والإناث، وبالتالي عند تقسيم المجتمع إلى مجموعات جزئية من الطبقات ذات الصلة يعني بأن العينة ستكون أكثر تمثيلا خاصة عندما نتأكد بأن الطبقة ممثلة نسبيا في العينة .

- **العينة العشوائية العنقودية:** تستخدم هذه الطريقة عندما تكون مفردات المجتمع غير متجانسة حيث يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات أو مجموعات متجانسة وفق لصفة معينة أو خاصية معينة حسب طبيعة الدراسة و طبيعة المجتمع و السبب في ذلك لزيادة التجانس بين أفراد الطبقة الواحدة و من ثم يتم سحب العينة العشوائية البسيطة من كل طبقة بما يتناسب مع حجم الطبقة في المجتمع الأصلي و تؤدي هذه الطريقة لزيادة تمثيل حجم العينة [3].

- **العينة العشوائية متعددة المراحل** : تشير هذه الطريقة في عملية الإختيار إلى أكثر من مرحلة في عملية الاختيار و إذا تم هذا الاختيار على مرحلتين فإن العينة تكون ثنائية المراحل أما إذا تم على ثلاثة مراحل فإن العينة تكون ثلاثية المراحل ، ويتم اللجوء إليها في حالة الحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر تفصيلا أو شاملة عن مجموعة ما جمعت عنها معلومات سابقا ثم نحتاج إلى جمع بعض المعلومات عنها مرة أخرى ، فمثلا إذا كان لدينا مجتمع مكون من خمسة منتجات بنكية و أراد الباحث دراسة مدى رضا الزبائن على هذه المنتجات فإنه يمكن اختيار عينة من k زبون بإختيار منتجين عشوائيا كمرحلة أولى ثم إختيار e زبون من نفس المنتجين في المرحلة الثانية وتجري عليهم الدراسة الإستقصائية [4].

---

[1] عبد الله فلاح المنيزل ، عايش موسى غرايبة " ***الإحصاء التربوي تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية*** " دار المسيرة ، مصر ، 2006 ، ص 20 .

[2] H.Morin " **Théorie de l'échantillonnage** " les presses de l'université laval canada, 1993 , P 48 .

[3] محمد عبد العال النعيمي ، عمار عادل عناب "**إستخدام الطرق الإحصائية في تصميم البحث العلمي**" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 33 .

[4] شقيق العتوم "***مرجع سبق ذكره*** " ص 33.

ثانيا- المعاينة غير العشوائية : يعتمد إختيار وحدات المجتمع بشكل مباشر ، لهذا تعتبر العملية غير موضوعية ولا تخلو من التحيز من قبل المعاين، وهذا لا يعني أنها غير مفيدة أو أن نتائجها غير جيدة وإنما يجب الحذر من تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من هذه العينات لأنها فقدت شرط العشوائية ، وتتعدد أنواع المعاينة غير العشوائية إلى[1]: -

- **العينة المريحة:** ويختار الباحث مفردات العينة التي تحتاج إلى أقل تكلفة و أقل جهد و أقصر وقت ، ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة من المعاينة للحصول على أكبر عدد من الإستمارات المكتملة بشكل سريع و اقتصادي ، فمثلا في دراسة إشكالية فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن الباحث يقوم باختيار مفردات العينة أو الجزء الأكبر منها من القطاع المؤسساتي الأقرب من المنطقة الجغرافية إلى مسكنه ، وتسمى أيضا العينة التصادفية لإعتمادها على الإختيار الجزافي للحالات المدروسة .

- **العينة الغرضية :**في هذا الأسلوب يتم إختيار العينة بالاعتماد على حكمه الشخصي وتتصف مفردات العينة بخواص معينة و تحقق أغراضا محددة ، فإذا كان الهدف هو معرفة رأي في موضوع معين فعلى الباحث الإستعانة بالوحدات المتخصصة و المعروفة في هذا المجال لأخذ أرائهم حول ذات الموضوع، حيث أن العينة التي تم إختيارها ليس بالضرورة أن تمثل المجتمع ككل بل يكفي أن تمثل رأي العينة فقط ،وتستعمل بكثرة في مجال تشريع القوانين.

- **عينة الحصص :** ويستخدم هذا الأسلوب من المعاينة للتأكد من أن جميع طبقات المجتمع وخواصه ممثلة في العينة و يلجأ الباحثون إليها كبديل عن المعاينة العشوائية التي تؤدي في بعض الحالات إلى عدم تمثيل بعض الفئات بشكل كافي وتمثيل فئات أخرى أكثر من اللزوم و يجب عدم الخلط بين معاينة الحصص و المعاينة الطبقية العشوائية حيث يخصص لجامع البيانات في معاينة الحصص عدد من الوحدات عليه أن يقابلها أو يجمع البيانات عنها .

- **كرة الثلج :** تستخدم عينة كرة الثلج عندما نواجه صعوبة في تحديد أعضاء المجتمع المرغوب دراسته ،حيث يبدأ الباحث بعينة صغيرة ميسرة ثم تبدأ العينة بالكبر شيئا فشيئا مع سيرة الدراسة ، وفي هذه الحالة يمكن إتباع التسلسل المتمثل في الإتصال بواحد أو إثنين من حالات المجتمع المرغوب دراسته ، ثم الطلب منهم تحديد أفراد آخرين لديهم دراية بالموضوع و يمكن الرجوع إليهم لتوفير المعلومات وبتكرار العملية إلى غاية عدم القدرة للوصول إلى حالات جديدة أو عند الوصول إلى حجم العينة المناسب [2].

3-2- تحديد حجم العينة : تعتمد العديد من الدراسات الميدانية التي لا يمكنها أن تشمل كل أفراد المجتمع عند دراستها لظاهرة ما على تحديد عينة مصغرة لتمثيل المجتمع وفق نسب نموذجية كـــ 10% ، 15 % أو 20 % وغيرها ، إلا أن الأخذ بأحد هذه النسب لا يستند إلى أي معيار علمي ، فعلى سبيل المثال في المجتمع الإحصائي كبير الحجم ليس لنسبة حجم العينة إلى حجم المجتمع أي دلالة إحصائية ، وبالتالي يصعب بل يستحيل عمليا

[1] شقيق العتوم "***مرجع سابق***" ص 34 .

[2] فايزة جمعة النجار "***مرجع سبق ذكره***" ص 102 .

دراسة النسبة و لو صغيرة من مجتمع كبير الحجم ، وإنما يتوقف حجم العينة الواجب دراسته على تفاعل عوامل رئيسة تتمثل فيما يلي[1] :-

- مدى التباين في خصائص المجتمع المراد دراسته ، فكلما زاد التباين يزيد حجم العينة المطلوب ؛
- مدى التفصيل المطلوب في نتائج العينة كتقديرات لخصائص المجتمع ، فكلما زادت درجة التفصيل المطلوبة زاد حجم العينة ؛
- مدى الخطأ الذي يسمح به في نتائج العينة كتقديرات لخصائص المجتمع ، فكلما قل مدى الخطأ الذي يمكن السماح به زاد حجم العينة ؛
- درجة الثقة المطلوبة ، فكلما زادت درجة الثقة المطلوبة زاد حجم العينة .

فالتعرف على طبيعة المجتمع المستهدف في الدراسة يساهم في تحديد حجم العينة بحيث كلما كان المجتمع متجانسا يكون من الممكن الاكتفاء بحجم عينة صغيرة نسبيا لتمثيل المجتمع تمثيلا كاملا عندها يمكن إعتماد النتائج المتولدة عنها ، بينما في حالة كانت نسبة التجانس فيها ضعيفة مما سيؤدي إلى عدم تمثيل العينة بشكل جيد وبالتالي ضرورة إستخدام أساليب علمية أكثر فعالية في طريقة سحب هذه العينات ، و يضاف إلى ذلك الأخذ بعين الإعتبار أن إنجاز الدراسة يتطلب ميزانية محددة مما يؤثر على حجم العينة المختارة ، ولا يجب إغفال أن الدراسة تتم على ظواهر معينة يلعب فيها عامل الوقت دورا كبيرا من حيث سرعة تغيرها عبر الزمن لهذا يجب أن تنجز الدراسة في الوقت المحدد و الذي يساعد على اتخاذ القرار في وقته ، وعلى ضوء هذه القيود و المحددات نقسم طرق تحديد حجم العينة إلى طريقتين هما[2]:

أولا- الطرق التي تأخذ القيود في عين الإعتبار: وتتمثل في طريقتي الحكم الشخصي أو طريقة قيد الميزانية والوقت

- **طريقة الحكم الشخصي :** في هذه الطريقة يعتمد الباحث في تحديد حجم العينة على رأيه الشخصي في تقدير حجم العينة ، و بالتالي فهو لا يستند إلى قواعد أو قيود وتكون الدعامة التي يرتكز عليها هو الإعتقاد الذاتي بأن حجم العينة التي قام بتحديده مناسب لدراسة المجتمع المستهدف .
- **الطريقة المقيدة بالميزانية و الوقت :** هنا يعتمد في تحديد حجم العينة على القيود المفروضة و المتمثلة في قيدي الميزانية المتاحة والوقت اللذين يجب أن لا تتجاوزه الدراسة حيث يؤثر هذين القيدين على كيفية إعداد قوائم الأسئلة وتكلفة تحليل البيانات وتكلفة إعداد التقرير النهائي وكذلك على تقسيم الوقت على كل مرحلة ، و بهدف تحديد حجم العينة في حالة محدودية الإمكانيات المالية يتم الإستعانة بالعلاقة التالية :

---

[1] شادي إسماعيل التلباني **"دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجيستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الإقتصادية و الديموغرافية المؤثرة على معرفة و إتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية (نموذج مقترح ودراسة تطبيقية مقارنة)"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء التطبيقي ، جامعة تلمسان- الجزائر ، 2011-2012 ، عمل غير منشور ، ص 217 .

[2] إسماعيل السيد " ***أساسيات في بحوث التسويق مدخل منهجي و إداري*** " الدار الجامعية – الإسكندرية ، مصر، 2000 ، ص 246 .

$$C = c_0 - nc_1 \Rightarrow n = \frac{(C - c_0)}{c_1}$$

حيث أن :-

n : حجم العينة

C : الإمكانيات المالية المتاحة

c_0 : نفقات تحضير الإستمارة و تحليلها

c_1 : كلفة ملأ الإستمارة الواحدة

ثانيا- الطرق التي لا تأخذ القيود في عين الإعتبار (الطرق الإحصائية) : توجد طرق متعددة لتحديد حجم عدد الأفراد لتمثيل جيد لمجتمع ما ، ويتوقف إختيار إحدى هذه الطرق على المعلومات المتوفرة لدى الباحث حول مجتمع الدراسة (إطار العينة) مع العلم أن هذه الطرق لا تعطي أهمية للتكلفة و الوقت و إنما تهتم بتحديد حجم العينة المناسب بالإعتماد على مجموعة من الخصائص الإحصائية و التي من أهمها[1]:-

- الطريقة الأولى: تنسب هذه الطريقة إلى الباحثين Krejcie &Morgan ، حيث قاما بوضع جدولا يمكن للباحث من خلاله تحديد حجم العينة المناسب إحصائيا إذا كان في حالة عدم توفر المعلومات عن مجتمع البحث ، سوى حجم المجتمع معلوم ، فبمطابقة هذا الأخير على أحد الأرقام الواردة في الجدول المبين في الملحق رقم (01) وتقاس عليها بقية الحالات بشرط أن يكون مجتمع الدراسة متجانس ، أما إذا كان مجتمع الدراسة مجتمع غير متجانس فإننا نقوم بتقسيمه إلى طبقات بحيث تمثل كل طبقة مجتمع مستقل متجانس ومن ثم يتم مطابقته على الجدول لتحديد حجم العينة ، أما بالنسبة للصيغة الرياضية التي تعتمد عليها هذه الطريقة تكتب وفق الصورة التالية :-

$$n = \frac{Z^2.N.P(1-P)}{e^2(N-1) + Z^2.P(1-P)}$$

حيث أن :

n : حجم العينة

N: حجم المجتمع

Z : مستوى الثقة المطلوبة ،فعند مستوى معنوية 0.05 فإن Z=1 .96

P : نسبة تواجد خصائص المجتمع في العينة المراد حسابها(في الغالب تقترح 0,5)

e : الخطاء المسموح به (في الغالب تقترح 0,05)

لكن في بعض الحالات حتى معلومة حجم المجتمع تكون غير معروفة من قبل الباحث يستخدم العلاقة التالية[2]:

$$n = \frac{Z^2.P(1-P)}{e^2}$$

[1] مصطفى خلف عبد الجواد "***الإحصاء الاجتماعي المبادئ و التطبيقات***" دار المسيرة للنشر- عمان ، الأردن ، بدون سنة نشر ، ص 382.

[2] P.Amerein " **etudes de marché** " nathan , 2000 ,P 16.

الطريقة الثانية : يلزم لتطبيق هذه الطريقة أن تتوفر لدينا معلومات عن حجم المجتمع و المتوسط والتباين ، وبالتالي يتم تحديد حجم العينة وفق العلاقة التالية :-

$$n = \frac{Z^2.\delta^2.N}{\Delta^2.N + Z^2.\delta^2}$$

حيث أن :

n : حجم العينة

N: حجم المجتمع

δ^2 : تباين المجتمع

Δ : تمثل الحدود الممكنة لخطأ العينة عند مستوى الثقة المطلوب ($\Delta = \pm Z.\delta$)

Z : مستوى الثقة المطلوبة ،فعند مستوى معنوية 0.05 فإن Z =1 .96

لكن في بعض الحالات حجم المجتمع يكون غير معروف من قبل الباحث وبالتالي يلجأ إلى إستخدام العلاقة[1] :-

$$n = \frac{Z^2.\delta^2}{e^2}$$

الطريقة الثالثة : تعتمد هذه الطريقة على الخطاء المعياري ، مما يعني توفر معلومات عن الإنحراف المعياري للمجتمع و الخطأ المعياري له ، و بناء عليه يتم تحديد حجم العينة وفق الصورة الأتية :

$$n = \left(\frac{\delta}{\delta_{x_i - \bar{X}}}\right)^2$$

حيث أن :

n : حجم العينة

$\delta_{x_i-\bar{X}}$: الخطاء المعيارى $\left(\delta_{xi-\bar{X}} = \frac{\delta}{\sqrt{n}}\right)$

δ : الإنحراف المعيارى للمجتمع

4- المعالجة و تحليل البيانات : بعد أن يتم جمع القوائم المطلوبة و بالعدد المناسب للدراسة من المستقصين في شكلها الخام تظهر الحاجة إلى المعالجة و التحليل قصد إعطاء الدلالة التفسيرية للعملية و التي تبدأ بمراجعة أوراق الاستبيان و من تم وضع الترميز اللازم للبيانات المجمعة في عملية التفريغ ، حيث تعتبر المراجعة شرطا أساسيا لتحسين جودة التحاليل وكذا الاستنتاجات و عادة ما تكون هذه المراجعة على مستويين :

- مستوى فرقة الاستقصاء أثناء مرحلة تجسيد و تنفيذ الاستقصاء ؛
- المستوى المركزي بعد جمع كل أوراق الاستبيان .

كما تجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان عدد قوائم الاستقصاء كبيرا يستحسن تقسيم العمل على أساس مجموعات الأسئلة و ليس على أساس مجموعات القوائم حتى يكون العمل متناسقا ، و تتمثل هذه المراجعة في تحديد ما يلي[2] :

- الإجابات المحذوفة و التي تتمثل في الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها من طرف المستقصى منه لسبب أو لآخر ؛

[1] P.Amerein " **OP-Cité** " P 16

[2] ثابت عبد الرحمن أدريس "***مرجع سبق ذكره*** " ص 576 .

- الغموض أو اللبس في بعض الإجابات ؛
- عدم التناسق في الإجابة كأن يكون تناقضا عند الإجابة على سؤالين ؛
- الإجابات الناتجة عن عدم اهتمام المستقصى منه بالاستقصاء كأن يضع مثلا علامة (X) على نفس الوضعية أو يختار الوضعية المحايدة بالنسبة لجميع الأسئلة ؛
- خطأ المقابل و التي تعني تزوير الإجابة من طرف المقابل ؛

وقصد محاولة لمعالجة هذه المشكلات يمكن الاعتماد على أحد البدائل التالية :

- إعادة الاتصال بالمستقصى منه مرة أخرى ؛
- إلغاء قائمة الاستبيان التي تحتوي على مشكلة ؛
- استبعاد الأسئلة التي تتضمن مثل هذه المشاكل ، إلا أن هذا البديل له عيوبه التي تتعلق بالعينة وكذا بإجراء المقارنات عند التحليل ؛
- معالجة الأسئلة التي تتضمن إجابات ناقصة أو غير واضحة من خلال تحويلها إلى إجابات أخرى بديلة ؛
- محاولة استنتاج الإجابات الناقصة من خلال المقارنة مع قائمة استقصاء أخرى لمستقصى منه مشابه من حيث السن ، الدخل ، المستوى التعليمي ، ... الخ ؛

بعد الانتهاء من عملية المراجعة و ترميز البيانات الخام يقوم الباحث بتفريغها، و تتم عملية التفريغ إما بصفة يدوية أو بطريقة آلية (باستعمال الحاسب الآلي) و ذلك حسب عدد الاستمارات و كذا الوقت المتاح لذلك

4-1- التفريغ و الجدولة اليدوية : تطبق الجدولة اليدوية في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا، حيث يتم فرز الاستمارات التي تم مراجعتها وترميزها و يتم تصنيفها حسب الخصائص المشتركة و بالتالي تقسم إلى مجموعات متجانسة و بعدها يتم عد الاستمارات في كل مجموعة ثم تسجل البيانات المجمعة في جدول، حيث يمكن أن يكون الجدول تقاطعيا كأن تعبر الصفوف على فئات الصفة الأولى و الأعمدة على فئات الصفة الثانية مثلا .

4-2- التفريغ و الجدولة الآلية : كلما كبر حجم العينة و زاد عدد الأسئلة في الاستمارة كلما تعقدت عملية التفريغ و الجدولة و بالتالي يكون اللجوء إلى الحاسب الآلي ضروريا و ذلك باستخدام أحد البرامج الإحصائية مثل الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS، برنامج ميكروسوفت Excel ، برنامج MATLAB وغيرها من البرامج الإحصائية الخاصة الجاهزة ، وفي هذا الصدد قدم[1] Churchill مجموعة من النصائح يجب أخذها بعين الاعتبار عند إدخال البيانات للحاسب الآلي :

- يجب استخدام خاصية واحدة فقط في كل عمود و إذا كان السؤال يحتمل أكثر من خاصية (إجابة) فيجب إضافة أعمدة بعدد الخصائص ؛
- يجب استخدام القيم الرقمية فقط ؛

[1] ثابت عبد الرحمن أدريس "***مرجع سابق***" ص 585 .

- يفضل استخدام رمزا موحدا لجميع الإجابات التي تعني عدم وجود بيانات ؛
- يجب أن تكون أرقام الصفوف في الحاسب الآلي مطابقة لأرقام قوائم الإستبانة و أن تكون بشكل تسلسلي حتى تسهل عملية الرجوع إلى قوائم الإستبانة عند الاقتضاء .

إن عملية تفريغ هذه البيانات الخام المراجعة و المشفرة (خضعت للترميز) تكون في شكل ملف يتم من خلاله التحليل و المعالجة الإحصائية ، هذا الملف يمكن أن يكون في أشكال مختلفة من بينها مصفوفة البيانات، حيث أن هذه البيانات يمكن تمثيلها في شكل مصفوفي كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (II- 05) : مصفوفة البيانات المفرغة

الأفراد المستقصى منهم (الحالات)	الأسئلة (المتغيرات) 1	2	.....	J	.....	n
	1	X_{11}	X_{12}	X_{1j}		X_{1n}
	2	X_{21}	X_{22}	X_{2j}		X_{2n}
	..	..	..	..		..
	..	..	..	..		..
	i	X_{i1}	X_{i2}	X_{ij}		X_{in}
	..	..	..	..		..
	..	..	..	..		..
	..	..	..	..		..
	m	X_{m1}	X_{m2}	X_{mj}		X_{mn}

Source : Yves Evard et autres , Op.Cit, p.341.

حيث أن الصفوف تعبر عن أفراد العينة المدروسة (i) ، بينما الأعمدة تمثل أسئلة الاستبيان (المتغيرات) ، في حين أن معاملات المصفوفة X_{ij} تمثل إجابة الفرد i على السؤال j .

في الخطوة الأخيرة يتم استخراج النتائج ليتم تحليلها وفق ما يخدم الدراسة قصد تلخيص هذه الإجراءات في تقرير نهائي متضمن التوصيات المستخلصة من الدراسة .

5- كتابة التقرير النهائي : إن جودة عمليات البحث و دقته و الاستفادة من نتائجه لا تعد ذات قيمة فنية إذا لم تصل إلى متخذي القرار بالشكل و الوقت المناسبين ، و لذلك يمكن القول : أن جودة التقرير تعتبر كمؤشر رئيسي لجودة البحث نفسه ، إذ يمثل التقرير نمط كتابي من أنماط الاتصالات التي قد تأخذ أشكالا مختلفة وبإستخدام وسائل توضيحية متنوعة ، وذلك من أجل تناول أو نقل المعلومات إلى الجهات ذات العلاقة بمضمون الكلام الذي يحتوى عليه التقرير فقد يكون مكتوبا أو شفهيا أو هما معا ، وبناءا عليه يعد التقرير هاما لسببين :-

- أنه يعد المظهر الوحيد لمشروع البحث الذي يراه كثير من المديرين التنفيذيين و يتوقف تقويمهم لمشروع البحث ككل على مدى تأثير التقرير النهائي المقدم في شكل شفهي و مكتوب ؛
- تعتبر نتائج البحث من الخدمات الرئيسية التي تقدمها نظم البحوث الميدانية لمجموعة المديرين للمؤسسات وتعتبر ردود أفعالهم حيال مدى الإستفادة من هذه الخدمة من المحددات الرئيسية لتكرار استخدام هذه الخدمة مستقبلا .

بالإضافة إلى هذين السببين فان معظم متخذي القرار لا يهتمون بالتفصيلات الخاصة بعملية البحث ،حيث يتركز اهتمامهم على المعلومات التي يزودهم بها الباحث و مدى ملائمتها لحاجتهم من المعلومات اللازمة لإتخاذ قرار يتعلق بالموضوع محل الدراسة .

عند البدء بكتابة التقرير لا بد من تنظيم كافة الأفكار وكذا المادة التي تم جمعها بشكل يساعد على فهمها من جهة و إيرادها بشكل منظم من جهة أخرى ، فبعد كل هذا يتكون لدى الباحث فكرة واضحة عن مختلف العناصر و الأجزاء التي يتكون منها التقرير النهائي و التي ستكون المحتويات الرئيسية التي يتضمنها التقرير كالبيانات المتعلقة بالشخص الذي قام بإنجاز الدراسة و الجهة التي تم إعدادها لها ، مع إعطاء وصف مختصر عن الأسباب التي دعت إلى تنفيذ الدراسة و ذلك عن طريق ذكر المشكلة أو الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عنها و الكيفية أو الإجراءات التي سيتم استخدامها لتنفيذ التوصيات المقترحة ، ويجب أن تتوفر الواقعية لدى مقدمي التقارير لافتراض أن رجال الإدارة العليا يميلون غالبا لقراءة التقارير الموجزة و ليست المطولة و ذلك لضيق الوقت المتاح أمامهم ، لهذا السبب لا بد من كتابة ملخص وافي و معبر عن كافة العناصر التي تضمنها التقرير النهائي للدراسة.

المطلب الثالث : أسس معالجة البيانات الأولية

إن ما يزيد من أهمية العديد من الدراسات إعتمادها على أساليب قياس و تحليل لكن إستعمال هذه الأخيرة قد لا يكون ممكن في كل المجالات ، نظرا لإختلاف نوعية البيانات و طرق القياس و مستوياتها ، ولأنهما يتحكمان بشكل مباشر في إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية منها و الإستدلالية .

1- مفهوم القياس : يعتبر القياس عملية جوهرية لتثمين الدراسة ، و في نفس الوقت يعتبر أحد العراقيل الرئيسية التي تواجه الباحث الذي يرجع إلى طبيعة المفاهيم النظرية و المتغيرات ذات الطبيعة غير الكمية المطلوب قياسها ، وإلى نوعية البيانات اللازمة حول الخصائص و التغيرات التي تنطوي عليها الدراسة .

1-1- تعريف القياس : يعرف بأنه عملية تقدير كمي للخصائص المكونة للأشياء و الأفراد أو المواقف أو الأحداث أو السلع طبقا لقواعد معينة ، أو أنه يمثل كافة العمليات أو الإجراءات المؤدية إلى تحديد قيم رمزية أرقام ، حروف ، أشكال ...إلخ ، للخصائص التي تكون الإطار البنائي للعامل موضوع القياس[1] ، حيث تعطي قيم رقمية لهذه الخصائص حتى يمكن فهم و إدراك الموضوع ، و بالتالي فهو يقوم على العناصر الآتية[2]:

[1] عصام الدين أمين أبو علفة "***مرجع سبق ذكره***" ص 197 .

[2] عبد السلام أبو قحف "***التسويق مدخل تطبيقي***" دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية ، مصر ، 2002، ص 225.

- أن ما يتم قياسه ليس الشيء أو الفرد في حد ذاته ولكن ما يتم قياسه هو خصائصه ؛

- إن القيم الرقمية الواردة بالتعريف لا تعني الأرقام المتعارف عليها 1، 2، 3...إلى غير ذلك ، لكنها تستخدم كرموز أو دلالات للخصائص المرتبطة بالشيء محل الدراسة أو القياس ؛

- إن أصعب ما يواجه الباحث في عملية القياس هي القواعد التي ستتم على أساسها هذه العملية أي كيف ستعطي القيم الرقمية للخصائص المرتبطة بالأشياء أو الأشخاص أو الحالات محل الدراسة .

1-2- مستويات القياس : يتم تقسيم المقاييس المستخدمة في القياس على أساس العمليات و المقارنات الحسابية التي يسمح كل مقياس بها ، ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم المقاييس إلى [1]:

- **المقاييس الإسمية :** يعد أبسط أنواع المقاييس عامة ، ووفقا لهذا المقياس فإن الأرقام أو حتى الحروف الهجائية يمكن أن تستخدم لمجرد التعريف و التصنيف ، فهي مجرد بطاقة تمييز شيئا أو فردا عن الأشياء أو الأفراد الآخرين ، فهي مجرد مقاييس تسمية فقط و معنى ذلك أنه لا يمكن لأحد أن يقارن بين الأرقام و يستنبط منها أن الرقم الأكبر أفضل من الرقم الأصغر في الخاصية التي يتم قياسها ، فمثلا إذا كان الرمز الولائي لولاية غارداية هو 47 و الرمز الولائي لولاية سيدي بلعباس هو 22 فهذا لا يعني أن غارداية أكبر أو ذات دخل أفضل أو عدد سكانها أكبر أو غير ذلك ، ومن الأمثلة الواضحة و الشهيرة لإستخدام المقياس الإسمي في عملية الاستقصاء هو إعطاء رموز لتحديد جنس المستقصي حيث يرمز لجنس الذكور بـــ 1 والإناث بـــ0 ، ونفس الشئ بالنسبة لأرقام الاعبين في فريق كرة القدم أو اليد ....إلخ .

وتجدر الإشارة إلى أن إستعمال المقاييس الإسمية لا يمكن من إجراء العمليات الحسابية أو المقاييس الوصفية ، وإنما يتم الإعتماد على التكرارات المطلقة و النسبية لتوضيح البيانات .

- **المقاييس الرتبية :**يقوم هذا المقياس على ترتيب الأشياء أو البدائل ترتيبا يعتمد على عملية المقارنة والعلاقة الترتيبية ، بمعنى أن الشيء قد يكون أكبر من شيء آخر و لكنه أصغر من شيء ثالث وهكذا أي هناك علاقة ترتيبية بين الأشياء ، ومن أكثر الأمثلة التي يستخدم فيها المقياس الترتيبي ذلك الموقف الذي يطلب فيه من مجموعة من المستهلكين أن يقوموا بعمل ترتيب للمنتجات حسب تفضيلاتهم وذلك باستخدام بعض الصفات مثل ممتاز ، جيد ، مقبول ، رديء وفي هذه الحالة الباحث يعلم أن ممتاز أفضل من جيد ولكن لا يعلم حجم أو مقدار الفارق بينهما ، أما بالنسبة لتحليل البيانات فإنه لا يمكن تطبيق العمليات الحسابية بسبب أن القيم ترتيبية تدل فقط على ترتيب البديل كما لا يمكن معرفة مدى أو درجة الاختلاف بين تفضيل شيء عن شيء آخر، وعليه فإنه يمكن حساب الوسيط و المنوال و يتعذر حساب المتوسط .

- **المقاييس الفاصلية (فئات متساوية):** يستخدم هذا المستوى من القياس لتحديد مقدار أو قيمة رقمية ممثلة للصفة التي تتصف بها مفردات الدراسة من الصفات أو الخصائص المقاسة تحديدا كميا ، أي إيجاد علاقات ترتيب و كذلك حجم الفروق بين المفردات المقاسة من خلال ترتيب الخاصية موضوع القياس على سلم متدرج

[1] إسماعيل السيد " ***مرجع سبق ذكره*** " ص ص 144-148 .

للقياس ذو فواصل متساوية ، و لكن في ظل هذا السلم متدرج للمسافات المتساوية فإن موقع المسافة نقطة الصفر غير محدد ، فكل من نقطة البداية و وحدة القياس تتم بطريقة تحكمية أو نهائية ، وهكذا فان وضع الصفر هنا يعتبر تحكمي ، ومن أشهر المقاييس هو مقياس ليكرت ، بالإضافة إلى أنه يعد أفضل من المقاييس الترتيبية لأنه يعطي نتائج محددة يمكن التعامل معها رياضيا أو إحصائيا ، لهذا فإن معظم الأساليب وطرق التحليل الإحصائي يمكن تطبيقها على البيانات التي تتسم بمستوى القياس ذو الفواصل، ومن هذه الأساليب، الأساليب الإحصائية الوصفية)المنوال، الوسيط، المتوسط، بالإضافة إلى أساليب أخرى.

إن هذا المستوى من القياس يهتم بترتيب النقط التي يتم التدرج على أساسها فقط، ويأخذ في الاعتبار أيضا المسافات أو الفواصل التي تفصل بين هذه النقط، ونلفت الانتباه إلى أن القيمة الصفرية في هذا النوع من المقاييس هي دلالة نسبية وليس قيمة مطلقة، بمعنى أن وصف شيء ما بالصفرية لا يدل على غياب أو انتفاء الصفة، ولكنه يشير إلى درجة من توافر هذه الصفة.

- **المقاييس النسبية :** تمثل الأرقام التي تستخدم لترتيب الأشياء في صورة مسافات متساوية على المقياس المتدرج المستخدم للخاصية محل القياس، وتشمل هذه الأرقام على نقطة الصفر أيضا التي تكون في هذا المقياس ذات دلالة ومعنى ، ومن أمثلة هذا المقياس عندما نقول أن المؤسسة (أ) تهيمن على ضعف الحصة السوقية للمؤسسة (ب) ، و عادة ما يستخدم في التعامل مع الدراسات المتعلقة بدراسة الرغبات حيث يتم قياس بعض الخصائص مثل الوزن ، المبيعات، الطلب ..إلخ ، وعلى الرغم من أن المقاييس النسبية هي أقوى المقاييس وأدقها إلا أن أكثر المقاييس استخداما و شيوعا في عملية الإستقصاء هي المقاييس الرتبية و الفاصلية و ذلك لأن أغالب ما تتعامل به عملية الاستقصاء مع مفاهيم مادية غير ملموسة يصعب معها استخدام مقاييس النسبية[1] .

1-3- أنواع المقاييس : بصفة عامة يمكن تقسيم أنواع المقاييس التي يستخدمها المستقصي في عملية الاستقصاء بغرض قياس اتجاهات و آراء و تفضيلات المستهلكين إلى مجموعتين أساسيتين هما :-

1-3-1- مقاييس الترتيبية : تشتمل هذه المقاييس على المقاييس الترتيبية المطلقة و المقاييس الترتيبية النسبية [2]

أولا- المقاييس الترتيبية المطلقة **:**في هذه المقاييس يطلب من المستقصي منه وضع ترتيب لخصائص منتج معين وفقا لرأيه الشخصي ولكنه لا يمنح له أي معيار يستخدمه في عملية الترتيب ، فقد يستعمل معيار الجودة أو التفضل حسب الإشباع فمثلا كيف ترتب المنتجات البنكية الإلكترونية ، ومن أهم أنواع هذه المقاييس ما يلي :

- **المقياس الترتيبي البياني :** ويسمى أيضا المقياس الترتيبي المستمر ، وهو المقياس الذي يعطى فيه للمستجيب مقياسا بيانيا عليه درجات ترتيبية و على المستجيب أن يختار أحد هذه الإجابات ؛

[1] عصام الدين أمين أبو علفة "**مرجع سبق ذكره** " ص 111 .

[2] إسماعيل السيد " **مرجع سبق ذكره** " ص ص 151-155 .

س: ما هو رأيك حلول المنتجات التي تقدمها المؤسسة X ؟

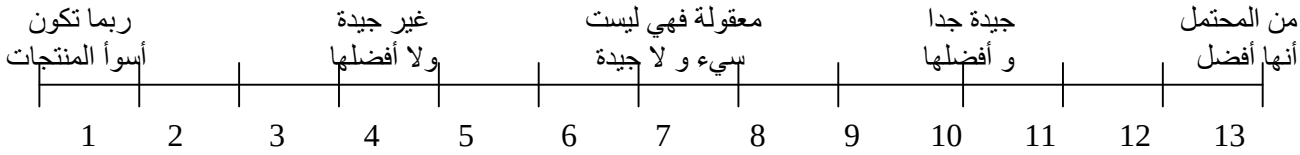

- **المقياس الترتيبي ذو المجموعات :** هو المقياس الذي يطلب فيه من المستقصي منه أن يقوم بترتيب بعض الإجابات التي تقدم له في أعقاب السؤال ، وهذا النوع من المقاييس يستخدم بكثرة في عملية الإستقصاء ، فمثلا عندما يطلب من المتعامل أن يرتب الخدمات التي يتلقاها من البنك .

ثانيا- المقاييس الترتيبية النسبية: يختلف هذا المقياس عن سابقه في كون أن الباحث يزود المستجيب ببعض المعايير التي يمكن أن يستخدمها في عملية الترتيب للمنتج أو الخاصية في المنتج أو الخدمة المطلوب ترتيبها :-

- **القياس الترتيبي :** يقوم المستقصي منه بترتيب مجموعة من الأشياء وفقا لمجموعة من المعايير ، فمثلا يمكن للباحث عندما يستخدم هذا المقياس أن يسأل الفرد المستجيب أن يقوم بترتيب بعض الخدمات والمنتجات وفقا لخصائصها، فمثلا طلب من المستقصي منه ترتيب البطاقات الإلكترونية بدرج تعكس ترتيب خصائصها
  - بطاقة CIB
  - بطاقة فيزا الدولية
  - بطاقة ماستر

- **المقياس ذو المجموع الثابت :** في هذا المقياس يطلب من المجيب أن يقوم بتقسيم مجموع ثابت من الدرجات عادة ما يكون 10 أو 100 بين شيئين أو خاصيتين على الأقل بحيث تعكس هذه القسمة درجة التفضيل النسبية للفرد لكل منهم ، ويفيد هذا المقياس في إنتاج بيانات أصلية تمكن الباحث من استخدام بعض الأساليب الإحصائية القوية في تحليل البيانات ، و ذلك على عكس من المقياس السابق حيث ينتج عنه بيانات ترتيبية لا تمكن الباحث من استخدام هذه الأساليب الإحصائية القوية ، و بفرض أن الباحث يرغب في معرفة الأهمية النسبية عند المتعاملين لبعض خصائص البطاقة الإلكترونية و بفرض أن المستجيب قد قام بإعطاء الأوزان النسبية التالية للخصائص التي سأل عنها على النحو الأتي :

الخصائـــــص	متوسط الترتيب
- سرعة الأداء	1
- عمولة الخدمة	2
- درجة الأمان	3
- تعمل 24/24	4
- شكل البطاقة	5

كما يمكن للباحث أن يحصل على مجموع ثابت للأهمية النسبية لكل خاصية إذا طلب من الفرد أن يقوم بقسمة 100 درجة على الخصائص السابقة والتي تعكس أهمية كل خاصية، وهنا تكون إجابة الفرد بدلا من الإجابة السابقة الترتيبية كالتالي :

الخصائـــــص	متوسط الترتيب
- سرعة الأداء	35
- عمولة الخدمة	20
- درجة الأمان	18
- تعمل 24/24	15
- شكل البطاقة	12
المجمـــــوع	**100**

1-3-2- مقاييس الإتجاهات : هذه المقاييس تعكس الإتجاهات من العمليات الواقعية ، الإدراكية ، المعرفية والعاطفية التي تعبر عن موقف المستقصى منه نحو عنصر معين ، حيث تشمل الإتجاهات التالية[1]:

- المكون المعرفي :أي معتقدات و معلومات الفرد عن الشيء ؛
- المكون الوجداني : أي الشعور بالحب أو الكره بالنسبة للشيء ؛
- المكون السلوكي : أي تصرفات الأفراد نحو الشيء .

أولا- مقياس ليكرت : يعتبر من أكثر المقاييس إستخدام خاصة في البحوث المسحية ، حيث يعود إستعماله إلى الباحث Rensis Likert و هو مقياس نفسي يستخدم في تصميم الإستبانة ، وعند الإجابة يتم تحديد مستوى موافقتهم على العبارات التي يتضمنها الإستبيان ، وعليه فهو يعبر عن مجموعة الإجابات على البنود المختلفة المكونة لمقياس ليكرت كموافق ، غير موافق ، محايد وغير ذلك من العبارات حسب مستويات الإجابة المطلوبة ، وذلك لأن هذه البنود يجب أن تكون موجودة في الغالب ، كما يجب أن تكون البنود متوافقة مع المقياس البصري المقابل Visual Analog وتعتبر البنود في معظم الأحيان مقاييس بذاتها ،وهذا ما يشكل مصدر الخوف وعدم التيقين لكن رغم هذا إلا أنها الأفضل من ناحية التطبيق ، وبالتالي يتطلب الحذر عند تطبيقها على عدد من المقاييس التي يتم تجميعها ، ويعرف البند وفقا لمقياس ليكرت بأنه عبارة بسيطة يتم سؤال المبحوث للتقييم ، وذلك إعتمادا على المعايير الموضوعية أو الشخصية التي يمتلكها ورؤيته المسبقة حول ذلك ، وبشكل عام فإن مستوى الموافقة أو عدم الموافقة هو ما يتم قياسه في هذا المقياس[2] .

في الغالب يتكون مقياس ليكرت من خمسة مستويات أساسية مرتبة يطلب تحديد الإجابة على إحداها ، وفي بعض الأحيان قد تستخدم المستويات الأخرى التي تتراوح بين 7-9 ، ولكن ما يجب ملاحظته أن المقاييس

[1] عصام الدين أمين أبو علفة " **مرجع سبق ذكره** " ص 200 .

[2] إياد عبد الفتاح النسور " **أساليب التحليل الكمي**" دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 268 .

السباعية أو الخماسية تعطي نقاط وسطية أعلى قليلا من النقطة الأعلى الممكنة التي يمكن الحصول عليها ، وذلك بالمقارنة مع النتائج التي يمكن الحصول عليها في المقياس العشري ، فهذا الفرق بين كلا المستويات يعتبر معنوي ومهم من الناحية الإحصائية و يؤثر عليها بشكل واضح ، وعموما يتكون مقياس ليكرت الخماسي من خمسة مستويات للإجابة تأخذ العبارات التالية :

- غير موافق تماما Strongly Disagree
- غير موافق Disagree
- لا موافق ولا غير موافق (محايد) Neither Agree Nor Disagree
- موافق Agree
- موافق تماما Strongly Agree

فعلى سبيل المثال : الإعتماد على مستوى مرتفع للسيولة يقود إلى حدوث إنخفاض في تحقيق المؤسسة للأرباح ؟

موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
☐	☐	☐	☐	☐

في بعض الحالات يتطلب إستخدام مقياس ليكرت الرباعي وفيه لا يكون الخيار الأوسط متوفر من ضمن خيارات الإجابة ، وذلك بهدف إجبار المبحوثين الإجابة على إستخدام فئات الإجابة الطرفية الأخرى المتاحة وعدم اللجوء إلى الخيارات المتطرفة (المحايدة) ، كما يسعى الباحث من ذلك إلى محاولة وصف المشكلة أو الظاهرة بشكل أكثر تفصيلا ووضوحا .

ثانيا- مقياس تباين المعاني : في هذا المقياس يطلب من المستقصى منه تقدير خاصية السلعة بوضع الدراسة بمقياس يتكون من سبع نقاط بحيث تكتب على طرفي المقياس صفتين متناقضتين ، ويتم توضيح ذلك بفرض أن الباحث يرغب في معرفة اتجاه الأفراد نحو سلعة أو خدمة معينة

سريعة _ _1_ _2_ _3_ _4_ _5_ _6_ _7_ _ _ بطيئة
سيئة _ _1_ _2_ _3_ _4_ _5_ _6_ _7_ _ _ جيدة
كبيرة _ _1_ _2_ _3_ _4_ _5_ _6_ _7_ _ _ صغيرة
رخيصة _ _1_ _2_ _3_ _4_ _5_ _6_ _7_ _ _ غالية

ثالثا- مقياس ستابل : يشبه هذا المقياس مقياس تباين المعاني إلى حد ما ، لكنه يختلف في عدد درجاته البالغ عددها عشرة درجات بينما يقع الحكم فيه أو الصفة في الوسط ، حيث توضع على يمينها الدرجات بترقيم موجب للتعبير عن الموقف الأكثر إيجابية من الوصف للظاهرة المدروسة في حين توضع على يسارها الدرجات بترقيم سالب للتعبير عن الموقف السلبي للدراسة ، فعلى سبيل المثال طرح سؤال لموظفي أحدى المؤسسات كالآتي :

س: تعتمد المؤسسة بشكل كامل على الكفاءات الداخلية الموجودة بها ؟

					الكفاءات الداخلية				
5-	4-	3-	2-	1-		1+	2+	3+	4+	5+

2- طرق تكميم الإستمارة : يتضمن الترميز تخصيص رموز رقمية محددة لتمثيل إجابة محددة في استمارة جمع البيانات و يعتبر الترميز خطوة مهمة تسبق مرحلة تحليل البيانات ذلك أن أغلب التطبيقات الإحصائية تمر عبر أربع مراحل تبدأ بتحديد المشكلة ثم يتم جمع البيانات حولها ويليهما مرحلة المعالجة ليتم شرح النتائج في أخر مرحلة و لتسهيل هذه الأخيرة نقوم بترميز أجوبة الاستمارة التي بواسطتها يتم الحصول على المعطيات من خلال مجموعة من الأسئلة المكتوبة بهدف حصولها على آراء من أفراد المجتمع بصفة كلية أو جزئية حول ظاهرة ما أو موقف معين .

2-1- أشكال الأسئلة : تأخذ الأسئلة في طبيعتها ثلاثة أشكال تتمثل فيما يلي[1]:-

2-1-1- الأسئلة المغلقة : تمثل الأسئلة التي تحدد لها الإجابات البديلة مسبقا و على المستقصي منه الاختيار من بينها و لهذا النوع من الأسئلة ثلاثة أنواع وفق الصيغ الآتية :-

أولا- السؤال المغلق ذو الإجابة الواحدة : هذا النوع له شكلين هما :-

- **ثنائي الإجابة :** هي الأسئلة التي لها بديلان فقط و للحصول على خصائص أو بيانات محددة تكون هذه الأسئلة هي الأكثر ملائمة

س : هل ترغب في إنشاء مؤسسة ؟ / نعم ( ) لا ( )

- **متعدد الإجابة :** فيه يقترح على المستقصى منه مجموعة من الإجابات المحتملة ليقوم باختيار إجابة واحدة من بين العديد من الإجابات .

س : حدد المستوي التعليمي ؟ / أقل من ثانوي ( ) ثانوي ( ) بكالوريا ( )
جامعي ( ) دراسات عليا ( )

ثانيا- السؤال المغلق متعدد الإجابات : يقترح على المستقصى منه مجموعة من الإجابات البديلة ليقوم بإختيار على الأقل إجابة واحدة محتملة من بين الإجابات المقترحة

س : ما هي الخصائص التي تفضلها في الخدمات البنكية ؟

سرعة الأداء ( ) درجة الأمان ( ) عمولة الخدمة( ) سرية المعاملات( )

ثالثا- السؤال المغلق الترتيبي : يقترح على المستقصى منه مجموعة من الإجابات ويطلب منه ترتيب بعض النقاط أو العناصر المعطاة ، و هذا بشكل تصاعدي أو تنازلي وفقا لعامل معين ،كالتفضيل أو الأهمية أو غيرها من العناصر الممكن إقتراحها عليه .

س : رتب الأسباب المؤدية إلى فشل المؤسسة بناءا على قوة التأثير .

غياب اللوائح التنظيمية () الإعتماد على عمالة بسيطة () سياسة المسير الواحد () شدة المنافسة ()

[1] L.Chambadal " statistique textuelle " édition PUF, paris , 2003, P P 19-23

2-1-2- الأسئلة المفتوحة : يتيح هذا النوع من الأسئلة حرية الإجابة للمستقصي منه باستعمال المفردات والكلمات و الأسلوب الذي يرغب فيه من دون أن يقيد باحتمالات إجابة محددة كما لحظنا في الأسئلة المغلقة ، وبالتالي فهو يهدف إلى إعطاء الفرصة للمستقصى منه للإسترسال في الإجابة والإدلاء بأي معلومات مفيدة

س : ما هي أهم مصادر التمويل التي يمكن أن تلجأ إليها في حالة الحاجة للسيولة ؟

.....

2-1-3- الأسئلة المختلطة (مغلقة و مفتوحة معا): في هذا النوع من الأسئلة يطرح على المستقصى منه سؤال مغلق في البداية ثم يتبعه سؤال مفتوح .

س : هل تعاني مؤسستك من مشاكل نقص السيولة ؟ / نعم ( ) لا ( )

إذا كانت إجابتك بنعم فالرجاء ذكر الإجراءات الواجب إتخاذها لعدم تفاقم ذلك .....

2-2- ترميز إجابات الإستمارة: الخطوة التي تلي جمع البيانات و تسبق عملية التفريغ الجدولية بهدف التحليل هي الترميز ، حيث تتمثل عملية ترميز البيانات في تحويل إجابات كل سؤال إلى أرقام يسهل تفريغها في جداول يدويا أو آليا بإدخالها في الحاسوب ،كما يختلف الترميز حسب طبيعة كل سؤال وفيما يلي نوجز كيفية ترميز مختلف الإجابات [1] .

2-2-1- ترميز الأسئلة المغلقة : يتم ترميز هذا الشكل من الأسئلة وفق الحالات التالية :-

أولا- ترميز إجابات الأسئلة المغلقة التي تحتمل إجابة واحدة **:** لتوضيح كيفية ترميز هذا النوع من الأسئلة نأخذ المثال التالي :-

س1 : هل يتوفر لمؤسستكم رؤية واضحة وأهداف معلن عنها ؟

نعم ( ) لا ( )

س2 : تعد المنافسة الحادة أهم العوامل التي تؤدي إلى توقف المؤسسة على ممارسة نشاطها ؟

موافق بشدة( ) موافق ( ) محايد ( ) غير موافق ( ) غير موافق بشدة ( )

لترميز أجوبة هذا السؤال الذي يحتمل إختيار إجابة واحدة ، بالنسبة للمثال الأول نعطي الرقم (1) للدلالة على الإجابة نعم و الرقم (0) للدلالة على الإجابة لا، أما بالنسبة للمثال الثاني نعطي الرقم (5) للدلالة على الإجابة موافق بشدة ، و الرقم (4) لموافق،و الرقم (3) لمحايد،و الرقم (2) لغير موافق ،و الرقم (1) لغير موافق بشدة.
و على هذا الأساس يكون تفريغ هذه الرموز في جداول التحليل الإحصائي للاستقصاء.

[1] C.Gourierou " **théorie des sondages** "2éme édition économic, paris, 1981, P P 15 - 18 .

ثانيا- ترميز إجابات الأسئلة المغلقة التي تحتمل أكثر من إجابة واحدة : في هذه الحالة يتم ترميز الإجابات المقدمة من طرف المستقصى منه وفق الشكل التالي [1]:

س : ما هي المنتجات التي تربط تعاملاتك مع البنك ؟

قروض إستغلال() قروض إستثمار() إيداع تحت الطلب () إيداع الجاري() بطاقة السحب()

في هذه الحالة يمكن للمستقصى منه أن يختار أكثر من إجابة واحدة كأن يكون مرتبط مع البنك من خلال الإيداع تحت الطلب و بطاقة السحب ، أو مرتبط بقرض إستثماري و له حساب جاري و بطاقة السحب .....إلخ.

يتم التعامل مع هذا النوع من الأسئلة بإعتبار كل إجابة على أنه سؤال مغلق قائم بحد ذاته ، حيث يتم إعطاء الرقم (1) إذا تم إختيار إجابة معينة و الرقم (0) إذا لم يتم اختيارها .

ولتوضيح هذه الفكرة نرجع للمثال السابق المتعلق بالمنتجات التي تربط تعاملات المستقصى منه مع البنك حيث أعطيت خمسة بدائل للإجابة على هذا السؤال و يمكن للمجيب أن يختار أكثر من بديل .

و بالتالي نعتبر كل بديل من البدائل المقترحة على أنه سؤال منفصل ، أي قمنا بتعويض السؤال الرئيسي بخمسة أسئلة فرعية (خمسة متغيرات) ، ويكون ذلك على النحو التالي :

- هل يربط تعاملك مع البنك قروض الإستغلال ؟ نعم ( ) لا( )
- هل يربط تعاملك مع البنك قروض الإستثمار ؟ نعم ( ) لا( )
- هل يربط تعاملك مع البنك إيداع تحت الطلب ؟ نعم ( ) لا( )
- هل يربط تعاملك مع البنك إيداع الجاري؟ نعم ( ) لا( )
- هل يربط تعاملك مع البنك بطاقة السحب ؟ نعم ( ) لا( )

على هذا الأساس يمكن تفريغ هذه المتغيرات في الجدول الإحصائي كما يلي :

الجدول رقم (II-01) : تفريغ إجابات الأسئلة المغلقة التي تحتمل أكثر من إجابة واحدة

أفراد العينة	قروض إستغلال	قروض إستثمار	إيداع تحت الطلب	إيداع الجاري	بطاقة السحب
1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1
2	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1
.	.	.	.	.	.
.	.	.	.	.	.
.	.	.	.	.	.
n	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1

المصدر : من إعداد الطالب

[1] C.Gourierou " **OP-Cite** " P19 .

2-2-2- ترميز الأسئلة المفتوحة : تشير إلى الأسئلة التي تتيح للمستقصى منه التعبير بأسلوبه الخاص دون تقييد ، ولترميز هذا النوع من الأسئلة نستخدم طريقة تعويض السؤال المفتوح بسؤال أو عدة أسئلة مغلقة وذلك من خلال أخذ عينة من مفردات الدراسة وتسجيل كافة الأجوبة أو البدائل المقدمة للرد على هذا السؤال المفتوح ومن ثم أخذ الأجوبة الأكثر تكرار من قبل المجيبين مع إهمال الإجابات ذات التكرار الضعيف أو الشاذة ، وبعد عملية حصر الأجوبة الأكثر تكرار نقوم بوضعها محل السؤال الأصلي ويتم ترميز كل سؤال على حدا ، كما تجدر الإشارة إلى أن كل سؤال من هذه الأسئلة يعتبر سؤالا مغلقا أي يحتمل إجابة واحدة من بين الإجابتين المقترحتين له نعم أو لا ، على إفتراض أنه طرح السؤال التالي على المستقصى منه :-

س : ما هي الأسباب التي تجعلك لا تغير تعاملاتك مع هذا البنك ؟

وبعد فرز مختلف الإجابات التي جاءت ردا على هذا السؤال أمكن حصرها في أربع إجابات متكررة تمثلت في:

- قدرة البنك على تقديم الخدمة بسرعة ؛
- سرية المعلومات عند التعامل ؛
- حسن المعاملة من طرف موظفي البنك ؛
- تنوع الخدمات التي يقدمها البنك .

بعد هذه العملية تأتي عملية ترميز هذا السؤال المفتوح ، ومن أجل ذلك نعتبر كل جواب من الإجابات الأربعة المتحصل عليها على أنه سؤال مغلق قائم بحد ذاته ، حيث يتم إعطاء رقم (1) إذا كانت الإجابة على أي سؤال من هذه الأسئلة بنعم و الرقم (0) إذا كانت الإجابة بلا ، وذلك على النحو التالي :

- هل السبب الذي يجعلك لا تغير تعاملك مع البنك هو قدرته على تقديم الخدمة بسرعة ؟ نعم ( ) لا ( )
- هل السبب الذي يجعلك لا تغير تعاملك مع البنك هو سرية المعلومات عند التعامل ؟ نعم ( ) لا ( )
- هل السبب الذي يجعلك لا تغير تعاملك مع البنك هو حسن المعاملة من طرف موظفيه ؟ نعم ( ) لا ( )
- هل السبب الذي يجعلك لا تغير تعاملك مع البنك هو تنوع الخدمات التي يقدمها ؟ نعم ( ) لا ( )

على هذا الأساس يمكن تفريغ هذه المتغيرات في الجدول الإحصائي كما يلي :

الجدول رقم (II-02) : تفريغ إجابات الأسئلة المفتوحة

أفراد العينة	السؤال الأول	السؤال الثاني	السؤال الثالث	السؤال الرابع
1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1
2	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
n	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1	0 أو 1

المصدر : من إعداد الطالب

3- صدق وثبات المقاييس : يشير صدق المقياس إلى المدى الذي تكون فيه عملية القياس خالية من كل **الأخطاء المنتظمة** *و **الأخطاء العشوائية**♦ بينما الثبات أو الإعتمادية لمقياس ما فيشير إلى الحد الذي تكون عنده عملية القياس خالية من الأخطاء العشوائية فقط ،و يرتبط الثبات بالإتساق و الدقة و القدرة على التنبؤ بنتائج البحث أما الصدق فيرتبط بصيغة السؤال التالي : هل المقاييس المستخدمة في البحث تقيس فعلا المتغيرات أو الصفات التي نرغب في قياسها ؟

3-1- صدق المقاييس : قلنا أن الصدق أساسا يتعامل مع الخطأ المنتظم و الخطأ العشوائي ومعنى ذلك أن مقياس الصدق يعبر عن الخاصية التي تم قياسها بشكل صحيح ، وبصفة عامة هناك ثلاثة أنواع من الصدق [1]:

أولا- صدق المحتوى (المضمون): يعبر صدق المضمون على مدى تناسب الباحث لقياس الخاصية المطلوب قياسها فعندما نريد قياس جودة الخدمات المصرفية فلا بد أن تكون الأسئلة المستخدمة في الإستبيان شاملة بالفعل لكل مكونات و مؤشرات جودة الخدمة المصرفية و ليس لجزء منها فقط و بالتالي فإن هذا الصدق تزداد قيمته عندما لا يغفل الباحث عن أي عنصر من عناصر القياس .

ثانيا- صدق قياس المفاهيم النظرية المجردة :يعبر صدق قياس المفاهيم النظرية المجردة على أن يكون المقياس المستخدم في قياس مفهوم نظريا مجردا مثل الإتجاهات أو الإدراك أو الدوافع أو الآراء ...إلخ ، يقيس بالفعل هذه المفاهيم و ليس مفاهيم أخرى ، لهذا يجب أن يكون الباحث على علم تام بالنظريات التي تفسر المفهوم النظري المطلوب قياسه ، فإذا كان الغرض هو قياس الجودة بالنسبة للمنتجات البنكية فلابد من الإحاطة بالمفاهيم النظرية للجودة و المنتجات البنكية و العلاقة بينهما و كيفية قياسهما حتى نتمكن من صياغة استبيان صالح لقياس كل ذلك بالفعل .

ثالثا- الصدق التنبؤي للمتغير التابع :يمكن أن يأخذ هذا النوع من الصدق شكلان أساسيان هما :-

- **الصدق ألتزامني** : وهو عبارة عن الدرجة التي بمقتضاها يمكن استخدام القياس لأحد المتغيرات للتنبؤ بقيم أحد المتغيرات التابعة و التي يحصل عليها الفرد بالفعل ، ويستخدم هذا النوع عادة عندما يحاول الباحث أن يغير من المقياس الأصلي لأسباب علمية ويريد أن يتنبأ بتأثير هذا التغيير على قياس الخاصية التي يرغب في قياسها .
- **الصدق التنبؤي** : هو محاولة الباحث للتنبؤ بمستوى الفرد على أحد المتغيرات من خلال دراسته الحالية على متغير آخر فمثلا إذا توفر للباحث درجات الأفراد على مقياس للإتجاهات فإنه يمكنه أن يستخدم الدرجات التي حصل عليها من إختباره للبنك ومدى تقبله للخدمة المزمع تقديمها في التنبؤ بحصة البنك في السوق .

* **الخطاء المنتظم** : هو الخطاء الذي يسبب تحيز في القياس بصورة ثابتة و مستمرة .

♦ **الخطاء العشوائي** : يتضمن هذا الخطاء التأثيرات التي تؤدي إلى تحيز القياس و لكن بشكل غير منتظم .

[1] إسماعيل السيد " **مرجع سبق ذكره** " ص 165 .

ويلاحظ أن الفرق بين هذين الأخيرين هو فارق الزمن فالأول يقيس التنبؤ الحالي و الثاني يقيس التنبؤ المستقبلي.

3-2- ثبات المقاييس : يعني أن الخطأ العشوائي غير موجود بحيث يمكننا من الحصول على نفس النتائج عند القيام بقياس الظاهرة نفسها في العديد من المرات و بنفس الوسيلة أي قائمة الأسئلة ، هناك نوعين من الثبات في مجال أداة القياس هما[1]:

أولا- الثبات الداخلي : المقصود بالثبات الداخلي مدى اتصاف عبارات القياس بالتناسق الداخلي و هناك عدة مقاييس لاختبار الثبات الداخلي للأداة من أهمها :-

- **طريقة Quder and Ratshrdson[2]:** تتلخص هذه الطريقة بإعطاء القيمتين الصفر و الواحد حيث يتم إعطاء الإجابة الصحيحة الواحد و الإجابة الخاطئة الصفر ، ولا تعتمد هذه الطريقة على التجزئة النصفية بل يمكن إستخدام المعادلة حسب عدد الأسئلة وطبيعة الإجابة وفق العلاقة التالية :

$$R = \left(\frac{n}{n-1}\right).\left(1 - \frac{\bar{x}(k-\bar{x})}{n.S_x^2}\right)$$

حيث أن :

n : يمثل عدد الفقرات أو الأسئلة

S_x^2 : تباين الإختبار الكلي (التباين المشترك بين البند i والبند j)

$\bar{x}$: الوسط الحسابي

وقد تم تعديل هذه المعادلة من قبل نفس الباحثين كيودر & رتشاردسن مستندين إلى أن الفقرات التي يتم فحصها متغايرة في الصعوبة،وأن المعامل الذي سيتم الحصول عليه وفق الصيغة المعدلة يكون أكثر قوة في الثبات كالآتي :

$$R = \left(\frac{n}{n-1}\right).\left(1 - \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i.q_i}{S_x^2}\right)$$

علما أن p_i يمثل نسبة الأشخاص الذين أجابوا صح ، أما q_i فيمثل نسبة الأشخاص الذين أجابوا خطأ .

[1] محفوظ جودة " **مرجع سبق ذكره** " ص 297.

[2] محمد عبد العال النعيمي ، عمار عادل عناب " **مرجع سبق ذكره** " ص 148.

- **طريقة Cronbach's Alpha [1]:** تعتبر هذه الطريقة من أفضل طرق قياس الثبات الداخلي لقائمة الأسئلة حيث تعمل على قياس ارتباط بين أسئلة الإستبيان التي تقيس نفس الخاصية ، أو الارتباط بين بنود السؤال ذاته و الذي يقيس خاصية معينة في الاستبيان حيث يحسب بالعلاقة التالية :

$$\alpha = \left(\frac{n}{n-1}\right)\left(1 - \frac{\sum_{i=1}^{n} \delta_i^2}{\sum_{i,j}^{n} \delta_{ij}^2}\right)$$

حيث أن :

n : يمثل عدد الأسئلة أو عدد بنود السؤال

δ_i^2 : يمثل تباين البنود (الخطأ العشوائي)

$\delta_{i,j}^2$: يمثل التباين المشترك بين البند i والبند j (S_x^2)

فإذا كان للأسئلة معامل ألفا قريب من الواحد كانت بنود السؤال متماسكة داخليا أو كانت الأسئلة التي تقيس نفس الخاصية عالية الارتباط و العكس بالعكس فحينما يقترب المعامل من الصفر يكون التماسك و الإرتباط منخفض مما يعني قلة الثبات .

لكن المختصين يعتبرون المقياس ثابتا ومقبولا وبالتالي قائمة الأسئلة حينما يقع المعامل ألفا بين 0,6 و0,8 في حين يكون مثاليا إذا فاق ذلك و غير مقبول إذا كان أقل من 0,6.

- **طريقة التجزئة النصفية :**تعتمد هذه الطريقة على تجزئة العينة أو المجموعة إلى قسمين متساويين إما بطريقة عشوائية أو على أساس الأرقام الفردية و الزوجية ، ويتم تطبيق عدة طرق لمعرفة الفرق بينهما ومن أهم هذه الطرق نجد معادلة سبيرمان براون ، معادلة رولن بالإضافة إلى معادلة جثمان [2]:-

- معادلة Spyrman Brawn : تعتمد هذه الطريقة على تقسيم قيم عينة البحث إلى قسمين ليتم حساب معامل الإرتباط بين المجموعتين وذلك بإعتبار أن الأسئلة الفردية تمثيل للمجموعة الأولى و الأسئلة الزوجية للمجموعة الثانية ، ويتم حساب معامل الإرتباط بين الأسئلة الفردية بـ R_0 و الإرتباط للأسئلة الزوجية بـ R_1 وفق المعادلة التالية :

$$R = \frac{2R_0}{1 + R_1}$$

فإذا كان معامل الإرتباط (R) عالي يعني ذلك قوة الثبات .

[1] Y.Evard ,P.Bernard " **études et recherches en marketing** " Dunod paris,2000,P 287.

[2] محمد عبد العال النعيمي ، عمار عادل عناب " **مرجع سبق ذكره** " ص ص 147 – 145 .

- معادلة Rolen : ويفترض ذلك تساوي تباين نصفي الإختبار بين الأسئلة الموجهة للمجموعة الأولى والأسئلة الموجهة للمجموعة الثانية وفق العلاقة التالية :

$$R = 1 - \frac{S^2(O-e)}{S_x^2}$$

علما أن (O) يمثل الأسئلة الفردية (odd) و(e) يمثل الأسئلة الزوجية (even) و بالتالي $(O-e)$ يمثل الفرق بينهما في حين S_x^2 تشير إلى تباين الإختبار الكلي .

- طريقة Jethman : وتتلخص هذه الطريقة بحساب تباين المجموعة الأولى و تباين المجموعة الثانية ومن ثم يتم حساب معامل الإرتباط وفق الصيغة الآتية :

$$R = 2\left(1 - \frac{S_1^2 + S_2^2}{S_x^2}\right)$$

حيث تمثل S_1^2 تباين النصف الأول ، و S_1^2 تمثل تباين النصف الثاني أما S_x^2 فتشير إلى تباين الإختبار الكلي .

- **طريقة المقارنة الداخلية :** في هذه الطريقة يتم تحديد الثبات بتحديد درجة الارتباط بين الأسئلة التي يفترض أنها تقيس نفس الخاصية ، حيث تقسم قائمة الأسئلة إلى جزئين ليقوم الباحث بعد ذلك بقياس درجة الارتباط بين أسئلة الجزء الأول و أسئلة الجزء الثاني و عادة ما يتم اختيار الجزئين بطريقة عشوائية ،فإذا كان معامل الإرتباط بين الجزئين عاليا فإن الإستبيان يمتاز بثبات القياس و العكس صحيح .

ثانيا- الثبات الخارجي : والذي يتعلق بدرجة ثبات أداة القياس بمرور الوقت و يمكن قياس الثبات الخارجي من خلال تطبيق نفس أداة القياس مرتين و على فترتين متقاربتين أو من خلال شكلين لقائمة الإستبيان ولكل في نفس الوقت وتتلخص طرق الثبات الخارجي فيما يلي :

- **طريقة الإختبار و إعادة الإختبار :** تعتمد هذه الطريقة على عملية استخدام و إعادة إستخدام مرة أخرى وبنفس قائمة الأسئلة وفي نفس الظروف التي تم فيها الاختبار الأول و يتم قياس درجة التماثل في الإجابات على القائمة لكل سؤال على حدا ، فإذا كان هناك تماثل كبير بين إجابات نفس القائمة فإن درجة الثبات للمقياس تكون عالية والعكس صحيح .

- **طريقة إستخدام أكثر من شكل لقائمة الأسئلة :** هنا يتم إعداد على الأقل قائمتين للأسئلة بشرط أن تكون درجة التوافق أو التماثل بينهما عالية جدا ، ويطلب من المستقصى منه أن يقوموا بملأ القائمتين معا ، ثم يتم مقارنة النتائج للقياسين لكل عنصر من عناصر القائمة و تحديد درجة التماثل بينهما .

4- أخطأ القياس : يشكل مفهوم الخطأ نقطة مركزية خلال الدراسة الميدانية فحيثما كان لدينا بيانات أو إستنتاجات أو قرارات فإن إمكانية الخطأ تكون موجودة بدرجة تتوقف على طبيعة البيانات المتعامل معها ، لذا فالباحث يجب أن يميز بين نوعين من الأخطاء التي يمكن أن توجد في القياسات ومعالجة البيانات وهما :-

4-1- أخطاء القياس النظامية : تسمى بأخطاء التحيز فإذا أخذت المشاهدات من عينة سحبت من المجتمع فإن الأخطاء العمدية ستفرض نفسها حتى لو قام الباحث برفع حجم العينة ، لذا نجد هذه الأخطاء متوفرة في طرق التقصي الإحصائي و يمكن لها أن تحدث في مراحل التخطيط أو أثناء أو بعد عملية جمع البيانات بينما أسباب التحيز هو التصميم الخطأ لإستمارة جمع البيانات وعدم الإستجابة أو رفض تقديم معلومات .

وبشكل عام فإن هذه الأخطاء تنشأ بشكل أساسي من عدم دقة أو قصور أدوات القياس وهي الأخطاء التي يكون تأثيرها في السمة أو الخاصية متشابها من حيث المقدار و الإتجاه ، هذا ويكمن التقليل من هذه الأخطأ العمدية من خلال الإلتزام بقواعد المعاينة و الدقة الأكثر في جمع البيانات .

4-2- أخطاء القياس العشوائية : تمثل الأخطاء التي تنشأ بسبب دراسة المجتمع ككل و بالتالي تحصل عند تقدير الأرقام الإحصائية كالوسط الحسابي ، الوسيط وغيرها من مقاييس النزعة المركزية و التشتت ، كما يؤثر فيه عدد كبير من العوامل غير المضبوطة و التي تصنف عادة تحت مصطلح الصدفة أو الحظ و التي يصعب التحكم فيها بعكس الأخطاء العمدية ، ويتم قياس الخطأ العشوائي أو الخطأ المعاينة بالعلاقة التالية :

$$RE = \overline{X} - \mu$$

حيث أن :

RE : الخطاء العشوائي

$\overline{X}$: المتوسط الحسابي

μ : معلمة المجتمع

في بعض الحالات يكون متوسط العينة أقل من متوسط المجتمع و بالتالي تكون قيمة الخطأ العشوائي سالبة لهذا يتوجب على الباحث أن يعتمد على قيمة الخطأ بالقيمة المطلقة .

المبحث الثالث : نماذج الإنحدار ثنائية الإستجابة

تواجه الباحث العديد من الحالات الدراسية التي يكون فيها المتغير المفسر (التابع) محل الإهتمام متغير ثنائي الإستجابة يأخذ القيمة الصفر أو الواحد و يتبع توزيع برنولي ، فالهدف منها هو تصنيف مجموعة القيم الممكنة للمتغير أو المتغيرات المستقلة إلى مجموعتين إحداهما تمثل مجموعة القيم التي إرتبطت بتحقق الحدث الذي يعبر عنه بالقيمة واحد للمتغير التابع أما المجموعة الثانية فتمثل مجموعة القيم التي إرتبطت بعدم تحقق الحدث و التي يعبر عنها بالقيمة صفر للمتغير التابع ، كما يمكن الإعتماد عليها في الحكم بالنسبة للحالات أو المشاهدات الجديدة للتصنيف كإحتمال إنتمائها لإحدى الصنفين ، ولقد تساءل G.Christian هل يتم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي وما يصاحبه من مقدرات المربعات الصغرى أم أن هناك أنواع أخرى من النماذج تتلائم و طبيعة المتغير التابع ثنائي الإستجابة ؟ ، فتمكن من الإشارة إلى نوعين من نماذج ثنائية الإستجابة ، الأولى خطية ويمثلها النموذج الخطي الإحتمالي ، و الثانية غير خطية و يمثلها كل من نموذج البروبيت و النموذج اللوجستي ، وهذا ما يوضحه مخطط نماذج الإنحدار ذات المتغير النوعي ثنائي الإستجابة .

الشكل رقم (II- 06): مخطط النماذج ثنائية الإستجابة

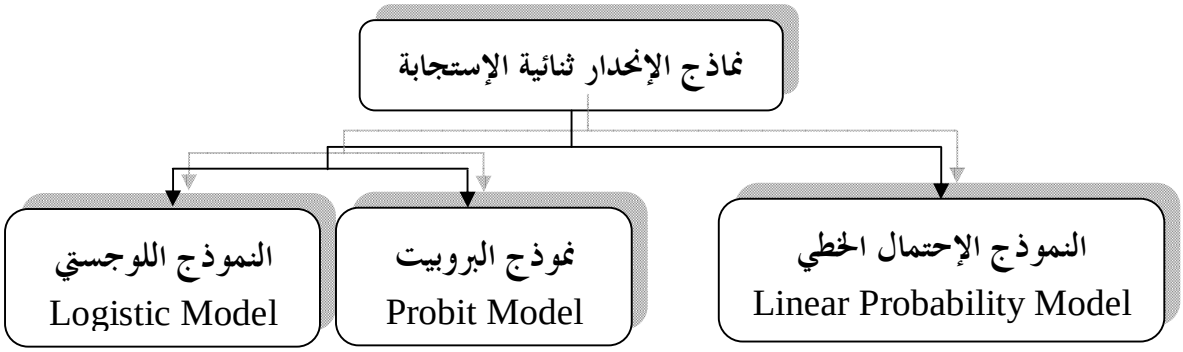

المصدر : من إعداد الطالب

وعليه لا يمكن لنماذج الانحدار الخطية البسيطة أو المتعددة و المقدر بطريقة المربعات الصغرى و التي تأخذ الصيغة العامة التالية :

$$Y_i = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j . X_{ij} + u_i$$

أن يؤدي دوره بشكل جيد إن كان المتغير التابع متغير وصفى تنائي الإستجابة بقيم متقطعة كالصفر و الواحد ، فهو لن يستطيع أن يقدر معلمات الانحدار بكفاءة، وبالتالي لن تكون مفيدة في توقع النتائج أو في التحليل و التنبؤ، ذلك أن هذا النوع من الانحدار وبسبب طبيعة المتغير التابع سيؤدي إلى ظهور مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ وارتباط قيم الخطأ بقيم المتغيرات المستقلة ، لذا فان القيمة المتوقعة للمتغير التابع سوف لن تقع بالضرورة ضمن المدى المنطقي والفعلي لذلك المتغير ، أي أنها سوف لن تقع بين الصفر والواحد ، إذا كان الصفر يمثل حالة فشل المؤسسة و الواحد يمثل حالة عدم الفشل مثلا ، وتبقى هذه المشكلة قائمة بغض النظر عن شكل العلاقة المقدرة سواء في النماذج الخطية أو النماذج اللاخطية أيضا .

المطلب الأول : النموذج الخطي الإحتمالي

ليكن لدينا Y المتغيرة الثنائية التابعة التي يمكن أن تأخذ القيمتين الصفر و الواحد ، و المشاهدة على مجموعة من الأفراد التي يرمز له بـ i حيث تتراوح من الواحد إلى غاية n فرد لتمثل في مجموعها العينة المدروسة ، فإذا كنا بصدد تقدير نموذج إحتمالي خطي يشمل k متغير تفسيري ، مع العلم أن $x_{i0}=0$ ويأخذ النموذج الشكل الآتي:

$$Y_i = \sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij} + u_i$$

فالنموذج الخطي الإحتمالي يحاول بيان اثر المتغير الكمي المستقل في المتغير التابع النوعي، والمتغير التابع هنا متغير احتمالي ذو طبيعة خاصة لأنه يتضمن قيمتي الصفر والواحد كما أسلفنا، لذا فان القيمة المتوقعة له ستكون بين الصفر والواحد وفق الشكل التالي :

$$0 \le E(Y_i / X_i) \le 1$$

ومن ثم فإن القيمة المتوقعة للمتغير التابع :

$$E(Y_i) = \sum_{i=1}^{n} P_i . Y_i$$

1- مشاكل تقدير النموذج : من أهم المشاكل التي تنجم عند إستخدام المتغير النوعي كمتغير تابع مقدر بطريقة المربعات الصغرى (MCO) تتمثل فيما يلي[1] :

- الإخلال بأحد إفتراضات طريقة المربعات الصغرى و هو أن الحد العشوائي له توزيع معتدل ، ففي نموذج الخطي الإحتمالي الحد العشوائي لا يكون له توزيع معتدل ، ذلك لأنه يأخذ قيمتين فقط ويمكن توضيح ذلك:

$$u_i = Y_i - \sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij}$$

ومن ثم فإن قيم الحد العشوائي u_i تأخذ القيمة $\left[1 - \sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij}\right]$ في حالة ظهور الحدث ، و تأخذ القيمة $\left[-\sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij}\right]$ في حالة عدم ظهور الحدث ، و في حالة أن يكون توزيع الحد العشوائي غير معتدل يصعب علينا إختبار معنوية المعلمات المقدرة بواسطة المربعات الصغرى لأنه لا يمكن إستخدام جداول إختباري ستيودنت (t) و التوزيع الطبيعي (Z) ذلك أنها قائمة على إفتراض إعتدالية التوزيع ، إلا أنه يمكن التجاوز هذا الإختلال عند الإعتماد على حجم العينة كبيرة تتلائم مع المجتمع المدروس لضمان إعتدالية التوزيع ؛

- وجود إرتباط بين الحد العشوائي و المتغيرات المستقلة ، حيث يمكن تحديد أثر كل منهما بصورة مستقلة على المتغير التابع و التي تعرف بمشكلة عدم ثبات التباين Hetero scedasticity و للتخلص منها يتم تعديل البيانات من خلال قسمة طرفي النموذج على المقدار $\hat{K}$ و المعبر عنها بالصيغة التالية :

$$\hat{K} = \sqrt{P_i(1-P_i)}$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية " **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** " الدار الجامعية- الإسكندرية ، مصر، 2004، ص ص 375 -381 .

وبالنظر إلى صعوبة تحديد الإحتمال P_i في المجتمع فإننا نستعيض عنه بالإحتمال المقدرة من العينة وبإجراء عملية الإحلال نحصل على الصيغة المعدلة وفق الشكل التالي :

$$\hat{K} = \sqrt{\hat{Y}_i\left(1-\hat{Y}_i\right)}$$

وهنا قد تظهر مشكلة أخرى تتمثل في أنه رغم أن قيمة المتغير التابع تتراوح بين الواحد و الصفر لطبيعتها الخاصة إلا أن قيم $\hat{Y}_i$ قد تزيد عن الواحد أو تنخفض عن الصفر ، و يترتب على ذلك الحصول على القيمة السالبة للمقدرة $(\hat{Y}_i(1-\hat{Y}_i))$ مما لا يمكن من الحصول على جدرها التربيعي للتوصل لقيمة $\hat{K}$ المعدلة ، وللتغلب على هذه المشكلة يتعين تحويل كل قيمة لـ $\hat{Y}_i$ أقل من الصفر إلى أقل قيمة موجبة ممكنة ولتكن (0,001) ، وتحويل كل قيمة لها أكبر من الواحد إلى أقل قيمة ممكنة منه ولتكن (0,999) ثم يتم تقدير قيمة $\hat{K}$ المعدلة ؛

- أن معامل التحديد R^2 لا يعبر بدقة عن جودة التوفيق ، فشكل الإنتشار يأخذ أحدى الشكلين التاليين :

الشكل رقم (II- 07) : تمثيل إنتشار نموذج الإحتمال الخطي المقيد و غير المقيد

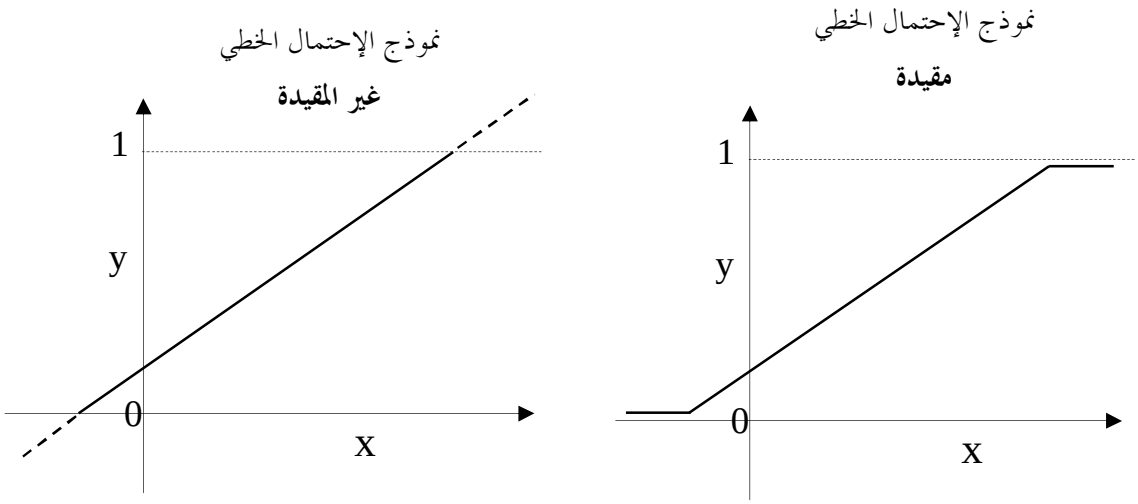

شكل دالة إحتمالية مقيدة **شكل دالة إحتمالية غير مقيدة**

المصدر : عبد القادر محمد عبد القادر عطية " **مرجع سبق ذكره** "، ص 380 .

وبما أن خط الإنحدار المقدر يمر بقيم متطرفة فقط فإنه من المتوقع أن يكون معامل التحديد في هذه النماذج منخفض، لذلك تم الإتفاق على أنه إذا كان معامل التحديد يتراوح بين [0,2 0,4] يمكن إعتماده كمؤشر لملائمة النموذج المقدر في حالة المتغير التابع ثنائي الإستجابة ؛

- عدم منطقية النموذج المقدر حيث يفترض نموذج الإحتمال الخطي أن العلاقة بين إحتمال المتغير التابع و قيم المتغيرات التفسيرية ذات علاقة خطية ، فإذا حدث تغير طفيف في أحد أو جل المتغيرات التفسيرية فإن ذلك سيؤدي إلى تغير إحتمال تحقق الحدث في نفس الإتجاه ، وهذا ما يتعارض مع الواقع ، فمن المفترض أن العلاقة غالبا ما تكون غير خطية .

2- معايير تحديد كفاءة النموذج : بعد تكوين نموذج الإنحدار وتقدير معاملاته يتم الحصول على معادلة محددة لتمثل العلاقة بين الظاهرة المفسرة (y_i) ومجموعة المتغيرات التفسيرية مما يتوجب تقييم هذه العلاقة ، حيث يمكن إستخدام نوعين من المعايير الإحصائية للتحقق من ذلك هما :-

2-1- معامل التحديد المتعدد : يقيس معامل التحديد نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغيرات التفسيرية بمعنى أنه يوضح نسبة مساهمة المتغيرات التفسيرية في التغير الحادث في المتغير التابع و يتم إستخدام لقياس جودة توفيق معادلة الإنحدار المقدرة والذي تقع قيمته بين $0 \le R^2 \le 1$ ، و يمكن إيجاد معامل التحديد وفقا للصيغة التالية :

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} \Leftrightarrow R^2 = \frac{\sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum (y_i - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum u_i^2}{\sum (y_i - \bar{y})^2}$$

علما أن :

$\sum (y_i - \bar{y})^2$: يمثل مجموع مربعات الإنحرافات الكلية في المتغير y : (Total sum of squares(TSS))

$\sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2$: يمثل مجموع مربعات الإنحرافات المشروحة : (Explained sum of squares(ESS))

$\sum (y_i - \hat{y})^2 = \sum u_i^2$: يمثل مجموع مربعات البواقي : (Residual sum of squares(RSS))

فعملية تطبيق العلاقة السابقة على نموذج متعدد المتغيرات التفسيرية صعب نوعا ما خاصة عندما يكون النموذج يأخذ الشكل التالي[1] :

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{ki} + u_i \qquad i = 1,\ldots,n$$

وعليه يمكن إستعمال الصياغة التالية :

$$R^2_{y.x_1x_2\cdots x_k} = \frac{\hat{\beta}_1 \sum yx_1 + \hat{\beta}_2 \sum yx_2 + \cdots + \hat{\beta}_k \sum yx_k}{\sum y^2}$$

نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المتعدد تزداد كلما أضفنا متغيرا تفسيريا جديد وبالتالي لا يمكن أن تنقص قيمة R^2 ،وذلك لأن البسط يزداد في حين يظل المقام ثابتا و هذا يعني أن R^2 يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية ، و لتجنب هذا القصور يتعين أن نصحح قيمته بحيث لا تتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية ، ويمكن عمل ذلك عن طريق أخذ عدد درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد ، وتصبح صيغة معامل التحديد المصحح كما يلي:

$$\overline{R}^2_{y.x_1x_2\cdots x_k} = 1 - \frac{\sum u_i^2}{\sum y_i^2} . \frac{n-1}{n-k} \Leftrightarrow \overline{R}^2_{y.x_1x_2\cdots x_k} = 1 - (1 - R^2)\frac{n-1}{n-k}$$

2-2- اختبارات المعنوية : يتم إختبار معنوية النموذج المقدر عن طريق التأكد من المعنوية الكلية من خلال إختبار فيشر (F) ، أما بالنسبة لإختبار معنوية معلمات النموذج بصفة مستقلة فيتم من خلال إختبار ستودنت (t) إذا كانت حجم العينة أقل من 30 أو الإنحراف المعياري للمجتمع غير معلوم ، و غير هذا يتم اللجوء إلى إختبار التوزيع الطبيعي (z)[2].

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية " **مرجع سابق** " ص 266.

[2] G. Saporta" **Probabilités analyse des données et statistique**" 2eme édition chini, Paris,1990, P375.

إختبار فيشر F: يفيد إختبار فيشر في إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج بإستخدام نسبة التباين المفسر بدرجة حرية $(k-1)$ إلى نسبة التباين غير المفسر بدرجة حرية $(n-k)$ حيث n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدرة[1]

صياغة فرضيتي الإختبار :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \text{.....} \ \text{.....} \ \text{...} = \beta_k = 0 \\ H_1 : \exists \beta_j \neq 0 \end{cases}$$

حساب قيمة إحصائية إختبار فيشر بالعلاقة التالية :

$$F_{(K-1,n-k,\alpha)} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(\hat{y}_i - \bar{y})^2 \Big/ (k-1)}{\sum_{i=1}^{n} u_i^2 \Big/ (n-k)} \Leftrightarrow F_{(K-1,n-k,\alpha)} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum_{i=1}^{n} u_i^2} \cdot \frac{(n-k)}{(k-1)}$$

أو بالصيغة التالية :

$$F_{(K-1,n-k,\alpha)} = \frac{R^2 \Big/ (k-1)}{(1-R^2) \Big/ (n-k)}$$

إيجاد القيمة الجدولية F_{tab} ثم المقارنة بينها و بين القيمة المحسوبة F_{cal} حيث إذا كانت :

- $F_c \rangle F_{tab}$ عند مستوى معنوية و درجة الحرية المحددة يتم رفض فرض العدم مما يدل على معنوية نموذج الإنحدار المتعدد و بالتالي فإن المتغيرات التفسيرية تفسر الظاهرة بشكل جيد و أن R^2 تختلف جوهريا عن الصفر ؛
- $F_c \langle F_{tab}$ عند مستوى معنوية و درجة الحرية المحددة يتم قبول فرض العدم و يدل هذا على عدم معنوية نموذج الإنحدار المتعدد و بالتالي فإن المتغيرات التفسيرية لا تفسر الظاهرة بشكل جيد .

إختبار ستودنت (t): يستخدم إختبار (t) للتحقق من معنوية معلمات نموذج الإنحدار المتعدد $(\hat{\beta}_j)$ وذلك من خلال إختبار الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_j = 0 \\ H_1 : \beta_j \neq 0 \end{cases}$$

حساب قيمة إحصائية (t) حيث:

$$\frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{SE_{\hat{\beta}_j}} \sim N(0,1) \qquad j = 1,2,\cdots,k$$

[1] وليد إسماعيل السيفو ، وآخرون " **أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي** " الأهلية للنشر و التوزيع- عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 207 .

بينما قانون التوزيع (t) على الشكل التالي :

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{SE_{\hat{\beta}_j}} \sim t_{(n-k,\alpha)}$$

علما أن :

$\hat{\beta}_j$: تمثل القيمة التقديرية للمعلمة (β_j)

$SE_{\hat{\beta}_j}$: يمثل الخطأ المعياري للمعلمة التقدير غير المنحاز للإنحراف المعيار غير المعلوم ويمكن إيجاده بالصيغة التالية :

$$SE_{\hat{\beta}_j} = \sqrt{\frac{(y'.y - \beta'.x'.y)}{(n-k)}}$$

β_j : معالم المجتمع ، و يعتبر هنا معدوم $(\beta_j = 0)$ لأنه غير معلوم وبالتالي يصبح (t) على الشكل:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_j}{SE_{\hat{\beta}_j}}$$

أما $SE_{\hat{\beta}_0}$ فإن المعلمة (β_0) بحد ذاتها فإنها ليست ذات أهمية كبيرة في الحساب ما لم تكن $x_j = 0$ ويمكن بهـــذا حذف اختبار معنويتها [1].

- إيجاد القيمة الجدولية t_{tab} ثم المقارنة بينها و بين القيمة المحسوبة t_{cal} حيث إذا كانت :
- $|t_c| \geq t_{tab}$ يتم رفض فرض العدم مما يدل على معنوية المعلمة β_j و الإبقاء بالمتغير التفسيري x_j ؛
- $|t_c| < t_{tab}$ يتم قبول فرض العدم و يدل هذا على عدم معنوية المعلمة β_j وينبغي إزالة x_j من النموذج.

المطلب الثاني : نموذج البروبيت Probit Regression Model

يتم إستخدام نموذج الإنحدار البروبيتي الذي يؤدي إلى تقدير دالة الإستجابة $\ln(P) = \sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij}$ ، إذ يعتمد النموذج في التخلص من مشكلة عدم تجانس تباين الحد العشوائي على دالة التوزيع الطبيعي الاحتمالي المتـــراكم والتي تأخذ الصورة التالية[2] :

$$F(W) = \phi(W) = \int_{-\infty}^{W} \frac{1}{\sqrt{2\pi}} \exp\left(-\frac{t^2}{2}\right) dt$$

وعليه يتم كتابة الدالة بالصورة :

$$P(Y=1) = \phi(W) = \int_{-\infty}^{W} \frac{1}{\sqrt{2\pi}} \exp\left(-\frac{t^2}{2}\right) dt$$

[1] وليد إسماعيل السيفو ، وآخرون " **مرجع سبق ذكره** " ص 203 .

[2] G.Grimler "**Presentation et mise en œuvre de modéles de regression qualitatifs** "INSEE , 1996, P 92 .

$$P(Y_i = 1/ x_{i1}, x_{i2},...., x_{ik}) = \phi(W) = \int_{-\infty}^{W} \frac{1}{\sqrt{2\pi}} \exp\left(-\frac{t^2}{2}\right) dt$$

علما أن :

$\phi(W)$: تمثل دالة التوزيع المعيارية العادية

W : تمثل المعادلة المقدرة لـــ : $\sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij}$

في الحالات التي يأخذ فيها المتغير التابع قيم تتبع ترتيبا عاديا Ordered Probit Model يعتمـــد علـــى النماذج ثنائية الإستجابة فيما يتعلق بعملية التقدير ، حيث يتم تقدير متغيرة مستمرة خفية ممثلة للظـــاهرة المـــراد دراستها ، فعملية التقدير بواسطة هذا النموذج يرتكز أساسا على إعتبار مجموعة من المجالات التي يمكن أن تتواجد فيها المتغيرة الخفية y_i^* و التي يمكن أن تحقق المتغير التابع كالآتي[1]:

$$\begin{aligned}
&y_i = 0 \, si \quad -\infty < y_i^* < \alpha_1 \\
&y_i = 1 si \quad \alpha_1 < y_i^* < \alpha_2 \\
&y_i = 2 si \quad \alpha_2 < y_i^* < \alpha_3 \\
&: \; : \; : \qquad : \; : \; : \\
&y_i = m si \quad \alpha_m < y_i^* < +\infty
\end{aligned}$$

حيث تمثل $(\alpha_j \;//\; j = 1,2,...., m)$ المعلمات المراد تقديرها علما أن $\alpha_{j+1} \geq \alpha_j$ تمثل الأطراف التي تحدد المجالات ، بينما المتغير الخفية y_i^* فهي التي تعبر عن التوليفة الخطية للمتغيرات المفسرة وذلك كالآتي :

$$y_i^* = \beta . X_i + u_i$$

u_i يمثل الحد العشوائي الذي يقبل القانون الطبيعي وفق دالة التوزيع F ، ومنه فالإحتمالات النسبية لـــ m+1 التي تحققها المتغيرة التابعة Y كالتالي :

$$\begin{aligned}
&probit(y_i = 0) = F(\alpha_1 - \beta . X_i) \\
&probit(y_i = 1) = F(\alpha_2 - \beta . X_i) - F(\alpha_1 - \beta . X_i) \\
&probit(y_i = 2) = F(\alpha_3 - \beta . X_i) - F(\alpha_2 - \beta . X_i) \\
&: \; : \qquad : \; : \qquad : \; : \; : \; : \; : \; : \\
&probit(y_i = m) = 1 - F(\alpha_{m+1} - \beta . X_i)
\end{aligned}$$

وعليه يمكن كتابة معقولية النموذج من أجل العينة N بالشكل التالي :

$$L = \prod_{i=1}^{n} \prod_{j=0}^{m} probit(y_i = j)^{y_{ij}} = \prod_{i=1}^{n} \prod_{j=0}^{m} \left[F(\alpha_{j+1} - \beta . X_i) - F(\alpha_j - \beta . X_i)\right]^{y_{ij}}$$

[1] D.Gujarati, "**Basic Econometrics**" MC Graw-Hill Inc ,3rd édition, New York ,PP 64-71

علما أن y_{ij} تمثل المتغيرة ثنائية الإستجابة تكتب على الشكل التالي :

$$y_{ij}\begin{cases}1 \quad si \quad y_i = j \\ 0 \quad si \begin{cases}\alpha_0 = -\infty, \quad \alpha_{m+1} = +\infty \\ \forall i = 1,2,...,n \\ \forall j = 0,1,...,m\end{cases}\end{cases}$$

وبذلك يمكن تقدير كل من المعلمات β والمستويات α_i من خلال تعظيم دالة لوغاريتم المعقولية .

المطلب الثالث : نموذج الإنحدار اللوجستي

يعد تحليل الإنحدار اللوجستي أكثر النماذج ملائمة لوصف البيانات التي تكون الاستجابة فيها ثنائية ويكون فيها المتغيرات التوضيحي ذا مستويات متعددة إلا أن التقدير بإستخدام طريقة المربعات الصغرى لمعلمات هذه النموذج يصطدم بمشكلتين أساسيتين تتمثلان في لا خطية هذه المعلمات وعدم تجانس تباين الاستجابات المشاهدة مما يؤدي في حالة عدم تجاوزهما إلى الحصول على تقديرات متحيزة ولا تتوزع توزيعا طبيعيا وليس لها أقل تباين ممكن ، إلا أنه يمكن التقليل من حدة هذا التأثير بالإعتماد على التحويل الخطي للدالة اللوجستي و من ثما تحقيق التجانس في تباين الاستجابات المشاهدة.

إن الغرض من تحليل الانحدار هو تفسير العلاقة بين مجموعة من المتغيرات متمثلة في متغير الاستجابة (المتغير المعتمد) و الذي يتم توضيحه من خلال متغير توضيحي واحد أو أكثر (متغيرات مستقلة) و قد يأخذ متغير الإستجابة إحدى النتيجتين إما الصفر أو الواحد و يسمى ثنائي الاستجابة (Binary response) ويكون إحتمال ظهور الحدث بـ P و إحتمال عدم الظهور q= 1- P ، وقد لوحظ من خلال البحوث السابقة أن النموذج اللوجستي يكون أكثر تمثيلا للبيانات عندما يكون عدد المشاهدات كبيرا وكذلك عندما يكون عدد المتغيرات المفسرة أكثر من ثلاثة مستويات ، على عكس النماذج الخطية التي تقل كفاءتها كلما زاد عدد مستويات المتغيرات التوضيحي.

1- تقديم نموذج تحليل الإنحدار اللوجستي :

الإنحدار اللوجستي أحد أكثر التقنيات المستعملة على نطاق واسع للتصنيف ، إذ يعود الفضل في تطوير هذا النموذج إلى الباحث Verhulst بإعتباره أول من إستخدم الدالة اللوجستية (Logistic function) لوصف نمو المجتمع و أسماها بدالة النمو (growth function) ، ثم في عام 1920 قام الباحثان Peal and Reed بإستخدام الدالة لحساب نمو السكان ليطلقا عليها إسم الدالة اللوجستية بدلا من دالة النمو[1] ، حيث عرفها Harver بأنها الطريقة الإحصائية لنمذجة البيانات الثنائية ، لهذا يعتبر من أهم النماذج التي تعتمد

[1] R. Pearl , L. J. Reed "**On The rate of Growth of the population of the United states since 1790 and Mathematical Representation** " National Academy of Sciences,NO 6, P 275.

على المتغيرات النوعية في تفسير الظواهر ، فالعديد منها يتطلب البحث عن الأمثلية ويكون فيها المتغير التـــابع (y) محل الدراسة ثنائي القيمة حيث يأخذ القيمتين (0) أو (1) بحيث يأخذ القيمة (1) في حالة حـــدوث الحـــدث المرغوب أما عندما يأخذ القيمة (0) في حالة حدوث الحدث غير المرغوب ، كما أن ما يميز هذا الترميز هـــو أن متوسط المتغير التابع ثنائي القيمة سوف يمثل قيمة تعادل إحتمال أن يتحقق الحدث المرغوب ، وبالتالي يتم تمثيـــل العلاقة بين المتغير المفسر و المتغير المفسر وفق الصيغة التالية[1] :

$$y_i = \frac{\exp^{(\alpha+\beta.x_i)}}{1+\exp^{(\alpha+\beta.x_i)}} \qquad \begin{matrix} -\infty < x_i < \infty \\ -\infty < \alpha < \infty \\ \beta > 0 \end{matrix} \qquad .....(I)$$

ويتم التعبير عن هذه الصيغة كدالة مستمرة منحناها يأخذ شكل حرف S الذي يمثل الاحتمال المقابل لكل صنف معين من المتغير التابع و التي يمكن أن يسبب زيادة أو نقصان بمنحني الدالة وذلك كالآتي :

الشكل رقم (II-08) : شكلي دالة الإنحدار اللوجستي

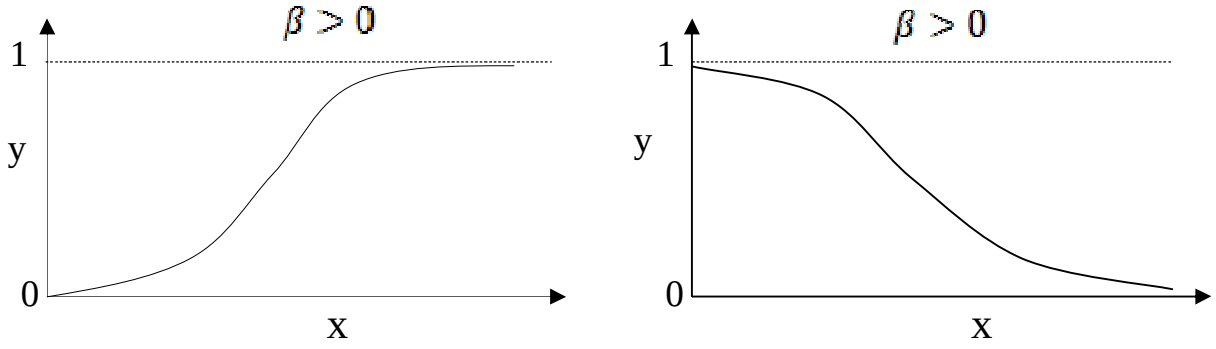

Source : Alan Agresti "**OP-Cit**" P71.

و في الحالة التي تتعدد فيها مستويات المتغيرات المستقلة $(x_{i1},x_{i2},\ldots,x_{ik})$ المفسرة للمتغير التابع Y_i يتم صياغة العلاقة على الشكل التالي :

$$y_i = \frac{\exp(\sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij})}{1 + \exp(\sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij})} + u_i$$

$$\begin{matrix} i = 1,2,.....,n \\ j = 0,1,2,.....,k \end{matrix}$$ حيث :

علما أن :

y_i : المشاهدة i للمتغير التابع ثنائي الإستجابة

[1] A.Agresti " **An Introduction to Categorical Data Analysis**" wiley series in probability and ststistics ,2nd édition john wiley sons, INC publication ,1996 ,P 70 .

X_{ij} : المشاهدة i للمتغير التفسيري j حيث $X_{i0}=1$

β_j : معلمات النموذج

u_i : حد الخطأ العشوائي غير المشاهد

و بإفتراض أن الحد الخطأ العشوائي (u_i) يتبع التوزيع اللوجستي الذي يكون متماثلا حول الصفر و تباينه يساوي $\pi^2/3$ ، فإن دالة الكثافة الإحتمالية تأخذ الصيغة التالية[1] :

$$f(\varepsilon)=\frac{\exp(u_i)}{[1+\exp(u_i)]^2}$$

ويكون دالة التوزيع التراكمية على الصورة التالية[2] :

$$F(\varepsilon)=\frac{\exp(u_i)}{1+\exp(u_i)}$$

أما بالنسبة لتوقع الأخطاء العشوائية غير المشاهدة و تباينها تأخذ الصورة الآتية :

$$\begin{cases} E(u_i)=0 \\ VAR\ (u_i)=\theta_i(1-\theta_i) \end{cases}$$

ويتبع المتغير التابع ثنائي الإستجابة توزيع برنولي حيث يأخذ القيمة واحد بإحتمال (θ_i) و القيمة صفر بإحتمال $(1-\theta_i)$ ، وعليه تأخذ دالة الإستجابة (إحتمال الحدث المرغوب) الصيغة التالية :

$$P(Y_i=1/x_{i1},x_{i2},....,x_{ik})=\theta_i=\frac{\exp(\sum_{j=0}^{k}\beta_j.X_{ij})}{1+\exp(\sum_{j=0}^{k}\beta_j.X_{ij})}$$

كما يمكن تبسيط دالة الإستجابة لتؤول عند إختزال المقدار $(\exp(\sum_{j=0}^{k}\beta_j.X_{ij}))$ إلى الصيغة التالية :

$$\theta_i=\frac{1}{1+\exp\left[-(\sum_{j=0}^{k}\beta_j.X_{ij})\right]}$$

بينما دالة عدم الإستجابة للحدث فتأخذ الشكل التالي :

[1] A.A.Rodriguez "**Logistic regression and world income distribution"** IAER ,MAY 2001,VOL 7 , NO 2 ,P236 .
[2] Ibidem .

$$P(Y_i = 0 / x_{i1}, x_{i2}, ..., x_{ik}) = 1 - \theta_i = 1 - \left[\frac{\exp(\sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij})}{1 + \exp(\sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij})} \right]$$

ومنه يمكن كتابة العلاقة السابقة وفق الصورة التالية :

$$(1 - \theta_i) = \frac{1}{1 + \exp(\sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij})}$$

و بإستخدام العلاقة $\left[\eta_i = (\sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij}) \right]$ ، يمكن إعادة صياغة نموذج الإنحدار اللوجستي على الشكل التالي :

$$y_i = \frac{\exp(\eta_i)}{1 + \exp(\eta_i)} + u_i = \theta_i + u_i$$

وهو ما يشير إلى أن التغير في (η_i) داخل المجال $]-\infty \quad +\infty[$ يترتب عليه تغير (θ_i) داخل المجال $[0 \quad 1]$ بمعني أن العلاقة بين (θ_i, η_i) تكون علاقة غير خطية ، وأن التغير (θ_i) داخل المجال $[0 \quad 1]$ يحقق الشرطين المطلوب تحقيقهما في نماذج الإنحدار ثنائية الإستجابة1 .

2- التحويل الخطي لنموذج اللوجستي : يصنف النموذج اللوجستي ضمن النماذج اللاخطية التي يمكن تحويلها إلى نماذج خطية وتسمى هذه النماذج بالنماذج الخطية ضمنيا ، حيث يميل الإحصائيون عادة إلى التحويل الخطي لهذه النماذج لإزالة إنحناءات معلماتها وذلك لتأثير هذه الانحناءات السلبي في حالة وجودها على خصائص مقدرات دالة الإمكان الأعظم ومن ثم قيم الإستجابة التي يتم التنبؤ بها ، حيث تكون هذه المقدرات في الغالب متحيزة ولا تتوزع توزيعا طبيعيا وتبايناتها لا تكون أصغر ما يمكن مما يجعل نتائج الاختبارات مضللة ، وفي هذا الصدد وضع Berkson في عام 1944 بتحويل علاقة الإنحدار اللاخطية بين المتغيرات المفسرة X_j ومتغير نسبة الإستجابة θ_i في النموذج اللوجستي إلى علاقة إنحدار خطية ، للحصول [2] على التحويلة الخطية لنموذج الإنحدار اللوجستي والذي يطلق عليه تحويلة اللوجيت يمكن إستخدام معامل الترجيح Odds الذي يمثل نسبة إحتمال تحقق الحدث المرغوب $(Y_i = 1)$ إلى إحتمال عدم تحقق الحدث المرغوب $(Y_i = 0)$ على الصورة التالية :

$$Odds = \Omega_i = \frac{P(Y_i = 1 / x_{i1}, x_{i2}, ..., x_{ik})}{P(Y_i = 0 / x_{i1}, x_{i2}, ..., x_{ik})} = \frac{\theta_i}{1 - \theta_i}$$

[1] مصطفى الخواجة "**مقدر*Stien* اللوجستي (دراسة محاكاة)**" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية – مصر ، المجلد 47 العدد رقم 01 ، يناير 2010 .

[2] نفس المرجع .

$$\Omega_i = \frac{\exp(\eta_i) \big/ [1+\exp(\eta_i)]}{1 \big/ 1+\exp(\eta_i)} = \exp(\eta_i)$$

ويتبين من العلاقة الأخيرة أن معامل الترجيح (Ω_i) ينتمي إلى المجال $[0 \quad +\infty[$ ، وهذا ما يعني تجاوز مشكلة الحدود العليا للإحتمال بحيث لما $(\theta_i = 0)$ فهذا يعني أن معامل الأرجحية يساوي الصفر $(\Omega_i = 0)$ ، أمـــا إذا كانت $(\theta_i = 1)$ فإن $\Omega_i \to \infty$.

وبأخذ لوغاريتم معامل الترجيح (Ω_i) يتم الحصول على تحويلة اللوجيت وفق الصورة :

$$Ln(Odds) = Ln(\Omega_i) = Ln[\exp(\eta_i)] = \eta_i$$

$$\eta_i = \sum_{j=0}^{k} \beta_j . X_{ij} = \beta_0 + \beta_1 . X_{i1} + ... + \beta_k . X_{ik} = Logit$$

إن الهدف من اللجوء إلى لدالة اللوجيت هو إمكانية تطبيق الإنحدار الخطي البسيط أو المتعدد عند تحليـــل العلاقات للبيانات ذات المتغير التابع الثنائي ، حيث أن مدى اللوجيت يتراوح بين $(-\infty \ ، \ +\infty)$ عندما يتـــراوح مدى θ_i بين الصفر و الواحد ، كما أن أي تغير في $Ln(\Omega_i)$ بوحدة واحدة يترتب عليه تغـــير كـــبير في θ_i ، ويمكن إيجاد دالة الإستجابة لنموذج اللوجستي بإستخدام معامل الترجيح على النحو التالي :

$$\theta_i = \frac{\exp(\eta_i)}{1+\exp(\eta_i)} = \frac{\Omega_i}{1+\Omega_i} = \frac{odds}{1+odds}$$

أما بالنسبة لدالة الإستجابة لنموذج اللوجستي بإستخدام لوغاريتم معامل الترجيح على النحو التالي :

$$\theta_i = \frac{\exp(\ln \ \Omega_i)}{1+\exp(\ln \ \Omega_i)} = \frac{\exp(\log \ it)}{1+\exp(\log \ it)}$$

وبالتالي عملية تحويل النموذج من علاقة متغير تابع ونسبة الاستجابة إلى خط مستقيم يمكن من إستخدام أساليب الانحدار الخطي البسيط و المتعدد لتقدير معلمات النموذج هذا من ناحية التحليل الإحصائي والرياضي ، أما مـــن الناحية الواقعية فمعلوم أهمية هذه الصفة للابتعاد عن النتائج العشوائية ، حيث يرى كـــل مـــن Chen and Pounds إنه في حالات كون البيانات لا تتوزع طبيعيا والنموذج الملائم لهذه البيانات غير خطي فهنا علينا إما أن يتم توفيق نموذجا بديلا أو استخدام تحويلا ملائما ويجب أن يستعمل لإعادة تحليل البيانات[1] .

[1] مصطفى الخواجة ، **مرجع سابق** .

3- تقدير معلمات النموذج اللوجستي : تعد طريقة الإمكان الأعظم من أهم الطرائق في التقدير لأنها تحتوي على خصائص جيدة منها الثبات والاتساق غالبا، إذ يعرف التقدير بهذه الطريقة بأنه قيم المعلمات التي تجعل دالة الإمكان في نهايتها العظمى ، إذا كانت العينة تحتوي على n فرد وأن المشاهدات مستقلة ، وبالتالي فإن دالة الإمكان الأعظمي تأخذ الشكل التالي :-

$$L(\beta_j)=\prod_{i=1}^{n}\theta_i^{Y_i}.(1-\theta_i)^{1-Y_i} \Leftrightarrow L(\beta_j)=\prod_{i=1}^{n}\left[\frac{\theta_i^{Y_i}}{(1-\theta_i)^{Y_i}}.(1-\theta_i)\right]$$

يتم كتابة دالة الإمكان الأعظمى كالأتي :

$$L(\beta_j)=\prod_{i=1}^{n}\left[(odds)^{Y_i}.(1-\theta_i)\right]=\prod_{i=1}^{n}\left[\exp(\sum_{j=0}^{k}\beta_j.X_{ij})\right]^{Y_i}\left[1+\exp(\sum_{j=0}^{k}\beta_j.X_{ij})\right]^{-1}$$

وبإدخال لوغاريتم على طرفي العلاقة السابقة نحصل على :

$$\ln L(\beta_j)=\sum_{i=1}^{n}\left[y_i.\ln\left(\exp(\sum_{j=0}^{k}\beta_j.X_{ij})\right)-\ln\left(1+\exp(\sum_{j=0}^{k}\beta_j.X_{ij})\right)\right]$$

وبإيجاد عدمية المشتقات الجزئية الأولى للدالة L بالنسبة لكل معلمة $\left(\frac{\partial L(\beta_j)}{\partial(\beta_j)}=0\right)$ والتي ينتج عنها (K+1) معادلة جزئية ،و بحلها يتم الحصول على تقدير لمعاملات (β_j // $j=0,1,..,k$) لنموذج الإنحدار اللوجستي .

المطلب الرابع : الإستدلال الإحصائي للنماذج الثنائية الإستجابة

هناك مجموعة من المعايير و الإختبارات الإحصائية التي يستدل بها الباحثين للتحقق من مدى ملائمة النموذج في حالة التعامل مع البيانات ثنائية الإستجابة بالنسبة للمتغير التابع ، حيث تصنف هذه المعايير المساعدة على تقويم النموذج النهائي الذي تم توفيقه للبيانات إلى إختبارات التحقق من ملائمة النموذج المقدر بشكل عام وأخرى لإختبار الدلالة الإحصائية لكل متغير تفسيري بصفة مستقلة ، كما يضاف إلى ذلك بعض إختبارات المقارنة عندما يرغم الباحث في المفاضلة بين أكثر من نموذج مقدر بإستخدام نفس البيانات و الظروف .

1- إختبارات الإحكام العام للنموذج : يمكننا تحديد كيفية تحكيم النموذج للمعطيات (La qualité de l'ajustement) بعدة معايير ترتكز أهمها في إختبار المعقولية العظمى ، إختبار Hosmer and Lemeshow بالإضافة إلى إحصائية $Pseudo\ R^2$.

1-1- إحصائية نسبة الإمكان الأعظم (إختبار المعقولية العظمى): يعد أهم إختبارات كفاية النموذج بالكامل وجودته (Goodness of fit) حيث كان يعتمد لتحقيق هذا الهدف في الإنحدار الخطي على إختبار فيشر F

بينما يتم إستخدام نسبة الإمكان الأعظم (log likelihood ratio) الذي يتبع توزيع Ch-2 ، والذي يستخدم لتحديد معنوية النموذج إحصائيا بالنسبة لأي متغير مستقل ، وذلك من خلال إختبار $LR(k)$ للنموذج الذي يحتوى ذلك المتغير مقارنة مع النموذج الذي لا يحتوى ذلك المتغير المستقل ، وعليه فالإحصائية تقوم على إختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots = \beta_k = 0 \\ H_1 : \exists \beta_j \neq 0 \end{cases}$$

فإذا كانت $LR(k)$ معنوية $(sig \leq \alpha)$ فإنه يتم رفض فرضية العدم ، وبالتالي فإنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد غير مساوي للصفر ، وأن بهذه المتغيرات لها القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع أفضل من الصدفة ، أما بالنسبة للصيغة الرياضية لتقدير هذه الإحصائية فتكتب على النحو التالي :-

$$LR(k) = -2\log\left[L(\beta_0) - L(\beta_0, \beta_j)\right]$$

حيث أن :-

$L(\beta_0)$: يمثل قيمة دالة الإمكان (دالة الترجيح) لنموذج المختزل الذي يحتوي على معلمة التقاطع فقط

$L(\beta_0, \beta_j)$: يمثل قيمة دالة الإمكان الأعظم للنمـــوذج ككل ؛

$LR(k)$: إحصائية نسبة الإمكان الأعظم تتوزع χ^2 بدرجة حرية مساوية لـــ k و التي تمثل عدد المتغيرات التفسيرية لنموذج .

2-1- إحصائية Pseudo R^2 : تشير قيمة Pseudo R^2 إلى قوة العلاقة بين المتغيرات النوعية المستخدمة في النموذج ،ويطلق عليه أيضا إحصائية R^2 McFadden و يتم حسابه وفق العلاقة التالية :-

$$R^2 = 1 - \left[\frac{-2\log L(\beta_0, \beta_j)}{-2\log L(\beta_0)}\right] \quad or \quad R^2 = \frac{LR(k)}{-2\log L(\beta_0)}$$

علما أن $-2\log L(\beta_0)$ تعبر عن أقصى قيمة يأخذها سالب ضعف دالة لوغاريتم المعقولية في الحالة الـــتي تكون فيها كل معاملات النموذج β_j معدومة بإستثناء الثابت (constant) ، أما $-2\log L(\beta_0, \beta_j)$ والتي تشير إلى أعظم قيمة يأخذها سالب ضعف دالة لوغاريتم المعقولية في الحالة التي يتضمن النموذج جميع معـــاملات النموذج β_j بما فيها الثابت β_0 .

وبالنظر إلى خصوصية نموذج الإنحدار اللوجستي في تقدير المعلمات يتم الإستعاض عن معامـــل التحديـــد R^2 الذي يستخدم لمعرفة مدى ملائمة الإنحدار المقترحة لبيانات الدراسة بإحصائيتي التوافـــق R^2 Nagelkerke

و R^2 Cox & Snell اللتين لهما نفس الهدف الإحصائي من خلال تحديد نسبة التباين المفسر في النمـــوذج المقدر ، وعليه يتم تقديرهما وفق الصورة التالية[1] :

$$\left.\begin{aligned} R_C^2 &= 1-\left[\frac{L(\beta_0)}{L(\beta_0,\beta_j)}\right]^{(2/n)} \\ R_Z^2 &= 1-\left(L(\beta_0)\right)^{(2/n)} \end{aligned}\right\} \mapsto R_N^2 = \frac{R_C^2}{R_Z^2} \Leftrightarrow R_N^2 = \frac{R_C^2}{1-\left(L(\beta_0)\right)^{(2/n)}}$$

حيث أن:

R_C^2 : تمثل إحصائية التوفيق R^2 Cox & Snell ؛

R_Z^2 : تمثل القيمة العظمى الممكنة لإحصائية R_C^2 ؛

R_N^2 : تمثل إحصائية التوفيق R^2 Nagelkerke ؛

n : حجم العينة .

3-1- إختبار H&L : تم إقترح هذا الإختبار من طرف Hosmer and Lemeshow قصد إستخدامه للتأكد فيما إذا كان النموذج يمثل البيانات بشكل جيد أم لا ، وذلك عن طريق إستخدام إختبار Ch-2 لحسن المطابقة لتقييم الفرق بين القيم المشاهدة (Observed) التي لا تستند إلى نموذج نظري و القيم المتوقعة (Expected) التي تم إحتسابها من تقديرات النموذج المقدر، ويتم حساب إحصائية χ^2 لجودة التوافق من تقاطع مجاميع المتغير التابع الثنائي (y) مع مجاميع الإحتمالات التقديرية [2] ، وذلك عندما يكون أسلوب التجزئة محددا بنقاط ثابتة ضمن المدى $[1-0]$ حيث يمكن إختبار أي عدد من نقاط التجزئة وغالبا تكون نقاط التجزئة m=10 في هذه الحالة تكون المجموعة المتضمنة أدلة الأزواج $\left[Y_i;\hat{P}(X_i)\right]$ ضمن المجموعة k وفق الأتي[3] :

$$JK = \left[i:(k-1)/m \le k \le k/m\right]$$

وتحسب التكرارات المشاهدة و المتوقعة وبالتالي تحسب إحصائية الإختبار $H\ \&\ L$ وفق العلاقة التالية :

$$H\ \&\ L = \sum_{s=1}^{2}\sum_{j=1}^{m}\left(h_{sj}-\hat{h}_{sj}\right)^2/\hat{h}_{sj}$$

وتتوزع إحصائية H&L توزيع Ch-2 بدرجات حرية df = m-2 ، بينما حساب التكرارات المشاهدة والمتوقعة كالآتي :

$$\hat{h}_{1k} = \sum_{i=jk} Y_i \qquad \hat{h}_{1k} = \sum_{i=jk} \hat{P}(X_i)$$

$$\hat{h}_{2k} = \sum_{i=jk} (1-Y_i) \qquad \hat{h}_{2k} = \sum_{i=jk} \left[1-\hat{P}(X_i)\right]$$

---

[1] بهاء عبد الرزاق قاسم **"تحليل أثر بعض المتغيرات في الإصابة بمرض اللثة بإستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي"** مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة ، العراق ، المجلد 07 العدد 27 ، 2011 ، ص 144 .

[2] عدنان غانم ، فريد خليل الجاعوني " **إستخدام تقنية الإنحدار اللوجستي ثنائي الإستجابة في دراسة أهم المحددات الإقتصادية والإجتماعية لكفاية دخل الأسرة** " مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، الأردن ، المجلد 27 العدد الأول ، 2011 ، ص 124 .

[3] عدنان غانم ، فريد خليل الجاعوني **"مرجع سابق"** ص 125 .

و بناءا عليه يتم صياغة الفروض الإحصائية وفق الشكل التالي :

الفرضية العدمية (H_0): تشير إلى تساوي الحالات المشاهدة مع الحالات المتوقعة (المتنبأ بها)، مما يعني أن النموذج يمثل البيانات بشكل جيد ، ومن ثم يتم كتابتها بالشكل الآتي :

$$H_0 : h_{1k} = \hat{h}_{1k}$$
$$h_{2k} = \hat{h}_{2k}$$

الفرضية البديلة (H_1) : تشير إلى عدم تساوي الحالات المشاهدة مع الحالات المتنبأ بها ، بمعنى أن النموذج لا يمثل البيانات بشكل جيد .

أما بالنسبة للقرار : فيتم قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة الإحتمالية لإحصائية χ^2 أكبر من مستوى المعنوية المحدد من قبل الباحث .

1-4- جدول تصنيف النموذج : يجمع الباحثين على قدرة جدول التصنيف Classification Tables كمؤشر إحصائي في التحقق من مدى ملائمة النموذج بشكل كامل و من تم مطابقته للبيانات ، حيث يعتمد في تصنيف الظواهر ثنائية الحدث أو الخاصية عن طريق إستخدام مصفوفة الخلط (التشويش) التي تبين الانتماء الفعلي مقابل الإنتماء المتنبأ به بالنسبة لكل مجموعة ، كما تتطلب الطريقة الحصول على متغير تابع مشتق من النموذج من خلال تحديد نقطة قطع (C) ليتم مقارنة الإحتمالات المتوقعة على أساسها[1]، فإذا إفترضنا أن الظاهرة الحالية تتكون من المجموعة A_1 التي تعبر عن الخاصية الأولى و المجموعة A_2 التي تمثل الخاصية الثانية ،و الشكل الموالي يعبر عن الوضعية العامة لجدول التصنيف[2]:

الجدول رقم (II-03) : مصفوفة التشويش (Confusion matrix)

	Y	Predicted Group Membership		Total
		A_1	A_2	
Original	A_1	n_{1p}	$n_{1q}= n_1- n_{1p}$	n_1
	A_2	$n_{2q}= n_2- n_{2p}$	n_{2p}	n_2
	Total	$n_{1p}+ n_{2q}$	$n_{1q}+ n_{2p}$	N

Source : M.Blum " **OP-cité** " P22.

حيث أن :

n_1 : عدد وحدات عينة المجتمع A_1

[1] عادل بن أحمد بن حسن بابطين **"الإنحدار اللوجستي و كيفية إستخدامه في بناء نموذج التنبؤ للبيانات ذات المتغيرات التابعة ثنائية القيمة"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء و البحوث ، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية،1430/1429هـ ، عمل غير منشور ، ص 106.

[2] M.Blum " **Failing Company Discriminate Analysis**" Journal of Accounting Research , 1974 , P22.

n_2 : عدد وحدات عينة المجتمع A_2

n_{1p} : عدد الوحدات من عينة المجتمع A_1 التي صنفت على أنها تنتمي فعلا إلى عينة المجتمع A_1

n_{1q} : عدد الوحدات من عينة المجتمع A_1 التي صنفت خطأ على أنها تنتمي إلى عينة المجتمع A_2

n_{2q} : عدد الوحدات من عينة المجتمع A_2 التي صنفت خطأ على أنها تنتمي إلى عينة المجتمع A_1

n_{2p} : عدد الوحدات من عينة المجتمع A_2 التي صنفت على أنها تنتمي فعلا إلى عينة المجتمع A_2

يعتمد تحليل جداول التصنيف على التحقق من مدى قدرة النموذج المقدر في تصنيفه لعدد الوحدات التي تنتمي إلى المجموعة المعنية بالتصنيف فعلا من تلك التي لا تنتمي إلى المجموعة المعنية بالتصنيف ، وذلك بالإعتماد على المؤشرات التالية [1]:-

- **حساسية النموذج** : تعرف بأنها قيمة الإحتمال بأن يكون التصنيف المتوقع لعدد الوحدات من عينة المجتمع A_1 تكون فعلا تنتمي إلى هذا المجتمع وبشكل صحيح ، وتحسب هذه الإحصائية وفق المعادلة التالية :-

$$\text{Sensitivity} = \frac{n_{1q}}{n_1 + n_2}$$

- **دقة النموذج** : تعرف بأنها قيمة الإحتمال بأن يكون التصنيف المتوقع لعدد الوحدات من عينة المجتمع A_2 تكون فعلا تنتمي إلى هذا المجتمع و بشكل صحيح ، وتعطى هذه الإحصائية وفق المعادلة التالية :-

$$\text{Specifity} = \frac{n_{2q}}{n_1 + n_2}$$

- **التصنيف الصحيح** : تعرف بأنها نسبة الكفاءة* ، أما بالنسبة لصيغة حساب إحصائية إحتمال التصنيف الصحيح للظاهرة (APR[*]) ، و التي يتم تقديرها وفق العلاقة الآتية [2]:

$$APR = \frac{n_{1q} + n_{2q}}{n_1 + n_2} = \frac{n_{1q} + n_{2q}}{N}$$

حيث يشير المعدل إلى نسبة مشاهدات العينة التدريجية التي صنفت خطأ ، كما أن الصيغة تكون متحيزة في حالة العينات الصغيرة و تجدر الإشارة هنا إلى إستخدام طريقة الإستبعاد للاشنبرش " **Lanchenbruchs holdout procedure**" إذ يتم استبعاد قيمه من المجموعة الأولى (A_1) ويتم إيجاد الدالة من المشاهدات المتبقية وعددها $(n_1 - 1) + n_2$ ويكرر هذا الإجراء بالاستبعاد والتصنيف حتى يتم تصنيف جميع مشاهدات المجموعة الأولى ،وبإفتراض أن $n_{A_1}^{k}$ تشير إلى عدد المشاهدات المستبعدة (k) من المجموعة الأولى (A_1) بتكرار العملية على

---

[1] عادل بن أحمد بن حسن بابطين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 108 .

* **الكفاءة Efficincy** : مجموع الحالات التي صنفت بشكل صحيح حسب كل مجموعة ، أي أنه يعادل $E = n_{1P} + n_{2P}$

[*] **A**ccuracy **P**robability **R**atio

[2] M.Blum , **OP-cit** , p23 .

المجموعة الثانية (A_2) حتى يمكن الحصول على $n_{A_2}^k$ التي تمثل عدد المشاهدات المصنفة خطأ من المجموعة الثانية وبتحديد الإحتمال الشرطي للتصنيفين من خلال العلاقة التالية[1] :

$$APR' = \frac{n_{A_1}^k + n_{A_2}^k}{n_1 + n_2}$$

1-5- تحليل منحنى ROC® : يعتمد هذا التحليل على دراسة العلاقة بين الحساسية و الصدفة (1-الدقة) ، من خلال تمثيل الحساسية على محور و في مقابل (1-الدقة) لجميع نقاط القطع على محور ، و بالتالي يشير منحنى خاصية تشغيل المستقبل و الذي يعرف بإختصار منحنى (ROC) ، حيث تعطي المساحة تحت هذا المنحنى و التي تتراوح ما بين الصفر و الواحد الصحيح مقياسا لمدى قدرة النموذج للتمييز بين الحالات التي تملك الخاصية أو الحدث موضع الفحص و الحالات التي لا تملك تلك الخاصية ، وتكون المساحة فوق قطر الصدفة تساوي 0.5 وكلما زادت القدرة التمييزية للنموذج كلما إبتعد المنحنى عن قطر الصدفة بإتجاه الركن الأيسر العلوي زادت المساحة تحت منحى ROC حتى تصل إلى القيمة واحد صحيح و التي تعني التمييز التام للحالات التي نهتم بدراستها في النموذج المقدر، وفي مثل هذه الحالات يأخذ منحنى ROC شكل يشبه إلى حد معين التمثيل التالي :

الشكل رقم (II-09) : التمثيل النموذجي لمنحنى ROC

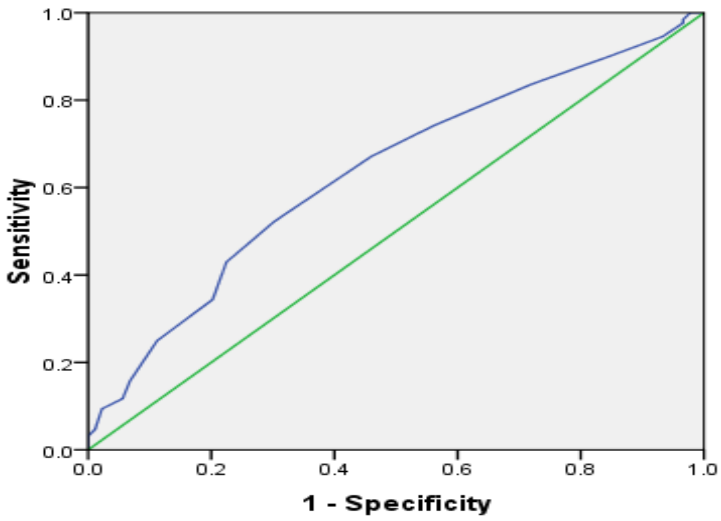

المصدر : من إعداد الطالب

يركز تحليل المنحنى ROC على ثلاثة وضعيات، حيث يبدأ المنحنى بالإحداثية (0،0) المقابل لنقطة القطع للعتبة المتحفظة جدا والتي تشير إلى أن كل الحالات سالبة ، أما الطرف الأخر من المنحنى فإن الإحداثية (1 ، 1) يقابل نقطة القطع للقرار بأن جميع الحالات موجبة ، أما الخط الذي يصل بين الإحداثيتين يسمى بقطر الصدفة ويأخذ القيمة 0.5 وعندها منحنى ROC لإختبار التصنيف ليس له قدرة على التمييز بين الحالات الموجبة للتصنيف أو السالبة ، ولكن عندما يكون المنحنى واقعا أعلى من قطر الصدفة فإن هذا يعني أن النموذج له قدرة

[1] M.Blum , **OP-cit** , p23 .
® **R**eceiver **O**peration **C**haracteristic

تصنيفية وتمييزية للحالات بحيث كلما كان المنحنى أبعد من قطر الصدفة و بإتجاه الزاوية الشمالية الغربية وبمحادث المحورين كان النموذج له قدرة تمييزية عالية ، بينما إذا ظهرت مساحة تحت منحنى ROC بمعنى أنها أقل من القيمة 0.5 فهذا يعني أن القدرة التنبؤية للنموذج أسوء من الصدفة[1] .

2- إختبار معاملات النموذج المقدر(Wald Test) : ليتم التأكد من الدلالة الإحصائية لمعاملات النموذج المقدر مما يعني أن المتغيرات المستقلة المكونة له قادرة على التنبؤ بالمتغير التابع ثنائي الإستجابة بشكل جيد ، من خلال الإعتماد على ما يعرف بإختبار Wald الذي يقوم بإختبار الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تأثير لمعامل المتغير المستقل X_j على التنبؤ بقيمة المتغير التابع y ، بينما الفرضية البديلة تقر غير ذلك وفق التعبير الآتي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_j = 0 \\ H_1 : \beta_j \neq 0 \end{cases}$$

يعد إختبار Wald من الاختبارات المهمة التي تستخدم لإختبار معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير المعتمد في النماذج غير الخطية ، والذي يقابل هذا الاختبار اختبار(t) في النماذج الخطية وأن صيغة الاختبار تأخذ الصورة :

$$Wald_j = \left(\frac{\hat{\beta}_j}{S.E_{\hat{\beta}_j}} \right)^2$$

حيث أن $\hat{\beta}_j$ تمثل معلمة المتغير المستقل رقم j ، أما $S.E_{\hat{\beta}_j}$ تعني قيمة الخطأ المعياري لمعلمة المتغير المستقل X_j .

ويتم مقارنة قيمة إختبار Wald مع توزيع χ^2 بدرجة حرية واحدة ، أو من خلال المقارنة بين القيمة الإحتمالية لإحصائية Wald مع مستوى المعنوية المحدد لمعرفة فيما إذا كان المتغير المعني معنوي أم لا ، إذ يتم قبول الفرضية العدمية في الحالة التي يكون فيها قيمة إحصائية W_j المحسوبة أقل من قيمة $\chi^2_\alpha(1)$ أو إذا كانت القيمة الإحتمالية لإحصائية Wald أكبر من مستوى المعنوية وبالتالي فإن المتغير المستقل ليس له تأثير على القيمة التنبؤية للمتغير التابع مما يشير إلى إمكانية حذفه نهائيا من النموذج ، و ترفض الفرضية العدمية و بالتالي قبول الفرضية البديلة في الحالة العكسية ، والتي تعني أن المتغير المستقل له تأثير على القيمة التنبؤية للمتغير التابع .

لكن قيمة اختبار W_j المحسوبة تكون مشكوك في دقتها في العينات الصغيرة لان الخطأ المعياري قد يكون كبير ، وقد أشار الباحث Menard بأنه إذا كانت القيمة معامل الإنحدار كبيرة سيعظم من قيمة الخطأ المعياري والتي ينتج عنها قيمة صغيرة للإحصائية [2].

[1] T.Fawcett "**An introduction to ROC Analysis**" Pattern Recognition , Letters 27 ,USA , 2006 , P862.

[2] بهاء عبد الرزاق قاسم "**مرجع سبق ذكره**" ص 145 .

3- إختيار أحسن نموذج : في بعض الحالات يصبح من الضروري المفاضلة بين أكثر من نموذج للقيام بعملية نمذجة الظاهرة المدروسة ، حيث أن هذه العملية لا تكون دائما سهلة أو تتميز بالبساطة إلا أنه يمكن الإعتماد على مجموعة من المؤشرات الإحصائية تمكننا من الحكم على جودة النموذج و تسمح لنا بإختيار أحسن النماذج المقدرة ، ومن بين أهم هذه الإحصائيات نشير إلى[1] :

3-1- تحليل البواقي :

- **بواقي برسن :** في هذه الحالة يستعمل إختبار χ^2 (Chi-2) الذي يعتمد على إحصائية برسن وذلك لمقارنة القيم الملاحظة للمتغير التابع ثنائي الإستجابة مع القيمة المتوقعة من النموذج ، فإذا كانت لدينا $P(Y_i = 1/ x_{i1}, x_{i2}, ..., x_{ik}) = \theta_i$ و التي تعبر عن الإحتمال المتوقع لظهور الحدث من النموذج ، وتعرف بواقي برسن بالعلاقة التالية :

$$r_i = \frac{y_i - \theta_i}{\sqrt{\theta_i(1-\theta_i)}}$$

ويمكن أن نعرف χ^2 لبرسن الذي يساوي : $\chi^2(n-k-1) \rightarrow \sum_{i=1}^{n} r_i^2$ حيث k تمثل عدد المعلمات .

- **بواقي الإنحراف:** الإنحراف هو المقدار الكلي الذي يقيس البعد أو المسافة بين y_i و θ_i، أما بواقي الإنحراف فهو يعرف من أجل كل ملاحظة بالشكل التالي :

$$d_i = signe(y_i - \theta_i)\sqrt{2|\log \theta_i|} \quad si \quad y_1 = 1$$

$$d_i = signe(y_i - \theta_i)\sqrt{2|\log(1-\theta_i)|} \quad si \quad y_1 = 0$$

إذا كان النموذج تام يعرف الإنحراف كالآتي :

$$D = \sum_{i=1}^{n} d_i^2 = -2\log L \rightarrow \chi^2(n-k-1)$$

الشيء الذي يسمح ببناء إختبار لرفض أو قبول النموذج حسب الإنحراف حيث يحكم على هذا الأخير بدرجة أو أهمية معنويته .

3-2- معايير المعلومة : تعطي معايير المعلومة قياسا لكمية المعلومة المعطاة من طرف النموذج و هي عبارة عن توليفة بين قيمة لوغاريتم المعقولية لعدد الملاحظات ، وعدد المعلمات ، حيث تحسب معايير أكاييك (Akaike) ، سوارت (Schwarz) ، وأنان كوين (Hannan-Quinn) بالشكل التالي :

- **معيار أكاييك ((AIC) Critère d'Akaike):**

$$AIC = -2\log(L)/N + 2.k/N$$

- **معيار سوارت ((SC) Critère de Schwarz):**

$$SC = -2\log(L)/N + k.\log(N)/N$$

[1] D.Gujarati " **OP-Cit** " PP 123-140.

- **معيار أنان كوين (Critère de Hannan-Quinn (HQ)):**

$$HQ = -2\log(L)/N + 2k.\log[\log(N)]/N$$

من خلال هذه المعايير يمكن إختيار أحسن نموذج وذلك بإختيار النموذج الذي تأخذ فيه هذه المعايير أصغر قيمة ممكنة .

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى أساسيات تحليل الظواهر ذات الطابع النوعي للتوصل للحقائق و تطوير المفاهيم النظرية بما يمكن من تعميم نتائجها أو عن طريق تطبيقها لحل مشكلات قائمة بعد تحديدها و التأكد من صحة وقدرة مسبباتها و محاولة علاجها ، وصولا إلى نتائج وتوصيات تسهم في التخفيف من حدتها ، مع ضرورة الإلمام بالمفاهيم و الإفتراضات و ما تم إجراؤه من قبل الآخرين لإختزال الجهود في سبيل حل مشكلة معينة ، فعلى الرغم من تعدد أنواع البحوث النوعية إلا أنها تشترك جميعها في إتباعها للطريقة العلمية و المنهجية في البحث ، و بالتالي فالتحليل النوعي يعتمد في دراسته لمختلف الظواهر على جمع البيانات الأولية بطريقة مباشرة على جملة من الأدوات يتوقف التفضيل فيما بينها على عدة عوامل ، فالبعض منها يصلح في دراسة حالة و لا يصلح لأخرى ، كأن يفضل إستخدام المقابلة و الإستقصاء عندما يكون نوع البيانات اللازمة له إتصال وثيق بإتجاهات و إعتقادات الأفراد نحو موضوع معين ، بينما تفضل الملاحظة في حالة جمع بيانات تتعلق بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة و ذات العلاقة الوطيدة بالزمن ، كما تفيد الوثائق و السجلات في إعطاء الباحث البيانات المطلوبة عن الماضي ، مع الإشارة إلى أنه يمكن الإعتماد على أكثر من أداة في أن واحد .

هذا ، وقد تم التعرض إلى نماذج تتلائم و طبيعة المتغير التابع ثنائي الإستجابة ، حيث تم التمييز بين النموذج الخطي الإحتمالي والنماذج غير الخطية كنموذج البروبيت و نموذج اللوجستي ، مع التركيز على هذا الأخير نظرا لملائمته في وصف البيانات التي يكون الاستجابة فيها ثنائية و تكون فيها المتغيرات التوضيحية ذات مستويات متعددة إلى جانب أننا سنعتمد عليه في الجانب التطبيقي من هذا العمل في بناء نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أن هذا النموذج قد يعاني من بعض المشاكل إذا ما تم تقدير معلماته بإستخدام طريقة المربعات الصغرى و التي من أهمها عدم تجانس تباين الاستجابات المشاهدة مما يؤدي في حالة عدم تجاوز إلى الحصول على تقديرات متحيزة ولا تتوزع توزيعا طبيعيا و ليس لها أقل تباين ممكن ، إلا أنه يمكن التقليل من حدة هذا التأثير بالإعتماد على التحويل الخطي لدالة اللوجستية أو ما يطلق عليه بتحويلة اللوجيت و المتمثل في نسبة إحتمال تحقق الحدث المرغوب إلى إحتمال عدم تحققه ، كما أنه يتم الإعتماد على طريقة الإمكان الأعظم للرفع من جودة تقدير المعلمات ، كما أنه يتم القيام بالإستدلال الإحصائي على النموذج المقدر .

الفصل الثالث

تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأساليب المنتهجة في دعمها بالجزائر

تمهيد الفصل

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال العقدين الأخيرين إهتمام كبير ممثل في سعي الحكومة لتطوير وتنمية هذا المجال ، و البحث عن طرق و أساليب لتشجيع وزيادة عدد المؤسسات بمختلف أحجامها و نشاطاتها و مواقعها وذلك للدور الذي تلعبه في تنمية ودعم الإقتصاد الوطني لقدرتها على الإستجابة السريعة للتغيرات في الأسواق و الظروف الإقتصادية بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق التوازنات الإقتصادية كالتقليل من حدة البطالة عن طريق قدرتها على خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة لتواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في إمتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي و المهني ، وكذا جاذبيتها لأفراد المجتمع أصحاب المشاريع و الأفكار التي تبحث عن فرصة لتجسيدها في مؤسسات تنتج أو تقدم خدمات للسوق كما أن إعتمادها على تكاليف رأسمالية منخفضة و ذلك راجع لطبيعة الإجراء الإنتاجي المستخدم حيث تعتمد أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال عامل إيجابي لذلك ، أيضا المساهمة في علاج جزئي للإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية لقدراتها على إستغلال و حشد و توظيف الموارد المحلية .

وبالتالي فإن حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تواجد هذه المؤسسات للنهوض والتطوير في جميع المجالات على المستويين العام و الخاص رغم أن معظم الباحثين يجمعون أنها أثبتت فعاليتها في القطاع الخاص أكثر منها في القطاع العام لعدة إعتبارات تبرر ذلك ، لهذا قامت الحكومة الجزائرية في إطار سياسة تهدف إلى خلق مناخ ملائم لبعث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن المعدل المرتفع للأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا عند إنشائها يجعل الحصول على التمويل أمر صعب، إضافة إلى ذلك يظهر مشكل غياب الضمانات، في المقابل سعت الجزائر كباقي الدول المهتمة بدفع ديناميكية النمو لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إستحداث أجهزة والهيئات لدعم و مساندة هذا القطاع كالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) ، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) ، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) ، الصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC) ....إلخ ، وبناءا عليه سيتم التطرق في هذا الفصل بشيء من التفصيل إلى العناصر الرئيسة التالية :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

المبحث الثاني : مشكلات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

المبحث الثالث : الآليات الحكومية لدعم وتطوير المؤسسات الص و الم .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كان الاقتصاد العالمي وعلى مدى التاريخ يتكون من الأعمال الصغيرة فقط ، و لم تظهر الأعمال الكبيرة إلا في الدول التي بدأت بالتصنيع مع بدايات الثورة الصناعية و عندما بدأ الاهتمام بالأعمال الكبيرة صاحبها التعتيم على الأعمال الصغيرة و إهمالها مما أدى بذلك إلى إهمال حاجياتها وخصوصياتها ، و عليه نهدف من خلال هذا المحور إلى محاولة إزالة هذا التعتيم بالتعرف على المؤسسات التي تستهدف الأعمال الصغيرة و التي يطلق عليها العديد من المسميات كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، منشأة الأعمال الصغيرة أو المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر كلها مصطلحات و إن إختلفت في طريقة لفظها لكنها تشير إلى نفس المعنى.

المطلب الأول : إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع توضيح معالمه التنظيمية من جهة و مجالات التداخل من جهة أخرى له أهمية كبيرة بالنسبة للهيئات و الأجهزة التي تهتم بتنمية و تطوير هذه الفئة من المؤسسات حيث تظهر هذه الأهمية بوضوح في الدول النامية التي تقتضي المصلحة العامة بها من خلال التعرف على مختلف المجالات والإلمام بجميع الأنشطة المتعددة للوقوف على مشاكلها المختلفة يسهل في رسم السياسات التنموية لهذا القطاع على مستوي الإقتصاد الوطني و وضع البرامج الكفيلة بدعمها و تطويرها .

1- صعوبات تحديد التعريف : الحقيقة أن تقديم تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مازال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه المؤسسات سواء كانوا أفراد أو هيئات أم مؤسسات ، ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع أو تحديد ما يميزها عن المؤسسات الكبيرة ، لهذا السبب نجد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى سواء كانت متقدمة أو نامية ، كما يرجع ذلك أيضا إلى أن هذا القطاع بمكوناته دائم التغير فما يطلق عليه مؤسسة صغيرة في وقت من الأوقات قد لا يكون كذلك في وقت لاحق ، فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و المؤسسة الكبيرة ، لهذا تم التمييز بين عدة قيود يمكن إجمالها في ثلاثة عوامل أساسية تتمثل فيما يلي :

1-1-العوامل الإقتصادية : تتمثل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في دولة ما يمكن أن تكون صغيرة في دولة أخرى ، كما أن شرط النمو الإقتصادي و الإجتماعي قد يتغير من مرحلة لأخرى مما يؤدي إلى التغير في حجم المؤسسات كذلك الأمر بالنسبة لتنوع الأنشطة الإقتصادية التي تؤدي إلى تغير متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع ، لهذا فالعوامل الإقتصادية تتضمن مايلي[1] :

☒ **إختلاف درجة النمو الإقتصادي** :إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة أهمها البلدان المتقدمة الصناعية و البلدان النامية و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجية المستعملة في كل

[1] أحمد جميل " **ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية**" مقال على مجلة المعارف الصادرة عن جامعة البويرة - الجزائر ، العدد 08 ، 2010، ص 240 ، 241 .

دولة ، أيضا في وزن الهياكل الإقتصادية ، كما يترجم ذلك في إختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات و الهياكل من بلد إلى آخر ، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن إعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب على سبيل المثال بسبب إختلاف درجة النمو الإقتصادي و التطور التكنولوجي بينهما .

☒ **إختلاف النشاط الإقتصادي** : تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة قطاعات رئيسية :-

- قطاع أولي : يضم مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل طبيعية كالزراعة والصيد و إستخراج الخامات ....
- قطاع ثان : يشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل و إنتاج السلع
- قطاع ثالث : يمثل قطاع الخدمات كالنقل و التوزيع و التأمين ...

وبإختلاف النشاط الإقتصادي يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات ، فعند المقارنة بين المؤسسة الصناعية و المؤسسة التجارية تتضح الإختلافات ، فبينما تحتاج الأولى إلى إستثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل و معدات ...إلخ فإن الثانية عكس ذلك تحتاج إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع و الحقوق ، لأن نشاطها يرتكز على عناصر دورة الإستغلال ، أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط .. ، وبالتالي يمكن إعتبار المؤسسة الصناعية صغيرة و متوسطة بحكم حجم إستثماراتها وعدد عمالها و تعقد تنظيمها لكنها تعتبر كبيرة في قطاع التجارة لهذا من الصعب أمام تنوع النشاط الإقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

☒ **إختلاف فروع النشاط الإقتصادي** : يتفرع كل نشاط إقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع ، فمثلا النشاط التجاري إلى التجارة بالجملة و التجارة بالتجزئة، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية ...إلخ ، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة ، فأمام إختلاف فروع النشاط يصعب إيجاد تعريف موحد .

☒ **تعدد معايير التعريف** : إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا هناك أكثر من ثمانية وعشرين معيارا منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما

يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى ، وبالتالي فتعدد المعايير يخلق صعوبات كبيرة في اختيار المناسب منها و القادر على وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطاتها والقطاعات التي تنتمي إليها ، حيث يمكن إجمال هذه المعايير في الشكل الموالي :

الشكل رقم (III-01) : المعايير و المؤشرات الفاصلة بين أصناف المؤسسات

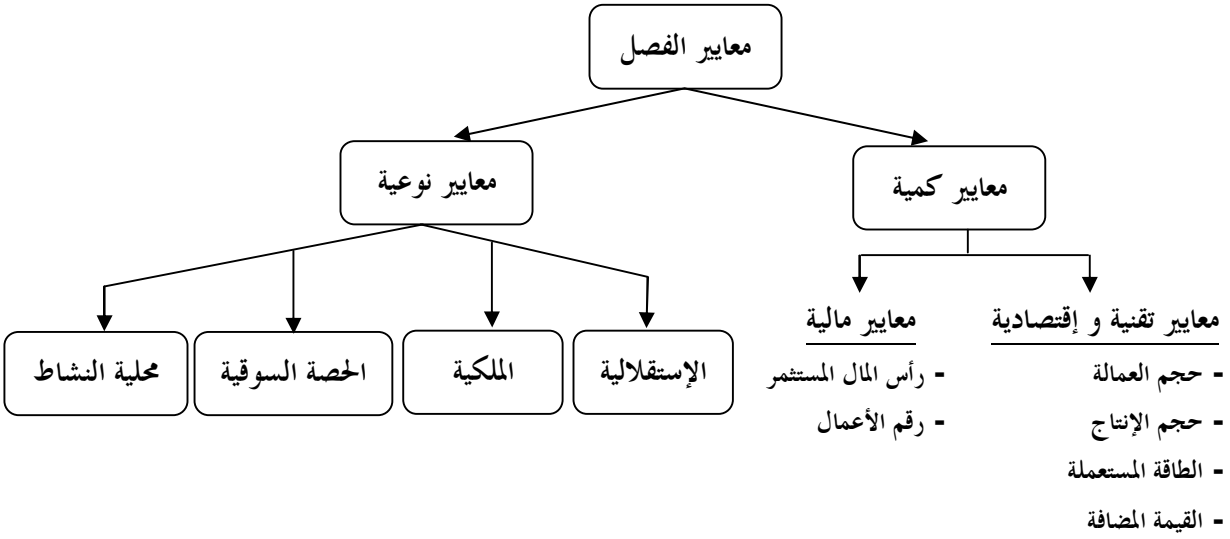

المصدر : من إعداد الطالب

إن تعدد هذه المعايير يطرح مشكل أخر يتمثل في الإختيار الأنسب منها للفصل بين المؤسسات على مختلف أنشطتها و أماكنها وحتى الأوضاع الإقتصادية المحيطة بها ، لهذا يفضل أن يتم المزج بين المعايير الكمية و المعايير النوعية أو الوظيفية عند تحديد تعريف المؤسسة تفاديا لعيوب كل منهما بإعتبار أن الأول يركز على قضية الحجم رغم نسبيتها و الثاني يعكس إلى حد ما خصائص المؤسسة رغم عدم كفايتها ، وهذا ما نجد أن معظم الدول قد أخذت به مركزة على معياري حجم العمالة و رأس المال .

1-2- العوامل التقنية : يتلخص العامل التقني في مستوى الإندماج بين المؤسسات ، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر إندماجا يؤدي هذا إلى تواجد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد و بالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر ، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة و موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة .

1-3- العوامل السياسية : تتمثل في مدى إهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه و ترقيته ودعمه وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف و تبيان حدوده و التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات و الإستراتيجيات التنموية و المهتمين بشؤون هذا القطاع[1].

[1] رابح خوني ، رقية حساني " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها** " إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة ، مصر ط1، 2008 ، ص18 .

2- إجتهادات الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين(50) من التعريفات للأعمال الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية و التي سنتعرض لبعض منها في الفقرات التالية :

2-1- الولايات المتحدة الأمريكية : تتباين تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها حسب رؤية كل منظمة أو بنك أو هيئة مهتمة بهذا القطاع و دوره الإقتصادي و الإجتماعي و أيضا حسب التصنيفات المختارة و أهميتها ، وفيما يلي أهم التعاريف[1] :-

- يعرف البنك الإحتياطي الفدرالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تقديم المساعدات لها لهذا فهو يعتبرها كل منشأة مستقلة في الملكية و الإدارة و تستحوذ على نصيب محدود من السوق .

- أما إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية فتضع جملة من المعايير التي تعتمد عليها لتحديد المشروع الصغير من أجل تقديم التسهيلات و المساعدات الحكومية و إعفاءه جزئيا من الضرائب و من بينها نذكر ما يلي :

- ❖ إستقلالية الإدارة و الملكية ؛
- ❖ محدودية نصيب المنشأة من السوق ؛
- ❖ أن لايزيد عدد العمال عن مائتين وخمسين عامل بالنسبة للمؤسسة الصغيرة و أن لا يتجاوز ألف و خمس مائة عامل في بعض الأحيان ؛
- ❖ إجمالي الأموال المستثمرة لا يتجاوز تسعة مليون دولار كشرط ؛
- ❖ لا تزيد القيمة المضافة عن أربعة و نصف مليون دولار؛
- ❖ لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين أربعة مائة و خمسين ألف دولار .

- بينما قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 الذي يعتبرها بأنها تمثل المؤسسة التي يتم إمتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، و إستند في ذلك على معايير حجم المبيعات ومعيار عدد العمال ووضع حدودا لذلك صنفها كما يلي :

- ❖ **المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة :**من واحد إلى خمسة مليون دولار ؛
- ❖ **مؤسسات التجارة بالجملة :** من خمسة إلى خمسة عشر مليون دولار ؛
- ❖ **المؤسسات الصناعية :** عدد العمال مائتين و خمسين عاملا أو أقل .

[1] رابح خوني ؛ رقية حساني " **مرجع سابق** " ص 24 .

2-2- فرنسا : أما التعريف المتدوال بها والذي تبنته الكونفيديرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو " إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا و مباشرة المسؤوليات المالية والإجتماعية و التقنية و المعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة "[1].

2-3- ألمانيا : تتبنى عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تستند في ذلك إلى بعض المعايير الكمية و النوعية و التي يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (III-01) : المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا

القطاعات	حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مارك ألماني)
الصناعة	مؤسسات صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من إثنين مليون
	مؤسسات متوسطة	من 50-499 عامل	من إثنين إلى خمس وعشرون مليون
تجارة الجملة	مؤسسات صغيرة	أقل من 10 عامل	أقل من مليون
	مؤسسات متوسطة	من 10-199 عامل	من مليون إلى خمس ملايين
تجارة التجزئة	مؤسسات صغيرة	أقل من 03 عمال	أقل من خمس ملايين
	مؤسسات متوسطة	من 03-99 عامل	من خمس ملايين إلى عشرون مليون
الخدمات	مؤسسات صغيرة	أقل من 03 عمال	أقل من مئة ألف
	مؤسسات متوسطة	من 03-49 عامل	من مئة ألف إلى إثنين مليون

المصدر : رابح خوني ، رقية حساني " **مرجع سبق ذكره**" ص 27.

2-4- اليابان : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق لنص قانون سنة 1963 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول التالي الذي يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط

الجدول رقم (III-02) : معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاعات	رأس المال المستثمر (ين ياباني)	عدد العمال
المؤسسات المنجمية و التحويلية و باقي فروع النشاط الإقتصادي	أقل من مئة مليون	أقل من أو يساوي 300 عامل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من ثلاثين مليون	أقل من أو يساوي 100 عامل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	أقل من عشرة مليون	أقل من أو يساوي 50 عامل

المصدر :رابح خوني ، رقية حساني " **مرجع سبق ذكره**" ص 29 .

2-5- الهند : التي أعطت للصناعات الصغيرة إهتماما بالغا تعرف بأنها المنشأت التي توظف أقل من 50 عاملا لو إستخدمت الآلة أو أقل من 100 عاملا لو لم تستخدم الآلة و لم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500.000روبية

[1] نبيل جواد " **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع – بيروت ، لبنان ، 2007 ، ص24 .

،وقد تم إستبعاد معيار عدد العاملين و إقتصر التعريف على معيار كمي أخر هو قيمة الأصول الرأسمالية الثابتة وذلك بهدف خلق فرص عمل لعدد أكثر من العاملين دون أن يترتب على ذلك زيادة مماثلة في رأس المال المستثمر و إتسع بذلك قطاع الصناعات الصغيرة [1].

2-6- مصر : تبعا لتقرير إحدى الهيئات فإن هناك أربعة عشر تعريفا للمشاريع الصغيرة و المتوسطة غالبيتها تعتبر أن المشروع الصغير هو المشروع الذي يقل عدد العاملين فيه عن عشرة أفراد بينما المشروعات المتوسطة فيتراوح عدد العاملين فيها بين عشرة و تسعة و أربعين عاملا ، أما ما تضمنه التعريف الوارد بمشروع قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر حيث يري بأنه " كل شخص أو أكثر يعملون لحسابهم و يكون للمشروع صفة الإستقلالية في الملكية و الإدارة ، ويقل عدد العمال فيه عن مئة عامل و يقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه كما تقل قيمة الأصول الثابتة به بدون الأراضي و المباني " [2].

2-7- الإتحاد الأوربي : قام الإتحاد الأوربي بإصدار التعريف ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3أبريل 1996 وتفسر مقدمة التوصيات، السبب الذي من أجله وضع التعريف، على سبيل المثال البرامج الموجهة، والمعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه، وناقشت المقدمة كذلك الكيفية التي تم بها التوصل إلى التعريف المقترح الذي يلخصه الجدول التالي :

الجدول رقم (III-03): تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للميزانية
المصغرة	09	-	-
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر : أحمد جميل " **مرجع سبق ذكره**" ص 243.

ويمكن اعتبار المؤسسة إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناءا على معيار الموظفين ثم أحد المعيارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمال المؤسسة قيد التعريف على 25 % كحد أقصى .

تم تطبيق التعريف الذي اقترحته المفوضية بعد إدخال بعض التعديلات عليه من قبل غالبية الدول الأعضاء ، على سبيل المثال تستخدم إيطاليا معايير الحجم والإيرادات/الموازنة ولكنها تضيف بعدا خاصا للتفرقة بين المشروع

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد " **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية**" مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 54 .

[2] نبيل جواد " **مرجع سبق ذكره** " ص25 .

الصناعي والمشروع الخدمي، والأخير تم تحديد الحد الأدنى للعاملين به بأقل من عشرين عاملا بالنسبة للمؤسسة الصغيرة، وما بين واحد وعشرين إلى خمسة وتسعين عاملا للمشروع المتوسط [1].

2-8- إتحاد بلدان جنوب شرق أسيا (L'ANASE) [2]: في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا استخدم كل من بروتش وهيميتز التصنيف الأتى المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي :

- ❖ من 1 إلى 10 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية ؛
- ❖ من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة ؛
- ❖ من 49 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة ؛
- ❖ أكثر من 100 عامل ..... مؤسسة كبيرة .

3- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نظرا لإختلاف التعاريف بين مختلف الدول و الهيئات الرسمية و الإحصائية نشهد الأمر مماثل في الجزائر التي لم تتوصل إلى تعريف رسمي محدد وواضح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الإقتصادي حتى يتسنى لها تحديد البرامج و السياسات التنموية الرامية إلى تطوير هذا القطاع في شتى المجالات ومن تم إتاحة الفرصة له ليلعب دوره في التنمية الإقتصادية و إعطائه الأولوية في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني في الحقبة القادمة كرهان للتنمية المتوازنة و الشاملة ، حيث إنعكس ذلك في نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوارد في القانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م الذي إستندا إلى ثلاثة معايير متمثلة في عدد العمال ، رقم الأعمال والإستقلالية ، فحسب **المادة الرابعة** من نفس القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي [3]:

- ➢ تشغل من 1 إلى 250 شخصا ؛
- ➢ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار ؛
- ➢ تستوفي معايير الإستقلالية .

كما أشارت **المادة الخامسة** من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا ،و يكون رقم أعمالها ما بين مائتي(200) مليون ومليارى(2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100)وخمسمائة (500) مليون دينار.

---

[1] أحمد جميل " **مرجع سبق ذكره** " ص 243.

[2] أحمد جميل " **مرجع سابق** " ، ص 243.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 77 ، الباب الأول ، 15 ديسمبر 2001 ، ص 5-6 .

أما **المادة السادسة** فعرفت المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار مليون أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار بينما تعرضت **المادة السابعة** إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامـــل (1) إلى تســـعة (09) عمال و تحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار، وبهدف زيادة التوضيح نلخص ما تضمنه القانون رقم 01-18 و وفق لما تضـــمنته المـــواد 5، 6 و 7 في الجدول التالي :-

الجدول رقم (III-04) : معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

طبيعة التصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال (الوحدة : دج)	الحصيلة السنوية (الوحدة : دج)
مؤسسات متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 200 مليون إلى 2 مليار	**من 100 مليون إلى 500 مليون**
مؤسسات صغيرة	من 10 عمال إلى 49 عامل	أقل من 200 مليون	**أقل من 100 مليون**
مؤسسات مصغرة	من عامل واحد إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون	**أقل من 10 مليون**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على ما ورد في المواد 5، 6 و7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثاني : عوامل التوجه إلى نموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اعتبرت تجربة الجزائر في مجال إنشاء وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأخرة بالمقارنة مع معظم الدول الأوربية و الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي سبقتنا إلى التحرير الاقتصادي والمالي، حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ظهرت بعد سنة 1993 ، وذلك من خلال سماح قانون الاستثمار بتوحيد المعاملة بين القطاع الخاص والعام، ويمكن تحليل عوامل انتقال الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال زاويتين أساسيتين وهما تطور التشريع المنظم للقطاع الخاص و أثار الخوصصة ، وفيما يلي شرح لهذين العاملين [1]:-

1- دور التشريع المنظم للقطاع الخاص : على طيلة فترة الاقتصاد المخطط فرضت على القطاع الخاص عدة قيود، كونه يتنافى و مبادئ النموذج الاشتراكي الذي يرتكز على المؤسسة الكبيرة والعمومية التي ظلت في مركز اهتمام السياسة الاقتصادية ؛ ورغم أن إجراءات التأميم في سنة 1966 قد استثنت المؤسسات الصغيرة، كما أن قانون الاستثمار 66- 284 قد منح الحرية للقطاع الخاص إلا أن هذا الأخير قد استثني من إجراءات التخطيط والتمويل مما أثر بشكل سلبي على توسعه ، ومن جهة ثانية إجبار قانون الاستثمار مختلف المؤسسات المتوسطة

[1] العايب ياسين "**دراسة و تحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري**" ورقة بحثية مقدمة إلى فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة –الجزائر ، يومي 18 و19 أفريل 2012 .

والصغيرة على ضرورة الحصول على ترخيص من اللجنة الوطنية للاستثمارات (CNI) ، بعد توفيرها لعدة شروط معقدة لإجراء الأمر الذي أفقد ثقة المؤسسات الخاصة بها فتم حلها في سنة 1981 ، ومنه فالقانون سمح بنشأة القطاع الخاص، لكنه قيده بالترخيص الإجباري من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات، مما منح حق الاحتكار للدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، وأصبحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مكملة وفي خدمة المؤسسات العمومية .

كما قد وضعت السلطات العمومية في سنة 1982 قيود جديدة على توسع القطاع الخاص، كان من أهمها :-

- فرض إجبارية الحصول على الترخيص بالاستثمار على كل المؤسسات ؛
- تحديد الحد الأقصى للتمويل البنكي بنسبة % 30 من المبلغ الإجمالي للاستثمار المقبول ؛
- تحديد الحد الأقصى لتكلفة الاستثمارات بمبلغ 30 مليون دينار بالنسبة لإنشاء المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة و بمبلغ 10 مليون دينار بالنسبة لمؤسسات الأفراد والمؤسسات الجماعية ؛
- منع ملكية عدة مؤسسات من طرف فرد واحد .

كان الهدف الأساسي من تلك الإجراءات يكمن في عدم السماح للقطاع الخاص بالتوسع لكي لا يهيمن على القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، وسمح له ممارسة النشاط الاقتصادي في الحدود المدروسة وفي بعض القطاعات المتروكة من طرف المؤسسات العمومية، كقطاع الصناعات الغذائية، الصناعة الميكانيكية والصناعات النسيجية وظل القطاع الخاص مقيدا بالتشريعات الهادفة إلى عدم توسعه إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض الذي سمح لأول مرة لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية[1] ، إلا أن القانون قد تضمن عبارة صريحة تمنع الخواص من ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية المخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها، وهذا الإجراء قد تم إلغاءه بموجب قانون الاستثمار لسنة 1993 ، الذي أكد على ضرورة توحيد المعاملة بين القطاعين العام والخاص في مختلف العمليات والمجالات[2] ، و لنا أن نستدل على ذلك من خلال العمليات المتكررة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية التي تمت بكل شفافية سواء كانت المؤسسة عمومية أو خاصة .

وضع قانون النقد والقرض الأرضية الأولى لظهور القطاع الخاص، تم قانون الاستثمار لسنة 1993 ، لكن المساعي الحقيقية لتطوير القطاع الخاص، قد تحددت من خلال أحكام قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 [3]أين قام بتأطير الاستثمار وتنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار و المقاولية .

[1] المادة 183 من القانون 90-10 الصادر في 14أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض .

[2] المادة 38 من المرسوم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار

[3] الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار .

2- أثار الخوصصة : تعززت مساعي تحرير رأس مال المؤسسات العمومية بعد إبرام اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في عام 1995 والذي اعتبر الخوصصة جزءا هاما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وذلك ليس باعتبارها كأداة لرفع الأداء وإنما كعملية لمعالجة الروتين الإداري من جهة وكأداة لخلق الاستقرار والتوازن بعيدا عن تدخل الدولة من جهة أخرى ، حيث تم وضع أول برنامج للخوصصة سنة 1996 بالتعاون مع البنك العالمي بعد تجميع المؤسسات العمومية الاقتصادية في 11 شركة قابضة قطاعية، و 5 شركات قابضة جهوية في سنة 1997 تجمع المؤسسات المحلية، ويتولى المجلس الوطني لمساهمات الدولة توجيه تلك الشركات وتسيير مساهمات الدولة ، وبنهاية سنة 1996 تمت تصفية 826 مؤسسة ، منها 464 مؤسسة بيعت لصالح العمال، أما الشركات الكبرى التي يزيد عددها عن 400 شركة، فلقد تم الإبقاء عليها بعد إعادة هيكلتها ماليا، وبنهاية سنة 1997 تم تصفية 76 شركة منها وكانت معظمها من قطاع البناء والانجاز، أما برنامج الخوصصة لسنة 1997 فقد تضمن 250 شركة كبرى تساهم بنسبة 30% من إجمالي اليد العاملة في القطاع العام .

وتواصلت عملية خوصصة المؤسسات العمومية بوتيرة ضعيفة بعد سنة 1998 ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الوضعية الصعبة لتلك المؤسسات ، فمن بين 1112 مؤسسة قابلة للخوصصة في سنة 2003 أكدت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بأن 731 مؤسسة منها في وضعية صعبة ، أما برنامج الخوصصة لسنة 2005 فقد تضمن قائمة بـــ 942 مؤسسة تضم 1280 وحدة إلا أن العملية أيضا لم تحقق ما كان ينتظر منها نظرا لكونها مست بالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية .

وبالتالي أصبحت المؤسسات الاقتصادية بعد البرامج المتعددة للخوصصة تتكون من مؤسسات القطاع الخاص، وبصفة خاصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى هذا الأساس وسعيا من السلطات العمومية في رفع أداءها ووعيا منها بالدور الفعال الذي تلعبه في الاقتصاد، فإن الدولة عمدت إلى وضع العديد من الإجراءات التي تتماشى وتوجهاتها بغض النظر عن شكل ملكيتها، منها من تزامن مع عمليات الخوصصة، ومنها من جاء بعد تلك العمليات[1] .

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقتصادي

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية كبيرة بإعتبار أنها تعد منفذا جديدا لإستغلال الموارد و الخامـــات المحلية نظرا لإرتباط أغلبها بذلك ومن ثم فهي تضيف موارد للبلد من خلال عمليات سد الحاجات المحلية والعزوف عن إستيراد السلع المثلية و المساهمة الفعالة في عمليات التصدير للسلع التي لها ميزة نسبية ، إضافة إلى أنها لا تقتصر على النواحي الإقتصادية فقط بل تتجاوزها لتشمل النواحي الإجتماعية و السياسية فهي حقل لتعلـــيم المهـــارات

[1] العايب ياسين " **مرجع سبق ذكره** " .

الإدارية ، الفنية و الخبرات ، كما أنها تكفل خلق العديد من فرص العمل و بالتالي فهي تكتسب أهميتها من خلال[1] :

1- مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة : أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت محليا ودوليا أن المؤسسات الصغيرة قادرة على خلق فرص عمل أكثر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، مع الأخذ في الاعتبار حجم رأس المال المستثمر ؛

2- حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة : فالمؤسسات الصغيرة تعطي فرص كبيرة لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد المجتمع الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من أن يبدؤا بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم ، الأمثلة على ذلك لا تنتهي وقد يكون أكثرها بروزًا شركة كوكاكولا التي أسسها أحد الصيادلة سنة 1886 ببضعة آلاف من الدولارات ووصلت إلى أن أصبح رقم أعمالها يقدر بمئات الملايين من الدولارات ؛

3- تغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة : تعمل المشروعات الصغيرة في كثير من الأحيان كمزود للمشروعات الكبيرة بقطع الغيار أو الخدمات المساندة والتي ليس مجديا للمشروعات الكبيرة أن تنتجها أو القيام بها فعلى سبيل المثال فإن مصانع السيارات أو الطائرات في اليابان أو أمريكا تعتمد على سلسة من المشروعات الصغيرة والمتواجدة حولها في إمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة ، وتكمن أهمية هذا الجانب في أنه لا يمكن قيام مشروعات كبيرة ناجحة دون خلق و دعم سلسلة كبيرة من المشروعات الصغيرة وان العلاقة بين قطاعي المشروعات الكبيرة والصغيرة يجب أن تكون علاقة تكامل وليس علاقة تبادل.

4- مرونة تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط : أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب تزيد في حجم الاستثمار وفي حالة الركود الاقتصادي تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية ، واعتمد بعض الباحثين في إثبات ذلك من خلال بحث ومناقشة المرونة التي تمنح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الامتياز في سرعة التأقلم مع الإختلالات الاقتصادية والتغيرات التي يفرضها المحيط ،وتنقسم المرونة وفقا لـ TARONDEAU إلى المرونة الوظيفية والمرونة الإستراتيجية ؛ أين تغطي المرونة الوظيفية قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تكييف مواردها بأمثل طريقة، وتتحقق هذه المرونة إذا كانت موارد وأنشطة المؤسسة أقل تخصصا من المؤسسات الكبيرة، وفور تخصصها تفقد هذه الميزة، ووفقا له، إن ميزة قلة اختصاص الموارد والأنشطة تتوفر عند مرحلة الانطلاق، وبعد هذه المرحلة تبدأ في فقدانها شيئا فشيئا، فمثلا إذا كانت مؤسسة في مرحلة الانطلاق ترغب في إنتاج سلعة معينة ثم ظهر ما يعيب تلك السلعة كتغير أذواق المستهلكين مثلا، فإنه بإمكانها أن تتأقلم في إنتاج

[1] عصام محمد البحيصي " **نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة:دراسة إستطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة** " ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي ، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية- غزة ، أيام 13-15 /2006/02 ، ص 77- 80 .

السلع البديلة، وفي واقع الأمر إن ذلك التأقلم يفسر من وجهة نظر التكلفة الإضافية التي ستتحملها المؤسسة في تحديد المعدات و الأفراد، أي قدرة المؤسسة على مواجهة حدة المنافسة ، أما المرونة الإستراتيجية فتعبر عن مجال الحرية الذي بحوزة المؤسسة في تحديد أهدافها الإستراتيجية، تحت قيود المحيط الذي تعمل فيه، فهي بذلك تعكس درجة تبعية أو استقلالية المؤسسة عن المحيط، ومن خلال هذه المرونة تعتبر المؤسسة الكبيرة أقل تأثرا وتبعية إلى المحيط من المؤسسة الصغيرة ، لأن المؤسسة الكبيرة يمكن أن تمارس التأثير في المحيط عن طريق سياسة المنافسة ، إلا أن هذا التأكيد لا يصلح دائما لأنه مرتبط بالسياسة العامة للدولة [1].

5- استغلال المدخرات البسيطة : قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين ، إضافة إلى قدرتها على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج، الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع وما يمكن أن ينعكس في تخفيض العجز بميزان المدفوعات ؛

6- المساهمة في معالجة بعض الإختلالات الإقتصادية :كالإختلال بين الإدخار والإستثمار حيث تعاني الدول النامية من إنخفاض معدلات الإدخار والإستثمار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على علاج ذلك نظرا لانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة ، أيضا بالنسبة لعلاج جزئي للإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية ؛

7- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي : نظرا لصغر حجم المدخرات التي تمتلكها المرأة بشكل عام في المجتمع الجزائري من جهة ومحدودية البدائل المتاحة أمامها فإن إقامة مشروعات صغيرة ذات استثمارات بسيط تتطلب مهارات إدارية متواضعة ، يجعلها آلية هامة جدا تمكن المرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة بدلا من أن تظل متفرجة على ما يحدث حولها ، كما أن الطبيعة المجتمعية العربية لا تمكن المرأة القيام بتأسيس مشروع ضخم .

[1] العايب ياسين " **مرجع سبق ذكره** " .

المبحث الثاني : مشكلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تميز النسيج الصناعي الجزائري في فترة ما بعد الإستقلال بإعتماده على أسلوب تنموي قائم على نموذج الصناعات المصنعة وذلك راجع إلى أننا ورثنا قطاعا مكونا في أساسه من صناعات إستخراجية وكذا من فروع صناعات استهلاكية صغيرة و متوسطة تتمركز في المدن الكبرى و المناطق العمرانية ،[1] وقد كان لمغادرة مالكي هذه الوحدات الصناعية أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال الأمر الذي أحدث فراغا كبيرا ، فما كان للعمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي ، وهو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعي ، أما المظهر الثاني لهذا التدخل فيتمثل في تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج وذلك في إطار عمليات التأميم وكذلك برامج التنمية (المخططات الإنمائية) هذا من جهة ، و من جهة ثانية تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية و بالموازاة مع البرامج الاستثمارية الصناعية التي تم تنفيذها على امتداد عقد في السبعينات والثمانينات والتي كان من نتائجها بناء قاعدة صناعية تتشكل من مركبات ضخمة، و مؤسسات صناعية كبيرة، تم وضع برامج وسياسات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ولكن بتسجيل اختلاف في التصور بشأن المكانة و الدور المنتظر لهذه المؤسسات في التنمية، فنميز بين توجهين :

- كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية ، وهذا في مرحلة السبعينات ؛
- يرى بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة و أسلوب بديلين للصناعات القائمة[2] .

في ظل هذه الإشكالية الهامة التي تسجل ظهور وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، استدعى الأمر القيام بدور أساسي بخصوص إعادة تهيئة الهياكل الاقتصادية، أمام صعوبات إصلاح القطاع العمومي، الذي يضم عددا معتبرا من المؤسسات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الانحطاط. لذلك تحاول السلطات المعنية توجيه جهودها إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والتي تتميز بإمكانية التوافق مع ظاهرة اقتصاد السوق.

المطلب الأول : دراسة حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منعرجات هامة في إطار موجبات التكيف التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي إنبثق عنها تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني ، فعلى ضوء

[1] بوزيان عثمان "**قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : متطلبات التكيف و آليات التأهيل**" ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 أفريل 2006 ، جامعة الشلف - الجزائر ، ص 767 .

[2] نفس المرجع ، ص 768 .

التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي1994 ،ويوضح المنحنى الموالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2002 إلى غاية 2012 .

الشكل رقم (III-02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

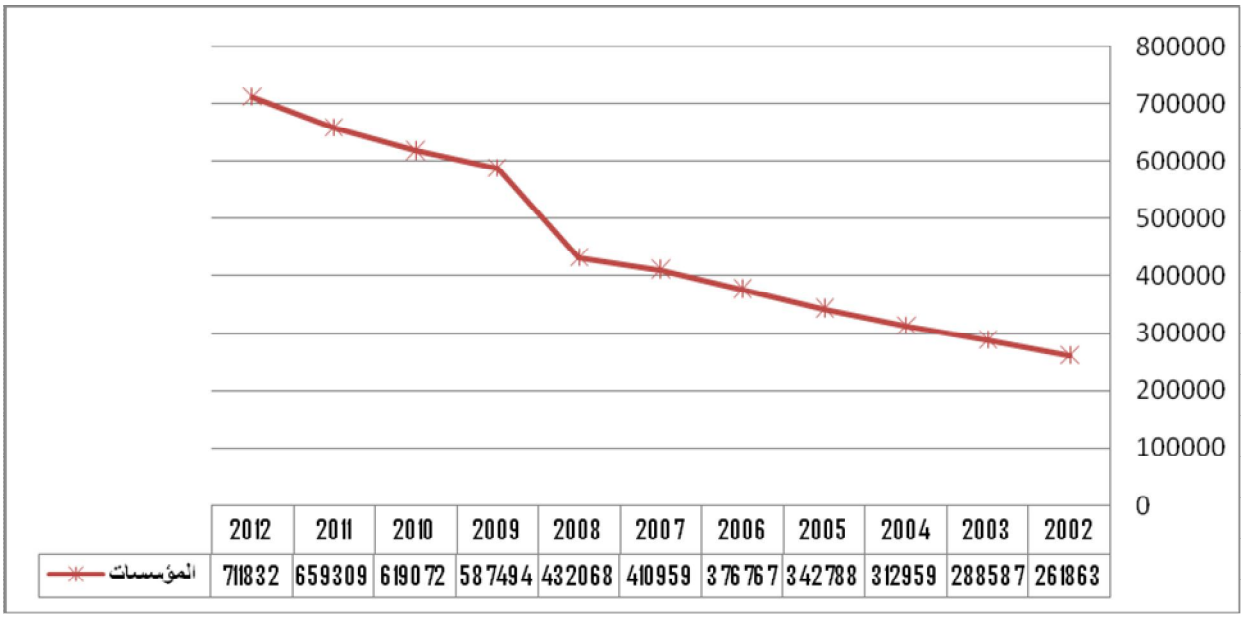

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
المؤسسات	711832	659309	619072	587494	432068	410959	376767	342788	312959	288587	261863

المصدر : من إعداد الطالب

نلاحظ من الشكل الزيادة المطردة في معدل النمو للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي بلغت ذروتها خـــلال سنة 2009 و لعل مرد ذلك هو سياسة الحكومة في الإعتماد على هذا النوع من المؤسسات في دفع عجلة التنمية والتقليل من التأثر بالأزمة المالية العالمية التي شهدتها السنوات السابقة (أزمة 2008) ، ولذلك بالنظر إلى قـــدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التكيف مع الظروف الإقتصادية المختلفة ففي حالة الإنتعاش الإقتصادي تزيد في حجم الإستثمار أما في حالة ركوده تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الإضطرابات الإقتصادية ، وهذا ما يؤكد رأي julien بأن إعادة بعث الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بعد عشـــرية السبعينيات من القرن الماضي كان نتيجة لعدة عوامل، متقاربة فيما بينها و التي من أهمها العوامل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي كسياسات التحرير المالي والنقدي التي ساعدت على نشأة اللامركزية في التسيير و انسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصة في الدول النامية والدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي، وفي مقابـــل انسحاب الدولة برزت سياسات الدعم الحكومي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

كما أن هذا التطور يشير إلى نمو القطاع الخاص على حساب القطاع العام حيث تم تسجيل 711832 مؤسسة صغيرة و متوسطة مع نهاية 2012 منها 557 مؤسسة تنتمي للقطاع العام أي أقل من 0,1 في المائة ، ولتوضيح الزيادات الصافية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنتي 2011 و 2012 من خلال الشكل التالي :-

الشكل رقم (III-03) : مقارنة تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنتي 2011 و2012

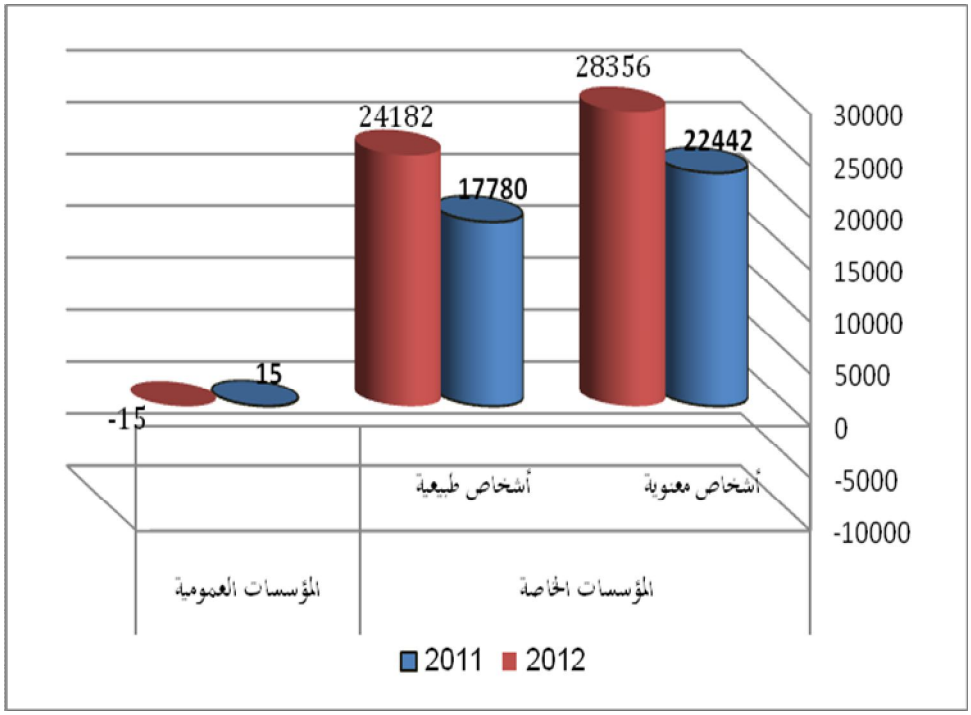

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20 و 22 .

يبين الشكل أعلاه عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشائها خلال سنتي 2011 و2012 ، حيث تم تسجيل 22442 مؤسسة جديدة ذات شخصية معنوية خاصة لسنة 2011 بينما المؤسسات ذات الشخصية الطبيعية لنفس السنة و المتمثلة في رؤساء مؤسسات المهن الحرة و التي تشمل كل من الموثقين ، المحاميين ، المحضرين القضائيين ، الأطباء ، المهندسين وغير ذلك ، والتي تم تسجيل 17780 مؤسسة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNAS) ، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية و التي تمثل جزء ضئيل بمحيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث شهدت تحسن بـ 15 مؤسسة مقارنة مع سنة 2010 أي تحسنت من 557 إلى 572 مؤسسة و الذي يمكن إرجاعه إلى تغير البنية الهيكلية و السياسات الإقتصادية للقطاع العمومي .

أما بالنسبة لمقارنة هذه النتائج مع حصيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2012 وفق التصنيف المعتمد في الشكل ، فنلاحظ إرتفاع محسوس لعدد المؤسسات الخاصة ذات الشخصية المعنوية و التي وصلت إلى 28356 مؤسسة ، وهي أعلى من تعداد السنة الفارطة بـ 5914 مؤسسة وما يعادل نسبة نمو تقدر بـ 26,35% ، حيث توزعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على الأنشطة الأساسية ووفق طبيعتها القانونية حسب ما يوضحه الجدول التالي :-

الجدول رقم (III-05): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الطابع القانوني لسنة 2012

طبيعة التصنيف / قطاع النشاط	مجموع المؤسسات ص.و.م الخاصة		توزيع المؤسسات حسب تصنيف الأجراء		
	العدد	النسبة	م. مصغرة من 1إلى 9عمال	م. صغيرة من 10إلى 49عامل	م. متوسطة من 50إلى 250عمال
الخدمات	17892	63.10%	17475	354	63
البناء و الأشغال العمومية	6470	22.82%	5915	498	57
الصناعة	3671	12.95%	3541	118	12
الفلاحة و الصيد البحري	271	0.96%	260	11	0
خدمات ذات الصلة بالصناعة	52	0.18%	40	8	4
المجموع	**28356**	**%100**	**27231 %96,03**	**989 %3,49**	**136 %0,48**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , Document de travail Réf. 55 /DGVSEES/2013, édition 2013 , N22, P13

يشير الجدول إلى ملحوظتين هما تمركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاع الخدمات بـ 63.10% من إجمالي عدد المؤسسات الخاصة ذات الشخصية المعنوية و التي تضم النقل و المواصلات ، التجارة ، الفندقة و الإطعام ، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات ، مؤسسات مالية ، أعمال عقارية ، خدمات للمرافق الجماعية ، بينما قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 22.82%، وقطاع الصناعة بـ 12,95% والذي يشمل مجال المناجم و المحاجر ، الحديد و الصلب ، مواد البناء ، كيمياء ، بلاستيك ، الصناعة الغذائية ، صناعة النسيج ، صناعة الجلد ، صناعة الخشب و الورق ، صناعة مختلفة ، في حين بلغ قطاع الفلاحة و الصيد البحري نسبة 0,96% من إجمالي المؤسسات ، أما نشاط خدمات ذات الصلة بالصناعة فتتمثل في خدمات الأشغال البترولية ، المياه و الطاقة ، المحروقات بـ0,18% ، أما الملحوظة الثانية إعتمادها على الأنشطة قليلة العمالة و التي تشغل أقل من عشرة عمال و بنسبة 96% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) ، تم يليها المؤسسات التي تشغل أقل من خمسين عامل و أعلى من التصنيف السابق .

خلال نفس السنة (2012) نلاحظ تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية بنسبة 2,69% مقارنة مع السنة الماضية حيث إنخفض عددها من 572 إلى 557 مؤسسة ، حيث تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها في جميع المجالات الإقتصادية الوطنية ، إلا أنه يغلب عليها القطاع الزراعي بنسبة 33 % وكذا قطاعي الصناعة و الخدمات بنسب متقاربة ، و الجدول الموالي يبين بشكل مفصل توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على الأنشطة الرئيسية ووفق طبيعتها القانونية كالآتي :-

الجدول رقم (III-06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب الطابع القانوني لسنة 2012

طبيعة التصنيف / قطاع النشاط	مجموع المؤسسات ص.و.م العمومية		توزيع المؤسسات حسب تصنيف الأجراء		
	العدد	النسبة	م. مصغرة من 1إلى 9عمال	م. صغيرة من 10إلى 49عامل	م. متوسطة من 50إلى 250عمال
الصناعة	171	30.70%	-	23	148
الخدمات	151	27.11%	7	62	82
الزراعة	184	33.03%	22	109	53
البناء و الأشغال العمومية	40	7.18%	-	4	36
المناجم و المحاجر	11	1.97%	-	2	9
المجموع	557	%100	29 %5.21	200 %35.91	328 %58.89

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22,Op-Cit , P11.

كما تبين البيانات السابقة إعتماد القطاع العمومي على المجالات كثيفة العمالة ، لكن رغم ضآلة تعداد عـــدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية إلى أنها تشغل حوالي 47375 أجير إي بمعدل 85 أجير لكل مؤسسة عمومية بمختلف القطاعات .

2-3. حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تشير التصريحات و تسجيلات الهيئات الإجتماعية لتأمين العمال الأجراء بأن تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد بلغ 711832 مؤسسة عند نهايـــة عـــام 2012 منـــها 52523 مؤسسة جديدة أي بمعدل نمو يقدر بـــ 7.97% ، موزعة على كل قطاعات النشاط حسب طابعها القانوني وفق ما يوضحه الجدول التالي :-

الجدول رقم (III-07): حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لسنة 2012

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		2011	حركية المؤسسات لسنة 2012			2012	نسبة النمو
			إنشاء	إعادة إنشاء	شطب		
المؤسسات	أشخاص معنوية	391761	30530	5876	(8050)	420 117	7.24%
	أشخاص طبيعية	120095	10622	-	(323)	130 394	8.58%
	نشاطات الحرفية★	146881	13992	-	(109)	160 764	9.45%
المؤسسات العمومية		572	557	-	(15)	557	-2.62%

★ تبعا لإنشاء وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار (التغير الحكومي بتاريخ 28 /2010/05) فإن نظام جمع المعطيات المتعلق بفئة الصناعة التقليدية لتسجيل الحرفيين قد تغير ، حيث أصبح يتم الإعتماد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) كمصـــدر معلومات للحرفيين المسجلين ، بدلا من قاعدة البيانات المعتادة المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية و الحرف .

7.97%	**711 832**	**8497**	**5876**	**55701**	**659309**	المجموع

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22,Op-Cit , P10.

نلاحظ أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع نهاية 2012 تم تسجيل 832 711 مؤسسة تتوزع على النحو الأتي :-

- ✓ أشخاص معنوية : 420117 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 59,02% من مجموع المؤسسات ؛
- ✓ أشخاص طبيعية : 130394 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 18,32% من مجموع المؤسسات ؛
- ✓ الأنشطة الحرفية : 160764 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 22,58% من مجموع المؤسسات ؛
- ✓ المؤسسات العمومية : 557 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 0,08% من مجموع المؤسسات .

وعند المقارنة مع 2011 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف تزايدا يقدر بـ 7,9% ، ويتمثل هذا التزايد في خلق 52523 مؤسسة جديدة متوزعة على 28356 مؤسسة ذات طبيعة معنوية (53,99% من مجموع المؤسسات المنشأة) و بمعدل نمو يقدر بـ 7,24% ، في حين كانت 24182 مؤسسة ذات طبيعة شخصية (46,04% من مجموع المؤسسات المنشأة) بتزايد يقدر بـ 9,06% تتوزع هذه الحصيلة بين أشخاص طبيعية و الأنشطة الحرفية بـ 10299 و13883 على التوالي لكل منهما ، أما بالنسبة للتغير في إنشاء المؤسسات العمومية فقد شهد تراجع بـ 15 مؤسسة ، أي بنسبة تدني تقدر بـ (2.62%)، وهذا ما يشير إلى أن نسبة مساهمة القطاع العام في خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تراجع نوعا ما إذ يساهم بـ 0,078% من إجمالي المؤسسات .

إن الإتجاه نحو تحسين مناخ الإستثمار لصالح المقاولين و الشغل سوف يعرف حركية خلال الأشهر القادمة ، وذلك بالنظر إلى القرارات المهمة المتخذة من طرف مجلس الوزراء فيما يخص العقار الصناعي ، تمويل الإستثمار وتخفيف الأعباء على أرباب العمل ، و حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي فقد تم شطب 8497 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، إذ تبين المعالجة المعمقة لتشطيب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى هيئات التسجيل[1] ، بأن المؤسسات المتوقف نشاطها تتعلق بشكل كبير بالنواحي الإدارية ، وذلك بإجراء تغييرات في مسار حياتها الإقتصادية ، ومن أهم التغيرات المتكررة نذكر تغير الوضعية و/أو المقر الإجتماعي ، تغير نوعية النشاط ، خلق مؤسسات جديدة وغيرها .

كما يجب الأخذ بعين الإعتبار الإجراءات المستخلصة من الثلاثية لشهر ماي 2011 التي نصت على تقديم مساعدات لكل المؤسسات الجزائرية التي تعاني صعوبات مالية ، حيث يمكن أن تستفيد هذه الأخيرة من إعداد

[1] السجل التجاري وكذا تصريحات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي .

جدولة الديون الجبائية والضريبية لمدة 36 شهر على الأكثر ، وتجسيدا لهذا فقد أطلقت المديرية العامة للضرائب في 01 فيفري 2012 إشعار لجميع المؤسسات تبعا لوقائع المعلومات المطروحة لعملية إعادة هيكلة الديون الجبائية[1].

المطلب الثاني : العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالرغم من المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة لتحسين المحيط الاقتصادي وإعادة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية تبقى النتائج المحققة ضمن هذا المسعى متواضعة لا ترقى إلا مستوى الطموحات والأهداف المرجوة منها، وهذا ما تعكسه الحالة المتردية والمتأخرة لوضعية الاستثمارات والمشاريع المسجلة التي لم تستفد من نتائج الإجراءات على أرض الواقع، إذ بقيت تتخبط في مشاكل البيروقراطية الإدارية ومشاكل نقص التمويل والتموين الكافي التي انعكست سلبا على فعالياتها و مردوديتها الاقتصادية، السبب الذي أحجم المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين على الاستثمار والمخاطرة بأموالهم في ظل هذه الظروف الغير المشجعة ، وللوقوف أكثر على هذه الوضعية سنتطرق إلى أهم العراقيل والمشاكل التي تقف أمام تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التمييز بين ثلاثة أنواع من المشكلات، يتعلق أولهما بطبيعة المناخ العام الذي تعمل في ظله المؤسسات الصغيرة (المشكلات العامة أو الخارجية)، بينما يختص ثانيهما بالظروف الداخلية التي تحكم نشاط المؤسسة، و تنعكس على أدائها الاقتصادي (المشكلات الداخلية أو المباشرة) و يمكن إضافة ثالث لهما والذي يتعلق بالمحيطين الداخلي و الخارجي في نفس الوقت ، كما أن تقديم دراسة مشكلة ما ليس بالضرورة أن تكون ذات أهمية عن التي تليها .

1- العوائق الداخلية : إن من أهم المشاكل الداخلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشاكل تدبير الآلات والخامات، المشاكل التنظيمية و الإدارية، انخفاض الإنتاج، الحوادث والأمن الصناعي، ارتفاع الكلفة ..إلخ

- **مشاكل تدبير الآلات و الخامات :** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات و معدات قديمة سبق تشغيلها لوقت طويل و أغلبها في حاجة إلى إحلال أو تجديد شامل كما قد لا يتوفر للمؤسسة نظام دوري للصيانة و الإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية ، لهذا يؤدي استمرار تشغيل معدات وآلات قديمة مستهلكة إلى ارتفاع التكاليف و عدم انتظام الإنتاج كذلك إنخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار و الإسراع بالإصلاحات المطلوبة، و ما ينجم عنه من ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأخرى خاصة التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة و تخضع لنظام كامل للصيانة و التشغيل ، أضف إلى ذلك أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة يترددون في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة بها أو لارتفاع تكاليفها النسبية عن الآلات التقليدية المتعارف عليها فضلا عن احتياجاتها لعمالة متخصصة و مدربة على تشغيل مثل هذه التقنيات الحديثة و يضاعف من صعوبة استيراد

[1] نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وثيقة عمل رقم :42/DGVSEES/2012 ، العدد 20 ، ص 7 .

الآلات الحديثة عدم دراية صاحب المؤسسة بقواعد الاستيراد أو عدم معرفته بالشركات العالمية المنتجة لها ، نفس الشيء فيما يتعلق بالخامات ومستلزمات التشغيل فإن المؤسسة تواجه صعوبة في استيرادها إذا لم تكن متوفرة في الأسواق المحلية لنفس الأسباب السابق ذكرها، و في حالة اعتماد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على الخامات المحلية فإنه قد تواجه صعوبة في تدبيرها بالكميات والجودة والأسعار المناسبة ؛

- **المشاكل التنظيمية و الإدارية :** تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قصور واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، و التي تتميز بمركزية اتخاذ القرار بكافة المهام والمسؤوليات الفنية و الإدارية والتمويلية والتسويقية وغيرها مما يفقده ميزة التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية ،أيضا غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة بسبب عدم وجود تنظيم واضح للأقسام يحدد الاختصاصات و المهام في ظل غياب اللوائح المنظمة لسير العمل داخل المؤسسة و عدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة و المهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف و تدخله في كافة شؤون المؤسسة و عليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي و تقسيم العمل و تفويض السلطات و اللامركزية في اتخاذ القرارات و غيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة ؛
- **الحوادث و الأمن الصناعي :** بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي و مستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين و أرباب العمل أيضا فضلا عن العوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي و الإجهاد الذي يصيب العامل بسبب الاستمرار بالعمل وتأثيرات الطقس و يمكن إضافة عنصر خسارة الديون المعدومة من بين العناصر التي تزيد في التكلفة حيث لا ينكر أحد أهمية اعتماد سياسة البيع بالأجل لزيادة سمعة المؤسسة إلا أن مردود مثل هذه السياسة قد يكون مكلفا جدا الأمر الذي قد يعرض المؤسسة للخسائر ، وبالتالي فان ضعف قدرة المؤسسة على تحصيل ديونها و استعادة قيمة المبيعات يعرض المؤسسة إلى خطر الفشل .

2- العوائق الخارجية : إن من أهم المشاكل الخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في :-

- **مشكلة الحصول على تراخيص التشغيل:** حيث يقتضي منح تراخيص التشغيل، استيفاء صاحب المؤسسة لاشتراطات صحية و أمنية معينة تستغرق وقتا طويلا بسبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة، للتأكد من تحقق الاشتراطات خاصة في حالة إبداء ملاحظات واشتراط استيفائها بالكامل قبل منح الترخيص ؛
- **مشكلة التأمينات الاجتماعية :** حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة مهما كان عددهم، و قد يتقاعس أصحاب المؤسسات عن ذلك بسبب قصور الوعي أوعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية أو لعدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين كما يمكن أن يكون لعدم استقرار العمالة و سرعة دورانها، كما قد يتأخر بعضهم في سداد ما عليهم من مستحقات للتأمينات

الاجتماعية إذا لم تتوفر لديهم السيولة الكافية، مما يعرضهم إلى دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباء جديدة عليهم ؛

- **مشكلة الضرائب :** حيث لا يمسك أصحاب المؤسسات الصغيرة دفاتر حسابية منتظمة لذا تلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة بيانات الإقرارات المقدمة من قبلهم الأمر الذي يترتب عليه دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير و الإحالة إلى اللجان الداخلية ولجان الطعن، و قد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصلحة الضرائب أو قد يعجز صاحب المؤسسة عن الوفاء بالدين و يضطر إلى إعلان إفلاسه و التوقف عن النشاط، كما قد يشكل هذا الدين قيدا عليه في حالة الرغبة في الاقتراض من البنوك لشراء آلات أو إجراء توسعات في النشاط؛
- **مشاكل التشريعات المنظمة لسوق العمل :** حيث يؤدي تدخل الحكومات و نقابات العمال في سوق العمل من خلال تحديد الحد الأدنى للأجور ، سن الالتحاق بالعمل ، تنظيم تشغيل الإناث والأطفال، نظم الإجازات والمكافآت... الخ ، إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما قد يخشى صاحب المؤسسة من الشكاوى المحتمل أن يتقدم بها العمال لجهات الاختصاص بدعوى عدم الحصول على الحد الأدنى من الأجر أو لتجاوزهم عدد ساعات العمل الرسمية ، الأمر الذي يدفع به إلى الاعتماد على العمالة الأسرية أو المؤقتة و كذلك العمالة الوافدة غير الحاصلة على ترخيص عمل أو إقامة مع عدم الإبلاغ عن العمالة الفعلية المتواجدة بها و تؤدي هذه الاعتبارات إلى ارتفاع معدل الغياب و الانقطاع عن العمل و انخفاض إنتاجية العاملين و عدم انتظام الإنتاج، فضلا عن صعوبة الحصر الدقيق للعمالة الفعلية الملحقة بقطاع الأعمال الصغيرة ؛
- **مشكلة توفير الأراضي و البنية الأساسية** (العقار الصناعي) : تواجه المؤسسة صعوبة في العثور على الأرض اللازمة لإقامة الورشة أو المصنع أو المتجر نظرا لحظر إقامة بعض هذه الأنشطة في مناطق معينة بسياسة حكومية لتخفيف الإكتضاض العمراني أو لاعتبارات تتعلق بالتلوث البيئي ، كما قد تكون بسبب إرتفاع تكلفة الأراضي في المواقع المتميزة القريبة من الأسواق أو لا يتوفر الحافز لدى صاحب المؤسسة لإقامة مشروعه في المناطق الجديدة نظرا لافتقارها لخدمات المرافق العامة و البعد عن المؤسسات الكبيرة ذات الارتباطات المتبادلة، و لصغر التجمعات السكانية المتوطنة بهذه المناطق و بالتالي محدودية الأسواق المتاحة لمنتجات أو خدمات المؤسسة الصغيرة.

3- العوائق المشتركة : هناك مشاكل تتعلق بالمحيطين الداخلي والخارجي معا يمكن إجمالها فيما يلي :-

- **مشكلة عدم توافر المعلومات :** تعاني العديد من المؤسسات نقص شديد في المعلومات التي تمكنها من اتخاذ قرارات الاستثمار و التمويل على أسس اقتصادية رشيدة مما يترتب عليه عدم إدراك صاحب المؤسسة لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي

وحجم الواردات المناظرة و مستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة على صاحب المؤسسة تحديد سياسات الإنتاج و التسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقاته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة، و يمكن اعتبار هذا المشكل داخلي إذا افتقدت هذه المؤسسة إلى سياسة أو استراتيجية تمكنها من جمع البيانات و المعلومات أو كان هناك ضعف في تسيير الإدارة المكلفة بجمع هذه المعلومات والبحث عنها ، كما يمكن اعتباره مشكل خارجي إذا كان هناك شح أو ندرة في البيانات الرئيسية أصلا خارج عن نطاق المؤسسة ؛

- **مشكلة التمويل والتسويق** : تعاني كذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عدم كفاية رؤوس الأموال لتوفير المعدات اللازمة و مستلزمات التشغيل بصفة دورية ، حيث تواجه الصناعات الصغيرة مشكلات كبيرة من ناحية التمويل كما أنه من المعروف أن إنشاء أي مؤسسة صغيرة يعتمد في تمويلها على الإمكانيات الذاتية لمؤسسيها كما يعتمد في جانب آخر على المؤسسات التمويلية وبالأخص المصرفية و التي غالبا ما تحجم عن تمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة أو تفرض شروطا تصعب من الإستجابة لها بسبب توقع ارتفاع درجات المخاطرة حيث يواجه أصحاب تلك المؤسسات ما يلي :

- المطالبة بضمانات كبيرة و تعقيد الإجراءات وكذا المبالغة في طلب مستندات لا سيم بالنسبة للحديثة منها؛
- فرض نمط واحد للمعاملة من حيث فترات السماح و مدة السداد بالإضافة إلى التشدد في معايير تقويم مصداقية أصحاب المؤسسات بصرف النظر عن أن طبيعة هذه المؤسسات قد لا تتناسب مع هذا النمط مما يؤدي إلى ارتفاع احتمالات التعثر في السداد ؛
- صغر قيمة القرض وزيادة نسبة الفوائد ؛
- عدم وجود برامج لضمان المخاطر .

أما بالنسبة للمشاكل التسويقية نعدد بعضها فيما يلي :-

- تمثل صعوبات التسويق عائقا شديدا يسهم في عزوف المنتجين على التوسع في الإنتاج وتطويره و قد أصبحت مشكلة التسويق هي العائق الرئيسي الذي يواجهه المنتجون بالإضافة إلى أن ضعف الإمكانيات التمويلية للمنتج تضعف من قدرته على تأمين منافذ تسويقية له و يضطره في معظم الأحوال إلى الاعتماد على الوسطاء في التسويق مع ما يمثله من تنازل عن جانب كبير من عوائد التسويق ؛
- يضاف إلى ذلك مشاكل تسويقية تتمثل في نقص الخبرة التسويقية ، الافتقار إلى المعلومات الخاصة بالأسواق المحلية و الخارجية، انحصار النشاط التسويقي في النطاق الجغرافي لموقع الإنتاج بسبب ضعف القدرة المالية، عدم القدرة على المنافسة و الدخول في المناقصات الحكومية نظرا لكبر حجم المناقصات التي تطرحها الوزارات والأجهزة الحكومية مركزيا مما لا يمكن لأصحاب المؤسسات الصغيرة محدودي الإمكانيات عن الدخول فيها ، أيضا عدم القدرة على منافسة البضائع المستوردة لإنخفاض مستوى جودة المنتجات و عدم تنميطها كذلك

انخفاض القدرة التنافسية على التصدير لارتفاع التكلفة و انعدام العلاقة بين الصناعات الكبيرة و الصناعات الصغيرة لعدم وجود تنسيق يسمح باستخدام المؤسسات الصغيرة كمدخلات للصناعات الكبيرة و هذا يعني انخفاض درجة التكامل الصناعي ، إذا من هذا المنطلق يمكن اعتبار هذا المشكل مشكل خارجي لكن يمكن اعتباره مشكل داخلي أيضا إذا لم توجد سياسة تمويلية واضحة وطرق مدروسة لتوفير ضمانات كافية للقروض و غياب سياسة تسويقية مدروسة .

- **مشكلة العمالة الفنية المدربة :** تفتقر المؤسسات الصغيرة إلى الكوادر الفنية لأسباب كثيرة أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع و تفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبرى حيث الأجور الأعلى و المزايا الأفضل و الفرص الأكبر للترقية و لذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة إلى توظيف عمال غير مهرة و تدريبهم أثناء العمل غير أنه كثيرا ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل و يتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها ، وعلى ذلك فإن اضطرار المؤسسات الصغيرة إلى توظيف عمالة غير ماهرة باستمرار وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم، فضلا عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان بقائها في العمل ، كلها أسباب من شأنها تخفيض الإنتاجية و جودة السلع والخدمات المقدمة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف، و عليه يمكن اعتباره مشكل خارجي لكن قد يكون داخلي إذا تقاعست هذه المؤسسات على تدريب عمالها و على انفاق مبالغ معتبرة لهذا الغرض .

المطلب الثالث : نتائج دراسة عوائق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمركز الدراسات الإقتصادية

تأكيدا على مجمل هذه العوائق وذلك من خلال الدراسة المعدة من طرف مركز دراسات التقنيات الاقتصادية Ecotechnics [1] سنة 1999 عن المشكلات التي تحد من نمو مؤسسات القطاع الخاص فشملت الدراسة إستقصاء لعينة متكونة من 314 مؤسسة تحت عنوان **استراتيجية تنمية القطاع الخاص** ،وكانت البيانات الأولية لهذه الدراسة كما يوضحها الجدول الموالي :

الجدول رقم (III-08): توزيع العينة حسب عدد العمال وقطاع النشاط

حسب عدد العمال / قطاعات النشاط	0 - 5	6-20	21-100	أكثر من 100	المجموع
البناء والأشغال العمومية	14	16	21	12	**63**
الصناعة	11	17	21	19	**68**
التجارة	30	31	11	0	**72**
النقل	24	24	4	0	**52**
الخدمات	21	23	11	4	**59**

[1] Ecotechnics "**Enquête sur les obstacles du développement du secteur prive en Algérie** " Alger 1999.

المجموع	100	111	68	35	314

المصدر : يوسف قريشي " سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" أطروحة دكتوراه ، نقلا عن :-
Ecotechnices/ Enquête sur les obstacles du développement le secteur prive en Algérie

وفي سؤال عن العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات أكدت الإجابات ولو بدرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر ومن حجم إلى آخر المشاكل المتولدة عما يلي:-

- **عراقيل متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية:** يظهر المحيط التنظيمي بعض نقاط القوة بفضل أشكال الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها جعلها معرقلة، بسبب تعدد مراكز القرار والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف أو مسألة تتعلق بالمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.

أضاف إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوامل سلبية تؤدي إلى انسحاب المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تتسم بضعف قدرتها المالية ، وعدم القدرة على التصدي ومقاومة هذه المظاهر السلبية ،وفي التحقيق المنجز حول هذا كانت الآراء التي ترى في سلوك الإدارة العمومية كأحد عوائق النمو ة التي نلخصها من خلال الجدول الآتي :-

الجدول رقم(III-09): نسبة المؤسسات التي تعتبر سلوكات الإدارة العمومية كعائق لتنمية المؤسسة الخاصة

حسب عدد العمال / الأسئلة المطروحة	5-0	20-6	100-21	أكثر من 100	المجموع
تعقد القوانين والقرارات التنظيمية	35.8	51.9	39.4	43.8	**43.2**
صعوبة الدراية بالقوانين السارية	36.9	47.1	36.4	25.0	**39.1**
عدم شفافية واحترام النصوص	38.1	54.8	56.0	50.0	**49.3**
التغيير السريع للقوانين والتنظيمات السارية	41.3	54.8	50.0	43.8	**45.3**

Source : Ecotechnices "Op-Cit" .

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ نوعية وتعدد أشكال العراقيل الإدارية من جهة، وعدم استقرار النصوص القانونية من جهة ثانية.

- **إشكالية العقار الصناعي:** يسود ميدان العقار تعقيداً من حيث التسيير والاستغلال غير العقلاني وغير الرشيد المساحات الموجودة، حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشاكل بسبب نظام التسيير المطبق ، عدم استقرار المسيرين، الطابع الإداري للمؤسسات التسيير وكذا نقص الإمكانات المالية ، بالإضافة إلى خلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي وتنظيم سندات الملكية.

وتوجه مناطق النشاط نفس مشاكل المناطق الصناعية، حيث تم إنشاء معظمها بقرار محلي (ولائي، دائري، بلدي) دون تزويدها في أغلب الحالات بجهاز تسيير بالإضافة إلى ضعف تهيئة هذه المناطق.

ونظرا لتدهور وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتعاظم إختلالات التوازن في التسيير والتهيئة، قامت السلطات العمومية بدراسة ملف برنامج إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط وتنميتها ثلاث مرات الأولى كانت في 22 أفريل 1998 والثانية في 02 سبتمبر لنفس السنة، أما الثالثة كانت في 7 فيفري 1999 وقد أتخذ قرار بـ:

- تكييف الإطار القانوني خاصة في ميدان تسيير المناطق؛
- إنشاء برنامج إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها.

مشاكل تموين الجهاز الإنتاجي: يطرح التموين بالمداخلات خاصة المستوردة منها عائقاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خاصة المؤسسات القليلة الخبرة في مجال تقنيات الاستيراد لاعتمادها في السابق على التموين من المؤسسات العمومية والتي كانت تحتكر التجارة الخارجية » وبعد الانفتاح الاقتصادي واجهت هذه المؤسسات مشكلة تموين الجهاز الإنتاجي خاصة وإن اهتمام المستوردين الجدد منصب غالبا على استيراد المواد الاستهلاكية.

فيما يلي الجدول رقم (III-10) الذي يبين نسب مؤسسات العينة التي تعاني مشكلة التموين الإنتاجي ؛

الجدول رقم (III-10) : نسبة المؤسسات التي تعتبر مشاكل التموين كعائق

حسب عدد العمال / حسب النشاطات	5-0	20-6	100-21	أكثر من 100	المجموع
البناء والأعمال العمومية	21.4	31.3	38.0	25.0	**30.2**
الصناعة	63.7	47.0	38.0	26.3	**41.1**
التجارة	18.0	9.7	18.2	-	**15.3**
النقل	4.2	8.4	25.0	-	**1.9**
خدمات أخرى	19.1	13.0	9.1	-	**3.4**

Source : Ecotechnics "Op-Cit" .

بالرغم من الانفتاح الاقتصادي لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يعاني من مشاكل التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار، وذلك ناتج عن 30 سنة من الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية.

- **عدم ملائمة نمط التسيير:** بقيت أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل بأنماط تنظيم وتسير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي الذي يتطلب عصرنة تسيير المؤسسات، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي في ممارسة النشاط الاقتصادي.

ومن خلال التحقيق الذي تم شمل عينة تتكون من 314 مؤسسة إتضح أن أنماط التسيير القائمة تقوم على الأتي:

- 50.3 % من مؤسسات التي تشملها العينة تعمل بالفواتير بصفة منتظمة؛
- 35 % من مؤسسات التي تشملها العينة لا تقبل الدفع عن طريق الشيك؛
- 95 % من مؤسسات التي تشملها العينة تعتبر الحساب البنكي الشخصي هو نفسه الحساب البنكي للمؤسسة؛
- 16 % من مؤسسات التي تشملها العينة لا تفصل بين النفقات المترلية ونفقات الخاصة بالمؤسسة؛
- 12 % من مؤسسات التي تشملها العينة لا تقوم بالجرد المحاسبي؛
- 50 % من اليد العاملة غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي وكذا 36 % من أرباب العمل غير مصرحين لدى مصالح الضمان الاجتماعي لغير الإجراء.

إجمالا تقف هذه العوائق أمام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا فالسلطات العمومية تسعى جاهدة للتغلب على هذه العوائق عن طريق الإجراءات والبرامج المتبناة والتي ستتم دراستها في المبحث الموالي .

المبحث الثالث : الآليات الحكومية لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد ظهرت الكثير من الدعاوى في الفكر الاقتصادي المعاصر تنادي بضرورة تدخل الدولة ممثلة في الحكومة لحماية المؤسسات الناشئة في اقتصاديات السوق، و يأتي على رأسها دعوة الاقتصادي الألماني فريدريك لاست في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ذلك أن هذه المؤسسات خاصة في الدول النامية لا تقوى على المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة بالدول المتقدمة ، لذا فإن دعمها إلى غاية مرحلة النضـــــج تصبـــح ضرورة لبقائها و استمرارها في النشاط ، مع ضرورة التركيز على المؤسسات التي تتوفر على فرص نجاح في المستقبل ، وهذا ما يفسر إقدام العديد من الدول التي تنتهج اقتصاد السوق بهذه المساندة مما يدل و يقر مشروعية مثل هذا النوع من التدخل الحكومي حتى في ظل اعتناق مبدأ اقتصاد السوق.

فبالنسبة للحكومة الجزائرية كانت البداية الفعلية في إنتهاج هذه الإستراتيجيات بإنشاء وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عام 1991 ليتم فيما بعد و بمرور ثلاثة سنوات بإقرار أحقية هذا الإنتداب لترتقي إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في عام 1994 ذلك لإبراز الإرادة الحكومية أنا ذاك لدعم وتطوير هذا المجال في إطار السياسة الصناعية حيث عبر برنامج حكومة السيد مقداد سيفي على توجيه الإهتمام نحو ترقية المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي تمثل أحد أولويات برنامج الحكومة لما لهذا القطاع من فرص نمو كبيرة وما ينعكس عنه من توفير مناصب عمل للعديد من العاطلين لهذا ستتكفل الدولة بتدعيم الإستثمارات الخاصة بهذا القطاع ، كما تم تكريس العديد من الجهود إنبثق عنها نماذج و أساليب دعم و مساندة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كجسر تمر من خلاله إلى تحقيق الأهداف الذاتية و في نفس الوقت تحقيق البرامج الحكومية كإمتصاص البطالة ، المساهمة في الإنتاج المحلي وغير ذلك ، حيث كان أبرز هذه الهيئات المؤسسات التكفلية المتخصصة ، وكالات الدعم الوطنية وأيضا صناديق الدعم ، وهذا ما سوف نسترسل بتوضيحه في هذا الجزء مركزين على أهم المؤسسات الحكومية التي تهدف إلى دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

المطلب الأول : السلطة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء إنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 1991 كوزارة منتدبة تماشيا والدور الكبير الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي ، فمن أجل التكفل الحسن بانشغال ومشاكل القطاع والنهوض السريع بقدراته وإمكانياته وجدت الدولة أنه من الضروري عليها إنشاء وزارة خاصة مستقلة تتكفل بتنظيم القطاع ومتابعة مشاكله وتأخذ على مسؤولياتهـــا تنفيذ ومتابعـــة الأداء السليم لتطبيق البرامج التنموية والترقوية المسطرة لفائدة تنمية القطاع .

وفي إطار السياسة الجديدة لتوجيه الإستثمارات نحو إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة تعنى بتعبئة الإمكانيات المتاحة في القطاع الخاص الذي يمتلك قدرات هائلة تستغل في قطاعات غير رسمية يغلب عليها النشاط الطفيلي والمضاربة ، وبموجب ما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 09 صفر عام 1415 الموافق

لـــ18 يوليو 1994 تم قرار بترقيتها بصفة رسمية إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية[1] ، وفي ذات المرسوم حددت صلاحيات الوزير المكلف بالقطاع في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما و المتمثلة في[2] :

- إعداد الإستراتيجيات على المديين المتوسط و الطويل لحماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإنتاج و الخدمات وتطويرها وتنويعها وترقيتها في إطار تحقيق الأهداف الإقتصادية للحكومة في هذا المجال ، كما يقترح هذه الإستراتيجيات و ينفذها .

- يتابع تنفيذ ذلك وينشطه طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها ، ويعرضها على رئـــيس الحكومـــة ومجلـــس الحكومة ومجلس الوزراء نتائج أعماله حسب الأشكال و الكيفيات و الأجال المقررة .

- يمارس وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صلاحياته في الميادين الأتية :-

- **في مجال حماية طاقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة و تطويرها :**

يقوم بإعداد و إقتراح و تنفيذ جميع الأعمال الرامية إلى ضمان حماية الطاقات الموجودة و تطويرها من خلال سياسة دعم الأعمال المنتجة و ترقية محيط عام يشجع تنميتها ، كما يدرس الضغوط على إختلاف أنواعها ويقترح تدابير التسوية الضرورية ؛

- **في مجال ترقية الإستثمارات فتتمثل فيما يلي :**

- يدرس ويقترح كل التدابير التشجيعية في المجالات المالية و الضريبية و التنظيمية والدعم المصرفي لترقية الإستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ؛

- يدرس أي تدبير يهدف إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية وتطويرها في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طبقا للتشريع في هذا المجال ؛

- يبادر بأي عمل يساعد على ترقية مؤسسات وأدوات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إقامتها ؛

- يتخذ جميع التدابير ويقوم بكل الأعمال التي من شأنها أن تدرج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حركية التطور و التكيف التكنولوجي ؛

- يبادر بكل التدابير أو الأعمال الرامية إلى ترقية تطوير الفروع الخاصة الداخلة في تحقيق أهداف البرنامج الإقتصادي للحكومة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعزيزها .

- **أما فيما يخص مجال التعامل الثانوي و التكامل و تكثيف نسيج** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيتمثل في الدراسة و المبادرة بالتنسيق مع القطاعات المعنية بكل التدابير التي من شأنها أن تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشارك في ترقية التعامل الثانوي و التكامل وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطوير ذلك .

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 47 ، الاربعاء 11 صفر عام 1415 هـــ الموافق 20 يوليو سنة 1994 م ، ص 14.

[2] نفس المرجع ، ص ص 15-17 .

- **أما فيما يخص مجال ترقية العقار الصناعي الخاص** بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيتمثل في :-

-يدرس ويقترح بالتنسيق مع المؤسسات المعنية جميع التدابير التي تسهل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على العقار الصناعي لتجسيد إستثمارات القطاع ؛

- يحث على أية مبادرة بالإتصال مع السلطات و الهيئات المختصة تهدف إلى تشجيع إنجاز أماكن الإستقبال الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- **أما في مجال تنسيق العمل مع الأجهزة غير المركزية و الجماعات المحلية ذات الصلة بدعم** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فتتمثل مهامها في إعداد و إقتراح وتنشيط كل الأعمال الرامية إلى التكفل بالضغوط التي تعرقل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد المحلي كما يشارك بالتنسيق مع السلطات المحلية في تطوير هذه المؤسسات ضمن إطار الإستراتيجية التنموية الجهوية المتوازنة ؛

- يشارك في إعداد مقاييس مراقبة الجودة وقواعدها و في إعداد ما يرتبط منها بحماية البيئة بالإتصال مع الهيئات المعنية ؛

- يدرس ويعد وينشط أي تدبير من شأنه أن يشجع ويدعم إنشاء مؤسسات جديدة تطبيقا لإستراتيجية تقويم الكفاءات الوطنية في إنشاء المؤسسات .

- **أما فيما يتعلق بمجال التعاون و العلاقات الدولية :**

- يساهم في تحديد سياسة التوجيه و التعاون الدولي و تنفيذها في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

- يشارك في كل المبادرات المتعلقة بتعزيز التعاون الإقتصادي و المالي و التقني ويقدم مساعدته كما يشارك في هذا الإطار في جميع المفاوضات الدولية الثنائية و الجهوية و متعددة الأطراف المرتبطة بالأعمال التابعة لميدان إختصاصه؛

- يشارك في أعمال المنظمات و الهيئات الجهوية أو الدولية المختصة في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

- يقوم بأية مهمة في العلاقات الدولية تسندها إليه السلطة المختصة ؛

- يقوم بترقية التعاون العلمي و التقني و المهني ويشجعه بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهيئات التعليم والتكوين و البحث على الصعيد الوطني و الجهوي و الدولي .

- **أما فيما يتعلق بمجال ترقية الشراكة و التصدير فتتمثل في :**

- يدرس ويبادر بأي تدبير من شأنه أن يطور أي شكل من أشكال الشراكة قصد تعزيز القدرات التقنية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإدراج تطورها ضمن حركية تكامل إقتصادي وجهوي ودولي ؛

- يدرس ويقترح أي تدبير يتعلق بتعزيز قدرات التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحسينها ؛

- يدرس ويقترح وينفذ أي تدبير يرمي إلى تنظيم حضور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأسواق الخارجية وترقية ذلك .

وبالتالي فإن الأهداف المراد تثمينها من خلال هذه الصلاحيات هو التوجه نحو التأطير و الدعم من جهة ومراقبة تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ثانية ، و هذا ما دفعها إلى إستحداث مؤسسات تكافلية متخصصة تعمل تحت إدارتها لتجسيد التوجيهين السابقين و المتمثلة في مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل.

1- مشاتل المؤسسات : تعتبر مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي هيئة تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكنها أن تأخذ أحد الأشكال التالية[1] :-

- **المحضنة :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات ؛
- **ورشة الربط :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية ؛
- **نزل المؤسسات :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

يتم إنشاء هذه المشاتل بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بالمهام وتحقيق الأهداف الآتية[2] :

1-1- أهداف مشاتل المؤسسات: تم توضيح الأهداف التي تتوخى المشاتل لتحقيقها كما يلي

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي ؛
- المشاركة في الحركة الإقتصادية في مكان تواجدها ؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة ؛
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد ؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة ؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل ؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا إستراتيجيا في التطور الإقتصادي في مكان تواجدها .

1-2- مهام مشاتل المؤسسات: في إطار الأهداف المحددة في المادة الثالثة تكلف المشاتل بما يأتي :

- إستقبال و إحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع ؛
- فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة ؛
- تسيير و إيجار المحلات من خلال وضعها تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة و إحتياجات نشاطات المشروع ؛
- تقديم الخدمات فيما يخص التوطين الإداري و التجاري للمؤسسات حديثة النشأة و للمتعهدين بالمشاريع ؛

[1] القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 13 ، 25 ذو الحجة عام 1426 هـ الموافق 26 فبراير سنة 2003 م ، ص 14 .

[2] نفس المرجع ، ص 15 .

- تقديم إرشادات خاصة للمؤسسات مرافقة و متابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم و بعده ، أيضا فيما يتعلق بالإستشارات في الميدان القانوني و المحاسبي و التجاري و المالي و حتى دعم أصحاب المشاريع بتلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع ؛

- إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة ؛

- دراسة و إقتراح وسائل و أدوات ترقية المؤسسات الجديدة و إقامتها .

2- مراكز التسهيل : هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، كما يتم إنشائها بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقيام بالمهام وتحقيق الأهداف الآتية [1] :

2-1- أهداف مراكز التسهيل : تتوخى المراكز تحقيق الأهداف التالية :-

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات و المقاولين ؛

- تطوير ثقافة التقاول ؛

- ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به ؛

- تقليص أجال إنشاء المؤسسات و توسيعها و إستردادها ؛

- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع ؛

- إنشاء مكان إلتقاء بين عالم الأعمال و المؤسسات و الإدارات المركزية أو المحلية ؛

- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع و مراكز البحث و شركات الإستشارة و مؤسسات التكوين و الأقطاب التكنولوجية و الصناعية و المالية ؛

- تشجيع تطوير النسيج الإقتصادي المحلي ؛

- ترقية تعميم المهارة و تشجيعها ، تثمين الكفاءات البشرية و عقلنة إستعمال الموارد المالية ؛

- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول ترقب التكنولوجيات ؛

- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودعمها ؛

- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإندماج في الإقتصاد الوطني و الدولي .

2-2- مهام مراكز التسهيل : في إطار تطبيق الأهداف المذكورة أعلاه تتولى مراكز التسهيل القيام بالمهام الآتية

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملوا المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها ؛

- تجسيد إهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني ؛

- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية ؛

- مرافقة أصحاب المشاريع و المقاولين في ميداني التكوين و التسيير ؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 13 ، بتاريخ 25 ذو الحجة عام 1426 هـ الموافق 26 فبراير سنة 2003 م ، ص 18 .

- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الإتصال المتعلقة بفرص الاستثمار و الدراسات القطاعية و الإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع ؛

- تقديم خدمات في مجال الإستشارة في وظائف التسيير و التسويق ، إستهداف الأسواق و تسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتطوير القدرة التنافسية و المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة .

3- دور هياكل الدعم في مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يتم إبراز دور هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثلة في مراكز التسهيل وكذا مشاتل المؤسسات من خلال المساهمة الإحصائية لكل منهما وفق الجدول الآتي :-

الجدول رقم (III-11): وضعية إنجاز مراكز التسهيل و مشاتل المؤسسات

المشاريع	برنامج 2005-2009			برنامج 2010-2014
	المشاريع المسجلة	المشاريع المنجزة	في طور الإنجاز	
مراكز التسهيل	33	15	18	04
مشاتل المؤسسات	17	10	07	10
المجموع	**50**	**25**	**25**	**14**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20

يبين الجدول حصيلة هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال البرنامج الخماسي السابق و الذي سجل به 50 مشروع ، حضية مراكز التسهيل بالجزء الأكبر و المقدر بـــ 33 مشروع أنجز منها 15 و الباقي في طور الإنجاز ، أما مشاتل المؤسسات فقد أنجزت 10 مشاريع من أصل 17 مشروع ، بينما البرنامج الخماسي المقبل 2010 – 2014 فقد برمج له 14 مشروع 71% منها كلفت به مشاتل المؤسسات .

وعليه فقد تم إعتماد لمعرفة مدى نجاعة مشاتل المؤسسات على معيار عدد المشـــاريع المحتضـــنة لـــدى مشـــاتل المؤسسات المتوزعة على أربع مناطق (عنابة بـــ 9 مشاريع ، وهران بـــ 13 مشروع ، غرداية بـــ 9 مشـــاريع وبرج بوعريريج بمشروعين) تتنوع مجالات تخصصها بين تكنولوجيات الإعلام و الإتصال ، الخدمات ، الصناعة الغدائية ، الألياف البصرية و نظام تحديد المواقع العالمي ، إنتاج اللافتات ، الطاقة و تطبيق الطاقة الشمسية ، أمـــا بالنسبة لحصيلة المؤسسات المنشأة لسنة 2012 فقد بلغت 28 مؤسسة من طرف مشاتل المؤسسات من أصـــل 29 مشروع محتضن و 587 مؤسسة كحصيلة لمراكز التسهيل و الشكل رقم (III-04) يوضح البيانات المتعلقة بكل مؤسسة تكفلية .

الشكل رقم (III-04): تمثيل حصيلة المؤسسات المتخصصة التكفلية

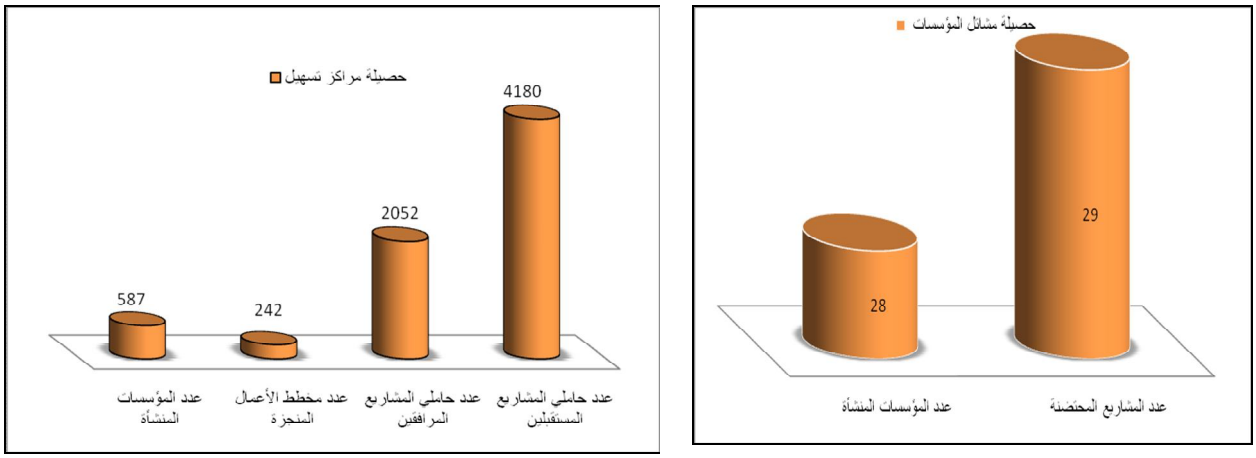

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات النشرية الإحصائية للمؤسسات الص وا لم رقم 22 ، ص 28 ؛29 .

فيما يتعلق بمجالات تخصص المشاريع التي تم مرافقتها على مستوى مراكز التسهيل و التي قدرت بـــ 2052 مشروع شملت قطاع الخدمات ، البناء و الأشغال العمومية ، الفلاحة ، الصيد البحري ، صناعة النسيج ، الصناعة التقليدية و الحرف ، الخشب ..إلخ ، أما عدد مخططات الأعمال المنجزة من طرف المراكز قدر بـــ 242 مخطـــط عمل أي ما يعادل 11,79% من عدد المشاريع التي تم مرافقتها ، كما تجدر الإشارة إلى أن مســـاهمة هـــذين المؤسستين التكفليتين في مجال التشغيل قدر بـــ 363 منصب شغل ناتج عن مشاتل المؤسسات و1544 منصب من طرف مراكز التسهيل ، منها 360 منصب مستحدث من طرف مراكز التسهيل وهو ما يدل على أنهما تخلقنا ما يعادل 3 مناصب شغل لكل مؤسسة منشأة رغم تباين ذلك في كل منهما .

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI*)

1- تقديم الوكالة : تم إستحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية و متابعة الإستثمار (APSI) كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها ، فطبقا لما جاءت به المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19ربيع الثاني 1414 الموافق 5أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الإستثمار ، فإن وكالة ترقية و دعم الاستثمار تتكون من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق إستثماراتهم حيث ترتكز على تقييم المشاريع و دراستها و من تم إتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض إلى أن تم تعديد هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق في تطوير الإستثمار ومناخه و آليات عمله وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام و وسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، وبمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم

* **A**gence **N**ationale de **D**éveloppement **I**nvestissemt

03-01 الموافق لـــ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار و المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 تعد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، ولقد حدد الإطار العام و الأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط أهمها[1]:

- ضمان ترقية الإستثمارات و متابعتها ؛
- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار ؛
- تسهيل إستكمال شكليات إنشاء المؤسسات و تحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي (GUI)؛
- التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء ؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها ؛
- إن يتولى وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما ،إعداد الإستراتيجية على المديين المتوسط و الطويل .

2- مستويات التمويل : تعتمد الوكالة لدعم وتمويل المشاريع الإستثمارية على أربع مستويات تمويلية بناءا على التكلفة الإجمالية للمشروع و التي يوضحها الجدول أدناه .

الجدول رقم (III-12): مستويات تمويل المشاريع الإستثمارية للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

مستويات التمويل	التكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة شخصية	القروض غير المكافأة	القروض البنكية
المستوى الأول	لا يتجاوز 1.000.000 دج	5%	25%	70%
المستوى الثاني	عندما تفوق 1.000.000 دج ولا تتجاوز 2.000.000 دج	10% ؛ 8% (♦)	20%	70% ؛ 72% (♦)
المستوى الثالث	عندما تفوق 2.000.000 دج ولا تتجاوز 3.000.000 دج	15% ؛ 11% (♦)	15%	70% ؛ 74% (♦)
المستوى الرابع	عندما تفوق 3.000.000 دج ولا تتجاوز 4.000.000 دج	20% ؛ 14% (♦)		65% ؛ 76% (♦)

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجريدة الرسمية العدد 06 (2004/01/25) ، ص ص13 ،14

3- دور الوكالة في دعم المشاريع الإستثمارات : ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار منذ نشأتها بشـــكل فعال في دعم إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة الـــتي منحـــت لهـــا بإستثناء اتخاذ القرارات الفردية في مجال توزيع العقار الصناعي ، حيث يبين الجدول رقم 13 عدد المشاريع المصرح

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 06 ، بتاريخ 25 ذو الحجة عام 1426 هـــ الموافق 25 جانفي سنة 2004 م ، ص 10 .

♦ يخفض لهذا المستوى(النسبة) إذا كان المستفيد حائزا شهادة أو وثيقة معادلة معترفا بها ، أو إذا قام بإنجاز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا .

بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بالإضافة إلى المدلول المالي للمشروع التي تم إستحداثها بصفة متراكمة إلى نهاية 2012 وفق لقطاع النشاط .

الجدول رقم (III-13): توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط مجمعة 2012/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع		قيمة المشاريع بالمليون (دج)		مناصب العمل	
	العدد	(%)	المبلغ	(%)	العدد	(%)
النقل	3864	50.08	65534	8.04	14368	15.72
البناء والأشغال العمومية	1460	18.92	123558	15.15	26965	29.50
الصناعة	1135	14.71	328762	40.31	31482	34.44
الخدمات	955	12.38	34252	4.20	8325	9.11
السياحة	136	1.76	94182	11.55	6072	6.64
الصحة	80	1.04	20356	2.50	2615	2.86
الفلاحة	84	1.09	6447	0.79	1108	1.21
الإتصالات	01	0.01	142454	17.47	480	0.53
المجموع	**7715**	**100**	**815545**	**100**	**91415**	**100**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22 ,Op-Cit, P31.

يوضح الجدول أن عدد المشاريع التي تم التصريح بها من طرف الوكالة مع نهاية عام 2012 قد بلغت 7715 مشروع تتوزع بين ثمانية أنشطة تهيمن فيها الأنشطة ذات الطابع الخدمي كالنقل ،السياحة ، الصحة ، الإتصالات، والخدمات الأخرى ، أما المخصص النقدي فقد بلغ 815545 مليون دينار جزائري ، كما تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من نصف (53.36%) إجمالي المشروعات تتمثل في الإستثمارات المنشأة و بقيمة نقدية تقدر بـ 251278 مليون دينار جزائري ، أما بالنسبة للإستثمارات التي تم توسعتها عن طريق الوكالة فقد بلغت 3348 مشروع و ما يعادل 338585 مليون دج ، أما بالنسبة لتلك التي تم إعادة الإعتبار لها فقدرت قيمتها النقدية بـ 64688 مليون دج رغم أنها لم تتعدى 230 مشروع مما يشير أن تكلفة إعادة الروح للمشروع تفوق تكلفة إنشائه وأكثر منهما تكلفة التأهيل التي قدرت بـ 160994 مليون دج لعشرين مشروع فقط، أما بالنسبة لتوزيع هذه المشاريع حسب قطاعات النشاط فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي :-

الشكل رقم (III-05):توزيع المشاريع المصرح بها حسب نوعية الإستثمار 2012/12/31

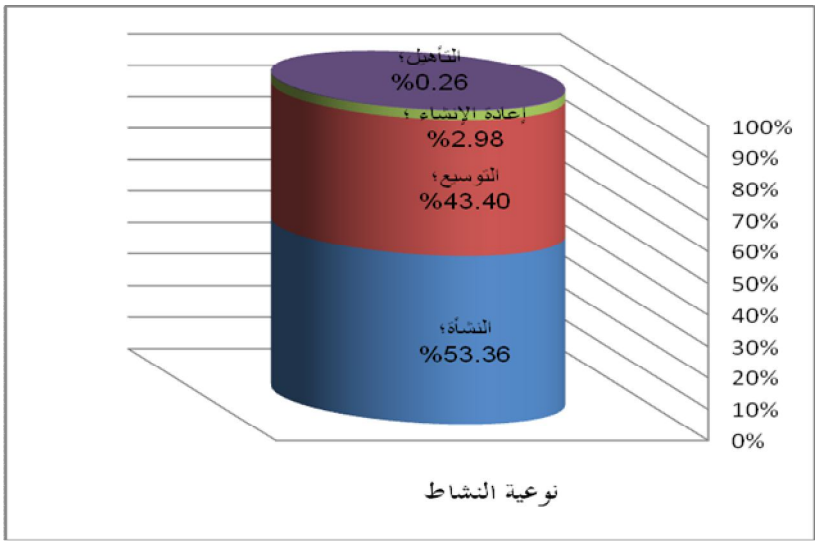

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 22 ،ص 32.

أما بالنسبة للتفاصيل التكرارية و القيمية لهذه المشاريع يتم عرضها من خلال الجدول التالي :-

الجدول رقم (III-14): توزيع المشاريع المصرح بها حسب نوعية الإستثمار

نوعية النشاط	عدد المشاريع		قيمة المشاريع بالمليون (دج)	
	العدد	(%)	المبلغ	(%)
النشأة	4 117	53,36	251 278	30,81
التوسيع	3 348	43,40	338 585	41,52
إعادة إنشاء	230	2,98	64 688	7,93
تأهيل	20	0,26	160 994	19,74
المجموع	**7715**	**100**	**815545**	**100**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22 ,Op-Cit, P32.

ويضاف إلى ما سبق أن 99,78 % (7698 مشروع) من إجمالي المشاريع المصرح بها تعتبر إستثمارات محلية وبقيمة نقدية بلغت 773997 مليون دج ، في حين المشاريع المنجزة في إطار الشراكة و التي تقدر بـ10 مشروع (0,13 %) أما العدد الباقي و الذي يمثل 7 مشاريع تعد إستثمارات أجنبية مباشرة ، وهذا ما يؤكد أهمية مبادئ قانون الإستثمار في التشريع المعمول به حاليا و هو عدم التمييز بين المستثمرين المقيمين و غير المقيمين المدعوين للعمل بالجزائر ولقد إنعكس ذلك على تطور عدد المشاريع المدعومة ، وذلك نظرا للإمكانيات الكبيرة للأجانب في مجال نقل التكنولوجيا ، هذا وقد ساهمت الوكالة في إمتصاص البطالة من خلال دعم المشاريع حيث تم تسجيل 91415 منصب شغل من مجموع الإستثمارات .

المطلب الثالث : الصندوق الوطنية للتأمين على البطالة (CNAC)

1- تقديم الصندوق : تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلالية المالية ، إذ يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي ، هذا وقد بينت المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 94-189 بأن الصندوق يهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب إقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا ، و هذا التعويض غير معفي من إقتطاع الضمان الإجتماعي ، كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه و بالإتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم ، لاسيما فيما يتعلق بالآتي [1]:

- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه ؛
- التكفل بالدراسات التقنية الإقتصادية لمشاريع أحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل ؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي يواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال و الصيغ المقررة بموجب إتفاقية .

كما كلف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمهمة جديدة تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين و المسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة ، وهذا بناءا على جاء به المرسوم التنفيذي رقم 04-01 و المتمم للقانون الأساسي رقم 94-188 ، وهذا مع توفر بعض الشروط إلى جانب تراوح العمر ما بين 35-50 سنة ، على أن يكون مقيم بالجزائر ، أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة و يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل أو يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ،أيضا أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به ،كذلك أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه ، و أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12شهرا على الأقل ، ويضاف إلى كل هذا أنه لم يستفد من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاط[2] .

[1] مدني بن شهرة " **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل : التجربة الجزائرية** " دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 289 ،290 .

[2] المادة 1و2 من مرسوم التنفيذي رقم 94-188 مؤرخ في 26 محرم1415 الموافق لـــ6 يوليو1994 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة ص 6.

2- صيغ الدعم المقدمة : يتم دعم المشروعات التي لا تتعدى الكلفة الإجمالية لها بخمسة (5) ملايين دينار كحد أقصى ، أما بالنسبة للحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الإستثمار الخاص بالمشروع المقرر والتي تحدد حسب المستويين الآتيين[1] :

- **المستوى الأول :** 5% من المبلغ الإجمالي للإستثمار عندما يقل هذا الإستثمار عن مليوني (2)دينار أو يساويهما ؛
- **المستوى الثاني :** 10% من المبلغ الإجمالي للإستثمار عندما يزيد هذا الإستثمار عن مليوني (2)دينار ويقل عن خمسة (5) ملايين دينار أو يساويهما .

بينما يتغير مبلغ القروض غير المكافأة (دون فائدة و الممنوحة من CNAC) بحسب كلفة إستثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز :

- 25% من الكلفةالإجمالية للإستثمار عندما يقل هذا الإستثمار عن مليوني دينار أو يساويهما ؛
- 20% من الكلفةالإجمالية للإستثمار عندما يزيد هذا الإستثمار عن مليوني دينار ويقل عن خمسة ملايين دينار أو يساويهما.

كما أن عملية منح القرض في الحالاتين تكون مرة واحدة عند إنطلاق المشروع الذي ينجزه البطال أو البطالين .

أما بالنسبة للمبالغ الممولة من طرف البنوك فلا يمكن أن تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي لإستثمار ، وقصد توضيح نسبة مساهمة كل طرف في تمويل المشاريع الإستثمارية ، و التي يتم توضيحها من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (III-15): أنماط تمويل الصندوق الوطنية للتأمين على البطالة

نمط التمويل	تكلفة الإستثمار	مساهمة شخصية	القروض غير المكافأة	القروض البنكية
المستوى الأول	أقل من أو يساوي مليونين دينار جزائري	10%	20%	70%
المستوى الثاني	يفوق مليونين و أقل من أو يساوي خمسة ملايين دينار	05%	25%	

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المادة 05 من المرسوم التنفيذي 94-188 .

3- مساهمة الصندوق في دعم المشاريع : في إطار الجهود التي يبدلها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في احتواء الفئة العاطلة أو التي تم تسريحها لأسباب إقتصادية عن العمل من أجل إحداث أعمال إلى جانب تقديمهم مساعدات للتقليل من المصاعب المالية لإقامة المشاريع ، وذلك من خلال الشكل الذي يبين تعداد المشروعات المرافقة و قطاعات نشاطها لسنة 2012 .

[1] نفس المرجع المادة 05 ، ص 7.

الشكل رقم (III-06): حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط لسنة 2012

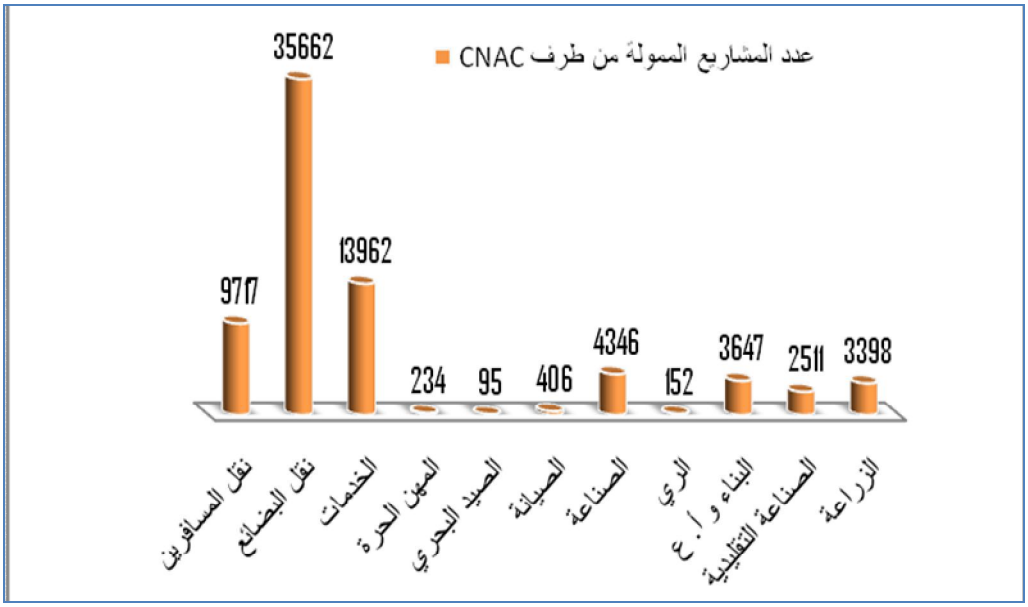

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على النشرية الإحصائية للمؤسسات الص و م رقم 22 ، ص41 .

يشير الشكل إلى قدرة الصندوق على تشجيع المبادرة الفردية خاصة بالنسبة للأفراد البطالين أو الذين تم تسريحهم والذين يملكون مهارات وكفاءات علمية وقدرات فنية و مالية خاصة ، حيث تم تمويل 74130 مشروع توزعت على نشاطات مختلفة ، إلا أنها تركزت على النشاطات ذات الطابع الخدمي بما يعادل نسبة 80.4% من إجمالي المشاريع منها 61.2% لنشاط النقل تتوزع بين نقل البضائع بـــ 35662 مشروع و9717 مشروع للنقل المسافرين و بالتالي نلاحظ إستهداف الأنشطة الخدمية من طرف الصندوق ، في حين تشكل المجالات الأخرى مساهمات متقاربة بالنسبة لقطاعات الصناعة و الصناعة التقليدية ، البناء و الأشغال العمومية و الزراعة على الترتيب في حدود 3% إلى 5 %.

المطلب الرابع : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ[※])

1- تقديم الوكالة : دفعت الخصوصية التي يتميز بها أغلب الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدمي بالحكومة الجزائرية إلى إستحداث هيئة جديدة أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها ، حيث تم إنشائها بموجب الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24 يوليو 1996 بتحدث هيئة ذات طابع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، حيث تم تحديد الشروط المطلوبة لإمكانية إستفادة الشاب صاحب المشروع الإستثماري من الإعانة التي يمنحها هذا الجهاز و المتمثلة فيما يلي[1] :

※ **A**gence **N**ationale de **S**outien a l'**E**mploi des **J**eunes

[1] بن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام " **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في القضاء على البطالة** " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 /2006/04 ، ص 355.

- ✓ أن يتراوح عمر الشاب ما بين 19 و35 سنة ، وعندما يحدث الإستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشاب ذو المشروع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى ؛
- ✓ أن يكون ذا تأهيل مهني و/أو ذا ملكات معرفية معترف بها ؛
- ✓ ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة ؛
- ✓ أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدني المحدد من طرف الوكالة وفق لتكلفة المشروع .

2- صيغ التمويل : تعتمد الوكالة في تمويل المشاريع المقترحة لهذه الشريحة من الشباب والممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتكون التركيبة المالية للتمويل تأخذ ثلاث أشكال[1]:

- **التمويل الذاتي :** في هذه الصيغة يتشكل الإستثمار كله من الحالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء إمتيازات إستثنائية من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية ؛
- **التمويل الثنائي :**بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد ويكون الإستثمار والإنشاء بتمويل ثنائي كالتالي :-

الجدول رقم (III-16):مستويات التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
المستوى الأول	أقل أو يساوي 2.000.000دج	75%	25%
المستوى الثاني	يفوق 2.000.000 دج ولا يتجاوز 10.000.000 دج	80%	20%

المصدر: مداني بن شهرة " **مرجع سبق ذكره**" ص 289 .

- **التمويل الثلاثي :** في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة و التركيبة المالية للإستثمار الثلاثي ويكون حسب قيمة الإستثمار كما في الجدول التالي:-

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، المادة 02 /العدد 52 ، 27 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 11سبتمبر 1996، ص 17 .

الجدول رقم (III-17): مستويات التمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية		القروض بدون فائدة	القرض البنكي	
		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		م. الخاصة	م. الأخرى
المستوى الثاني	يفوق 2.000.000 دج ولا يتجاوز 10.000.000 دج	8%(♦)	10%	20%	72%(♦)	70%
المستوى الأول	أقل أو يساوي 2.000.000دج	5%		25%	70%	

المصدر: مداني بن شهرة " مرجع سبق ذكره " ص 290 .

بالإضافة إلى هذه الأشكال الثلاثة للتمويل يستفيد الشباب الذين تلقوا تمويلا من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب من عدة مميزات وتخفيضات جبائية وشبه جبائية كالإعفاء من الرسم العقاري على البناءات المخصصة لإقامة المشروع لمدة تتراوح ما بين 3 إلى 10 سنوات حسب المنطقة المتواجد بها ، وكذلك الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المفروض على العتاد المستورد و المستخدم في المشروع ، أيضا تستفيد من تطبيق النسبة المخفضة فيما يخص الرسوم الجمركية بالنسبة للعتاد المستورد و المقدرة بـــ 5% و كذلك الإعفاء من مصاريف ورسوم تسجيل عقود إنشاء المؤسسات المصغرة و الإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG .

3- مساهمة الوكالة في دعم الإستثمارات : سجلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إقبالا كبيرا من طرف الشباب نظرا للمزايا العديدة التي توفرها من تسهيلات ، وكذلك المزايا الجبائية وغيرها كما سبق الإشارة إليها مما يجعل المنظومة التمويلية لهذه الوكالة أهم مصادر تمويل إنشاء مؤسسات مصغرة من قبل الشباب في الجزائر والجدول الموالي يوضح المساهمة الإجمالية خلال الفترة الممتدة إلى غاية نهاية 2012 .

الجدول رقم (III-18): حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2012

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	قيمة الإستثمار (دج)	عدد مناصب الشغل
الخدمات	73 221	210 328 527 568	179 758
الصناعة التقليدية	30 977	73 601 576 467	96 638
الزراعة	24 812	71 318 568 083	62 230
الصناعة	11 513	47 003 634 058	37 910
البناء و الأشغال العمومية	17 401	62 369 492 423	57 759

♦ يخفض لهذا المستوى(النسبة) إذا كان المستفيد حائزا شهادة أو وثيقة معادلة معترفا بها ، أو إذا قام بإنجاز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا .

[1] Etude de l'environnement des PME: Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes , Actes des assises Nationales de la PME , Alger, Janvier 2004, PP 420-421.

المهن الحرة		5 043	8 304 301 446	11 966
الصيانة		4 713	9 171 606 789	12 325
الصيد		750	4 685 203 788	3 749
الري		464	2 795 211 906	1 863
نقل	المسافرين	17 066	41 304 490 843	40 207
	البضائع	52 870	136 078 567 624	90 647
	التبريد	10 317	24 779 329 998	19 503
المجموع		**249 147**	**691 740 510 995**	**6 14 555**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22 ,Op-Cit, P39.

يلاحظ أن الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تهتم بشكل كبير بنشر الفكر المقاولاتي حيث تم تخصيص مبلغ 691740 مليون دينار جزائري ، تم توزيعها على مرحلتي الإنشاء و التوسيع ، و بذلك فالوكالة لا تهدف فقط لإنشاء المشاريع و إنما تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي وهذا ما تعكسه حصيلة النتائج المبينة في الجدول ، إذ أن عدد المشاريع الممولة لمساعدة الشباب الذين تم قبول طلبات تمويل مشاريعهم من طرف الوكالة بـــ 249147 مشروع ، كما تجدر الإشارة إلى الفئة النسوية قد حضت بنسبة معتبرة من هذه المشاريع بلغت 10,36% وما يوافق 25803 مشروع ، كما ساهمة الوكالة في إستحداث 614555 مناصب شغل من خلال المؤسسات المنشأة من طرفها ، أما بالنسبة لمجالات تركيز هذه المشاريع فنبينها من خلال الشكل الموالي :-

الشكل رقم (III-07): تمثيل حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط لسنة 2012

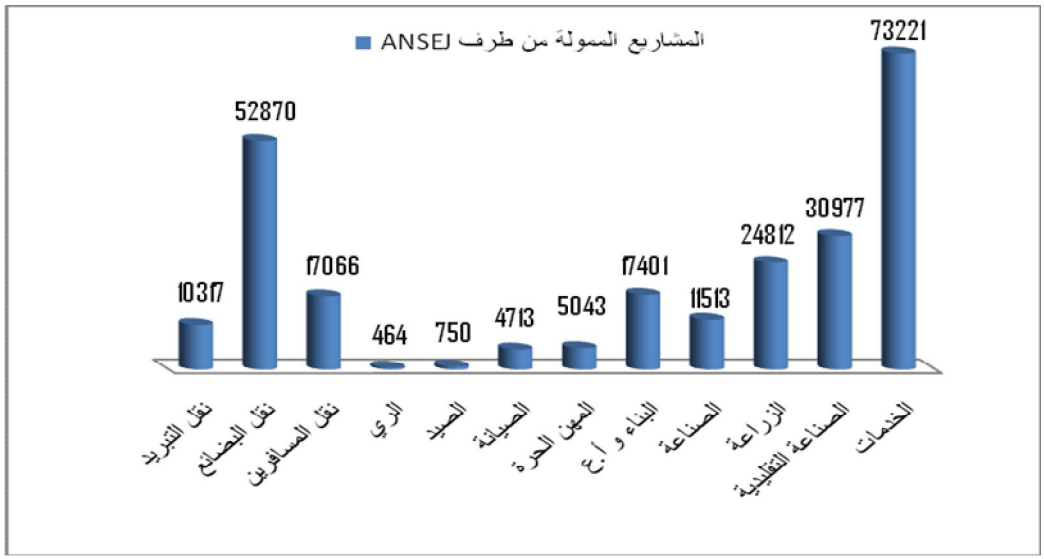

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (III-18) .

يلاحظ أن المشاريع التي تم تمويلها و بالغ عدد 249147 مشروع موزعة على مختلف القطاعات رغم تمركزها على النشاطات الخدماتية بما في ذلك قطاع النقل بنسبة 63,6% و لعل السبب في هذا التمركز يرجع إلى أن مثل هذه الأنشطة لا تتطلب مبالغ كبيرة للإنطلاق في بداية ممارسة النشاط ، تم يلي ذلك قطاعي الصناعة التقليدية و الزراعة بما يعادل 12,43% و 9,96% على التوالي ، بينما لم تتجاوز الأنشطة الآخر 14% مع العلم أن نصفها يمثل نسبة مشاريع البناء و الأشغال العمومية ، كما يمكن تفسير العلاقة الطردية بين تعداد المشاريع الممولة وقيمة الإستثمارية بأنها لا ترجع إلى حجم المؤسسة من حيث العمال و إنما يرجع إلى شروط الوكالة في دعم المشاريع التي لا تتجاوز تكلفة المشروع الإجمالية مبلغ 10 مليون دينار .

المطلب الخامس : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM•)

1- تقديم الوكالة : تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الأجهزة التي تم إستحداث من قبل الحكومة الجزائرية كأحد الإستراتيجيات المنتهجة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة ، و التي تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22يناير 2004 ، إذ يتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة ، كما تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، هذا و تضطلع الوكالة بالإتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية بالمهام الآتية[1] :-

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الإستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم ؛
- تمنح قروض بدون مكافأة ؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم ؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم ، وبهدف تفعيل هذا الجهاز و من تم تحقيق هذه الخصوصية تتكفل الوكالة أيضا بـــ :

✓ إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة و المستفيدين من الجهاز ؛

✓ تقدم الإستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي و رصد القروض؛

✓ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع و إستغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها ؛

✓ تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة .

• **A**gence **N**ationale **G**estion **E M**

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 06 ، 25 يناير سنة 2004 م ، المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 .

هذا و تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار جزائري ولا يمكنه أن يفوق مبلغ 400.000 دينار [1]، تلك الشروط تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية و الجبائية التي يحددها التنظيم ، وعلى الخصوص تقدم الوكالة قرض بدون فائدة عندما تتعدى تكلفة المشروع 100.000 دينار، أين يخصص لتكملة مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة من أجل الاستفادة من قرض بنكي والإعانة المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، وهذا أهم وجه للاختلاف بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، حيث أن صيغة التمويل الثلاثي في هذه الأخيرة تتضمن قرض بدون فائدة وقرض بنكي بالإضافة إلى المساهمة الشخصية ، بينما تتمثل المساهمة الشخصية في إطار شروط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في القرض الممنوح من طرف جهاز القرض المصغر [2] ، كما أن القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي قروض طويلة ومتوسطة الأجل توجه لتمويل الاستثمارات بينما القروض المصغرة هي قروض موجهة لتمويل النشاط الاستغلالي ولقد لخصه التشريع حسب ما جاءت به المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 04-13 في مجالين هما :-

- إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المترل بإقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية اللازمة لإنطلاق النشاط ؛
- شراء المواد الأولية .

2- أنماط الإعانات الممنوحة للمستفيدين : تخصص الإعانات التي تمنحها الوكالة لتمويل النشاط الذي ينجزه المستفيد بصفة فردية ، و التي حددت وفق للمستويات ألدني للمساهمات الشخصية لأصحاب المشاريع من أجل الاستفادة من دعمها على أن يكون المستفيد يتمتع بمهارات لها علاقة بالنشاط المراد تدعيمه كما أن لا يكون قد إستفاد من مساعدة في ذات الإطار ، إلى جانب أنه في السن 18 فما فوق و في حالة بدون دخل أو ذو دخل ضعيف غير مستقر و غير منتظم ،لكن يتوفر على إقامة مستقرة ، وبهذا تقدر المساهمة الشخصية ، القروض بدون فائدة وكذا القروض البنكية وفق المستويات الآتية [3] :-

2-1- المساهمة الشخصية : يحدد المستوى الأدنى للمساهمة الشخصية وفق الحالتين الآتيتين :-

- 5% من التكلفة الإجمالية للمشروع عندما يخصص الدعم لإحداث أنشطة بإقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية اللازمة لانطلاق المشروع ، ويخفض هذا المستوى إلى 3% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة أو إذا تم إنجاز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا ؛

[1] نفس المرجع ، المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 .

[2] العايب ياسين " **مرجع سبق ذكره** " .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 06 ، 25 يناير سنة 2004 م ، ص 13.

- 10% من التكلفة الإجمالية للمشروع بالنسبة للاستثمارات التي لا تتعدى قيمتها 30.000 دج في إطار شراء المواد الأولية ؛

2-2- القروض بدون فائدة : تمنح قروض بدون فائدة لإستكمال المساهمة الشخصية عندما يتعلق الأمر بالإستثمارات التي تفوق قيمتها مبلغ 100.000 دج بشرط أن لا تتعدى مبلغ 400.000 دج ، كما يمكن أن تمنح هذه القرض لتمويل شراء المواد الأولية التي لا تفوق قيمتها 30.000دج ، و بهذا فقد تم تحديد قيمة القروض بدون فائدة وفق هذين المستويين كما يلي :

- 25% من الكلفة الإجمالية لإحداث أنشطة بإقتناء العتاد الصغير عندما تفوق هذه الكلفة مبلغ 100.000 دج و لا تتجاوز التكلفة مبلغ 400.000 دينار ، كما يمكن أن يرفع هذا المستوى إلى 27% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة أو إذا تم إنجاز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا ؛
- 90% من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية على أن لا تفوق مبلغ 30.000 دينار جزائري .

2-3- القروض البنكية : تمتد استفادة الشباب البطال أو محدود الدخل إضافة إلى القروض بدون فائدة، المساعدة التقنية، المرافقة والمتابعة ، إلى قرض بنكي يمنح من طرف النظام البنكي وفقا للشروط الخاصة بمنح الائتمان ، وقد حددت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قيمته كما يلي :-

- 95% من الكلفة الإجمالية للنشاط عندما تفوق هذه التكلفة مبلغ 50.000دج ، على أن لا تتعدى مبلغ 100.000دج ، كما يمكن أن يرفع هذا المستوى إلى 97% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة أو إذا تم إنجاز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا ؛
- 70% من الكلفة الإجمالية للنشاط عندما تفوق هذه الكلفة 100.000 دج على أن لا تتعدى مبلغ 400.000 دينار .

كما نشير إلى أنه يؤهل المستفيدون من القرض المصغر للحصول على إمتياز متعلق بتخفيض نسب فائدة القروض البنكية الممنوحة من البنوك و المؤسسات المالية للمستفيد في إطار القرض المصغر ، و التي تمثل نسبة تخفيض تعادل 80% من معدل الفائدة المطبق في السوق فيما يخص التمويلات المماثلة من طرف الجهة المانحة للقرض ، كما يتم رفع نسبة التخفيض إلى 90 % من المعدل المطبق عندما يتم إنجاز هذه الأنشطة في مناطق خاصة و على مستوى الجنوب و الهضاب العليا .

ويلخص الجدول الموالي أشكال الإعانات التي توفرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين وفق للمستويات وذلك على النحو التالي .

الجدول رقم (III-19): أنماط الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

نمط النشاط الممول	التكلفة الإجمالية للنشاط	مساهمة شخصية	القروض غير المكافأة	القروض البنكية
شراء مواد أولية	لا يمكن أن تفوق 30.000 دج	10%	90%	-
إحداث أنشطة بإقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة	عندما تفوق 50.000 دج ولا تتجاوز 100.000دج	5% ويمكن رفعها إلى3% [1]	-	95% ويمكن رفعها إلى 97% [2]
	عندما تفوق 100.000 دج و لا تتجاوز 400.000دج		25% ويمكن رفعها إلى27% [2]	70%

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المواد 3 ، 11 و12 من المرسوم التنفيذي 04-15 .

ومن أجل تعزيز النشاط الإجتماعي للوكالة قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ، والذي يضمن القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق ، حيث يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك و المؤسسات المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول و الفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وفي حدود 85% [1].

3- حصيلة الوكالة في الدعم المالي : لعبت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دور أساسي في تحفيز التشغيل الذاتي و تطوير المهن الصغير التي لا يتجاوز سقف إستثمارها 400.000 دج ، وبالتالي دعم القدرات الشابة من خلال تدليل العوائق المالية عن طريق تمكين العديد من أصحاب المهارات و المبادرات من الحصول على إعانات مالية بصيغ مختلفة حسب قدرة رغباتهم ، إذ تم تسجيل 451608 قرض ممنوح في إطار برنامج التمويل للوكالة وفق صيغتي التمويل ، فبالنسبة للتمويل المشترك الذي يتم ما بين حامل المشروع كمساهمة شخصية و الوكالة حسب نمط النشاط الممول حيث بلغ عدد القروض الممنوحة في هذه الصيغة 423329 قرض حيث تمثل 93,74% من إجمالي القروض الممنوحة مما يشير إلى أن المستفيدين يعتمدون على أنشطة حاجتها التمويلية لا تتجاوز قيمتها 30.000 دج و يؤكد هذا الإعتقاد عدد المناصب الشغل المستحدثة إذ تتراوح من منصب واحد إلى منصبين تقريبا لكل مشروع (634994 منصب) ، بينما صيغة التمويل الثلاثي و التي تكون بين حامل المشروع كمساهمة شخصية و الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة من خلال قروض بدون فائدة إلى جانب

[2] يخفض لهذا المستوى(النسبة) إذا كان المستفيد حائزا شهادة أو وثيقة معادلة معترفا بها ، أو إذا قام بإنجاز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا .

[2] يرفع لهذا المستوى (النسبة) إذا كان المستفيد حائزا شهادة أو وثيقة معادلة معترفا بها ، أو إذا قام بإنجاز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا .

[1] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 04-16

إدخال طرف ثالث مانح للقرض في حدود ما تم الإشارة إليه سابق وبهذا فقد بلغت عدد القروض الممنوحة وفق التمويل الثلاثي 28279 قرض ، ليصل بذلك المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة في إطار برنامج التمويل إلى 18 330 986 191,38 دينار جزائري .

الجدول رقم (III-20): حصيلة التمويل المحققة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

عدد القروض الممنوحة من خلال برنامج التمويل			المبلغ الممنوح (دج)	مناصب الشغل المنشأة
تمويل مشترك بين الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة وحامل المشروع (شراء مواد أولية)	التمويل الثلاثي بين الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة وحامل المشروع و البنك	مجموع القروض الممنوحة		
423 329	**28 279**	**451 608**	**18 330 986 191,38**	**677 412**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 22 ، ص40.

أما بالنسبة للمجالات التي تم إستفادتها من القروض الممنوحة سواء من خلال التمويل المشترك الثنائي أو الثلاثي فقد إستهدفت خمسة نشاطات أساسية تشمل الصناعة التقليدية و الصناعة المصغرة جدا ، البناء و الأشغال العمومية بالإضافة إلى الأنشطة الخدمية والزراعية ، وعليه يتم توضيح حصيلة كل منها من خلال الشكل التالي :-

الشكل رقم (III-08) : القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط

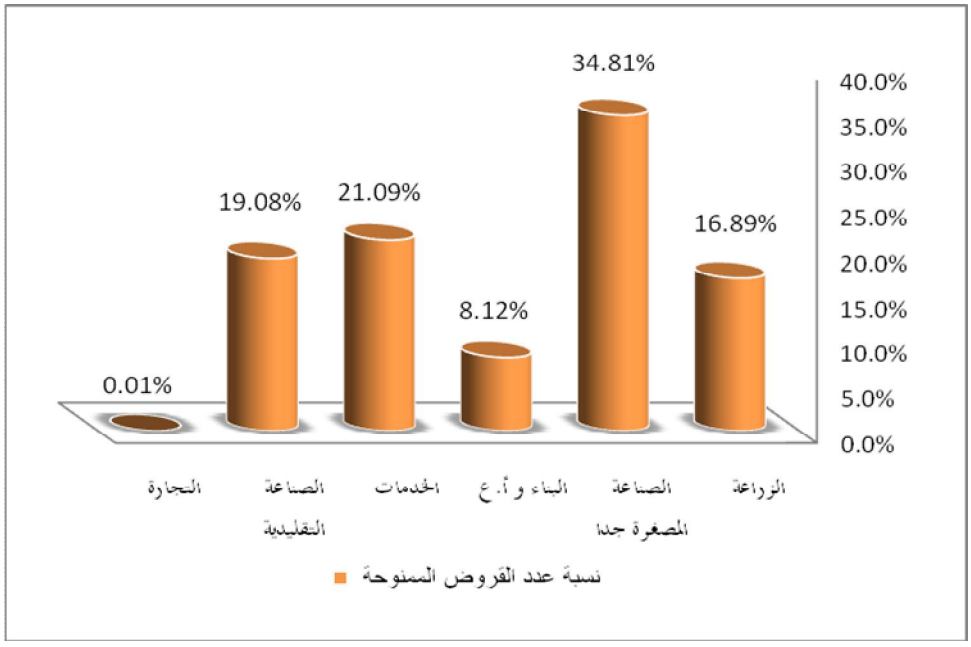

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 22 ، ص40.

نلاحظ أن أكثر من ثلث القروض الممنوحة (34,8%) إستهدفت نشاطات الصناعة المصغرة جدا و ذلـــك 157184 قرض وهو ما يقابلها مبلغ 6.032,8 مليون دينار جزائري ، بينما الأنشطة الخدمية فقد إستفادت من مبلغ تمويل بصيغتيه 4.646,02 مليون دينار جزائري توزعت على 95256 مستفيد (قرض)، أما بالنسبة للصناعات التقليدية فقد حضيت بـــ 86158 قرض و بقيمة نقدية تقدر بـــ 2.922,4 مليون دينار ،في حين تم منح الأنشطة الزراعية مبلغ يفوق المبلغ الممنوح للصناعة التقليدية بـــ 61,85 مليون دينار و التي تتوزع على 76291 قرض ، أما بالنسبة لقطاعي البناء و الأشغال العمومية و التجارة فكانت حصـــيلتهم 36658 و 61 قرض على التوالي و بقيمة مالية تعادل 1.732,84 و 13,04 مليون دينار جزائري لكل منهما .

المطلب السادس : صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات FPCI◈

1- تقديم الصندوق : يعد صندوق ترقية التنافسية الصناعية الركيزة المالية الأساسية للأنشطة الخاصة بعملية تأهيل المؤسسات الصناعية ، وقد أنشاء الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000 ، حيث يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 102-302 تحت مسمى **صندوق ترقية التنافسية الصناعية** ، لمساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها ماليا حيث تم ضبط المصاريف التي يتولى الصندوق على إثرها بتغطيتها و المقسمة إلى قسمين هما [2]:-

1-1- مساعدات مالية مقدمة للمؤسسات: هذه المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات تغطي جزءا من المصاريف التي تتحملها المؤسسة من أجل القيام بـــ :-

- **التشخيص الاستراتيجي العام و إعداد مخطط التأهيل :** يتوجب على المؤسسة إجراء تشخيص عام يسمح بتحديد المكانة الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية والخارجية ، فقد عرف **G. Brown** تشخيص المؤسسة بأنه عبارة عن إكتشاف وتحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة لتصحيح الأولى واستغلال أحسن للثانية [3]، و بعد القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام، وتلخيص نقاط القوة والضعف، وتكوين الاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من القضاء على نقاط ضعفها وتعزيز نقاط قوتها في ظل فرص وتهديدات المحيط الذي تعيش فيه، تقوم بعد ذلك بإعداد مخطط لتأهيلها ، وعادة ما تنجز هذه الدراسات والتشخيص الاستراتيجي من طرف مكتب دراسات أو مستشارين خارجيين تختارهم المؤسسة بحرية لإنجاز الدراسة .
- **الاستثمارات المادية** [4] **:** تتمثل في وسائل الإنتاج التي تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال، تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في

◈ **F**onds de **P**romotion de la **C**ompétitivité **I**ndustrielle.

[2] M. Lamine & B. Abassi "**restructuration et mise a niveau d'entreprise: guide méthodologique**", ministère de l'industrie onudi alger, 2003 , P80.

[3] K. Hamdi " **Comment Diagnostique et Redresser une Entreprise** " Rissalah , Alger, 1995, P 10.

[4] جمال عمورة " **ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للاندماج في ظل التحولات العالمية** " مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 28، 2006 ، مجلة الكترونية على موقعها www.ulum.nl، .

المؤسسة ، تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها للتطورات التقنية والتكنولوجيا الجديدة، اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع المردودية أكثر من خلال التخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية و التي تدخل في إطار برنامج التأهيل .

الاستثمارات غير المادية [1]: و يتعلق الأمر بجميع الاستثمارات الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية تكوين المسيرين في المؤسسة، التدريب على استعمال التكنولوجيات الحديثة و تطبيق برامج الإعلام الآلي وغيرها من الطاقات البشرية ، كذلك اكتساب المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم التسيير والإنتاج ، والتي تدخل كلها ضمن إطار برنامج التأهيل .

1-2- مساعدات مالية مقدمة لهيئات الدعم: تقدم المساعدات المالية لهيئات الدعم والهيئات المرافقة للمؤسسات من أجل تغطية المصاريف المرتبطة بما يلي[2] :-

- العمليات الموجهة نحو تحسين محيط المؤسسات الإنتاجية والخدمية،خاصة تحسين الجودة والمواصفات والملكية الصناعية، التكوين والبحث والتطوير،مثل المعهد الجزائري للملكية الصناعية والمعهد الجزائري للتقييس...؛
- كل العمليات والإجراءات المرتبطة ببرامج تحسين وتطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ؛
- الدراسات الخاصة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ؛
- تنفيذ برامج التكوين الموجهة لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ؛
- كل الحركات الهادفة إلى تطوير التنافسية الصناعية .

2- آليات الإستفادة من المساعدات المالية للصندوق : يقوم الصندوق ترقية التنافسية الصناعية بتقديم المساعدات المالية وفق للتعديل الذي قدمته الوزارة الوصية لسنة 2005 المتمثل في تعديل نسب و أجال تسديد المساعدات المالية وذلك من أجل تبسيط الإجراءات التمويلية وقصد تحقيق إنضمام أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصناعية لهذا البرنامج ، في ظل مجموعة من الشروط لابد أن تتمتع بها المؤسسة المتقدمة للصندوق للحصول على المساعدات المالية التي تمثل معايير القبول[3] :-

- أن تكون المؤسسة تابعة للقانون الجزائري، مكونة قانونيا في الجزائر وتنشط منذ أكثر من ثلاث سنوات؛
- تنتمي للقطاع الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة، مهما كانت وضعيتها القانونية؛

[1] نفس المرجع .

[2] M. Lamine & B. Abassi "**Op-Cité** " P80.

[3] FPCI "**Projet :Dispositife de Mise à Niveau** " Ministère de l'industrie et de la restructuration,2000, Alger, p21.

- تضم المؤسسة أكثر من 30 عاملا دائما، ولكن هذا الشرط تم تعديله سنة 2005 ليصبح عشرون عاملا دائما بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية، و عشرة عمال بالنسبة للمؤسسات الخدمية التي لها علاقة بالصناعة؛

- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري؛

- أن تكون لديها قدرة على تحقيق التوازن المالي وما يثبت ذلك هو النتائج المالية كصافي الأصول ذات نتيجة إيجابية للسنة الحالية أو السابقة، نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من الثلاثة سنوات ؛

- التقدم بطلب مرفق بالدراسة التشخيصية الإستراتيجية الشاملة ومخطط التأهيل بالإضافة إلى شهادة بنكية تثبت الموافقة على التمويل من قبل البنك .

كما يتيح الصندوق للمؤسسة الراغبة في الانخراط إلى برنامج التأهيل والاستفادة من المساعدات المالية أن تختار مكتب دراسات صاحب كفاءة جيدة وقدرة كبيرة للقيام بالتشخيص الاستراتيجي العام وإعداد مخطط التأهيل للخروج باقتراحات وتوصيات وتحديد نقاط القوة والضعف التي تمتاز بها المؤسسة بدقة ، وبهذا تكون الإستفاد على النحو التالي :-

أولا_ مرحلة التشخيص العام : في هذه المرحلة نميز بين نوعين من الدراسات هما [1]:-

- **الدراسات العامة :** يقصد بها الدراسة المقدمة من طرف مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية، وتحتوي هذه الدراسة على التشخيص الإستراتيجي العام ومخطط التأهيل والذي يشمل الاستثمارات المادية و اللامادية حيث يحضر خلال ثمانية أسابيع كأقصى أجل، ويقدم لمديرية تأهيل المؤسسات(DMNE▪) من أجل الحصول على مبالغ مالية من صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتنفيذ مخطط التأهيل.
- **الدراسات المخففة :** يقصد بها الدراسة المقدمة من طرف مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية، وتحتوي هذه الدراسة على التشخيص الإستراتيجي العام ومخطط التأهيل والذي يشمل الاستثمارات المعنوية فقط، ويحضر خلال مدة زمنية قصيرة ومحدودة في أجل أقصاه أربعة أسابيع، ويخضع لمديرية تأهيل المؤسسات قصد الحصول على مبالغ مالية من صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتنفيذ برامج الاستثمارات اللامادية فقط.

فبالنسبة للمساعدات المالية التي يتولى الصندوق تغطيتها على مستوى مرحلة التشخيص تقدر بـــ 80%من تكلفة التشخيص الإستراتيجي العام على أن لا تتجاوز مليون ونصف مليون دينار جزائري من تكلفة إنجاز الدراسة العامة و 800.000 دج من تكلفة إنجاز الدراسة المخففة ، إذ يتم دفعها مباشرة إلى مكتب الدراسات لصالح المؤسســـة وذلك على مرحلتين :-

⇐ المرحلة الأولى : دفع 30% من التكلفة الإجمالية للدراسة عند إبرام العقد؛

⇐ المرحلة الثانية : دفع 70% من التكلفة الإجمالية للدراسة بعد تنفيذ الدراسة الإجمالية أو المخففة كاملة.

[1] Idem , p14.

▪ **D**irection de **M**ise à **N**iveau des **E**ntreprises

ثانيا_ مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل : يعكس مخطط التأهيل التعبير الصريح عن رغبة المؤسسة في إنجاز عملية التأهيل فهو يحدد إجراءات التأهيل (المقاييس و الاستثمارات المادية واللامادية ذات الأولوية)، أيضا ظروف تحقيق عملية التأهيل ، فرضيات العمل (تقدير المبيعات، الإنتاج، ومشتريات المواد الأولية) .

أما عن المساعدات المالية المقدمة في هذه المرحلة فتقدر بـــ :

- 80% من تكلفة الاستثمارات اللامادية المقبولة (برمجيات، مساعدات فنية، دراسات، تكوين) سواء تعلق الأمـــر بالدراسة العامة أو المخففة؛

- 10% من تكلفة الاستثمارات المادية المقبولة (تجهيزات إنتاجية يتم اقتناؤها محليا أو مستوردة) في إطار الدراســة الإجمالية على أن لا تتجاوز عشرين مليون دينار جزائري .

بينما عملية دفع المساعدات فتتم على مرحلتين:

⟸ المرحلة الأولى : دفع 30% من التكلفة الإجمالية للاستثمارات بعد إمضاء عقد التأهيل؛

⟸ المرحلة الثانية : دفع 70% من التكلفة الإجمالية للاستثمارات بعد تنفيذ مخطط التأهيل.

كذلك بالنسبة لآجال تنفيذ البرنامج فقد قلصت المدة إلى 12 شهرا بعد ما كانت سنتين مع إمكانية تمديد المدة الأولى بثلاثة أشهر كأقصى حد بعد ما كانت سنة كاملة .

3- تسيير الصندوق :يتكفل بتسيير الحساب وزير الصناعة تطبيقا لأحكام المادة03 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المحددة لقرار مدونة إيرادات ونفقات صندوق ترقية التنافسية الصناعية وذلك كما يلي :-

3-1- إيرادات صندوق ترقية التنافسية الصناعية : تتمثل في النقاط التالية

- تخصيصات ميزانية الدولة؛
- التمويلات الخارجية (برامج ميدا ، القروض التعاقدية والامتيازية)؛
- اقتطاعات أو مساهمات عن طريق صناديق أخرى؛
- الهبات والوصايا.

3-2- نفقات صندوق ترقية التنافسية الصناعية : تتمثل في منح مساهمات إلى

- النشاطات المرتبطة بمحيط المؤسسات الصناعية التي تبادرها وزارة الصناعة، وتتمثل في :
  - الخبرة والمساعدة التقنية في الميادين التقييس، الجودة، الإستراتيجية الصناعية، الملكية الصناعية ؛
  - التكوين ،الإعلام الصناعي والتجاري و البحث والتنمية؛
  - ترقية الجمعيات المهنية في قطاع الصناعة؛
  - نشاطات الإعلام والاتصال المرتبطة بترقية التنافسية الصناعية.
- المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة في القطاعين العام والخاص متمثلة في النفقات المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصناعية :

- إعداد الدراسات التشخيصية ؛
- صياغة مخططات التأهيل ؛
- تنفيذ ومتابعة توصيات مخطط التأهيل في مختلف جوانبه، الاستثمارات اللامادية والاستثمارات المادية
- المرتبطة بترقية التنافسية الصناعية.

➢ النفقات المرتبطة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتشمل كل من :

- الدراسات المتعلقة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛
- إنجاز أعمال تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط ؛
- برامج التكوين الموجهة لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛
- كل النشاطات الأخرى ذات الصلة ببرامج تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط

المطلب السابع : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)

1- تقديم الصندوق : إن المعدل المرتفع للأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا عند إنشائها يجعل الحصول على التمويل أمر صعب ، إضافة إلى ذلك يظهر مشكل غياب الضمانات وعليه فقد سعت الجزائر كباقي الدول المهتمة بدفع ديناميكية النمو لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تأسيس صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR[*] " كأول هيئة جزائرية مختصة في تقديم ضمانات على القروض[1] ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 لسنة 2002 و المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، باعتباره مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية سابقا[2]، إذ يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ، إلا أن إنطلاق الصندوق في النشاط بصورة رسمية كان في 14 مارس 2004 ، حيث تمثل هدفه بشكل أساسي في تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القصيرة و متوسطة الآجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك و ذلك حسب ما بينته المادتين الخامسة و السادسة من نفس المرسوم حيث يتولى الصندوق المهام التالية[3]:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز إستثمارات في المجالات الآتية :-
  - إنشاء المؤسسات ؛
  - تجديد التجهيزات ؛
  - توسيع المؤسسة ؛
  - أخذ مساهمات .

[*] **F**onds de **GAR**antie des crédits aux PME

[1] http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=31&Itemid=37

[2] التغيير الحكومي إلى وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الإستثمار ، بتاريخ 28 ماي 2010 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المادة 05 /العدد 74 ، 8 رمضان عام 1423 هـ الموافق 13نوفمبر سنة 2002 م ، ص 14،13.

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ؛
- إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة ؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها ؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق ؛
- تلقي بصفة دورية معلومات عن إلتزامات البنوك و المؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه ، و في هـــذا الإطار يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق ؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- ضمان الإستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق .

كما يكلف الصندوق بـــ [1]:

- ترقية الإتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية
- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- إتخاذ كل التدابير و التحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة ؛
- إعداد إتفاقيات مع البنوك و المؤسسات المالية ؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها في إطار ضمان الإستثمارات .

فصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن يتمكن من تحقيق مهامه إلا بمؤازر من شـــركائه البنوك العمومية والخاصة باعتبارهم فاعلين أساسيين في تمويل الاقتصاد وشركاء في المخاطرة، وهذه العلاقة والعمل المشترك يرتكزان أساسا على ثقة متبادلة واحترافية نموذجية وشفافية في إطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2- إجراءات الصندوق في منح الضمانات وتكلفته : يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يحتمل أن يمنحه المقترض إلى البنوك أو المؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية أو شخصية ، و يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض إذ تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي ، و تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة كما أن المبلغ الأدنى للضمان حدد بـــ 4 ملايين دينار أما المبلغ الأقصى فقدر بـــ 25 مليون دينار ، و بالنسبة للمؤسسات المؤهلة في إطار برنامج ميدا فمبلغ الضمان يغطى بـــ80٪ من مجموع القرض المحدد للمؤسسة عندما لا يتجاوز قيمته 50 مليون دينار ، بينما المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات لقروض الاستثمار العادية و 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار Leasing ، كما أن تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع ، و في

[1] نفس المرجع ، المادة 06 /العدد 74 ، 8 رمضان عام 1423 هـــ الموافق 13نوفمبر سنة 2002 م ، ص 14.

هذا الإطار يحل الصندوق محل البنوك و المؤسسات المالية عند الإقتضاء فيما يتعلق بآجال تسديد المستحقات و في حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به[1] .

و تجدر الإشارة إلى أن أسس تغطية البنوك للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة تدخل صندوق الضمان ، يتم بإحتفاظ البنك أو الجهة المانحة للقرض بالأصول والتجهيزات محل القرض وبالتالي تدخل الصندوق ما هو إلا إجراء لتعزيز الثقة بين المانح للقرض و المؤسسة ، يضاف إلى ذلك أن الصندوق يأخذ علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع ، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه ، أيضا يأخذ الصندوق عمولة بنسبة 0,6 % من قيمة الجزء غير المسدد من القرض سنويا بالنسبة لقروض الاستثمار، و 0,3 % من قيمة القرض بالنسبة لقروض الاستغلال[2] .

2-1- المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق : يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق، بإستثناء بعض المؤسسات التي سنذكرها فيما بعد، حيث أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشاريع تستجيب لمجموعة من المعايير نذكر منها[3]:

- إنتاج سلع وخدمات لا يتم إنتاجها في الجزائر ؛
- تحقق قيمة مضافة معتبرة ؛
- تساهم في تقليص الواردات، أو في تنمية وزيادة الصادرات ؛
- تسمح باستعمال الموارد الطبيعية المتاحة بالجزائر، مع تشجيع تحويل المواد الأولية المحلية ؛
- تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل المستحدثة ؛
- تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات، والمتخرجة من مراكز التكوين المهني أو الجامعات والمعاهد المتخصصة،كما تسمح بتطوير وإبراز الكفاءات الجديدة؛
- تساهم في عملية الابتكار والتطوير.

2-2- المؤسسات غير المؤهلة للاستفادة من الصندوق: لا يمكن لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق والتي نذكرها فيما يلي [4] :-

- المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية والتي عجزت لأسباب تسييرية عن الوفاء بالتزاماتها؛

- المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط تأسيسها ؛

---

[1] الموقع الإلكتروني لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : http://www.fgar.dz

[2] العايب ياسين " **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري – قسنطينة ، دفعة 2010-2011 ، عمل غير منشور ، ص 235 .

[3] محمد زيدان " **الهياكل و الآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، الجزائر ، العدد 07 ،2008، ص 127 .

[4] نفس المرجع ، ص 128 .

- البنوك و المؤسسات المالية ؛
- شركات التأمين ؛
- المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة ؛
- شركة التصدير والاستيراد تستثنى منها المؤسسات الإنتاجية .

3- خطوات الأساسية لتقديم ضمانات الصندوق : يعتمد صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المرور بمجموعة من الخطوات ليختمها بتحرير شهادة الضمان و الشكل الموالي يعرض هذه الإجراءات الضرورية اللازمة لتقديم الضمان :-

الشكل رقم (III-09): الخطوات الأساسية لقديم ضمانات القروض من طرف FGAR

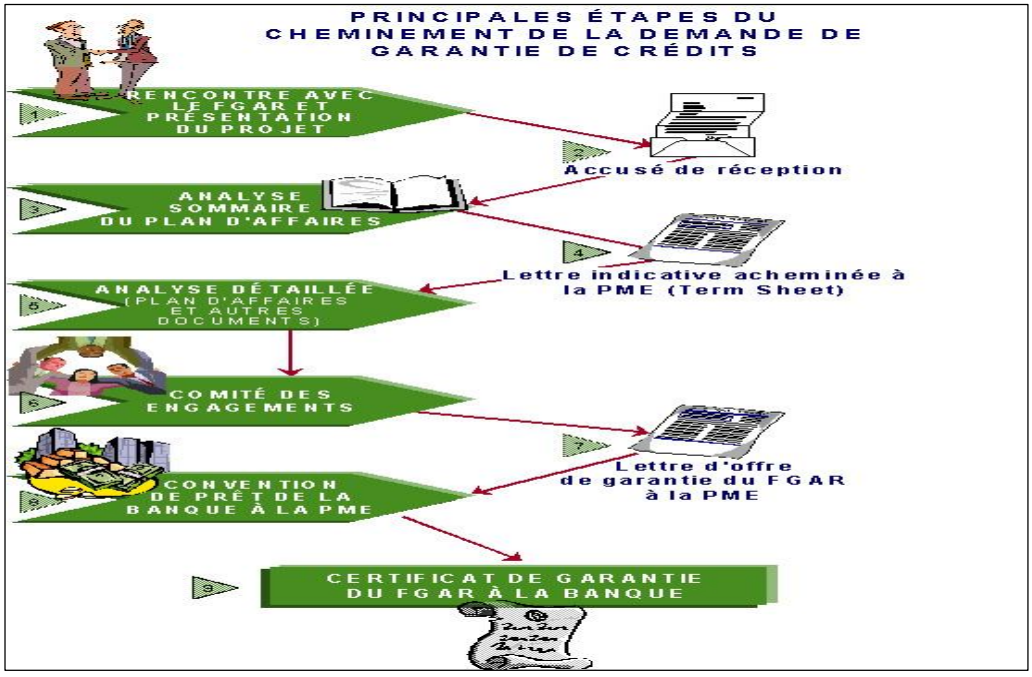

source : http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=31&Itemid=37

يوضح الشكل أعلاه المراحل المتبعة من قبل الصندوق قصد تسهيل عملية حصول المؤسسة التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك لتقديمها قروض قصيرة و المتوسطة الأجل و التي نلخصها في الخطوات التالية [1]:

3-1- التوجه إلى البنك : يتقدم صاحب المؤسسة بطلب قرض بنكي من أحد البنوك المعتمدة لدى الصندوق مرفق بملف يدرس على مستوى البنك ، هذا الملف يكون مرفق بضمانات كافية لتغطية مخاطر القرض، وإذا كانت الضمانات غير كافية ففي هذه الوضعية لا يمكن للبنك أن يقبل طلب التمويل إلا إذا تم إرفاقه بضمان مناسب من هيئة ضمان معتمدة ؛

3-2- التوجه إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يتوجه صاحب المشروع إلى صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع وتقديم خطة العمل والتي هي عبارة عن دراسة فنية إقتصادية يقدمها

[1] الموقع الإلكتروني لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : http://www.fgar.dz

صاحب المؤسسة للصندوق، أين يتم استقباله على مستوى مديرية الالتزامات بحيث يقوم المكلف بالدراسات بإلقاء نظرة مبدئية على المشروع ليبدي هذا الأخير رأيه في ذلك، و بعد ذلك تنتقل هذه الدراسة إلى رئيس دائرة الالتزامات ليعطي رأيه كذلك في حالة تماشي المشروع مع البرنامج العام للصندوق يقدم لصاحب المؤسسة وصل استلام يمثل موافقة على أن المشروع مؤهل للدراسة من طرف الصندوق، ويكون هذا الوصل مرفقا بقائمة من المعلومات المطلوبة من أجل استكمال الملف، كما يجب تقديم نسخة من الملف للبنك المعني قصد مباشرة الدراسة من جهته ؛

3-3- دراسة الملف من طرف المكلف بالدراسات: يقوم المكلف بالدراسات بدراسة الملف المقدم دراسة معمقة و في نهاية الدراسة يقوم المكلف الملف بإعداد المخطط التحليلي إضافة إلى التوصيات ليقوم هذا الأخير بإرسال التقرير لرئيس الدائرة الذي بدوره يسجل ملاحظاته ، و هنا يتم إرسال رسالة فتح الملف مرفقة بورقة عمل إلى المؤسسة المستفيدة بحيث أن هذه الورقة لا تمثل قبولا بمنح الضمان ولكن تأكيد على أن المشروع مقبول لحد كبير وسيتم رفعه إلى اللجنة المقررة المتمثلة في لجنة الالتزامات ، ومن ثم و جب على المستفيد دفع علاوة دراسة الملف، و بالتزامن مع الدراسة التحليلية للملف من قبل الصندوق من جهة والبنك من جهة أخرى، يقوم البنك بوعد المؤسسة بمنح القرض بشروط الضمان ثم تقوم المؤسسة بتسليم رسالة الوعد للصندوق ؛

3-4- قرار لجنة الالتزامات : بعد موافقة المستفيد على رسالة فتح الملف، يرفع المكلف بالدراسات الملف المتضمن التقرير و التوصيات إلى مدير الالتزامات والمتابعة الذي يرفع الملف إلى لجنة الالتزامات أين يكون محل مناقشة من طرف عدة أطراف ؛

3-5- منح رسالة عرض الضمان : في حالة قبول طلب الضمان يتم منح المؤسسة المستفيدة رسالة عرض ضمان والتي تتضمن كل الشروط والعناصر التي اتفقت عليها اللجنة والمتمثلة في نسبة الضمان، قيمة الضمان، مدته وطريقة التسديد وتعتبر هذه الرسالة قبولا تاما بمنح الضمان للمؤسسة ، أما في حالة رفض الصندوق لمنح الضمان يتم إعلام المؤسسة بالقرار ؛

3-6- إبرام الاتفاقية مع البنك : تقوم المؤسسة بإيداع نسخة لدى البنك ليباشر هذا الأخير في إعداد اتفاقية القرض مع المؤسسة بعد تحرير اتفاقية القرض والمصادق عليها من قبل الطرفين البنك كطرف مانح و المؤسسة كطرف مستفيد ليتم إرسال نسخة منه إلى صندوق الضمان FGAR ؛

3-7- تحرير شهادة الضمان : يقوم الصندوق بإعداد شهادة الضمان بإشعار من البنك، وبتقديم المؤسسة لشهادة الضمان للبنك المعني، تكون جميع الشروط مستوفاة لقيام البنك بمنح القرض .

4- الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تمكن الصندوق من تسجيل نتائج معقولة فيما يخص إنشاء ومساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توسيع نشاطها من خلال تقديم التسهيلات الضرورية للحصول على القروض القصيرة و المتوسطة المدى و التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي

تشترطها البنوك ، حيث يبين الجدول الموالي وضعية الملفات المعالجة منذ الإنطلاق الفعلي للصـــندوق في ممارســة نشاطه (2004/03/14) إلى غاية الثلاثي الأخير من سنة 2012 وذلك كالأتي :

الجدول رقم (III-21): وضعية الملفات المعالجة حسب نوع المشروع

البيانات	عروض الضمان[1]			شهادات الضمان[2]
	النشأة	التوسيع	المجموع	
عدد الضمانات الممنوحة	363	437	800	354
الكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	31 229 070 800	44 067 375 802	75 296 446 602	31 696 920 940
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	17 826 862 175	27 353 342 233	45 180 204 408	17 476 017 870
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	57%	62%	60%	55%
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	6 748 664 896	13 198 309 528	19 946 974 424	8 052 308 816
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	38%	48%	44%	46%
المبلغ المتوسط للضمان (دج)	18 591 363	30 202 081	24 933 718	22 746 635
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	8 317	28 216	36 533	15 624

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22 ,Op-Cit, P35.

يلاحظ من النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة الضمانات الممنوحة وصلت إلى19.946,97 مليون دينار جزائري توزعت على 800 عرض ، منها 208 عرض و بما يعادل مبلغ 5.601,6 مليون دينار خلال ســنة 2012 ، هذا فيما يتعلق بعروض الضمان، أما بالنسبة لشهادات الضمان فقد قدر مجموعها بمبلغ 8.052,31 مليون دينار منح خلال سنة 2012 ما قيمته 2.683,92 مليون دينار جزائري بمعني أن القيمة المتوسطة لعرض الضمان تقدر بحوالي 24,9 مليون دينار في حين إنخفضت عنها قيمة متوسطة شهادة الضـــمان و المقـــدر بـــــ 22,75 مليون دينار جزائري .

كما تشير بيانات الصندوق لسنة 2012 على أنه ركز خلالها على ضمان المشاريع الناشئة بنسبة 38% من مجموع المشاريع المضمونة ، وبهذا فقد دعم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إنشاء 79 مؤسسة صغيرة و متوسطة بمبلغ 1705,53 مليون دينار ، وتوسيع 129 مشروع بقيمة 3896,05 مليـــون دينار ، أما بالنسبة للحصيلة الإجمالية (من 2004/03 إلى غاية 2012/12) التي تعكس هـــذا التوجـــه إذ أن أغلبية المشاريع المضمونة من قبل الصندوق كانت متعلقة بمجال التوسعة وذلك بـــ 437 مشروع وبقيمة إجمالية

[1] **عرض الضمان** يقصد به الموافقة المبدئية على تقديم الضمان الممول .

[2] **شهادة الضمان** تمثل عرض الضمان متمم بالتمويل البنكي حيث يصبح إلتزام نهائي من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تقدر بـــ 13.198 مليون دينار ، في حين بلغت المشاريع المنشأة 363 مشروع بقيمة ضمانات إجمالية وصلت إلى 6.748,66 مليون دينار ،وبهذا فقد توزعت حصيلة المشاريع على مختلف الأنشطة التي يوضحها الشكل التالي:-

الشكل رقم (III-10): الملفات المعالجة حسب قطاع النشاط للفترة من 2004 إلى نهاية 2012

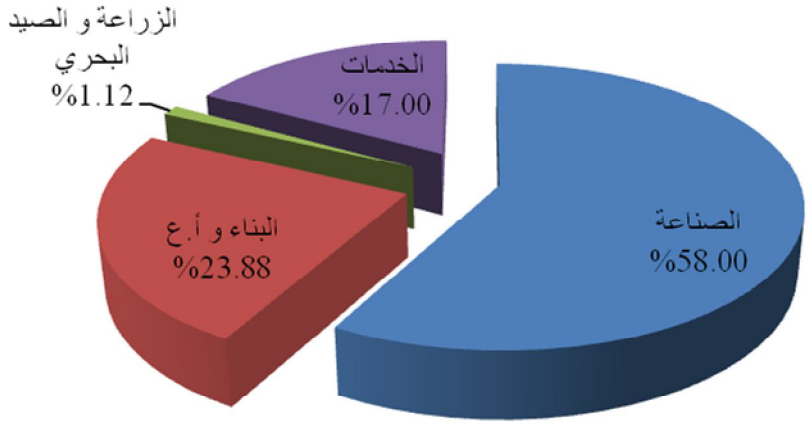

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على النشرية الإحصائية للمؤسسات الص و م رقم 22 ، ص36.

نلاحظ أن أغلبية المشاريع التي تم ضمانها مبدئيا من طرف صندوق ضمان القـــروض للمؤسســـات الصـــغيرة والمتوسطة كانت مرتكزة في الجانب الصناعي وكذا الأشغال العمومية و ذلك بـــ 464 مشروع صناعي مـــن أصل 800 مشروع و191 مشروع بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية ، وهذا ما يعكس توجه الصندوق من حيث التفضيل إلى هذين القطاعين لما لهما من أهمية على مستوى الإقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بمشكلتي البطالة و السكن ، أما الضمانات الباقية فقد تم منح 136 ضمان للنشاط الخدمي و9 لقطاع الزراعة و الصـــيد البحري ، لكن لم يتم الموافقة بشكل إلزامي إلا على 354 مشروع ، بمعنى منح 8,05 مليار دينار جزائري من أصل 19,94 مليار دينار ، تقريبا أقل من نصف المبلغ الموافق على تقديم الضمان الممول مبدئيا.

المطلب السابع : صندوق ضمان القروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI*)

1- تقديم الصندوق : تم إنشاء صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناءا على مبادرة من الحكومة لدعم إقامة و تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان البنكي عن طريق تقديمه للضمانات اللازمة بهدف تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الممنوحة لهذه الفئة المؤسساتية ، حيث تم الإنشاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يعتبر الصندوق شركة ذات أسهم تخضع للتشريع المعمول به ، كما حددت المادة 06 من نفس المرسوم تكوين رأسمال الصندوق المسموح به و المقدر بثلاثين (30)مليار دينار ،إذ يقدر الرأسمال المكتتب بعشرين (20) مليار دينار منها نسبة 60% على الخزينة أما

* La **C**aisse de **G**arantie des **C**rédits D' **I**nvestissement aux PME

النسبة الباقية على البنوك ، بينما الفرق بين الرأسمال المسموح به و الرأسمال المكتتب من سندات غير مكافأة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة [1] ، حيث بدأ هذا الصندوق نشاطه بشكل فعلي مع مطلع عام 2006.

2- أهداف الصندوق : يسعى صندوق ضمان القروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى[2]:-

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان تمويل الإستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة و توسيعها و تجديدها و يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان خمسين(50) مليون دينار ؛
- يستثنى الصندوق ضمان القروض المنجزة في قطاع الفلاحة و القروض الخاصة بالنشاطات التجارية و كذا القروض الموجهة للإستهلاك ؛
- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق ، كما يمكن أن تستفيد البنوك و المؤسسات المالية غير المساهمة من ضمان الصندوق حسب الشروط التي يحددها مجلس الإدارة .

يتم تنفيذ هذه الأهداف من خلال توقيع إتفاقية إطارية بين البنوك و المؤسسات المالية و الصندوق لتحديد مجموع النمط العملي و القواعد المنظمة لمنح الضمان و إجراءات تطبيقه ، كما أن ملفات ضمان القروض للصـــندوق لا تكتسي الطابع الإلزامي و إنما يرجع ذلك إلى تقدير البنك دون سواه على أساس تقييمه الخاص للقرض .

3- المخاطر المغطاة : تتعلق المخاطر التي يتكفل الصندوق بتغطيتها بالقروض التي حل آجال استحقاقها و لم تسدد، أيضا فيما يتعلق بالتصفية أو التسوية القضائية للمقترض ، إلا أن تدخل الصندوق في تقديم الضمانات لا يخول له التدخل في تنظيم العلاقة بين البنك و المؤسسة ، و بالتالي تتركز تغطية المخاطر على أجال الإستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد المستحقة طبقا للنسب المغطاة ، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة و نسبة 60% في الحالات الأخرى (تجهيزات المؤسسة ، توسيعها ، تجديدها) ، أما بالنسبة لتحديد العلاوة المستحقة بعنوان تغطية الخطر بنسبة أقصاها 0,5% من القرض المضمون المتبقي ، ويسددها المستثمر سنويا من المتبقي ويتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق ؛ كما يتم تسديد مبلغ الأضرار بعد ثلاثين يوما من التصريح بها .

هذا و يأخذ الصندوق القواعد الإحترازية بعين الإعتبار لمستوى إلتزامات الصندوق المعادلة لأثنتي عشرة (12) مرة من مبلغ الأموال الخاصة من جهة و مستوى الإلتزام الأقصى للمستفيد من جهة أخرى ، كما يتعين على الصندوق في إطار عمله إحترام الأحكام الأتية [3]:

- ✓ عدم تجاوز مبلغ أعباء التسيير لمستوى الذي يحدده مجلس إدارة الصندوق ؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المادة 06 من مرسوم رئاسي رقم 04-134 /العدد 27 ، 28 أبريل سنة 2004 م ، ص 30 .

[2] نفس المرجع ، ص 31 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المادة 20 من مرسوم رئاسي رقم 04-134 /العدد 27 ، 28 أبريل سنة 2004 م ، ص 32 .

✓ عدم توظيف سيولات الصندوق إلا بالقيم الصادرة عن الدولة .

تدرس لجنة الضمان المنشأة على مستوى الصندوق ملفات طلبات الضمان ويحدد مجلس إدارة الصندوق الشروط العامة لمنح الضمان ،كما تؤخذ الضمانات العينية في حدود العناصر المكونة للمشروع وفي حالة التعويض يتولى الصندوق تحصيل قيمة الضمانات و المصاريف المتعلقة بها ويمكن أن يكلف الصندوق البنوك بتحقيق هذه الضمانات و توزيع نتاجها حسب نسبة المخاطر و المصاريف التي يتحملها كل من البنك و الصندوق .

4- حصيلة ضمان القروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يعتبر الصندوق كثاني هيئة للتدخل من أجل تقديم الضمان لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بقروض الإستثمارات و في إطار تسهيل الحصول على الائتمان البنكي وتحسين العلاقة بين المؤسسة والبنك ، حيث تمكن الصندوق من تسجيل حصيلة إجمالية لسنة 2012 تشير إلى إعتماد 623 ملف للقروض بقيمة معادلة تقدر بلغت 10842 مليون دينار جزائري ، و الجدول رقم (III-22) يبين توزيع الضمانات حسب مجال النشاط .

الجدول رقم (III-22): الوضعية العامة للضمانات حسب مجال النشاط 2012/12/31

مجال النشاط	عدد الملفات		قيمة الضمان (مليون دينار جزائري)	
	العدد	%	المبلغ	%
البناء و الأشغال العمومية	195	31.30	3056	28.19
النقل	164	26.32	907	8.37
الصناعة	203	32.58	5997	55.31
الصحة	31	4.98	604	5.57
الخدمات	30	4.82	278	2.56
المجموع	**623**	**100**	**10842**	**100**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22 ,Op-Cit, P38.

تشير البيانات الواردة في الجدول تمركز الملفات في ثلاث قطاعات مهمة متمثلة في الصناعة بـ 203 مشروع و نشاطي البناء و الأشغال العمومية بـ 195 مشروع و النقل بـ 164 مشروع وبذلك يمثلون ما يعادل 90,2% من المشاريع المضمونة ماليا ، أما بالنسبة للمجال الخدمي و الصحي مجتمعين فلم يتجاوز 61 مشروع ، أما بالنسبة للمنظور المالي فقد بلغت القيمة الإجمالي للقروض المضمونة بـ 10,8 مليار دينار جزائري ، و بما يعادل متوسط القرض المضمون لكل مشروع بمختلف أنشطته 17,4 مليون دينار جزائري ، حيث أن أكثر من نصف مبلغ القروض المضمونة متأتية من النشاطات الصناعية بقيمة 5997 مليون دينار و أقل من الثلث بقليل منه من مجال البناء و الأشغال العمومية أما ما تبقى فيشمل المجالات ذات الطابع الخدمي كالنقل ، الصحة والخدمات .

خلاصة الفصل

إن سعي الحكومة الجزائرية لتخفيف العبء التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق إستحداث بدائل تمويلية ممثلة في الهيئات الداعمة يعد خطوة إيجابية نحو تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمساهمة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية للدولة و عن طريق توفير مناصب الشغل و الزيادة في معدلات النمو و المساهمة الفعالة في دفع الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية في عالم سريع الحركة خاصة بعدما أثبتت قدرتها على إحداث تغيرات هيكلية في الإقتصاد بفضل تميزها بالمرونة في التعامل مع مختلف الظروف المحيطة بها إذا وجدت العناية اللازمة على كل مستويات خاصة على مستوى النظام المالي كونه يربط بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض وتلك التي تعاني من عجز وسواء كانت العلاقة بين الجانبين بطريقة مباشرة كالتعامل مع المؤسسات المالية أو بطريقة غير مباشرة كالدور الذي تقوم به المؤسسات الداعمة لهذا القطاع كما سبق الإشارة إليه أنفا.

وبالتالي فإنه يتوجب على الإقتصاد الجزائري إذا ما أراد أن يرقى إلى تنافسية المعولمة أن يهتم أكثر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كونها تشكل أرضية خصبة لقيامه و تطوره و مازالت حديثة النشأة و لم تبلغ بعد المكانة اللائقة بها على مستوى الإقتصاد ككل نظرا لإصطدامها في الواقع الإقتصادي بمجموعة من العوائق أبرزها ضعف مصادر التمويل .

الفصل الرابع

دراسة ميدانية لمحاولة بناء نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسة باستخدام الإنحدار اللوجستي

تمهيد الفصل

إن التقدم العلمي الذي يشهده العالم اليوم يلزمنا الإبتعاد عن التقديرات غير الموضوعية لتشخيص فشل المؤسسة الإقتصادية أو أي ظاهرة مماثلة أخرى ، فالتطور السريع الذي نلاحظه في ميادين الحياة بشكل عام و الميدان الرياضي و الإحصائي خاصة ما هو إلا إنعكاسا للتطور العلمي في المجالات العلمية التطبيقية و النظرية كافة ، إذ ساهمت هذه العلوم بتقديم الحلول المختلفة للمساعدة في الحصول على نتائج علمية متقدمة .

وعليه يعد تحليل الإنحدار اللوجستي واحد من أهم النماذج الإحصائية التي تم الإستعانة بها في المجال الإقتصادي و الإجتماعي بعد أن كانت محصورة التطبيق في الميدان الطبي ، حيث أن هذا البحث يمثل أحد المحاولات في هذا الجانب وذلك بالإعتماد على هذا التحليل في تقدير فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما له من خصوصيات تتناسب مع الظاهرة محل الدراسة و التي إعتمدت على مجموعة من المؤثرات الممثلة للأسباب الرئيسة وراء تخبط المؤسسة ومن تم دخولها دوامة الفشل ، فبعد التمحيص النظري والميداني تم حصر هذه المحددات والعوامل في سبعة أبعاد أساسية شملت كل من الجوانب المالية ، الإدارية ، الفنية ، الموارد البشرية ، المرافقة و الدعم بالإضافة إلى عامل المؤثرات الخارجية ، وبهذا فقد مثلت هذه الأبعاد المتغيرات التوضيحية لمتغير تابع يشير إلى إحتمالية الفشل والذي تم التعبير عنه في النموذج المراد تقديره بمتغير ثنائي الإستجابة ، بحيث تعتبر المؤسسة فاشلة إذا كانت القيمة المحصل عليها بالواحد ، بينما تعتبر المؤسسة غير فاشلة إذا كانت القيمة المعبرة للمتغير التابع هي الصفر .

و بناءا عليه سنحاول في هذا الجزء التعامل مع البيانات التي تم إستقائها من عينة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإجراء التحليل و الإختبارات الإحصائية للتوصل إلى نتائج يتم في ضوئها التحقق من الفرضيات و من ثم الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والتي تقودنا إلى إستخلاص الدلائل الكامنة لفشل هذه الفئة من المؤسسات ، وبالتالي ستكون المحاور الرئيسة التي تعالج من خلالها الدراسة الميدانية متمثلة في الآتي :

المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية ؛

المبحث الثاني : تحليل البيانات و إختبار الفرضيات ؛

المبحث الثالث : صياغة نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية

قبل تحليل نتائج الإستبانة و إختبار الفرضيات يتم عرض منهجية الدراسة بشيء من التفصيل الذي يعكس ملامح الدراسة الميدانية من حيث طبيعة المجتمع الذي سحبت منه العينة التي تمثله ، وكذا أداة و آلية جمع البيانات من المستقصين مباشرة بطريقة تجنب الوقوع في أخطاء التحيز ، كما تم صياغة الفرضيات بالشكل الذي يمكن من التحقيق لإعتماد نتائجها في تشكيل المتغيرات التوضيحية لتقدير النموذج الإحصائي النوعي للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

المطلب الأول : تحديد مجتمع و عينة الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على إختيار عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، التي أمكن الحصول عليها عن طريق توزيع الإستبانة من خلال التوجه إلى المقر الإجتماعي لهذه المؤسسات خاصة المناطق الصناعية ، حيث تم التركيز على المؤسسات المتواجدة على مستوى ولاية غرداية فقط ، وهنا نشير إلى أننا ننطلق من فرضية هامة ، مفادها إعتبار أن الجوانب الرئيسة المؤدية إلى فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لا تتأثر بالتركيز الجغرافي لها ، فجميع هذه المؤسسات تعمل في بيئات اقتصادية ، مؤسساتية و اجتماعية متشابهة ، وبالتالي فهي تحمل نفس الخصائص و تواجه نفس القيود ، لهذا سنعتبر جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متماثل مهما كان تواجدها جغرافيا ، فبالرغم من أننا نفترض حيادية هذا العامل (الموقع الجغرافي) إلا أننا لا نؤكد ذلك مما يستدعي تعميق البحوث لنفي أو تأكيد صحة هذا الافتراض .

في إطار تحقيق أهداف بحثنا فإننا سنعتمد على المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، حيث سيتم تكوين العينة من المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة بالاعتماد على عامل الحجم الذي يعتبر شرط ضروري لكنه غير كافي كي نكون فعلا أمام مؤسسة صغيرة و متوسطة ، لأجل ذلك سيتم إستخدام معيار الملكية إلى جانب معيار الحجم (المؤسسة التي تشغل أقل من أو تعادل 250 عامل) ، وبالتالي نستبعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع العام بالإضافة إلى تلك التي تعمل في إطار مجمعات .

و أمام تحدي تطبيق أداة الدراسة لتشمل كافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد تم الإستعانة بإحدى الطرق الإحصائية التي تتوائم و الخصائص المعلمية لمجتمع الدراسة ، فبالنظر لعدم معرفة حجم المجتمع بالدقة فقد فرضنا أن نسبة تواجد خصائص المجتمع في العينة المراد حسابها هو(P=0,8) والخطأ المسموح به 5% أي بمستوى الثقة المطلوبة 95% والتي يقابلها Z= 1,96 وللحصول على حجم العينة المعقول لتحقيق الهدف المرجو من البحث تم تطبيق العلاقة التالية :

$$n = \frac{Z^2.P(1-P)}{e^2} \Leftrightarrow n = \frac{(1,96)^2.(0,8)(1-0,8)}{(0,05)^2} \cong 246 \text{ مستجوب}$$

فقد تم توزيع هذا العدد (246 إستبانة) على أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة حيث تم اختيارهم بصورة عشوائية ويرجع هذا إلى عدم وجود قاعدة للبيانات تضم جميع أفراد المجتمع بحيث تسمح بالقيام بتقنيات المعاينة الأخرى ، فقد أسترجع منها 217 إستبانة صحيحة وقابلة للمعالجة الإحصائية أي ما يقابل نسبة 88,2% من إجمالي الإستمارات الموزعة و هذه النسبة تعد جيدة مقارنة مع دراسات مسحية مماثلة ، أما الإستبانات الباقية فقد تم إستبعادها من التحليل إما بسبب عدم احترامها طريقة الإجابة أو لوجود تناقضات فيها أو أننا لم نتمكن من إسترجاعها بعد تسليمها للمستقصي .

المطلب الثاني : أداة جمع البيانات و آلياتها

إن الأداة التي تم الإعتماد عليها في تحقيق أهداف هذه الدراسة تتمثل في الإستبانة التي تتكون من مجموعة من الأسئلة و التي ترتكز على العوامل الرئيسة المؤثرة على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وحتى نضمن الحصول على نتائج تتسم بالدقة و الموضوعية تم القيام بمجموعة من الإختبارات الإحصائية كأحد المتطلبات الأساسية قبل تحليل البيانات المجمعة بطريقة مباشرة .

1- أداة جمع البيانات : إن عملية إختيار أداة الدراسة التي تسمح بجمع البيانات و المعلومات عن موضوع البحث تحكمها طبيعة الموضوع و المنهج المتبع من جهة وكذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بالجوانب الكامنة وراء فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خاصة في مرحلة الميلاد ، لهذا تم تطوير إستبانة تشتمل على مجموعة من الأسئلة تمكننا من إختبار فرضيات الدراسة ، ليتم إعتمادها كمتغيرات نوعية بعد إثبات صحتها لتقدير نموذج يمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة ، حيث تم إعداد الإستمارة بالإعتماد على الإطار النظري للبحث ، وكذلك على أساس الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، كما تم الإستعانة بآراء بعض الأساتذة المهتمين بالموضوع ، حيث تم تصميم استمارة تتكون من ثلاثة أقسام أساسية ، تعلق الأول بالإطار التمهيدي لتعريف المجيب بطبيعة الدراسة المراد القيام بها و الجهة المعنية بذلك ، أما القسم الثاني فتضمن الأسئلة الخاصة بالخصائص الديمغرافية للمجيبين و التي تمثلت في الجنس ، السن ، مستواه التعليمي ، إطار إنشاء النشاط هل بالإعتماد على موارده و إمكانياته الشخصية أم تم اللجوء إلى أحدى هيئات الدعم الحكومية و غير ذلك من البيانات الشخصية ، أما القسم الأخير و الذي تم تجزئته إلى جزئين يعبر كل منهما عن المتغيرات المؤثرة و المتغير المؤثر عليه ، أي في الجزء الأول تم وضع تصورات لمجموعة من الجوانب التي تعبر عن مختلف مواطن فشل المؤسسة كمتغيرات تفسيرية ، أما الجزء الثاني فتعلق بالمتغير الدال عن وضعية المؤسسة كمتغير تابع ، و الجدول الموالي يوضح طبيعة ودلالة المتغيرات المعتمد من خلال أسئلة الإستبانة .

الجدول رقم (IV-01) : فقرات متغيرات الدراسة

المتغيرات		الأسئلة
المتغيرات التفسيرية	الهيكلة المالية	12 - 01
	الجوانب الإدارية	24 -13
	الجوانب الفنية	36 - 25
	الموارد البشرية	47 - 37
	السياسات التسويقية	59 - 48
	الدعم و المرافقة	70 - 60
	المؤثرات الخارجية	80 - 71
المتغير التابع	وضعية المؤسسة (فاشلة أو غير فاشلة)	87 - 81

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم 04 .

هذا ، و نشير إلى أنه قد تم الإعتماد على الشكل المغلق (Questionnaire Closed) في إعداد الإستبانة و الذي يحدد الإستجابات المحتملة لكل سؤال و ذلك بإستعمال مقياس ليكرت خماسي المستويات ، و وفق لترميز عددي متتالي من الصفر إلى الأربعة للتعبير عن درجة أهمية العبارة مع رأي المستجيب ، إذ تم إعطاء الرمز (0) لمستوى عديمة الأهمية و الترميز (1) لمستوى غير هامة ، بينما مستوى لا أعرف أو محايد فرمز بـــ (2) أما مستوى ذات أهمية فيأخذ الرمز (3) وكذلك مستوى هامة جدا يعبر عنه بالرمز (4) ، أما فيما يخص تفريغ أسئلة المتغير التابع فأعتمد على المقياس الثنائي للتعبير عن تحقق الفقرة أم لا حيث تم إعطاء الرمز (1) عند الإجابة بـــ نعم والرمز (0) عندما تكون الإجابة بـــ لا .

2- إختبار أداة الدراسة (الصدق و الثبات) : يختص هذا الإختبار ببيان معدل الإختلاف في نتائج القياس بإختلاف الأفراد المستجوبين ، ومدى ثبات النتائج بتكرار الإختبار و مدى إنسجام عبارات القياس ، ولهذا الغرض تمت مراجعة الكثير من الدراسات السابقة و الإستفادة من بعض المقاييس المستخدمة فيها لتطوير مقياس البحث ليتم من خلالها إعداد الشكل الأولي له ، حيث تم تحكيم الإستبانة من قبل مجموعة من المختصين الأكاديميين للتأكد من أن الفقرات التي تحتويها الإستبانة تؤدي إلى جمع البيانات بدقة و موضوعية ، و أن كل بعد من أبعاد الظاهرة مثل بشكل جيد بمجموعة من الأسئلة تعكسه فعليا ، وهذا وفق النموذج الموضح في الملحق رقم (03) ، إلى جانب مناقشة الأداة مع المشرف للتأكد من ملائمة البيانات ومدى قدرة الإستبانة على حل مشكلة الدراسة و تحقيق أهدافها ، كما ننوه إلى أنه تم إجراء مقابلة مع مسؤول مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الإستثمار بالمنطقة التي ستوزع بها الإستبانة تم خلالها مناقشة الشكل الأولي للأداة ، و في ضوء

أرآء هؤلاء ومقترحاتهم تم تعديل بعض الفقرات من الإستبانة الأولية و حذف البعض منها إلى أن أصبحت الإستبانة بشكلها النهائي الموضح في الملحق رقم (04) .

بينما عملية التأكد من مدى إستقرار النتائج التي تم الحصول عليها بإستعمال أداة القياس فيما لو تم إعادة إستعمالها مرات عديدة ، بمعنى عدم تعرض النتائج للتغيير مع ظروف القياس نفسها ، حيث تم إحتساب ذلك من خلال معامل الإتساق الداخلي Cronobach Alpha بالمجيبين الذين تم إسترجاع الإستمارات منهم و تم إعتمادها في التحليل بعد أن تم فحصها ، والجدول الموالي يبين قيمة المعامل بالنسبة لجميع أسئلة الإستبانة كالآتي:

الجدول رقم (IV-02) : معامل كرونباخ ألفاء للإستبانة

Cronbach's Alpha	N of Items
.544	80

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة معامل كرونباخ ألفاء تشير إلى أنها ذات دلالة إحصائية عالية و إلى علاقة إثبات و ترابط عالية بين فقرات الإستبانة ، لأن أغلب المتغيرات التي تم تقدير المعامل لها كانت متقاربة مع القيمة المعيارية (0.6) ، بما في ذلك معامل المتغيرات المستقلة مجتمعة و التي بلغت 0.544 ، كما أنه من المتوقع أن ترتفع هذه القيمة بعد حذف الفقرات التي سوف يتم إثبات عدم صحتها من التحليل كونها المتسبب في إضعاف قيمة المتغير من جهة و معامل الإتساق الداخلي من جهة أخرى ، و بالتالي يمكن الإعتماد على أداة الدراسة الحالية و المصممة لتقدير فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، كما أن هذه الأداة تتميز بمستوى ثبات مقبول يشـــير إلى إمكانية الحصول على نفس النتائج فيما لو تم تكرار التجربة مرة أخرى بشرط أن تكون الظروف مماثلة و وفـــق نفس المنهج و الأدوات .

3- إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات : للتأكد من أن بيانات عينة الدراسة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي ومنه التأكد من مدى ملائمة البيانات المحصل عليها للتحليل الإحصائي ، إذ يتم ذلك من خلال إجراء إختبار Kolmogorov - Smirnov الذي يقوم على مقارنة التوزيع التكراري النسبي التراكمي المشتق من بيانات العينة محل الدراسة مع البيانات النظرية المرتبطة بالمجتمع المحدد الذي صيغت في نطاقه فرضية العدم ، كما يمكن تدعيم عملية التأكد هذه بإختبار Shapiro-Wilk عند مستوى معنوية محدد ، وبما أننا سوف نعتمد على درجة ثقة 95% بالنسبة لتحليل بيانات هذه الدراسة فإن مستوى المعنوية المطبق يتمثل في 5% ، وبالتالي صيغة الفرض الإحصائي لإختبار إتباع البيانات المجمعة للتوزيع الطبيعي تكون كالآتي :-

H_0 : البيانات المجمعة من عينة الدراسة لا تتوزع توزيعا طبيعيا ؛

H_1 : البيانات المجمعة من عينة الدراسة تتوزع توزيعا طبيعيا.

وعليه إذا تم إعتبار أن هذه الصياغة تمثل الفرضيات الإحصائية للتأكد من أن كل عبارات المتغيرات المدروسة بشكل منفصل تتبع التوزيع الطبيعي ، ونتائج الإختبار نلخصها في الجدول التالي :-

الجدول رقم (IV-03) : نتائج إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبيانات المجمعة

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الهيكلة المالية	.074	217	.006	.991	217	.205
الجوانب الإدارية	.070	217	.013	.988	217	.078
الجوانب الفنية	.078	217	.003	.982	217	.006
الموارد البشرية	.056	217	.049	.994	217	.488
السياسات التسويقية	.081	217	.002	.989	217	.087
المرافقة و الدعم	.072	217	.008	.987	217	.038
المؤثرات الخارجية	.083	217	.001	.980	217	.003

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يتضح من الجدول رقم (IV-03) مدى إتباع توزيع البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة للتوزيع الطبيعي ، حيث نلاحظ أن القيمة الإحتمالية (Sig.) لجميع عبارات متغيرات الدراسة أقل من مستوى المعنوية المطبق في الإختبار 5% وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم بالنسبة لكل متغير على حدا ، كما أن الأشكال البيانية المبينة في الجدول رقم (01) من الملحق رقم (05) تشير إلى أن البيانات بالنسبة لكل متغير متماثلة عند المتوسط الحسابي المعياري $\overline{X} = 2$ وبالتالي فبيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي ، بمعنى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي .

المطلب الثالث : فرضيات الدراسة الميدانية

إن الحكم على المؤسسة بالفشل لا يحدث بشكل فجائي و بدون مقدمات تؤذن بقروب حدوثه ، وإنما هناك العديد من الدلائل و المظاهر التي تدل عليها ، و يتعلق الأمر هنا بإختلالات التي قد تكون نتاج الهيكلة المالية ، الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، السياسات التسويقية و الموارد البشرية إلى جانب الأخذ بالمؤثرات الخارجية الأخرى ، كما أن هناك مؤشر آخر فرضته الخصوصية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة والإهتمام المتزايد من طرف الدولة بإستحداث العديد من هيئات المرافقة و المساندة التي لها تأثير على فشل المؤسسات من جهة أخرى ، وبالرجوع أيضا إلى بعض الفرضيات الرئيسية و التي تنبثق عنها مجموعة من

الفرضيات الفرعية الأساسية ، لأجل ذلك إرتأينا إلى التعبير عن هذه الدلائل بصياغة الفرضيات العدمية (H_0) الخاصة بكل منها كالأتي :

- **الفرضية الأولى** : لا توجد تأثيرات جوهرية للهيكلة المالية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- **الفرضية الثانية** : لا توجد تأثيرات جوهرية للجوانب الإدارية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- **الفرضية الثالثة** : لا توجد تأثيرات جوهرية للجوانب الفنية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- **الفرضية الرابعة** : لا توجد تأثيرات جوهرية للموارد البشرية على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **الفرضية الخامسة**: لا توجد تأثيرات جوهرية للسياسات التسويقية على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **الفرضية السادسة**: لا توجد تأثيرات جوهرية للمرافقة و الدعم التي تقدمه الهيئات الحكومية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- **الفرضية السابعة** : لا توجد تأثيرات جوهرية للمؤثرات الخارجية غير المباشرة على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **الفرضية الثامنة** : لا توجد فروق في تأثير متغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة (المرافقة و الدعم الحكومي ، الجوانب الإدارية ، الجوانب المالية ، الجوانب الفنية ، السياسات التسويقية ، المؤثرات الخارجية) على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- **الفرضية التاسعة** : لا توجد فروق في تأثيرات المرافقة و الدعم الحكومي ، الجوانب الإدارية ، الجوانب المالية ، الجوانب الفنية ، السياسات التسويقية و المؤثرات الخارجية على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود إلى حجم المؤسسة بالإعتماد على معيار عدد العمال ؛

و في هذا الإطار ومن أجل معالجة مشكلة البحث و تحقيق أهدافه إعتمدنا نموذجا إفتراضيا يعكس الفرضيات الفرعية للدراسة من خلال الإعتماد على أسلوب دلائل المتغيرات ، بحيث إشتمل البحث على المتغيرات التالية :

- **المتغيرات التوضيحية** : تتمثل في المحددات الرئيسة التي لها علاقة ذات دلالة إحصائية بفشل المؤسسة الإقتصادية و المتمثلة في سبعة متغيرات عبر عنها من خلال متغير الهيكلة المالية ، الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، السياسات التسويقية ، الموارد البشرية ، المرافقة و الدعم بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية ؛

- **المتغير المعتمد** : وهو متغير نوعي ثنائي الإستجابة يمثل وضعية المؤسسة ، بحيث يصنفها إلى مؤسسة فاشلة أو مؤسسة غير فاشلة بناءا على تأثيرات المتغيرات التوضيحية ؛

- **المتغيرات المعدلة** : تتمثل في المتغيرات التي لها تأثير غير متوقع على العلاقة بين فشل المؤسسة و المحددات الأساسية المؤدية إلى الفشل ، حيث تم الإعتماد على متغير وسيطي واحد يتمثل في حجم المؤسسة على إفتراض أن له علاقة غير مباشرة بفشل المؤسسة و التي إما أن تكون مصغرة ، صغيرة أو متوسطة .

وبناءا على ما سبق ، يمكننا تلخيص ذلك وفق المخطط الذي يعكس التأثيرات بين كل من المتغيرات التوضيحية و الوسيطة (المعدلة) على المتغير المعتمد ، و الشكل التالي يوضح هذه الفكرة كالآتي :

الشكل رقم (IV-01) : نموذج الدراسة

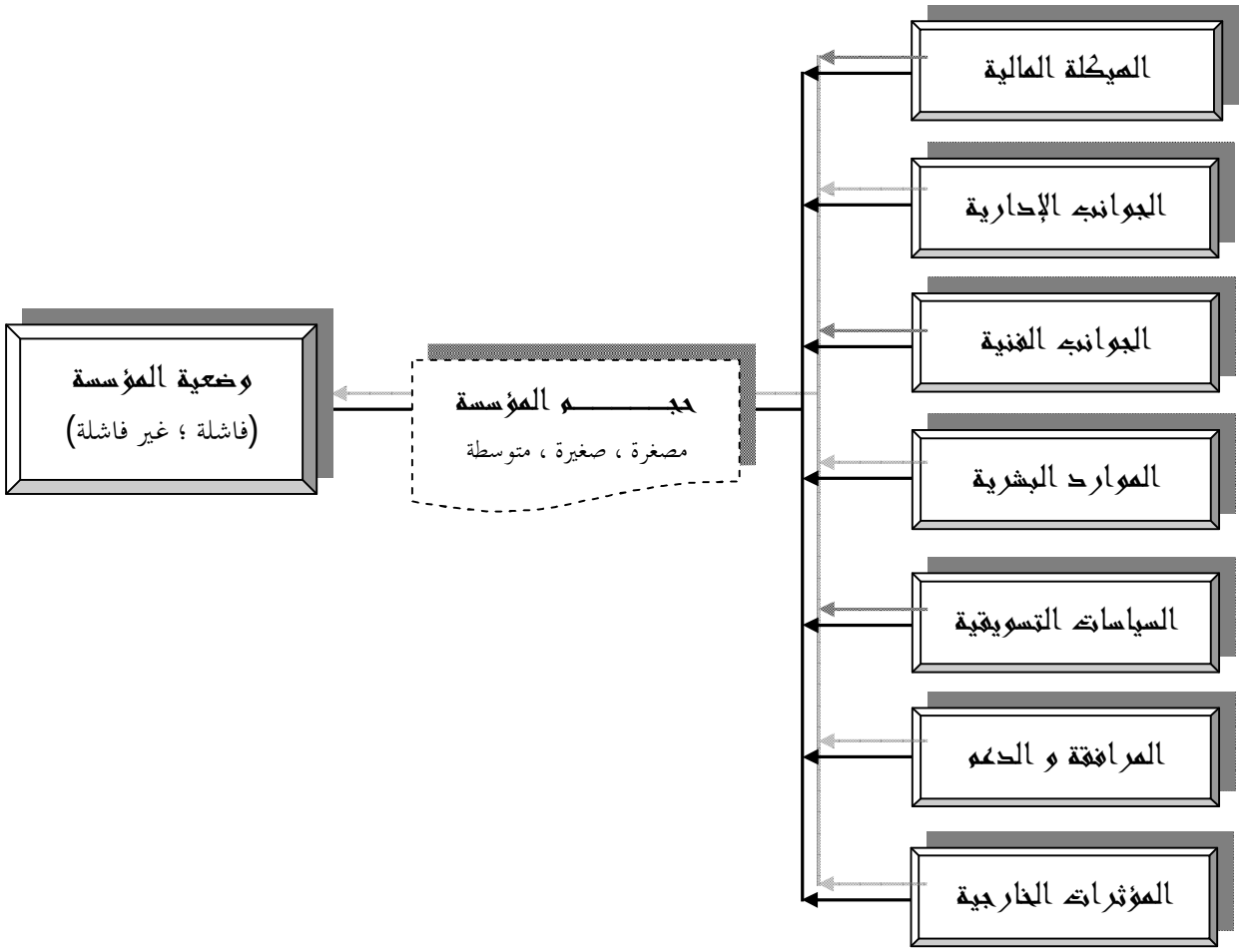

المصدر : من إعداد الطالب

المبحث الثاني : التحليل الإحصائي للبيانات و إختبار الفرضيات

يندرج في هذا الجزء إختبار فرضيات الدراسة الهادفة إلى التعرف على إمكانية تطبيق أسلوب التحليل النوعي للتنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية، وذلك بدراسة المحددات و العوامل المؤثرة (الهيكلة المالية ، الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، السياسات التسويقية ، الموارد البشرية ، المرافقة و الدعم ، المؤثرات الخارجية) في وضعية المؤسسة ، و لتسهيل عرض نتائج الإجابة عن فرضيات الدراسة تم أولا توصيف أراء أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية لتحديد القيمة المركزية لآرائهم و مدى تشتت هذه الآراء عن القيمة الوسطى لتقديرات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الأبعاد المحددة للفشل المشار إليها .

المطلب الأول : تحليل المعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة

بغيت التمهيد للدراسة من خلال التعرف على البيانات الشخصية لأفراد العينة التي تم أخذها لتمثل المجتمع ، حيث شملت الإستبانة التي تم إعتمادها خصيصا لجمع المعلومات اللازمة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وعليه فقد تضمن هذا الجزء على كل من جنس صاحب المؤسسة أو المشرف عليها ، سنه ، مستواه التعليمي ، عمر المؤسسة و الإطار الذي أنشأت به بالإضافة إلى صنفها ، وقد تم تفريغ البيانات المجمعة في الجدول الموالي وفق التوزيع التكراري و النسبي .

الجدول رقم (IV-04) : التوزيع التكراري و النسب المئوية لتحليل البيانات الشخصية لوحدات المعاينة

البيانات	الجنس		السن		المستوى التعليمي		مدة النشاط		إطار الإنشاء		صنف المؤسسة	
الفئات	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أنثى	04	01,8										
ذكر	213	98,2										
من 19 إلى 30 سنة			103	47,46								
من 31 إلى 40 سنة			81	37,33								
من41 إلى 50 سنة			24	11,06								
أكثر من 50 سنة			09	4,15								
ثانوي فما أقل					154	70,97						
جامعي					63	29,03						
دراسات عليا					00	00						
أقل من سنتين							18	8,29				
من 2 إلى 5							94	43,3				
من 6 إلى 9							71	32,7				
أكثر من 9							34	15,6				
إطار خاص									105	48,39		
إطار ANSEJ									82	37,78		
إطار ANDI									09	4,15		
إطار أخر									21	9,68		

م.مصغرة (أقل من 10 عمال) م.صغيرة (10-49 عامل) م.متوسطة (50-250عامل)											173 38 06	79,73 17,51 2,76
المجموع	217	**100**	217	**100**	217	**100**	217	**100**	217	**100**	217	**100**

المصدر : من إعداد الطالب

يبين الجدول أعلاه التفاصيل لمجموعة من المؤشرات فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشمولة بالدراسة ، حيث جاء تعداد السيدات اللواتي يمتلكن أو يدرن مؤسسات صغيرة و متوسطة متدنية جدا إذ لم يتجاوز نسبة 1,8% مؤسسة أما النسبة المئوية المتممة فقد هيمن عليها رجال الأعمال ، ولعل إشكالية العادات و التقاليد التي تتميز بها المنطقة الجغرافية لعينة الدراسة أثر في تسجيل هذه النتيجة ، كما تتركز العينة في الفئة العمرية الفتية فوق السن القانونية مما يشير إلى أن هناك مبادرات شبابية لتأسيس وتجسيد لمشاريع خاصة بهم حتى لو كانت ذات رأسمال صغير أو عن طريق المشاركة بين شخصين أو أكثر حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يمتلكون أو يديرون مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الفئة العمرية من 19 إلى30 سنة بـ 47,46% بينما الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 31 إلى40 سنة فقد بلغت 37,33% أما النسبة المتبقية فكانت للشريحتين من 41 -50 سنة و إلى أكثر منها ، ولعل تمركز الفئة الشابة هو الإهتمام المتزايد للبرامج و الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فبالنسبة للمستوى التعليمي للأفراد الذين يمتلكون أو يديرون مؤسسة فكانت للحاصلين على شهادة ثانوي فما أقل بنسبة 70,97% مما يشير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على عمالة ذات مستوى علمي بسيط ، ولعل هذا من بين الأسباب الخفية لفشل العديد من المؤسسات نظرا لإفتقارهم المهارة الفنية والإدارية اللازمة خاصة في فترة الإنشاء ، أما النسبة الباقية فكانت للمستوى الجامعي ، بينما لم نسجل أي حالة بالنسبة لمستوى الدراسات العليا .

كما أن البيانات المتعلقة بتفاصيل طبيعة إنشاء المشاريع كانت معظمها خاصة و بمصادر ذاتية بلغت 48,39% من المؤسسات الإجمالية رغم أن المعوق الذي يؤرق أصحاب المشاريع هو مشكل التمويل ، حيث أن هناك إشارات إلى أن ضعف فرص الوصول إلى الموارد المالية من بين الأسباب الرئيسة لعدم رؤية العديد منها النور ، في حين النسبة المتبقية فقد كانت من خلال مساهمة الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" بـ 37,78% وهي تعتبر أهم هيئة من حيث دعم إنشاء المشاريع لما تتميز به من تسهيلات مقدمة لتحفيز الشباب الباحثين عن فرص لإمتلاك مؤسسة ، بينما الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار "ANDI" فقد ساهمت بما نسبته 4,15% أما النسبة الباقية فقد كانت من خلال الهيئات وبرامج الدعم الأخرى كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة وغير ذلك .

وفيما يتعلق بقدم المؤسسة أو سنة التأسيس فتبين من نتائج الدارسة أن المؤسسات العاملة في السوق لأقل من أو تعادل خمسة سنوات بلغت 51,59% ، بينما المؤسسات التي تراوحت فترة نشاطها من ست إلى تسع سنوات

فقد بلغت 32,7% ، في حين ما نسبته 15,6% بالنسبة للمؤسسات التي يزيد وجودها عن تسع سنوات ، وتعتبر هذه النسب مؤشرا جيد على نجاح العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقدرتها على البقاء بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهها الإقتصاد الوطني خاصة خلال العقدين المنصرمين .

المطلب الثاني : التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها من أفراد عينة الدراسة البالغ عددها 217 فرد ، إذ تم التعرف على درجة موافقتهم حول العبارات المكونة لكل محدد من محددات الفشل ، وقد أعتمد في تحديد أهمية الفقرة على المدى العام المستخرجة من طول خلايا مقياس ليكرت خماسي المستوى (عديم الأهمية ، غير هامة ، لا أعرف ، ذات أهمية ، هام جدا) ، وعليه فإن المدى يقدر بـ (4- 0 =4) و للحصول على طول الخلية الصحيح نقوم بقسمة المدى العام على عدد درجات الموافقة و ذلك على النحو التالي 5/4=0,8 و بإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى و هكذا مع كل درجات الموافقة ليتم الحصول على الحالات الآتية :-

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبانة ما بين [0 ~ 0,8 [فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل **عديمة الأهمية** ؛
- أما إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبانة ما بين [0,8 ~ 1,6 [فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل **غير هامة** ؛
- بينما إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبانة ما بين [1,6 ~ 2,4 [فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل **لا أعرف (محايد)** ؛
- في حين إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبانة ما بين [2,4 ~ 3,2 [فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل **ذات أهمية** ؛
- لكن إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبانة ما بين [3,2 ~ 4 [فإن هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل **هامة جداً** .

وبتفريغ البيانات المجمعة من أفراد عينة الدراسة حسب التوزيع التكراري و النسب المئوية عند كل مستوى من المستويات الخمس لمقياس ليكرت وبالنسبة لكل فقرة على حدا ، إلى جانب تقدير معلمتي تمركز الآراء حول ذات القيمة حيال مدى تأثير الفقرة على وضعية المؤسسة ، وكذا مدى تشتت قيم إستجاباتهم عن القيمة الوسطى لكل فقرة ، و الجدول الموالي يبين ذلك ؛

الجدول رقم (IV-05) : دلالات تقييم أفراد العينة لفقرات محددات الفشل

الأبعاد	البنود	درجة الأهمية للعبارات										المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجات تقييم أفراد العينة للعبارات
		عديم الأهمية (0)		غير مهمة (1)		لا أعرف (2)		ذات أهمية (3)		هامة جدا (4)				
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
الهيكلة المالية	1	0	0	12	5.5	6	2.8	120	55.3	79	36.4	3.22	.75	هامة جدا
	2	2	.9	15	6.9	25	11.5	109	50.2	66	30.4	3.02	.88	ذات أهمية
	3	36	16.6	64	29.5	48	22.1	65	30.0	4	1.8	1.70	1.11	لا أعرف
	4	14	6.5	37	17.1	45	20.7	80	36.9	41	18.9	2.44	1.16	ذات أهمية
	5	39	18.0	71	32.7	32	14.7	39	18.0	36	16.6	1.82	1.36	لا أعرف
	6	29	13.4	35	16.1	62	28.6	66	30.4	25	11.5	2.10	1.20	لا أعرف
	7	64	29.5	91	41.9	24	11.1	33	15.2	5	2.3	1.18	1.09	غير مهمة
	8	34	15.7	48	22.1	45	20.7	68	31.3	22	10.1	1.98	1.25	لا أعرف
	9	24	11,1	44	20,3	34	15,7	70	32,3	45	20,7	2.31	1.30	لا أعرف
	10	63	29,0	36	16,6	44	20,3	42	19,4	32	14,7	1.74	1.43	لا أعرف
	11	11	5,1	39	18,0	51	23,5	79	36,4	37	17,1	2.42	1.12	ذات أهمية
	12	33	15,2	34	15,7	36	16,6	19	8,8	95	43,8	2.50	1.53	ذات أهمية
	المؤشرات الإحصائية للهيكلة المالية											2.24	0.361	-
الجوانب الإدارية	13	4	1,8	8	3,7	6	2,8	138	63,6	61	28,1	3.12	.78	ذات أهمية
	14	21	9,7	36	16,6	25	11,5	43	19,8	92	42,4	2.68	1.40	ذات أهمية
	15	31	14,3	22	10,1	34	15,7	73	33,6	57	26,3	2.47	1.35	ذات أهمية
	16	19	8,8	61	28,1	49	22,6	54	24,9	34	15,7	2.10	1.22	لا أعرف
	17	25	11,5	41	18,9	36	16,6	61	28,1	54	24,9	2.55	1.34	ذات أهمية
	18	28	12,9	33	15,2	55	25,3	74	34,1	27	12,4	2.17	1.21	لا أعرف
	19	13	6,0	48	22,1	23	10,6	84	38,7	49	22,6	2.49	1.22	ذات أهمية
	20	58	26,7	32	14,7	44	20,3	38	17,5	45	20,7	1.90	1.49	لا أعرف
	21	18	8,3	42	19,4	78	35,9	50	23,0	29	13,4	2.13	1.13	لا أعرف
	22	22	10,1	40	18,4	56	25,8	38	17,5	61	28,1	2.45	1.33	ذات أهمية
	23	0	0	5	2,3	41	18,9	65	30,0	106	48,8	3.25	.84	هامة جدا
	24	42	19,4	63	29,0	51	23,5	33	15,2	28	12,9	1.73	1.29	لا أعرف
	المؤشرات الإحصائية للجوانب الإدارية											2.52	0.419	-
الجوانب الفنية	25	14	6,5	30	13,8	9	4,1	121	55,8	43	19,8	2.68	1.13	ذات أهمية
	26	29	13,4	33	15,2	0	0	101	46,5	54	24,9	2.54	1.36	ذات أهمية
	27	21	9,7	27	12,4	28	12,9	88	40,6	53	24,4	2.57	1.25	ذات أهمية
	28	26	12,0	37	17,1	19	8,8	73	33,6	62	28,6	2.49	1.37	ذات أهمية
	29	39	18,0	72	33,2	15	6,9	74	34,1	17	7,8	1.80	1.29	لا أعرف

	30	14	6,5	35	16,1	26	12,0	85	39,2	57	26,3	2.62	1.21	ذات أهمية
	31	30	13,8	45	20,7	36	16,6	66	30,4	40	18,4	2.18	1.33	لا أعرف
	32	67	30,9	101	46,5	14	6,5	25	11,5	10	4,6	1.12	1.11	غير مهمة
	33	24	11,1	47	21,7	36	16,6	69	31,8	41	18,9	2.25	1.29	لا أعرف
	34	14	6,5	65	30,0	27	12,4	90	41,5	21	9,7	2.17	1.15	لا أعرف
	35	22	10,1	39	18,0	28	12,9	116	53,5	12	5,5	2.26	1.13	لا أعرف
	36	34	15,7	117	53,9	13	6,0	49	22,6	4	1,8	1.41	1.05	غير مهمة
								المؤشرات الإحصائية للجوانب الفنية				2.18	0.367	-
الموارد البشرية	**37**	0	0	9	4,1	0	0	123	56,7	85	39,2	3.31	.6814	هامة جدا
	38	19	8,8	41	18,9	13	6,0	98	45,2	46	21,2	2.51	1.258	ذات أهمية
	39	15	6,9	40	18,4	24	11,1	91	41,9	47	21,7	2.53	1.213	ذات أهمية
	40	26	12,0	53	24,4	17	7,8	92	42,4	29	13,4	2.20	1.283	لا أعرف
	41	24	11,1	36	16,6	39	18,0	87	40,1	31	14,3	2.29	1.223	لا أعرف
	42	11	5,1	40	18,4	16	7,4	98	45,2	52	24,0	2.64	1.177	ذات أهمية
	43	46	21,2	29	13,4	16	7,4	87	40,1	39	18,0	2.20	1.438	لا أعرف
	44	34	15,7	29	13,4	43	19,8	77	35,5	34	15,7	2.22	1.304	لا أعرف
	45	18	8,3	30	13,8	40	18,4	91	41,9	38	17,5	2.46	1.174	ذات أهمية
	46	41	18,9	58	26,7	17	7,8	65	30,0	36	16,6	1.98	1.412	لا أعرف
	47	26	12,0	30	13,8	37	17,1	76	35,0	48	22,1	2.41	1.299	ذات أهمية
								المؤشرات الإحصائية للموارد البشرية				2.48	0.448	-
السياسات التسويقية	**48**	19	8,8	34	15,7	25	11,5	86	39,6	53	24,4	2.55	1.257	ذات أهمية
	49	18	8,3	49	22,6	26	12,0	67	30,9	57	26,3	2.44	1.315	ذات أهمية
	50	35	16,1	77	35,5	31	14,3	48	22,1	26	12,0	1.78	1.288	لا أعرف
	51	33	15,2	18	8,3	21	9,7	79	36,4	66	30,4	2.58	1.392	ذات أهمية
	52	9	4,1	32	14,7	41	18,9	86	39,6	49	22,6	2.61	1.112	ذات أهمية
	53	33	15,2	37	17,1	16	7,4	80	36,9	51	23,5	2.36	1.401	لا أعرف
	54	31	14,3	39	18,0	24	11,1	56	25,8	67	30,9	2.41	1.444	ذات أهمية
	55	59	27,2	66	30,4	24	11,1	40	18,4	28	12,9	1.59	1.391	غير مهمة
	56	18	8,3	46	21,2	49	22,6	63	29,0	41	18,9	2.29	1.229	لا أعرف
	57	14	6,5	25	11,5	23	10,6	89	41,0	66	30,4	2.77	1.186	ذات أهمية
	58	26	12,0	38	17,5	23	10,6	79	36,4	51	23,5	2.41	1.338	ذات أهمية
	59	44	20,3	35	16,1	27	12,4	73	33,6	38	17,5	2.12	1.415	لا أعرف
								المؤشرات الإحصائية للسياسات التسويقية				2.35	0.433	-
المعدات و التجهيزات	**60**	16	7,4	42	19,4	27	12,4	83	38,2	49	22,6	2.49	1.240	ذات أهمية
	61	24	13,8	45	12,9	29	19,8	76	31,8	43	21,7	2.31	1.304	لا أعرف
	62	30	13,8	28	12,9	43	19,8	69	31,8	47	21,7	2.34	1.325	لا أعرف
	63	17	7,8	39	18,0	22	10,1	86	39,6	53	24,4	2.54	1.254	ذات أهمية
	64	26	12,0	8	3,7	32	14,7	85	39,2	66	30,4	2.72	1.268	ذات أهمية

	65	38	17,5	53	24,4	29	13,4	76	35,0	21	9,7	1.94	1.299	لا أعرف
	66	14	6,5	61	28,1	31	14,3	77	35,5	34	15,7	2.25	1.208	لا أعرف
	67	31	14,3	53	24,4	39	18,0	66	30,4	28	12,9	2.03	1.282	لا أعرف
	68	41	18,9	67	30,9	33	15,2	52	24,0	24	11,1	1.77	1.305	لا أعرف
	69	33	15,2	28	12,9	43	19,8	94	43,3	19	8,8	2.17	1.224	لا أعرف
	70	49	22,6	37	17,1	34	15,7	76	35,0	21	9,7	1.92	1.347	لا أعرف
	المؤشرات الإحصائية للمرافقة و الدعم											2.33	0.586	-
المؤثرات الخارجية	**71**	54	24,9	48	22,1	21	9,7	58	26,7	36	16,6	1.88	1.464	لا أعرف
	72	21	9,7	30	13,8	12	5,5	116	53,5	38	17,5	2.55	1.208	ذات أهمية
	73	3	1,4	25	11,5	18	8,3	107	49,3	64	29,5	2.94	.9818	ذات أهمية
	74	24	11,1	49	22,6	37	17,1	63	29,0	44	20,3	2.24	1.309	لا أعرف
	75	26	12,0	31	14,3	10	4,6	97	44,7	53	24,4	2.55	1.322	ذات أهمية
	76	19	8,8	36	16,6	24	11,1	92	42,4	46	21,2	2.51	1.240	ذات أهمية
	77	26	12,0	43	19,8	21	9,7	72	33,2	55	25,3	2.40	1.367	ذات أهمية
	78	59	27,2	74	34,1	23	10,6	49	22,6	12	5,5	1.45	1.257	غير مهمة
	79	32	14,7	54	24,9	26	12,0	78	35,9	27	12,4	2.06	1.303	لا أعرف
	80	19	8,8	46	21,2	51	23,5	68	31,3	33	15,2	2.23	1.198	لا أعرف
	المؤشرات الإحصائية للمؤثرات الخارجية											2.36	0.467	-

المصدر : من إعداد الطالب

تمهيد لإختبار مدى تمثيل المحددات المبينة في الجدول أعلاه لتحديد وضعية المؤسسة ، نلاحظ أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي بلغت 3.31 مقارنة بباقي العبارات و كان هذا للعبارة رقم 37 و التي تنص على أن السبب الرئيسي في فشل المؤسسة يتمثل في إرتفاع معدل دوران العاملين وذلك بإنتهاج إستراتيجية تسريح العمالة الفائضة عن حاجة المؤسسة في فترات إنخفاض الطلب بدل من المحافظة عليها و على مكتسباتها المهنية ناهيك عن السلبيات التي تنجم عن هذه الإستراتيجية كشعور العمال بعدم الإستقرار و إنعكاسه على مردوديتهم إلى جانب إرتفاع تكاليف التعيين إلى غير ذلك ، وقد كانت نسبة الإتفاق على هذه العبارة بـــ82.75% وحتى النسبة المتبقية لم تكن متعارضة بشكل كبير كما تشير إليه قيمة الإنحراف المعياري لها و المقدر بـــ 0.681 ، ومن جهة ثانية كانت أقل قيمة يأخذها المتوسط الحسابي تقدر بـــ 1.12 و هذا بالنسبة للعبارة رقم 32 و التي تنص على أن إرتفاع مفاجئ في أسعار الطاقة والمواد والتجهيزات الداخلة في النشاط الأساسي للمؤسسة يمثل إحدى أسباب فشل المؤسسة ، ولكن من خلال قيمة المتوسط نلاحظ بأن جزء كبير من المستقصين يرون بأن هذا العامل ذو إحتمال ضعيف بأن يكون سبب رئيسي في الفشل وذلك لأن إستجابة المجيبين لهذا العامل قدرت بـــ 28% ، ويستدل في ذلك بقيمة الإنحراف المعياري الذي بلغ 1.11 ، هذا و تتوزع المتوسطات الحسابية لبقية عبارات الإستبانة بين هذين المتوسطين .

المطلب الثالث : إختبار الفرضيات

لإختبار فرضيات الدراسة تم إستخدام عدد من الإجراءات الإحصائية لإثبات مدى قبول أو رفض الفرضيات التي تم صياغتها ، و ذلك من خلال أن المتوسط الحسابي المرجح لكل بعد من أبعاد الفرضية يفوق متوسط المقياس المستخدم $test\ \ value=2$ بشكل معنوي و الذي يكون بمقارنة مستوى دلالة 0,05 مع إحتمال إختبار t المحسوب (sig) وذلك كبديل للمقارنة بين القيمتين المحصل عليها و الجدولية بالنسبة لذات الإختبار كالآتي :

- نرفض فرض العدم H_0 إذا كانت sig > α=0,05 ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 " معنوي " ؛
- نقبل فرض العدم H_0 إذا كانت sig > α=0,05 ،وبالتالي نرفض الفرضية البديلةH_1 " غير معنوي " .

و للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج في هذا المجال ، تم معالجة كل فرضية من فرضيات الدراسة على حدا وفق التسلسل المنهجي التالي :-

1- إختبار الفرضية الأولى : سنقوم بإختبار الفرضية العدمية الأولى التي تنص على أنه " لا توجد تأثيرات جوهرية للهيكلة المالية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية " ؛

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم إستخدام إختبار One Sample T-test للتحقق من معنوية العبارات المكونة لمجال الهيكلة المالية ، ومن ثم الإعتماد على نفس الإختبار للتحقق من صحة الفرضية ، و عليه فالجدول رقم (IV-06) يبين نتائج إختبار T لعبارات مجال الهيكلة المالية على النحو الآتي :

الجدول رقم (IV-06) : نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال الهيكلة المالية

رقم البنود	العبارات	قيمة T	مستوى الدلالة	الفرق في الوسيطين	فترة الثقة 95%	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
1	ضعف مقدرات المؤسسة بما يمكنها من الحصول على التمويل اللازم من مختلف المصادر المتاحة	24.033	.000	1.225	1.125	1.326
2	عجز المؤسسة على تحصيل ديونها في تواريخ استحقاقها	17.043	.000	1.023	.9047	1.141
3	التوسع في استخدام الائتمان التجاري (الشراء بالأجل) لتمويل المشتريات	3.820-	.000	.290-	.4401-	.1405-
4	المبالغة في المصروفات بما لا يتناسب مع إيرادات المحققة	5.648	.000	.447	.2910	.6030
5	مواعيد إستحقاق الإلتزامات أسرع من مواعيد تحصيل الإيرادات المؤسسة	1.888-	.040	.175-	.3580-	.0077-
6	تزايد مضطرد في حجم الديون من خلال طلب تسهيلات جديدة غير مبررة	1.294	.197	.105	.0555-	.2675
7	المستوى المرتفع للسيولة يقود إلى حدوث إنخفاض في تحقيق المؤسسة لأرباح	10.94-	.000	.811-	.9571-	.6650-
8	مدى الملائمة بين مصادر التمويل من حيث الفترة و التوظيفات (متداولة ، ثابت)	.216-	.829	.018-	.1863-	.1494
9	اللجوء إلى إجراءات المحاسبة الإبداعية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة كتضخيم القيمة الرأسمالية خاصة العقارية بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية	3.533	.001	.313	.1386	.4882
10	إرتفاع تكلفة القروض مقارنة بالعائد المنتظر منها	2.653-	.009	.258-	.4498-	.0663-
11	عدم التوازن بين نمو إلتزامات المؤسسة و قدرتها على تحقيق تدفقات نقدية من	5.576	.000	.423	.2741	.5738

	عمليتها					
12	اللجوء إلى الإقتراض من أجل تسديد الديون المستحقة أو المطالبة بتأجيل سدادها في تواريخ لاحقة	4.814	.000	.502	.2967	.7080

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 16.0

نلاحظ من الجدول أعلاه تباين في متوسطات جميع بنود الإستبيان المتعلقة بمعيار الهيكلة المالية عن متوسط القياس المستخدم 2 الذي يفسر بأن تأثير العبارات المكونة لهذا المجال جاءت متباينة ، كما يتضح أن جميع الفروق معنوية ما عد البندين السادس و الثامن اللذين كانا بمستوى دلالة الإختبار sig=0.197 وsig=0.829 على التوالي و هي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية لهما وبالتالي فهما غير معنويين، وتأكد هذه النتيجة أيضا تضمين القيمة الصفرية في فترة الثقة لهذين البندين ، لهذا يفضل إحصائيا إلغاء السؤالين السادس والثامن و ذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر دلالة فيما يتعلق بمجال الهيكلة المالية ، و الجدول رقم (07-IV) يبين نتائج إختبار One Sample T-test لبعد الهيكلة المالية كالآتي :

الجدول رقم (07-IV) : نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الأولى

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
الهيكلة المالية	217	2.2401	.36133	.02453		
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	9.788	216	.000	.24009	.1917	.2884

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يبين الجدول أعلاه أن حجم العينة 217 مجيب من فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، والتي تمركزت إجاباتهم بالنسبة للجوانب المتعلقة بالهيكلة المالية المؤدية إلى فشل المؤسسة حول المتوسط الحسابي المقدر بـ 2,2401 أكبر من متوسط القياس المستخدم test value = 2 أي أن الفرق بين متوسط العينة و القيمة المفحوصة هو 0,2401 مما يعني أن هناك تأثير لهذا البعد ، وتشير نتائج إختبار T بصحة هذا التأثير حيث وقعت قيمة مستوى دلالة الإختبار sig(2-tailed)=0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0,05$ ، وكذلك يبين الجدول أن فترة ثقة الإختبار [0.192 0.288] التي لا تحتوي على الصفر عند درجة الثقة **95%** وعليه فالفروق معنوية و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثيرات جوهرية للهيكلة المالية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا بعد حذف السؤالين السادس والثامن من أداة القياس .

2- إختبار الفرضية الثانية : يتم إختبار الفرضية العدمية الثانية التي صياغتها على النحو الآتي " لا توجد تأثيرات جوهرية للجوانب الإدارية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية " ؛

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم إستخدام إختبار One Sample T-test للتحقق من معنوية العبارات المكونة للجوانب الإدارية ، ومن ثم الإعتماد على نفس الإختبار للتحقق من صحة الفرضية ، و عليه فالجدول رقم (IV-08) يبين نتائج إختبار T لعبارات مجال الجوانب الإدارية على النحو الأتي :-

الجدول رقم (IV-08): نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال الجوانب الإدارية

رقم البنود	العبارات	قيمة T	مستوى الدلالة	الفرق في الوسيطين	فترة الثقة 95%	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
13	تركيز الدور على شخص واحد (صاحب المؤسسة يقوم بأداء كل الأعمال)	21.21	.000	1.124	1.020	1.228
14	تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، كإستغلال أغراض المؤسسة لتحقيق المصالح الشخصية	7.180	.000	.686	.498	.875
15	إتخاذ المسير لبعض القرارات غير الرشيدة كتخفيض أسعار السلع و/أو الخدمات وغيرها من القرارات على حساب الوضعية المالية للمؤسسة	5.150	.000	.474	.293	.656
16	تركيز تدفق المعلومات على الجانب المالي و إهمال الجوانب التكميلية الأخرى	1.274	.204	.105	-.058-	.270
17	حاجة المسيرين إلى مستوى مرتفع من الإدراك و الفهم للمعلومات المتاحة للتشخيص الواقعي لمواطن الإختلال التي ستقود إلى الفشل	3.941	.000	.359	.179	.539
18	عدم توخي الدقة في إعداد قوائم الإحتياجات إلى جانب غياب نظام ترشيد التكاليف	2.175	.031	.179	.016	.342
19	التركيز على النتائج التي يجب أن نتوصل إليها بدلا من التركيز على الإجراءات المتبعة	5.965	.000	.4977	.333	.662
20	قلت مواكبة و إستعمال التقنيات الكمية للتسيير في معالجة المشاكل التي يمكن أن نعبر عنها بالأرقام مع غياب أرشيف بالحالة السابقة	-.911-	.364	.092-	-.291-	.107
21	تداخل الصلاحيات في بعض الأحيان بين الأفراد لعدم وجود مدونة واضحة تبين مختلف الوظائف مع توصيف لمختلف المهام المنوطة بكل وظيفة بالمؤسسة	1.802	.073	.138	-.013-	.289
22	إقتصار مهمة المحاسب في تسجيل العمليات اليومية وعدم الإفصاح عن الإنحرافات التي حدثت و إقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلا	3.873	.000	.350	.1720	.528
23	الدخول في منازعات قضائية مع المتعاملين مع المؤسسة أو الغير	21.93	.000	1.253	1.140	1.366
24	وجود صراعات بين رؤساء الوحدات الإدارية	3.048-	.003	-.267-	-.440-	-.094-

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 16.0

يتبين من الجدول أعلاه أن جميع الفروق بين متوسط الإجابات لعينة الدراسة حول السؤال و متوسط القياس لهذا المجال كانت موجبة ما عدا السؤال الأخير ، و هذا ما يفسر بأن هناك تأثير للعبارات المكونة للجوانب الإدارية على فشل المؤسسة ، ويضاف إلى هذا الإستنتاج أن جميع الفروق معنوية بإستثناء البنود السادس عشر ، عشرين والواحد و العشرين التي كانت مستوياتها لدلالة الإختبار وفق الترتيب على النحو sig=0.204 ، sig=0.364 و sig=0.073 و هي أكبر من مستوى دلالة الفرضية العدمية α=0,05 مما يعني قبولها

بالنسبة لهذه الأسئلة الثلاث كونها غير معنوية ورفضها في غيرها ، وتأكد هذه النتيجة أيضا تضمين القيمة الصفرية في فترة الثقة لهذه البنود كما يوضح ذلك الجدول رقم (IV-08) .

وبناءا عليه وبعد التأكد من معنوية أغلبية أسئلة مجال الجوانب الإدارية ما عد الأسئلة الثلاثة المشار إليها و التي سيتم حذفها قبل إجراء إختبار One Sample T-test الذي يبين مدى صحة الفرضية العدمية الثانية لهذه الدراسة ، و الجدول رقم (IV-09) يبين نتائج هذا الإختبار بالنسبة لبعد الجوانب الإدارية كما يلي :-

الجدول رقم (IV-09) : نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الثانية

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
الجوانب الإدارية	217	2.5177	.41881	.02843		
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	18.208	216	.000	.51767	.4616	.5737

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يتضح من الجدول أعلاه شبه تماثل في تمركز الإجابات حول المسائل المتعلقة بالجوانب الإدارية حيث كانت القيمة الدالة على ذلك 0.419 بالنسبة للمتوسط الذي جاءت قيمته 2.518 مما يعني أن هناك إجماع لأراء عينة الدراسة على أهمية هذا المجال في التأثير بشكل كبير على فشل المؤسسة ، كما بينت نتائج إختبار الفرضية العدمية عند مستوى معنوية $\alpha=\%5$ ، صحة تأثير الجوانب الإدارية على الفشل وذلك أن قيمة مستوى دلالة الإختبار كانت أقل من مستوى قبول الفرضية العدمية ، و النتيجة ذاتها بالإعتماد على فترة ثقة الإختبار التي كانت في جانب واحد عند درجة الثقة 95% وعليه فالفروق معنوية و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثيرات جوهرية للجوانب الإدارية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، وهذا بعد حذف الأسئلة التي كانت غير معنوية و يتعلق الأمر بالسؤال السادس عشر ، عشرين و الواحد و العشرين .

3- إختبار الفرضية الثالثة : سنقوم بإختبار الفرضية الصفرية الثالثة التي صياغتها كالتالي " لا توجد تأثيرات جوهرية للجوانب الفنية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية " ؛

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم إستخدام إختبار One Sample T-test للتحقق من معنوية العبارات المكونة للجوانب الفنية ، ومن ثم الإعتماد على نفس الإختبار للتحقق من صحة الفرضية ،و عليه فالجدول رقم (IV-10) يبين نتائج إختبار T لعبارات مجال الجوانب الفنية على النحو الآتي :-

الجدول رقم (IV-10): نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال الجوانب الفنية

رقم البنود	العبارات	قيمة T	مستوى الدلالة	الفرق في الوسيطين	فترة الثقة 95%	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
25	عدم قيام نشاط المؤسسة على أساس إقتصادي سليم (دراسة الجدوى للنشاط)	8.937	.000	.68664	.5352	.8381
26	انخفاض مهارة القوى العاملة لنقص الخبرة و عدم كفاية التدريب	5.873	.000	.54378	.3613	.7263
27	إقرار توسعات في الأنشطة تفوق الإمكانيات المادية و المالية للمؤسسة	6.773	.000	.57604	.4084	.7437
28	تركيز المؤسسة على نشاط معين أو تغليب التعامل مع زبون محدد	5.333	.000	.49770	.3137	.6816
29	التدهور السريع في الأصول الثابتة نتيجة إعتماد أسلوب الصيانة الفجائية	2.203-	.029	-.193-	-.3667-	-.0204-
30	الإعتماد على إستخدام تكنولوجيا إنتاجية تقليدية مقارنة مع المتاحة منها	7.600	.000	.6267	.4642	.7893
31	أخطاء في اختيار الموقع المناسب لممارسة النشاط	2.089	.038	.188	.0107	.3672
32	ارتفاع ملحوظ في أسعار الطاقة والمواد والتجهيزات الداخلة في النشاط الأساسي للمؤسسة	11.58-	.000	-.875-	-1.024-	-.7266-
33	تدني الالتزام بالمواصفات الفنية لمستوى الجودة في المنتجات لغياب التجديد في مناهج العمل	2.938	.004	.258	.0850	.4312
34	تغليب الإستثمار في الأصول الثابتة على حساب الأصول المتداولة مما يؤزم من مهمة الحصول على النقد بالسهولة و السرعة المطلوبة	2.293	.023	.179	.0252	.3342
35	تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة	3.423	.001	.262	.1114	.4139
36	اللجوء إلى سياسة الإستئجار لتعويض العجز الحاصل في وسائل الإنتاج المتاحة	8.201-	.000	.589-	-.7316-	-.4481-

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 16.0

نلاحظ من البيانات التي يتضمنها الجدول السابق أن هناك توافق في أراء المجيبين فيما يتعلق بالجوانب الفنية للمؤسسة من حيث إستغلالها للموارد المتاحة و إستثمارها بشكل أكثر فعالية ، حيث أن مجمل العبارات كانت بمتوسطات أكبر من المتوسط المفحوص بإستثناء بعض الأسئلة التي ركزت على المعدات من حيث تدهورها بسبب الصيانة المفاجئة أو إرتفاع أسعارها في السوق أو من خلال اللجوء إلى التمويل الإيجاري لتجنب المشكلين السابقين ، هذا وقد كانت كل العبارات المكونة للجوانب الفنية مفسر بشكل جيد لتأثيرها على فشل المؤسسة ، ذلك أن مستوى دلالة الإختبار لكل منها أقل من مستوى دلالة الفرضية العدمية كما يبينها الجدول رقم (IV-10) ، و بما أن معنوية العبارات محققة ، فإنه يمكن تطبيق إختبار One Sample T-test للتأكد من مدى صحة الفرضية العدمية الثالثة للدراسة ، والجدول رقم (IV-11) يبين نتائج هذا الإختبار بالنسبة لبعد الجوانب الفنية كما يلي :-

الجدول رقم (IV-11) : نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الثالثة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
الجوانب الفنية	217	2.1801	.36682	.02490		
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	7.233	216	.000	.18011	.1310	.2292

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أنه رغم ضعف المتوسط الحسابي لآراء المجيبين حول الجوانب المتعلقة بالمسائل الفنية إلا أن هذا الفارق كان موجب بمقدار 0.18 مما يشير إلى أن لها تأثيرات مباشرة على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عينة الدراسة ، و يثمن هذا الإعتقاد نتائج إختبار معنوية هذا المجال من خلال إختبار صحة الفرضية العدمية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ، حيث كانت قيمة مستوى دلالة الإختبار Sig.(2-tailed)=.000 وهي أقل من مستوى قبول الفرضية العدمية ، كما أن الإعتماد على فترة ثقة الإختبار في الحكم عدم صحة الفرضية المصاغة ، والتي كانت محصورة ما بين القيمتين 0.131 و0.229 مما يعني أن الفروق معنوية عند درجة الثقة 95% و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجد تأثيرات جوهرية للجوانب الفنية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

4- إختبار الفرضية الرابعة : سنقوم بإختبار الفرضية الصفرية الرابعة التي صياغتها كالتالي " لا توجد تأثيرات جوهرية للموارد البشرية على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " ؛

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم إستخدام إختبار One Sample T-test للتحقق من معنوية العبارات المكونة للموارد البشرية ، ومن ثم الإعتماد على نفس الإختبار للتحقق من صحة الفرضية ، و عليه فالجدول رقم (IV-12) يبين نتائج إختبار T لعبارات مجال الموارد البشرية على الشكل التالي :-

الجدول رقم (IV-12) : نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال الموارد البشرية

رقم البنود	العبارات	قيمة T	مستوى الدلالة	الفرق في الوسيطين	فترة الثقة 95%	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
37	إرتفاع معدل دوران العاملين (تسريح العمالة الفائضة عن حاجة في كل مرة)	28.290	.000	1.3087	1.217	1.399
38	الإفتقار إلى العمالة الماهرة (جدب المؤسسات الكبيرة لها)	5.986	.000	.5115	.3431	.6799
39	خلل في نظم الأجور و المرتبات و تقدير المكفاءات لمستحقيها	6.433	.000	.5299	.3676	.6923

40	الإعتماد على التوظيف العائلي وليس على أساس الإنتقاء خاصة في المناصب الحساسة	2.381	.018	.2073	.0357	.3791
41	التمييز بين العمال عند فرض عقوبات على أصحاب السلوكات التي لا تتناسب مع القيم الأساسية للعمل	3.605	.000	.2995	.1358	.4633
42	إستياء الموظفين من الظروف المحيطة بالعمل غير التشجيعية على التصريح بآرائهم لتصحيح الأداء السيئ	8.069	.000	.6451	.4876	.8028
43	عدم وضوح أدوار و مسؤوليات الموظفين داخل المؤسسة	2.076	.039	.2027	.0103	.3953
44	إنخفاض الروح المعنوية للعاملين و تولد فكرة ترك العمل بالمؤسسة	2.498	.013	.2212	.0467	.3957
45	غياب البرامج التكوينية بما يتناسب مع إحتياجات طبيعة نشاط المؤسسة	5.837	.000	.4654	.3083	.6226
46	سياسة الإعتماد على العامل الأجير بدل من الموظف	-.144-	.885	-.013-	-.2028-	.1752
47	التسرع و عدم التركيز أثناء تنفيذ وتقديم الأعمال للعملاء	4.702	.000	.4147	.2409	.5886

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 16.0

تشير البيانات التي يتضمنها الجدول بأن للمورد البشري تأثير كبير على الأسباب الرئيسة المؤدية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عينة الدراسة إلى الفشل ، حيث جاءت جميع الآراء بفارق موجب مقارنة بالمتوسط المفحوص ما عدا السؤال السادس و الأربعين الذي كان بنتيجة مغايرة ، ولكنه غير معنوي بسبب أن مستوى دلالة الإختبار قدرة بـــsig=0.885 وهي أكبر من مستوى الدلالة لرفض الفرضية العدمية مما يعني أنه غير مفسر ، وبالتالي يجب الإكتفاء بالعبارات المعنوية الأخرى ، بمعنى حذف السؤال السادس والأربعين قبل قياس المعنوية الكلية للعبارات المكونة لمجال الموارد البشرية ، وذلك بإستخدام إختبار One Sample T-test المبين في الجدول كالآتي:-

الجدول رقم (IV-13) : نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الرابعة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
الموارد البشرية	217	2.4806	.44772	.03039		
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	15.814	216	.000	.48065	.4207	.5406

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

تشير النتائج الموضحة في الجدول أن هناك تمركز قوي للإجابات حول المسائل المتعلقة بالموارد البشرية بمتوسط حسابي للعينة يقدر بـــ 2.48 و الذي يدل على أهمية العبارات التي تضمنها هذا المجال في التأثير علـــى فشـــل المؤسسات عينة الدراسة ، كما يستشهد بنتائج إختبار صحة الفرضية الصفرية عند مستوى معنويـــة α=%5 ، بتأثير المورد البشري بشكل ملحوظ على الفشل ، وسبب هذا الإستنتاج هو أن قيمة مستوى دلالـــة الإختبـــار الإحصائي كانت أقل من مستوى الدلالة لقبول الفرضية العدمية ،مما يعني أن هناك فروق معنوية يؤكد على تأثير

المورد البشري ، أي يتم قبول الإقرار بالفرضية البديلة القائلة بوجود تأثيرات جوهرية للموارد البشرية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، وهذا بعد حذف السؤال غير المعنوية الذي تم الإشارة إليه .

5- إختبار الفرضية الخامسة : سنقوم بإختبار الفرضية الخامسة التي صغناها كالتالي " لا توجد تأثيرات جوهرية للسياسات التسويقية على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " ؛

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم إستخدام إختبار One Sample T-test للتحقق من معنوية العبـــارات المكونة للسياسات التسويقية ، ومن ثم الإعتماد على نفس الإختبار للتحقق من صحة الفرضية ، و عليه فالجدول رقم (IV-14) يبين نتائج إختبار T لعبارات مجال السياسات التسويقية على النحو الآتي :-

الجدول رقم (IV-14): نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال السياسات التسويقية

رقم البنود	العبارات	قيمة T	مستوى الدلالة	الفرق في الوسيطين	فترة الثقة 95%	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
48	التحول المفاجئ في أذواق المستهلكين إلى شراء سلع أو طلب خدمة بديلة	6.477	.000	.55300	.3847	.7213
49	الدخول إلى أسواق جديدة دون توفر معلومات وافية عنها	4.956	.000	.44240	.2664	.6183
50	عدم القدرة على تطوير منتجات جديدة بسبب عدم متابعة و دراسة متطلبات و إحتياجات السوق المتنامية	2.475-	.014	.2165-	-.3890-	-.0441-
51	تدني جودة بعض المنتجات الرئيسية نتيجة غياب التحسين المستمر للأساليب الإنتاجية	6.192	.000	.58525	.3990	.7715
52	الرغبة في الحصول على حصة أكبر بدافع المنافسة والربح غير المبنية على قدرات المؤسسة	8.178	.000	.61751	.4687	.7663
53	إرتفاع أسعار منتجاتنا مقارنة بالمنتجات البديلة	3.827	.000	.36406	.1765	.5516
54	اكتساب المؤسسة سمعة سيئة	4.184	.000	.41014	.2169	.6034
55	عدم إنتظام مصادر التوريد للمواد الأولية وذلك لصعوبة الحصول عليها بالسعر و الجودة المناسبين و بالكمية و الوقت المطلوبين	4.293-	.000	.4053-	-.5917-	-.2193-
56	سوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من حيث شكل الجودة و الوظائف التي يحققها المنتج للمستهلك الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تصريفها خاصة مع إنخفاض جودتها عن الحد المناسب	3.477	.001	.29032	.1258	.4549
57	سوء القيام بعمليات التوزيع من حيث اختيار منافذ للتوزيع غير مناسبة للمستهلك أو مكلفة أو غير نشيطة	9.614	.000	.77419	.6155	.9329
58	سوء القيام بعمليات الترويج من حيث عدم مناسبتها و إنخفاض كفاءة الحملات الإعلانية سواء في مضمونها، أو شكلها أوفي توقيتها أو في اختيار وسيلة الإعلان	4.616	.000	.41935	.2403	.5984
59	عدم مناسبة سياسات التسعير و الإئتمان (البيع بالأجل) التي تستخدمها المؤسسة في تسعير منتجاتها أو في بيعها وتقديمها	1.247	.214	.11982	-.0696-	.3092

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 16.0

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم متوسطات الإجابات المتعلقة بمدى تأثير السياسات التسويقية كانت موجبة مما يعني أن لهذا المجال أهمية كبير على فشل المؤسسة ، كما أن النتائج المتضمنة فيه تبين أن جميع العبارات التي تعبر

عن السياسات التسويقية كانت معنوية بإستثناء السؤال الأخير المتعلق بسياسة هذه المؤسسات في تسعير منتجاتها أو إنتهاجها إلى سياسة الإئتمان التجاري ، حيث كانت قيمة مستوي دلالة إختباره أكبر من مستوى دلالة الفرضية العدمية $\alpha=0,05$ ، مما يعني قبولها بالنسبة لهذا البند و بالتالي فهي غير معنوية ، أما بقيت البنود فتعتبر معنوية لأنه تم رفض الفرضية العدمية لكل منها .

وعليه سيتم إستبعاد السؤال التاسع و الخمسين من العبارات المكونة للسياسات التسويقية قبل إخضاع البيانات لإختبار المعنوية المتمثل في إختبار One Sample T-test الذي يبين مدى صحة الفرضية العدمية الخامسة لهذه الدراسة ، و الجدول رقم (IV-15) يبين نتائج هذا الإختبار على النحو الآتي :-

الجدول رقم (IV-15) : نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية الخامسة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
السياسات التسويقية	217	2.3486	.43290	.02939		
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	11.861	216	.000	.34855	.2906	.4065

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

من خلال ما يحتويه الجدول من مؤشرات إحصائية حول أراء عينة الدراسة عن المسائل المتعلقة بالجوانب التسويقية التي تدل على إتفاقهم عن مدى تأثير هذا الجانب عن سير مؤسساتهم في طريق يقود إلى الفشل وذلك بتسجيل فارق موجب بين متوسط أرآئهم و المتوسط المفحوص حيث كان المقدار 0.349 ، و الإستنتاج ذاته إذا تم الإستشهاد بنتائج إختبار معنوية لهذا المجال من خلال إختبار صحة الفرضية العدمية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ حيث كانت هذه الأخيرة أكبر من قيمة مستوى دلالة الإختبار كما يبينها الجدول ، و القرار نفسه إذا ما تم الإعتماد على فترة ثقة الإختبار في الحكم عدم صحة الفرضية المصاغة ، والتي كانت محصورة ما بين القيمتين موجبتين 0.407 و0.291 مما يعني أن الفروق معنوية عند درجة الثقة 95% و بالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثيرات جوهرية للسياسات التسويقية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

6- إختبار الفرضية السادسة : سنقوم بإختبار الفرضية العدمية الخامسة التي تم صياغتها كالتالي : لا توجود تأثيرات جوهرية للمرافقة والدعم التي تقدمه الهيئات الحكومية على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم إستخدام إختبار One Sample T-test للتحقق من معنوية العبـــارات المكونة للمرافقة والدعم ، ومن ثم الإعتماد على نفس الإختبار للتحقق من صحة الفرضية ، و عليه فالجدول رقم (IV-16) يبين نتائج إختبار T لعبارات المرافقة والدعم على النحو الآتي :

الجدول رقم (IV-16): نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال المرافقة و الدعم

رقم البنود	العبارات	قيمة T	مستوى الدلالة	الفرق في الوسيطين	فترة الثقة 95%	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
60	تركيز المرافقة و الدعم على الجوانب المالية على حساب الجوانب الفنية و التسييرية و المسائل القانونية	5.857	.000	.4930	.3271	.6590
61	صعوبة الإنسجام مع أليات التعاون بين المؤسسات المالية و البنوك غير الخاضعة لهيئات الدعم	3.593	.000	.3179	.1436	.4924
62	الحد من مستوى الإستقلالية الذي ترغبون في الإحتفاظ به	3.843	.000	.3456	.1684	.5229
63	غياب الفحوصات الدورية من أجل كشف العقبات و الأخطاء الخفية التي يمكن تفاديها إذا ما تم إكتشافها في الوقت المناسب	6.441	.000	.5483	.3806	.7162
64	اللجوء إلى إعادة توجيه حاملي المشاريع إلى مشاريع أخرى على أساس النشاطات المستهدفة من الهيئة المرافقة	8.404	.000	.7235	.5538	.8932
65	قصر فترة السماح (فترة الإعفاء من المطالبة بالأقساط 12 شهر فقط)	-.575-	.566	.0506-	-.224-	.1231
66	التركيز على إنشاء المؤسسة أكثر من تدعيم القائمة منها	3.145	.002	.2580	.0963	.4198
67	الإكتفاء بالدراسات الإدارية لطلبات دعم المبادرات الشخصية	.371	.711	.0322	-.139-	.2037
68	تفشي الخطر المعنوي الناجم عن الإفراط في تدخل الحكومة أو المؤسسات المالية بحجة المشاركة في تحمل جزء من أعباء الفشل	2.549-	.012	-.225-	.4004-	-.0512-
69	ضعف إجراءات المساندة الحكومية في مجال قرارات الإئتمان المصرفي	2.108	.036	.1751	.0114	.3388
70	عدم استجابة الهيئات و البرامج الداعمة لمطالبنا بالدعم والمساندة في الوقت المناسب	-.857-	.392	-.078-	-.258-	.1018

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 16.0

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فروق متوسطات عينة الدراسة مقارنة مع المتوسط المستخدم كانت موجبة مما يشير إلى أن هناك شعور بأهمية هذه العبارات بإستثناء الأسئلة التي تم إثبات عدم معنويتها بسبب أن قيمة مستوى دلالة الإختبار الإحصائي لها كان أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة $\alpha=0.05$ ، وهذا يعني أن مجال الدعم و المرافقة الحكومية يفسر مشكلة فشل المؤسسات عينة الدراسة من خلال العبارات المبينة في الجدول بعد إستبعاد الأسئلة الخامس و الستين ، السابع و الستين وكذلك السؤال السبعين ، ويشير معيار فترة الثقة عند درجة 95% إلى نفس الملاحظة لتضمينها مجالات مزدوجة الإشارة ، لهذا وبعد التأكد من معنوية أغلبية أسئلة مجال الـــدعم و المرافقة ما عدا الأسئلة الثلاثة المشار إليها و التي سيتم إلغاءها قبل تطبيق إختبـــار One Sample T-test

الذي يبين مدى صحة الفرضية العدمية السادسة لهذه الدراسة ، و الجدول رقم (IV-17) يبين نتائج هذا الإختبار بالنسبة لبعد الدعم و المرافقة كالآتي :-

الجدول رقم (IV-17) : نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية السادسة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
المرافقة و الدعم	217	2.3295	.58619	.03979		
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	8.280	216	.000	.32949	.2511	.4079

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

تشير النتائج المدرجة في الجدول أن هناك تمركز قوي للإجابات حول المسائل المتعلقة بالموارد البشرية بمتوسط حسابي للعينة يقدر بـ 2.33 و الذي يدل على أن هناك التأثير للمرافقة ودعم على فشل المؤسسات عينة الدراسة ، كما يؤكد هذا التأثير نتائج إختبار صحة الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية α=%5 ، و الذي يشير إلى معنوية الجوانب المتعلقة بالمرافقة و الدعم لأن قيمة مستوى دلالة الإختبار الإحصائي كانت أقل من مستوى الدلالة لقبول الفرضية العدمية ، مما يعني أن هناك فروق معنوية تدل على تأثير المرافقة و الدعم على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتهجة في الجزائر ، و بالتالي يتم الإقرار بعدم صحة الفرضية الصفرية ومن ثم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثيرات جوهرية للمرافقة والدعم على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، وذلك بعد إستبعاد الأسئلة غير المعنوية التي تم الإشارة إليه .

7- إختبار الفرضية السابعة : يتم إختبار الفرضية العدمية السابعة التي نصها على النحو الأتي " لا توجد تأثيرات جوهرية للمؤثرات الخارجية غير المباشرة على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " ؛

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم إستخدام إختبار One Sample T-test للتحقق من معنوية العبارات المكونة للمؤثرات الخارجية ، ومن ثم الإعتماد على نفس الإختبار للتحقق من صحة الفرضية ، و عليه فالجدول رقم (IV-18) يبين نتائج إختبار T لعبارات المؤثرات الخارجية على النحو الآتي :-

الجدول رقم (IV-18): نتائج إختبار One Sample T-test لعبارات مجال المؤثرات الخارجية

رقم البنود	العبارات	قيمة T	مستوى الدلالة	الفرق في الوسيطين	فترة الثقة 95%	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
71	التغييرات المستمرة في القوانين و اللوائح و السياسات الحكومية	-1.206-	.229	-.1198-	-.3157-	.0761
72	إنخفاض القدرة الشرائية لدى مستهلكين منتجات مؤسستنا	6.739	.000	.5530	.3913	.7147
73	السياسات الضريبية التي تفرضها الدولة على نشاط المؤسسة (TAP)، وعلى وارداتها من السلع و الخدمات (IBS) ، وعلى موظفيها (IRG)، بالإضافة إلى التي تفرضها على مستهلكيها (TVA)	14.105	.000	.9401	.8087	1.0715
74	التسهيلات الحكومية المتزايدة لاستقطاب الشركات الأجنبية المنافسة	2.799	.006	.2489	.0736	.4241
75	دخول عدد من المنافسين أكثر قدرة على المنافسة من مؤسستنا	6.161	.000	.5530	.3761	.7299
76	تأثيرات المنتجات التنافسية المستوردة (ضعف القدرة التنافسية العالمية)	6.021	.000	.50691	.3410	.6729
77	سياسات التسعير الجبرية التي تتبعها الدولة بالنسبة للمنتجات الأساسية	4.318	.000	.4009	.2179	.5839
78	الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الإقتصاد الوطني	-6.422-	.000	-.5484-	-.7167-	-.3801-
79	تظهور بعض القطاعات الإقتصادية ذات العلاقة بنشاط مؤسستنا	.729	.467	.0645	-.1099-	.2389
80	العدوى : إنتقال فشل مؤسسة ما وتأثيرها على مؤسسة أو مؤسسات أخرى	2.831	.005	.2304	.0700	.3908

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 16.0

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم المتوسطات لبنود الإستبيان المتعلقة بالمؤثرات الخارجية أكبر من المتوسط المفحوص ، وهذا ما يدل على أن هناك تأثيرات كبيرة لهذا المجال من خلال العبارات المكونة له ، إلا أن إختبار المعنوية المستخدم يشير إلى أن هناك عبارتين غير معنويتين ويتعلق الأمر بمشكلة التغييرات المستمرة للقوانين وكذا تظهور بعض القطاعات ذات العلاقة بنشاط المؤسسة سواء من الناحية الأمامية كزبائن أو من الناحية الخلفي كالموردين و المستثمرين وغير ذلك من الجهتين ، وبما أن معظم البنود الدالة على المؤثرات الخارجية جاءت معنوية سيتم إجراء إختبار One Sample T-test بعد حذف البنود غير المفسرة وذلك للتأكد من مدى صحة الفرضية العدمية السابعة لهذه الدراسة ، و الجدول رقم (IV-19) يبين نتائج هذا الإختبار بالنسبة لبعد المؤثرات الخارجية المؤدية إلى فشل المؤسسة وذلك على النحو الآتي :-

الجدول رقم (IV-19) : نتائج إختبار One Sample T-test للفرضية السابعة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المؤثرات الخارجية	217	2.3606	.46710	.03171

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	11.372	216	.000	.36060	.2981	.4231

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يبين الجدول أعلاه أن متوسط أراء عينة الدراسة قدر بـــ 2.361 وهو أعلى من متوسط القياس المستخدم test value = 2 أي أن الفرق بين متوسط العينة و القيمة المفحوصة موجبة مما يعني أن هناك تأثير محسوس للمؤثرات الخارجية على الأسباب المؤدية إلى فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما تشير قيمة إختبار T والمقدرة بـــ 11.372 و بمستوى دلالة إختباري sig (2-tailed)=0,000 التي تعتبر أقل من مستوى المعنوية المعتمد ، ويضاف إليها أن فترة ثقة الإختبار عند درجة الثقة **95%** كانت في جانب واحد مما يعني أن الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى α=%5 ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثيرات جوهرية للمؤثرات الخارجية على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، وهذا بعد حذف السؤالين الواحد والسبعين و التاسع و السبعين .

8- إختبار الفرضية الثامنة : يتم إختبار الفرضية العدمية الثامنة المصاغة وفق النص الآتي " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لتأثير متغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية " ؛

رغم أننا إختبرنا مدى تفسير المتغيرات المستقلة (الجوانب الإدارية ، الجوانب المالية ، الجوانب الفنية ، المـــوارد البشرية ، السياسات التسويقية ، المرافقة و الدعم الحكومي ، المؤثرات الخارجية) بشكل منفصل لإشكالية فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية إلا أن هذا لا يعني أنها مفسرة بشكل جيد عندما تكون مجتمعة ، وبالتالي ضرورة التأكد من معنويتها وذلك بالإعتماد على تحليل التباين الأحادي الذي يستخدم لهذا الشأن ، أي التعرف على مدى تأثير المحددات مجتمعة على فشل المؤسسة ، ولكن هذا التحليل يتطلب أن يكون كل محدد مـــن هـــذه المحددات له توزيع طبيعي ، و متجانس في الوقت ذاته (تباينها متساوي) ، وعليه فقد تم التحقق من الشرط الأول في الجزء السابق[1]، بينما يتم التأكد من تجانس الفئات من خلال الجدول الموالي :-

[1] إرجع إلى الجدول رقم (IV-03) من هذا الفصل .

الجدول رقم (IV-20) : إختبار تجانس المحددات

Test of Homogeneity of Variances

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
11.511	6	1512	.159

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يبين الجدول أن قيمة إحصائية Levene تساوي 11.511 و بمستوى دلالة sig = 0.159 وهي أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية α=0,05 ، وبالتالي لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية مما يعني أن تباين العينات المحددات المكونة للفشل متساوي (العينات الجزئية متجانسة) ؛

وبما أن المتغيرات المستقلة المكونة للفشل تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي و تباينها متساوي ، فإن نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) نعرضها من خلال الجدول التالي :-

الجدول رقم (IV-21) : نتائج إختبار تحليل التباين للفرضية الثامنة

ANOVA

المحددات مجتمعة	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	18.803	6	3.134	15.780	.000
Within Groups	300.280	1512	.199		
Total	319.083	1518			

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

بالنظر للنتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة إختبار فيشر تقدر بـ 15.780 و بمستوى دلالة الإختبار sig = .000 التي تشير إلى أنها أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (α=0,05) مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ، وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لتأثير متغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة على فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

9- إختبار الفرضية التاسعة : يتم إختبار الفرضية العدمية التاسعة المصاغة على النحو الآتي " لا توجد فروق في تأثيرات المرافقة و الدعم الحكومي ، الجوانب الإدارية ، الجوانب المالية ، الجوانب الفنية ، السياسات التسويقية والمؤثرات الخارجية على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعود إلى حجم المؤسسة بالإعتماد على معيار عدد العمال " ؛

يتم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق تحليل التباين ، حيث تم التأكد من أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا وكذلك فئات المحددات متجانسة* قبل أن يتم إستخراج النتائج التي يوضحها الجدول التالي :-

الجدول رقم (IV-22) : نتائج إختبار تحليل التباين للفرضية التاسعة

ANOVA

المحددات * صنف المؤسسة	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.495	2	.248	7.620	.001
Within Groups	6.956	214	.033		
Total	7.451	216			

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

تشير البيانات التي يلخصها الجدول إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تأثيرات المحددات الرئيسة (الجوانب الإدارية ، الجوانب المالية ، الجوانب الفنية ، السياسات التسويقية ، المؤثرات الخارجية ، المرافقة و الدعم الحكومي) على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعود إلى حجم المؤسسة سواء كانت مصغرة أو صغيرة أو متوسطة ، حيث أن السبب في إقرار الفرضية البديلة بهذا الشكل هو القيمة الإحصائية التي يشير إليها إختبار (F) المقدرة بـ 7.62 و بمستوى دلالة موافق لها sig = 0.001 ، وبما أنه أقل من مستوى المعنوية المعتمد فإنه يتم رفض الفرضية العدمية .

المطلب الرابع : مناقشة النتائج الأولية

إن التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة و البالغ عددها 217 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سواء تلك التي تم تصنيفها على أنها مؤسسة فاشلة أم أنها ذات وضعية جيدة و ذلك وفق المعايير المحددة في مجال وضعية المؤسسة ، كما أن إستخدام إختبار One Sample T-test للتحقق من معنوية العبارات المكونة لكل محدد من المحددات الأساسية المؤدية إلى وقوع الفشل ، أيضا تم التأكد من تأثيرات المحددات لما تكون مجتمعة بصفة مستقلة أو أنها تعود إلى حجم المؤسسة وفق معيار عدد العمال وذلك بالإعتماد على تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ، وبناءا عليه فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكننا تلخصها في النقاط التالية :-

- **البيانات الأولية** المتعلقة بالجوانب الديمغرافية لعينة الدراسة أظهرت العديد من المؤشرات و التي من أبرزها أن الفئة الذكورية كانت هي الغالبة وهذا لا يعني أنه لا توجد المساهمة النسوية في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ولكنها لم ترقى إلى المستوى الذي تنافس به الذكور ، كما أن الفئة العمرية الغالبة كانت

* أنظر الجدول رقم (02) من الملحق رقم (05) .

من فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين 19 إل 30 و هذا مؤشر جيد يستدل به في توفر الإرادة وتنمية روح المبادرة الشبابية في إمتلاك مشاريع و إنشاء مؤسسات وعدم إنتظار فرص العمل التي توفرها الحكومة بل أخذ زمام الأمور و السعي بالمساهمة في خلق مناصب عمل لغيرهم ، رغم أن المستوى التعليمي السائد في عينة الدراسة لم يتجاوز الثانوي ، أما بالنسبة لطبيعة إنشاء هذه المشاريع فقد كانت أغلبها منشأة بالإعتماد على مصادرهم الشخصية أو عن طريق اللجوء إلى الدعم العائلي وربما الأصدقاء ، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية هيئات الدعم و المساندة الحكومية ، فقد كان للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب النصيب الأكبر مقارنة بغيرها من الهيئات المستحدثة لهذا الغرض ، وفي ذات الصياغ كان تركيز المؤسسات على الفئة التي تعتمد على مستوى عمالة قليل ، ذلك أن حوالي 80% من مؤسسات العينة يشغلون أقل من عشرة عمال ، مع تعداد ضئيل بالنسبة للصنفين المؤسسات الصغيرة و المؤسسات المتوسطة ؛

- **الهيكلة المالية** أشارت نتائج إختبار (T) للعينة الواحدة من أن للهيكلة المالية تأثير على فشل المؤسسات الممثلة لعينة الدراسة ، مما يعني أن العبارات التي تم صياغتها يمكننا الإستشهاد بها في التعبير عن الجوانب المالية المؤثرة على وقوع المؤسسة في الفشل ، إلا أن هذا التأثير لم يكن ناتج عن كل الفقرات المكونة للبعد بل أثبت الإختبار المستخدم من أن هناك سؤالين غير معنويين ، أي غير مفسرين لحدوث الفشل ، و عليه يستحسن إستبعادهما من أداة القياس إذا ما يتم اللجوء إلى هذه العبارات في تقدير النموذج ، ويتعلق الأمر بالعبارة التي تنص على أن طلب المؤسسة لتسهيلات سواء المتعلقة بالموردين في شكل إئتمان تجاري أو تلك التي تكون في شكل قرض بنكي قصيرة الأجل، فحجم و بساطة الأنشطة التي تمارسها هذه الفئة من المؤسسات يعكس تأثير هذه التسهيلات على جانب الديون لأنها لن تصل إلى المستوى الذي تشكل به خطر على المؤسسة في المدى المتوسط و الطويل ، أما العبارة الثانية غير المفسرة من وجهة نظر المجيبين تلك المتعلقة بمدى الملائمة بين فترة إسترجاع الدين و طبيعة إستغلال هذا التمويل خاصة إذا تم طلبه من أجل زيادة الأصول الثابتة بحيث يصعب تحويلها إلى سيولة في الوقت المطلوب ، وعليه فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة غالبا ما تلجأ إلى الاستثمار في الأصول العقارية فنجد في بعض الأحيان أن مقر ممارسة النشاط عبارة عن عقد إيجار ، ولعل هذه الأسباب و غيرها هي التي جعلت عينة الدراسة تستبعد هذين النقطتين .
- **الجوانب الإدارية** هناك تأثير معنوي للجوانب المتعلقة بالتسيير الإداري في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ذلك أن P-valeu=0.000 أقل من مستوى المعنوية 5% ، وهذا بعد استبعاد العبارات التي ليس لها دلالة إحصائية عند إختبار العبارات المكونة للبعد ، حيث تم إلغاء العبارة التي تشير إلى أن التمييز بين طبيعة ومصدر المعلومات ليس له تأثير على الفشل ، وفي نفس السياق بالنسبة لمدى الإعتماد على التقنيات الكمية للتسيير في معالجة المشاكل مما يؤكد عدم معنوية العبارة السابقة وكذلك أن أغلب المؤسسات لا تهتم بأرشفة العمليات لمدة لا تقل عن أربعة سنوات مثل ما يحدث في المؤسسات الكبرى ، كذلك فيما يتعلق بتداخل الصلاحيات في بعض الأحيان بين الأفراد لعدم وجود مدونة واضحة تبين مختلف الوظائف لأن الهيكل

التنظيمي غير ظاهر من خلال الوظائف و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ، ومن جهة أخرى أغلب المؤسسات كما بينت ذلك البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة أنها تعتمد على حجم عمالة قليل حيث أن حوالي 79.7% يعتمدون على أقل من عشرة عمال ؛

- **الجوانب الفنية** عند إختبار معنوية العبارات التي تمثل مدى تأثير سوء إستغلال الكفاءات و الموارد المتاحة لدى هذه المؤسسة تبين أنها مفسرة بشكل جيد للبعد الذي تشير إليه ، حيث جاءت جميعها ذات دلالة إحصائية مقبولة ، وهذا دليل على إمكانية الإعتماد عليها في تشخيص الجوانب الفنية للمؤسسة كدراسة الجدوى للنشاط ،كفاءة القوى العاملة ، التوسع الأفقي على حساب الإمكانيات المالية ، التركيز على نشاط معين أو متعامل وغيرها من النقاط التي يمكن الإستدلال بها في الحكم على وضعية المؤسسة بهذا الجانب ؛

- **الموارد البشرية** تم التحقق من أن العبارات المشكلة لأعراض الفشل في هذا المجال ، حيث أثبتت مجمل الفقرات أنها قادرة على توصيف وضعية المؤسسة بإستثناء الفقرة رقم 46 التي تنص على أن سياسة الإعتماد على العامل الأجير (حسب ساعات العمل) بدل من الموظف ليس لها دلالة إحصائية ، و بالتالي يفضل إستبعادها من الأداة فيما بعد ، فمن الناحية العملية نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على أساليب الدفع البسيطة التي تتناسب و إحتياجاتها بشكل أفضل ، إلى جانب أن عملية إختيار أنسب الأسلوبين يعتمد جزئيا على متطلبات الوظيفة و التي تستخدم كأساس لتحديد الأهمية النسبية لكل عمل ؛

- **السياسات التسويقية** لها دور كبير في إستمرارية المؤسسة لا سيما تصريف ما تقدمه من منتجات و/أو خدمات لمتعامليها ، فقد أثبت إختبار ستيودنت (T) للعينة الواحدة بأن كل العبارات ذات دلالة إحصائية ما عدا العبارة الأخيرة التي نصت على عدم مناسبة سياسات التسعير التي تستخدمها المؤسسة في تسعير منتجاتها أو خدماتها ، وهذا يدل على أن سياسة التسعير ليس لها تأثير كبير مقارنة مع باقي السياسات التسويقية الأخرى ، بينما تبين النتائج من أن الرغبة في الحصول على حصة سوقية أكبر بدافع المنافسة و الربح غير المبني على قدرات المؤسسة يشكل المؤثر الرئيسي لدخول المؤسسة حقل التخبطات التي يمكن أن تؤدي بها إلى التوقيف عن ممارسة النشاط ؛

- **المرافقة و الدعم** تمثل البعد و المتنفس الجديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر كونها تمكن الشباب وأصحاب المشاريع من تجسيدهم لأفكارهم وطموحاتهم على الميدان لا سيما فيما يتعلق بمشكلة التمويل وهذا ما تضمنته العبارات المصاغة بالنسبة لهذا المجال ، فقد بين إختبار التحقق من معنوية العبارات بشكل مستقل بأنها ذات دلالة إحصائية مقبولة ، إلا أن هناك جوانب لم تتحقق معنويتها ، و بالتالي ليس لها تأثير على فشل المؤسسة التي لجأت إلى هيئات الدعم و المرافقة المتاحة ووفق لشروطها ، فأصحاب المؤسسات أو المشرفين عليها في عينة الدراسة يرون أنه ليس لقصر فترة السماح (فترة الإعفاء من المطالبة بالأقساط 12 شهر فقط) أي تأثير ؛ إلى جانب أن الإكتفاء بالدراسات الإدارية لطلبات دعم المبادرات الشخصية ،

وكذلك عدم استجابة الهيئات و البرامج الداعمة لمطالبنا بالدعم والمساندة في الوقت المناسب ، وإنما هـــذه الإجراءات و المسائل لها علاقة بالطريقة التسييرية و الإدارية لهيئات المساندة و الدعم نفسها وليس للمؤسسة أي قدرة في التحكم بها ؛

- **المؤثرات الخارجية** أو العوامل الخارجية تمثل القيود التي ليس بمقدور المؤسسة السيطرة عليها بشكل مباشر و يتعلق الأمر بتلك التي يشملها المحيط الداخلي و الخارجي بعلاقة تفاعلية تأثير و تأثر ، إلى جانب ذلـــك يضاف لهذا المجال المسائل التي لم نتمكن من أن تشملها المحددات السابقة كالأحداث الغربية و المفاجئة على أصحاب المشاريع رغم أنها معلومة المصدر ، وعليه فقد أثبت الإختبار الإحصائي لعبارات المؤثرات الخارجية معنويتها ومدلوليتها الإحصائية ، ولكن يتم إستبعاد الفقرتين التي تنص كل منهما على أن التغييرات المستمرة في القوانين و اللوائح و السياسات الحكومية ، وكذلك تظهور بعض القطاعات الإقتصـــادية ذات العلاقـــة بنشاط مؤسستنا ؛

- **المحددات إجمالا** لها تأثيرات بصفة مستقلة ، كما لها تأثيرات متفاعلة على بعضها البعض وإنعكاسهم على فشل المؤسسة ، فبالنسبة للتأثيرات الفردية سبق الإشارة إليها آنفا ، أما فيما يتعلق بالتأثيرات المتفاعلة فقـــد بينت نتائج إختبار الفرضية الثامنة والتي تم من خلالها التحقق من مدى معنوية التفاعل المتبـــادل بـــين كـــل المحددات السبع للفشل ، حيث أشارت النتائج إلى أن هناك دلالة إحصائية للمحددات مجتمعة ، ولا يمكـــن الإستغناء عن أي منها ، وفي ذات السياق لاحظنا تباين في درجة أهمية هذه المحددات ، فمن خلال التمثيـــل البياني بطريقة النسيج العنكبوتي لبيانات كل محدد بالإعتماد على معلمة المتوسط الحسابي للعبارات المكونـــة للمحدد ، فكانت النتائج كما يوضحها الشكل التالي:-

الشكل رقم (IV-02) : مساهمة الأبعاد في التأثير على فشل المؤسسة بالإعتماد على أراء عينة الدراسة

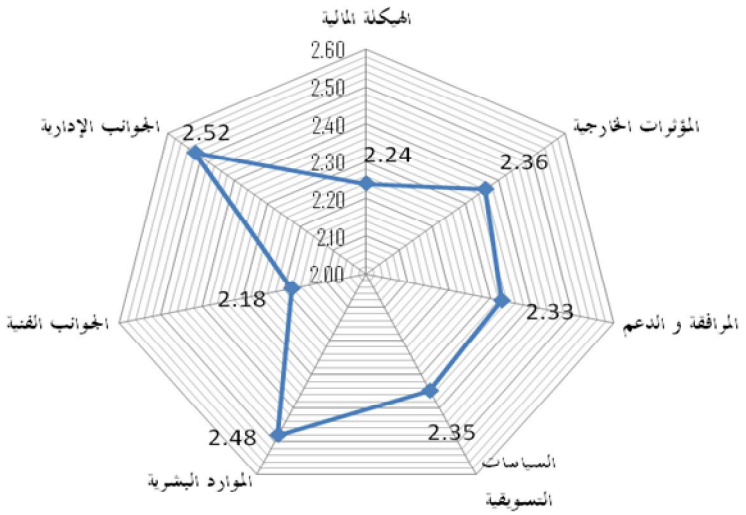

المصدر : من إعداد الطالب

نلاحظ من النسيج العنكبوتي الممثل لبيانات محددات فشل المؤسسات وفق معيار المتوسط الحسابي لكل منها ، حيث أن المحدد الأكثر أهمية بالنسبة للعينة يتعلق بالجوانب الإدارية ثم تلا ذلك محدد الموارد البشرية وذلك بقيمة المتوسط لكل منهما على التوالي (2,52) و (2,48) ، بينما المراتب الثلاثة الموالية فقد كانت من نصيب المؤثرات الخارجية بمتوسط حسابي (2,36) ، محدد السياسات التسويقية بـ (2,35) ثم محدد المرافقة و الدعم بـ (2,33) ، أما بالنسبة للمحددين اللذين جاءا في أخر إهتمام أفراد العينة من حيث التأثير على فشل المؤسسات كانت للهيكلة المالية ثم يليه المسائل المتعلقة بالجوانب الفنية ؛

- **حجم المؤسسة** بما أننا بصدد دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فقد حاولنا التعرف على مدى إمكانية تأثير حجم المؤسسة على فشلها وفيما إذا كان سبب رئيسي يجب الأخذ به في عملية التحليل أم لا ، و عليه فقد صنفت المؤسسات إلى ثلاثة فئات تمثلت في المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة معتمدين في ذلك على معيار الحجم (المؤسسة التي تشغل أقل من أو تعادل 250 عامل) ، هذا وقد بينت نتائج إختبار الفرضية التي تعنى بالتحقق من أن تأثيرات المحددات على الفشل تعود إلى حجم المؤسسة بأنها ذات دلالة إحصائية ، وبالتالي فإنه يجب التمييز بين فئات المؤسسات الثلاثة وإدراجها في النموذج المراد تقديره وإعتمادها كمتغيرات توضيحية نوعية ، حيث وجود إحداها ينفي وجود الأخرى ، وهذا بإستخدام المتغير ثنائي الإستجابة الذي يأخذ القيمة واحد إذا كانت المؤسسة من أحد الفئات و القيمة صفر إذا كانت الخاصية محل الإهتمام غير متوفرة ؛

إن ما تم التعليق عليه أنفا يمثل المقدمة النظرية للنموذج الذي سيتم تقديره للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إذ بعد التأكد من معنوية كل محددات الفشل إلى جانب التحقق من إمكانية أن يعود الفشل إلى حجم المؤسسة ، فإنه سيتم إعتماد هذه النتائج في الإقرار بأن تكون المتغيرات التوضيحية تعكسها محددات الفشل (الهيكلة المالية ، الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، المرافقة و الدعم ، المؤثرات الخارجية) ويضاف إليها متغيرات أخرى نوعية ثنائية الإستجابة لتمثيل عامل التمييز بين فئات المؤسسات (مصغرة ، صغيرة ، متوسطة) .

المبحث الثالث : صياغة نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسة بإستخدام الإنحدار اللوجستي

هناك العديد من الدراسات الميدانية التي تهتم بتحليل ظاهرة معينة لإيجاد العوامل التي تؤثر فيها و ترتبط بها من أجل التنبؤ بحدوثها في ظل توافر معلومات عن تلك العوامل و المحددات، و في مثل هذه الحالات يكون المتغير الذي يمثل الظاهرة (المتغير التابع) ثنائيا ، إما أن يساوي الواحد لوقوع الحدث المرغوب أو الصفر لعدم وقوع الحدث ، و بغرض تمثيل مثل هذه الظواهر وجدت أساليب إحصائية عديد لتقويم العلاقة بين مجموعة المتغيرات للوصول إلى صيغة تصف هذه العلاقة والتي من أكثرها شيوعا أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد ، إلا أن هذا الأسلوب تواجهه مجموعة من المشكلات عند دراسة ظاهرة تعتمد على متغير تنائي الإستجابة أهمها عدم إمكانية تفسير القيم المتنبأ بها بوصفها إحتمالات ، حيث لا يمكن حصر هذه القيم بين الواحد و الصفر ، بمعنى أنه عندما يكون المتغير التابع ثنائي فإنه يمكن أن يأخذ قيمتين فقط الواحد أو الصفر لكنها ليست القيم الحقيقة للمتغير التابع و إنما تشير إلى إحتمال أن يأخذ قيمة الواحد للتعبير عن تحقق الحدث المرغوب أو إحتمال أن يأخذ قيمة الصفر للإشارة عن عدم تحقق الحدث المرغوب ، و بالتالي فالمتغير التابع لا يعبر عن قيم الظاهرة بشكل مباشر و إنما يشير إلى إحتمال أن تكون قيمة المتغير التابع تأخذ الواحد بشرط التوافق مع المتغيرات التوضيحية و كان التركيز على تحقق الحدث ، أما إذا تم التركيز على عدم تحقق الحدث فإنه يدل على إحتمال أن تكون قيمة المتغير التابع تأخذ الصفر بشرط التوافق مع المتغيرات التوضيحية ، لذا يمكن الإستعانة بأساليب النماذج الثنائية و التي من أبرزها الإنحدار اللوجستي (Logistic Regression Model) ، و هو ما سيتم الإعتماد عليه في تقويم ظاهرة فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وعلاقتها بالمتغيرات التوضيحية المؤثر بها من خلال إيجاد معادلة رياضية تربط بينهما.

المطلب الأول : التعريف بمتغيرات النماذج

يتميز النموذج اللوجستي في كونه أكثر مرونة من نماذج الإنحدار التقليدية المقصورة على النماذج التقليدية ، إذ بالإمكان إفتراض علاقة تربط بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية (التوضيحية) ، ومن خلاله نستطيع مباشرة تقدير إحتمال حدوث حدث ما ، فضلا عن سهولة تحويله إلى الشكل الخطي بإستخدام ما يعرف بتحويل اللوجت Logit ، وعليه فإننا إقترحنا متغيرات الدراسة على النحو الذي تبينه المعادلة الآتية :-

$$L = \log\left(\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right) = \alpha_0 \pm \alpha_1 x_1 \pm \alpha_2 x_2 \pm \alpha_3 x_3 \pm \alpha_4 x_4 \pm \alpha_5 x_5 \pm \alpha_6 x_6 \pm \alpha_7 x_7 \pm \alpha_8 D_1 \pm \alpha_9 D_2 \pm \alpha_{10} D_3 + \varepsilon_i$$

إذن المتغيرات التي تم صياغة المعادلة السابقة من خلالها تعبر عن مجموعة من المؤشرات التي نعرفها وفق المداليل التالي :-

L : تمثل اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الأرجحية التي يعبر عنها بـ $\left(\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right)$ وهي نسبة إحتمال حدوث الحدث إلى عدم حدوث ذلك الحدث ؛

Y: متغير نوعي ثنائي الإستجابة ، يأخذ قيمتين فقط (1) إذا كانت المؤسسة فاشلة أو (0) إذا كانت المؤسسة غير فاشلة ؛

أما المتغيرات التوضيحية فتتمثل في الآتي :-

x_1: المتغير التوضيحي الأول الذي يشير إلى الهيكلة المالية ؛

x_2: المتغير التوضيحي الثاني الذي يعبر عن الجوانب الإدارية ؛

x_3: المتغير التوضيحي الثالث الذي يعبر عن الجوانب الفنية ؛

x_4: المتغير التوضيحي الرابع الذي يعبر عن الموارد البشرية ؛

x_5: المتغير التوضيحي الخامس الذي يعبر عن السياسات التسويقية ؛

x_6: المتغير التوضيحي السادس الذي يعبر عن المرافقة و الدعم ؛

x_7: المتغير التوضيحي السابع الذي يعبر عن المؤثرات الخارجية ؛

D_1: متغير نوعي يأخذ قيمتين ، (1) إذا كانت المؤسسة مصغرة الحجم و القيمة (0) إذا كانت المؤسسة صغيرة أو متوسطة ؛

D_2: متغير نوعي يأخذ قيمتين ، (1) إذا كانت المؤسسة صغيرة الحجم و القيمة (0) إذا كانت المؤسسة مصغرة أو متوسطة ؛

D_3: متغير نوعي يأخذ قيمتين ، (1) إذا كانت المؤسسة متوسطة الحجم و القيمة (0) إذا كانت المؤسسة مصغرة أو صغيرة ؛

ε_i: متغير عشوائي يعبر عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج و الأخطاء الخاصة بالقياس و كذا جمع المعلومات .

وقبل البدء بعملية تحليل و تقويم النموذج اللوجستي لظاهرة فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية نقوم بعرض الإحصاءات الوصفية كالنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية و الإنحراف المعياري لمتغيرات الدراسة التوضيحية وكذا متغير الإستجابة ، حيث يبين الجدول الموالي المؤشرات الوصفية لمتغير الإستجابة كالآتي :-

الجدول رقم (IV-23) : تكرار متغير الإستجابة للعينة

نوع الإستجابة	الترميز	عدد الحالات	النسبة
فاشلة	1	89	% 41,02
غير فاشلة	0	128	% 58,98
المجموع	**-**	**217**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب

تشير بيانات الجدول إلى أنه تعتبر المؤسسة فاشلة إذا أخذ المتغير التابع قيمة الواحد الصحيح ، بينما تعتبر غير فاشلة إذا كانت قيمة المتغير التابع هي الصفر مع الأخذ بتأثيرات المتغيرات التوضيحية سواء الكمية منها أو الوهمية ، كما أن حجم المؤسسات الفاشلة التي تمثل عينة الدراسة بلغت 41% بينما النسبة المتبقية فتشير إلى فئة المؤسسات غير الفاشلة في عينة الدراسة المتكونة من 217 مؤسسة تباينة بين ثلاثة أصناف (مصغرة ، صغيرة ومتوسطة) .

أما فيما يتعلق بتوصيف المتغيرات التوضيحية فيعرضها الجدول أدناه على النحو التالي :-

الجدول رقم (IV-24) : الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التوضيحية

الرمز الجبري	المتغيرات	مجموع الحالات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
X_1	الهيكلة المالية	486	2.2401	0.3613
X_2	الجوانب الإدارية	546	2.5177	0.4188
X_3	الجوانب الفنية	473	2.1801	0.3668
X_4	الموارد البشرية	538	2.4806	0.4477
X_5	السياسات التسويقية	510	2.3486	0.4329
X_6	الدعم و المرافقة	506	2.3295	0.5862
X_7	المؤثرات الخارجية	512	2.3606	0.4671
D_1	المؤسسات المصغرة	173	0.7972	0.403
D_2	المؤسسات الصغيرة	38	0.1751	0.3809
D_3	المؤسسات المتوسطة	06	0.0276	0.1644

المصدر : من إعداد الطالب

من الجدول نلاحظ تباين في الأهمية النسبية لمحددات فشل المؤسسة وذلك بالإعتماد على معيار قيمة المتوسط الحسابي لكل محدد بالإضافة إلى مؤشر مجموع الحالات التي يدل على ذات النتيجة ، فكلما كان عدد الحالات كبير كلما دل ذلك على قوة تأثير المحدد على وضعية المؤسسة ، كما يمكننا أن نميز بين نوعين من المتغيرات ، المتغيرات التوضيحية الكمية (X_1 ,X_2 ,..., X_7) التي توضح قيم محددات فشل المؤسسة ، و المتغيرات التوضيحية الوهمية (D_1 ,D_2 , D_3) التي تشير إلى صنف هذه المؤسسة ؛

ومن أجل تحديد شكل وقوة العلاقة بين المتغيرات التفسيرية و متغير الإستجابة بإستخدام تحليل الإنحدار اللوجستي بإعتباره أكثر ملائمة لنمذجة هذه الظاهرة ، و بالتالي فإنه سيتم تقدير نموذجين للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يهتم الأول منهما بتحديد شكل العلاقة بين المتغيرات الكمية و متغير الإستجابة الثنائي الذي يعبر عن وضعية المؤسسة ، في حين يأخذ النموذج الثاني بتأثير حجم المؤسسة على حدوث الفشل .

المطلب الثاني : بناء نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسة

تتطلب عملية صياغة نموذج إحصائي يمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة المرور بمجموعة من الخطوات الإحصائية قصد الحصول على تقدير قادر على الكشف المبكر للمخاطر الكامنة في المؤسسة قبل حدوثها وذلك لإتخاذ الإجراءات الضرورية للتخفيف من حدتها في حالة ما كان تجنبها غير ممكن .

1- فحص مشكلة تعدد العلاقات بين المتغيرات التوضيحية

بالنظر إلى طبيعة الظاهرة المدروسة وكذا المتغيرات المتعامل معها ، فمن الممكن أن نقع في مشكلة التعدد الخطي بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات التوضيحية ، فوجود علاقة خطية بين متغيرين أو أكثر سيؤدي إلى ظهور مشكلة تعدد العلاقات (Multicollinearity) مما يترتب عليه العديد من المشكلات عند تحليل الإنحدار اللوجستي من حيث إنخفاض دقة التقديرات ، لأن زيادة درجة الإرتباط الخطي بين المتغيرات التوضيحية يؤدي إلى زيادة تباين التقديرات و من ثم إرتفاع في قيمة الخطأ المعياري لهذه المعاملات مما سيؤدي إلى تخفيض معنويتها ، ولتفادي ذلك تم تقدير مصفوفة معاملات الإرتباط بين المتغيرات التوضحية ، بحيث يبين الجدول الموالي مصفوفة معاملات الإرتباط لبيرسون (Correlation Matrix) على النحو التالي :-

الجدول رقم (IV-25) : مصفوفة معاملات الإرتباط المتغيرات التوضيحية وفق طريقة Forward (Wald)

Correlation Matrix									
		Constant	X6	X4	X3	X7	X5	X2	X1
Step 7	Constant	1.000	-.839-	-.800-	-.830-	-.833-	-.782-	-.758-	-.729-
	X1	-.729-	**.511**	**.474**	**.555**	**.502**	**.504**	**.561**	1.000
	X2	-.758-	**.551**	**.478**	**.502**	**.644**	**.506**	1.000	**.561**
	X3	-.830-	**.671**	**.613**	1.000	**.638**	**.599**	**.502**	**.555**
	X4	-.800-	**.711**	1.000	**.613**	**.590**	**.585**	**.478**	**.474**
	X5	-.782-	**.583**	**.585**	**.599**	**.598**	1.000	.506	.504
	X6	-.839-	1.000	**.711**	**.671**	**.648**	**.583**	**.551**	**.511**
	X7	-.833-	**.648**	**.590**	**.638**	1.000	**.598**	**.644**	**.502**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم 06 ؛ الجدول رقم (03)

من خلال تقدير مصفوفة معاملات الإرتباط بين المتغيرات التوضيحية نلاحظ أنها كانت ضعيفة ، وبالتالي لم ترقى إلى الحد الذي من خلاله يتم الحكم على وجود إرتباط بين متغيرين أو أكثر ، ما عدا القيمة التي تم تسجيلها بين محددي الدعم و المرافقة و بين الموارد البشرية حيث بلغت 0.711، ونظرا لأنه في الواقع ليس للهيئات الداعمة دخل في تحديد أو تكوين المورد البشري فإنه يمكن رفض وجود علاقة بينهما .

كما يمكن التأكيد على النتائج السابقة على أنه لا توجد علاقات متعددة بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات التوضيحية المعتمدة في تقدير النموذج و التي قد تأثر على مصداقية و دقة هذا التقدير للمعلمات التي سيتم الحصول عليها في النموذج، فقد تم إعادة فحص تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات التوضيحية بالإعتماد على إحصائية معامل القدرة على الإحتمال للمتغير المستقل (Tolerance) أو من خلال إحصائية معامل تضخم التباين (VIF[ـ]) وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :-

الجدول رقم (IV-26) : مؤشرات فحص تعدد العلاقات بين المتغيرات التوضيحية

الترميز الجبري	المتغيرات	Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
X6	الدعم و المرافقة	.898	1.114
X3	الجوانب الفنية	.947	1.056
X7	المؤثرات الخارجية	.958	1.044
X4	الموارد البشرية	.913	1.095
X5	السياسات التسويقية	.941	1.063
X2	الجوانب الإدارية	.966	1.035
X1	الهيكلة المالية	.978	1.023

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم 06 ؛ الجدول رقم (04)

نلاحظ من الجدول أن قيم إحصائية Tolerance[a] لجميع المتغيرات التوضيحية المعتمدة في النموذج الذي سيتم تقديره قد تجاوزت الحد الأعلى للإقرار بأن هناك إرتباط بين متغيرين ، حيث أن أقل قيمة لهذا الإختبار كانت بالنسبة لمحدد الدعم و المرافقة و البالغ 0.898 ، إلا أن الإحصائيين يتفقون على أن الحد الأعلى يتمثل في 0.2 ، و عليه فإنه لا وجود لتعدد العلاقة بين أي من المتغيرات المختبرة ، كما أن إحصائية معامل تضخم التباين (VIF) و الذي يساوي معكوس إحصائية Tolerance تؤكد النتيجة ذاتها حيث أن أعلى قيمة لهذه الإحصائية بلغت 1.114 و المتعلقة بنفس المحدد المشار إليه بإختبار Tolerance ، إلى أنه أقل من القيمة المعيارية لهذا المؤشر والتي تزد عن 5 للحكم على أن المتغير المستقل يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، وبهذا فإن متغيرات الدعم و المرافقة ، الجوانب الفنية ، المؤثرات الخارجية ، الموارد البشرية ،السياسات التسويقية ، الجوانب الإدارية ، الهيكلة المالية صالحة لأن تكون ممثلة لمحددات فشل المؤسسة إحصائيا وبالتالي يمكن إعتمادها في النموذج .

ـ **V**ariance **I**nflation **F**actor

[a] $T=1-R^2_i$ ، حيث أن R^2_i يمثل مربع معامل الإرتباط المتعدد بين المتغير المستقل i و بقية المتغيرات المستقلة الأخرى .

2- تقدير معلمات النموذج اللوجستي

للتعرف على مدى إمكانية أن تكون القيم المشاهدة لمتغير الإستجابة من أن توقعها أو التنبؤ بها يتم من خلال المتغيرات التوضيحية بشكل أكثر فعالية ، لهذا سيتم الإعتماد على دالة الإمكان الأعظم (Maximum likelihood estimation) لتقدير معلمات النموذج وذلك بإستخدام الطريقة التدريجية الأمامي المشروطة بإختبار والد (Forward Stepwise_Wald) للتأكد من معنوية المتغيرات التوضيحية بصفة مستقلة ، حيث تدخل المتغيرات التوضيحية في النموذج حسب قدرتها على التمييز بين قيمتي متغير الإستجابة (y=1 أو y=0) ، بمعنى التمييز بين المؤسسة الفاشلة و المؤسسة غير الفاشلة وذلك بتحديد مستوى معنوية 5% كمعيار للتحقق من الدلالة الإحصائية لكل معاملات الإنحدار اللوجستي .

في البداية يتم تضمين الثابت فقط في النموذج ثم بعدها تضاف جميع المتغيرات التوضيحية للإستدلال على أثرها مجتمعة في متغير الإستجابة لتحديد كفاءة النموذج ككل ، والجدول رقم (IV-27) يبين النتائج الخاصة بالنموذج المبدئي الذي يحتوى على الثابت فقط ؛

الجدول رقم (IV-27) : تكرارات تقدير الثابت فقط النموذج اللوجستي

Iteration History[a,b,c]

Iteration		-2 Log likelihood	Coefficients
			Constant
Step 0	1	293.779	-.359-
	2	293.778	-.363-
	3	293.778	-.363-

a. Constant is included in the model.

b. Initial -2 Log Likelihood: 293.778

c. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

المصدر : نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يظهر الجدول أن عدد الدورات التكرارية لمشتقات دالة الإمكان الأعظم الحصول على أقل قيمة لسالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم تتوقف عند المحاولة الثالثة ، حيث جاء تقدير إحصائية الإمكان الأعظم $-2\text{Log L} = 293.778$ ، وهي نفس القيمة للمحاولة السابقة إلا أن هذا لا يعني أنها متماثلة ، أما قيمة الثابت $\hat{\beta}_0 = -0.363$ ، وبالنسبة للتحقق من الدلالة الإحصائية للثابت* تثبتها قيمة Wald و التي بلغت 6.933 بمستوى معنوية متعلقة بهذه الإحصائية $sig = 0.008$ وهي أقل من مستوى المعنوية $(\alpha = 0.05)$ لذلك نرفض الفرضية الصفرية و بالتالي قبول الفرضية البديلة التي تقر بمعنوية الثابت .

* أنظر الجدول رقم (05) من الملحق رقم (06) .

بعد التحقق من معنوية الثابت من خلال النموذج المبدئي ، تأتي مرحلة إدراج المتغيرات التوضيحية الواحدة تلوى الأخرى وذلك بالإعتماد على إختبار قوة العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة ، حيث ندخل المتغيرات قوية التأثير و تحذف المتغيرات ضعيفة التأثير ، مع الإشارة إلى أنه عندما يتم إدخال المتغير الثاني يتم حذف تأثير المتغير الذي سبق إدخاله في النموذج ، ثم بعد إدخال المتغيرات التي لها علاقة دالية بالمتغير التابع يتم إعادة فحص المتغيرات الموجودة بالنموذج و التأكد من أنها مازالت مؤثرة على المتغير التابع بصورة معنوية وإن لم يتحقق هذا الشرط يتم حذفها ، وعليه فقد جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :-

الجدول رقم (IV-28) : تكرارات تقدير معلمات النموذج اللوجستي المتضمن المتغيرات التوضيحية وفق دالة الإمكان الأعظم بإستخدام الطريقة التدريجية المشروطة بإختبار والد

	التكرارات	1	2	3	4	5	6	7	**8**
الخطوة 01	-2 Log likelihood	257.214	256.230	256.226	256.226				
	الثابت	2.788	3.328	3.367	3.367				
	الدعم والمرافقة	1.351-	-1.608-	1.626-	1.627-				
	Cox &Snell R^2	-	-	-	0.159				
	Nagelkerke R^2	-	-	-	0.214				
الخطوة 02	-2 LL	227.484	222.608	222.464	222.464	222.464			
	الثابت	6.975	9.407	9.915	9.934	9.934			
	الدعم والمرافقة	-1.503-	-2.019-	-2.128-	-2.132-	-2.132-			
	الموارد البشرية	-1.545-	-2.095-	-2.210-	-2.215-	-2.215-			
	Cox &Snell R^2	-	-	-	-	0.280			
	Nagelkerke R^2	-	-	-	-	0.378			
الخطوة 03	-2 LL	207.424	197.460	196.734	196.727	196.727	196.727		
	الثابت	9.677	14.214	15.866	16.036	16.037	16.037		
	الدعم و المرافقة	-1.517-	-2.209-	-2.462-	-2.488-	-2.489-	-2.489-		
	الموارد البشرية	-1.259-	-1.873-	-2.092-	-2.113-	-2.114-	-2.114-		
	الجوانب الفنية	-1.549-	-2.272-	-2.539-	-2.567-	-2.567-	-2.567-		
	Cox &Snell R^2	-	-	-	-	-	0.361		
	Nagelkerke R^2	-	-	-	-	-	0.486		
الخطوة 04	-2 LL	186.159	166.321	162.855	162.691	162.690	162.690		
	الثابت	12.302	20.005	24.844	26.199	26.279	26.280		
	الدعم و المرافقة	-1.376-	-2.230-	-2.773-	-2.928-	-2.937-	-2.937-		
	الموارد البشرية	-1.272-	-2.034-	-2.521-	-2.657-	-2.665-	-2.665-		
	الجوانب الفنية	-1.587-	-2.629-	-3.262-	-3.436-	-3.446-	-3.446-		
	المؤثرات الخارجية	-1.203-	-1.961-	-2.440-	-2.575-	-2.583-	-2.583-		

	Cox &Snell R^2	-	-	-	-	-	0.453		
	Nagelkerke R^2	-	-	-	-	-	0.611		
الخطوة 05	-2 LL	170.471	141.822	133.437	132.327	132.301	132.301	132.301	
	الثابت	14.189	24.598	33.686	38.468	39.349	39.372	39.372	
	الدعم و المرافقة	-1.186-	-2.093-	-2.900-	-3.332-	-3.413-	-3.415-	-3.415-	
	الموارد البشرية	-1.199-	-2.096-	-2.895-	-3.322-	-3.401-	-3.403-	-3.403-	
	الجوانب الفنية	-1.565-	-2.710-	-3.666-	-4.153-	-4.241-	-4.244-	-4.244-	
	المؤثرات الخارجية	-1.153-	-1.971-	-2.684-	-3.060-	-3.129-	-3.131-	-3.131-	
	السياسات التسويقية	-1.141-	-1.940-	-2.643-	-3.013-	-3.081-	-3.083-	-3.083-	
	Cox & Snell R^2	-	-	-	-	-	-	0.525	
	Nagelkerke R^2	-	-	-	-	-	-	0.708	
الخطوة 06	-2 LL	160.519	128.027	116.731	114.489	114.369	114.368	114.368	
	الثابت	16.488	28.690	40.537	48.631	51.080	51.242	51.242	
	الدعم و المرافقة	-1.104-	-2.036-	-2.996-	-3.664-	-3.867-	-3.880-	-3.880-	
	الموارد البشرية	-1.140-	-2.051-	-2.953-	-3.571-	-3.756-	-3.768-	-3.768-	
	الجوانب الفنية	-1.572-	-2.755-	-3.843-	-4.544-	-4.749-	-4.762-	-4.762-	
	المؤثرات الخارجية	-1.264-	-2.203-	-3.141-	-3.787-	-3.981-	-3.993-	-3.993-	
	السياسات التسويقية	-1.120-	-1.905-	-2.654-	-3.163-	-3.316-	-3.326-	-3.326-	
	الجوانب الإدارية	-.956-	-1.500-	-1.991-	-2.340-	-2.455-	-2.464-	-2.464-	
	Cox & Snell R^2	-	-	-	-	-	-	0.563	
	Nagelkerke R^2	-	-	-	-	-	-	0.758	
الخطوة 07	-2 LL	151.298	113.144	96.792	91.462	90.632	90.605	90.605	90.605
	الثابت	18.603	33.213	49.522	64.870	73.854	75.858	75.934	75.934
	الدعم و المرافقة	-1.056-	-1.992-	-3.080-	-4.114-	-4.722-	-4.858-	-4.863-	-4.863-
	الموارد البشرية	-1.036-	-1.986-	-3.049-	-4.015-	-4.557-	-4.674-	-4.679-	-4.679-
	الجوانب الفنية	-1.541-	-2.807-	-4.172-	-5.413-	-6.122-	-6.278-	-6.284-	-6.284-
	المؤثرات الخارجية	-1.275-	-2.187-	-3.244-	-4.268-	-4.869-	-5.002-	-5.008-	-5.008-
	السياسات التسويقية	-1.161-	-2.007-	-2.935-	-3.796-	-4.300-	-4.413-	-4.417-	-4.417-
	الجوانب الإدارية	-1.002-	-1.654-	-2.405-	-3.164-	-3.629-	-3.735-	-3.739-	-3.739-
	الهيكلة المالية	-1.032-	-1.844-	-2.689-	-3.464-	-3.931-	-4.039-	-4.043-	-4.043-
	Cox & Snell R^2	-	-	-	-	-	-	-	0.608
	Nagelkerke R^2	-	-	-	-	-	-	-	0.820
	Hosmer and Lemeshow χ^2	-	-	-	-	-	-	-	3.061
	Hosmer and Lemeshow Sig	-	-	-	-	-	-	-	0.930

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (06) ؛ الجدول رقم (06) و الجدول رقم (07).

تبين نتائج الجدول أعلاه عدد الدورات التكرارية لمشتقات دالة الإمكان الأعظم اللازمة للوصول إلى أقل قيمة لسالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم و التي تمكن من الحصول على التقدير الأمثل لمعالم النموذج ، فبالإعتماد على طريقة التدريج الأمامي المشروطة بإختبار Wald نلاحظ أن النموذج يتطلب ثمانية محاولات حتى يصل إلى أقل قيمة لسالب ضعف دالة الترجيح و المقدرة بـــ $-2\text{Log L} = 90.605$ ، وهنا نشير إلى أنه على الرغم من تساوي هذه القيمة في الظاهر مع المحاولتين السابقتين (F_7 , F_6) إلا أن هناك فارق ضئيل جدا بينهما ، كما يمكن أن نستنتج من الجدول مجموعة من النقاط أهمها :-

- يتم تقويم أهمية و دلالة المتغيرات التوضيحية التي تم إدخالها في النموذج تعتمد على مدى قدرة تلك المتغيرات التوضيحية على تخفيض قيمة سالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم ، حيث نلاحظ تناقص هذا المعيار من خطوة إلى أخرى ، فبعد أن كان في الخطوة الأولى $(-2\text{LL} = 256.226)$إنخفض في الخطوة الثانية إلى 222.464 ونفس العملية فيما يتعلق بالخطوات المتبقية إلى أن نحصل على أقل قيمة له $(-2\text{LL} = 90.605)$ و التي تعني رفض النموذج لإدخال أي متغير توضيحي إضافي ؛
- تحتاج طريقة التدريج الأمامي المعتمدة على إختبار والد للوصول لأمثل تشكيلة من المتغيرات التوضيحية إلى سبعة خطوات ، حيث تم في كل خطوة إدخال أفضل متغير توضيحي بعد عدد محدد من المحاولات ، ففي الخطوة الأولى تبين أن المتغير المعبر عن مسائل الدعم و المرافقة هو الأمثل من حيث التأثير على متغير الإستجابة وتم ذلك بعد أربعة محاولات لتخفيض قيمة (-2LL) ، أما في الخطوة الثانية و الثالثة فيتم تضمين المتغيرين الموارد البشرية و الجوانب الفنية على التوالي بعد خمس و ستة محاولات لكل منها ، وفي الخطوات الثلاثة الموالية يتم إدراج متغير المؤثرات الخارجية ثم متغير السياسات التسويقية فمتغير الجوانب الإدارية ، ويتوقف النموذج في تضمين المتغيرات عند الخطوة السابعة بضم متغير الهيكلة المالية إلى بقيمة المتغيرات التوضيحية ، وبناء عليه نجد أن جميع المتغيرات التوضيحية جاءت معنوية ، لهذا فالنموذج اللوجستي لم يستثني أي متغير من المتغيرات المقترحة ؛
- المتغير التوضيحي الذي يتم إدخاله في كل خطوة يؤدي إلى تحسين قيمة مؤشرات جودة التوفيق للنموذج، فنجد في الخطوة الأولى أن قيمة إحصاءات التوافق $(R_C^2 = 0.159)$ و $(R_N^2 = 0.214)$، أما مقدار (χ^2) لإختبار جودة المطابقة بين القيم المشاهدة و القيم المتوقعة فقد بلغت 9.391 عند مستوى دلالة يساوي $sig = 0.310$ مما يعني عدم معنوية الإختبار ، وبالتالي فإن البيانات المتوقعة بالنموذج الذي يحتوى الثابت و متغير الدعم و المرافقة تطابق البيانات المشاهدة ، بينما قيمة نفس المؤشرات تتحسن في الخطوة الموالية لذلك إلى غاية آخر خطوة ، و التي تستقر عندها النتائج فبالنسبة لإحصائيتي Cox & Snell R^2 و Nagelkerke R^2 إرتفعتا إلى 0.608 ، 0.820 على التوالي ، أما قيمة إختبار جودة المطابقة فقد بلغت $\chi^2 = 3.061$ وذلك عند مستوى دلالة تعادل $sig = 0.93$ ؛

- نلاحظ أن إشارة الثابت جاءت موجبة $\left(\hat{\beta}_0\right)$ بالنسبة لكل النماذج التي تم تقديرها عند كل خطوة ، وهذا ما يدل على أنه عندما تكون قيم المتغيرات التوضيحية مساوية للصفر ، فإن القيمة الإحتمالية لوضعية المؤسسة تكون دائما موجبة .

3- تقويم ملائمة النموذج اللوجستي

لتقويم مدى ملائمة نموذج الإنحدار اللوجستي المقدر في الخطوة الأخيرة (النهائي) في تمثيله لعلاقة محددات فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إقتراحها لتحديد وضعية المؤسسة فيما لو كانت المؤسسة فاشلة أو غير فاشلة ، حيث خلصنا إلى أن نموذج الإنحدار اللوجستي الأمثل و الذي يعبر عن هذه الظاهرة يتضمن سبعة متغيرات توضيحية تتمثل في متغير الدعم و المرافقة ، الجوانب الفنية ، المؤثرات الخارجية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، الجوانب الإدارية ، الهيكلة المالية ، و لتأكيد على أحقية هذه المتغيرات في تمثيل الظاهرة .

3-1- إختبارات الدلالة الإحصائية للنموذج النهائي

للتحقق من مدى ملائمة النموذج بشكل كلي من خلال إختبار الدلالة الإحصائية للنموذج النهائي الذي تم تقديره في الخطوة التي إستقرت عندها النتائج ، ولتبسيط التحقق من مدى ملائمة النموذج المحصل عليه نقوم بإختبار الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا توجد فروق جوهرية بين النموذج الإنحدار اللوجستي المتضمن الثابت فقط و بين إحتوائه المتغيرات التوضيحية المقترحة ، و لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ ، يتم إجراء إختبار كاي مربع (χ^2) على بيانات عينة الدراسة ، فكانت نتائج هذا الإختبار كما يوضحها الجدول الآتي : -

الجدول رقم (IV-29) : إختبار الدلالة الإحصائية للنموذج النهائي

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 7	Model	203.174	7	.000

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (IV-29) بأن قيمة إحصائية χ^2 قد بلغت 203.174 ، وهي أعلى من القيمة الجدولية عند درجة حرية $(df = 7)$ ، كما أن مستوى دلالة الإختبار الإحصائي تساوي 0.000 أقل من مستوى المعنوي المعتمد ، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن هناك فروق جوهرية بين النموذج غير المتضمن المتغيرات التوضيحية و عندما يحتوي عليها ، وبذلك نثبت أن هناك معامل واحد على الأقل من معاملات محددات الفشل المتضمنة في النموذج غير معدومة ، وبالتالي فالنموذج الذي يتضمن كل

المتغيرات التوضيحية يفسر بشكل جيد تصنيف المؤسسات إلى فاشلة أو غير فاشلة ، لهذا يمكن القول أن محددات الفشل المقترحة لها أهمية و تأثيرات ذات دلالة إحصائية في تصنيف المؤسسات .

كما تجدر الإشارة إلى أن إختبار الفرضية السابقة إعتمد في الحقيقة على المقارنة بين قيمتي أقل سالب لمضاعف لوغاريتم الإمكان التي تم الحصول عليها في النموذجين ، حيث كانت قيمة هذا المعيار في حالة ما إحتوى النموذج على الثابت فقط $(-2\text{Log}\, L(\beta_0) = 293.779)$، أما بالنسبة لقيمة المعيار في حالة تضمين النموذج لجميع المتغيرات التوضيحية فقد بلغت $(-2\text{Log}\, L(\beta_0, \beta_j) = 90.605)$، وبذلك نلاحظ إنخفاض في قيمة سالب ضعف لوغاريتم الإمكان ، كما أن مقدار هذا الإنخفاض يمثل قيمة إحصائية $LR(k) = 203.174$ ، وهذا يشير إلى أن هذه الإحصائية تتبع توزيع (χ^2) عند درجة حرية تساوي عدد المتغيرات التوضيحية التي أدخلت في النموذج ، وهي نفس النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (IV-29) .

إذا كان نموذج الإنحدار اللوجستي المقدر قد تم إثبات معنويته في مدى مساهمة المتغيرات التوضيحية في تفسيرها لوضعية المؤسسة و تصنيفها لمؤسسة فاشلة أم لا ، لكن لم يتم التعرف على مقدار نسبة التباين التي تفسرها هذه المتغيرات ومدى قوتها في التنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج عينة الدراسة ، و الجدول الموالي يبين قيمة إحصائيتي $\text{Cox \& Snell } R^2$ و $\text{Nagelkerke } R^2$ على النحو الأتي :-

الجدول رقم (IV-30) : تفسير المتغيرات التوضيحية

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
7	90.605[e]	.608	.820

e. Estimation terminated at iteration number 8 because parameter estimates changed by less than .001.

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

تظهر نتائج الجدول أن نموذج الإنحدار اللوجستي المتضمن جميع المتغيرات التي تعبر عن محددات فشل المؤسسة التي تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث بلغت قيمة إحصائية نسبة التباين المفسرة في نموذج الإنحدار اللوجستي من خلال المتغيرات التوضيحية $\text{Cox \& Snell } R^2 = 0.608$ ، إذ تشير إلى المشاركة القوية للمتغيرات التوضيحية في التنبؤ بالمتغير التابع الذي يمثل وضعية المؤسسة ، بينما قيمة إحصائية $\text{Nagelkerke } R^2$ فقد بلغت 0.82 والتي تدل على أن النموذج المقدر له قوة تنبؤية عالية ، بمعنى أن متغير الإستجابة تم تفسيره بالمتغيرات التوضيحية في النموذج الإنحدار اللوجستي بـــ 82 %.

3-2- فحص الدلالة الإحصائية لمعامل المتغير التوضيح

يتم فحص تأثير محددات الفشل بشكل منفصل بالإعتماد على إختبار Wald القائم على إختبار الفرضية العدمية لكل منها و القائلة بأن معامل الإنحدار اللوجستي المرتبط بالمتغير التوضيحي معدوم ($b_i=0$) بما في ذلك ثابت النموذج ، وعليه فالجدول رقم (IV-31) يبين أهم المؤشرات الإحصائية لفحص دلالة المتغيرات التوضيحية للنموذج الإنحدار اللوجستي وفق طريقة Forward Stepwise (Wald) .

الجدول رقم (IV-31) : مؤشرات الدلالة الإحصائية لمعالم نموذج الإنحدار اللوجستي

المتغيرات التوضيحية		القيم التقديرية لـ B	إحصائية (Wald)	df	Sig	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
الخطوة 07	X1	4.043-	16.998	1	0.000	0.003	0.120
	X2	3.739-	16.882	1	0.000	0.004	0.142
	X3	6.284-	26.103	1	0.000	0.000	0.021
	X4	4.679-	23.648	1	0.000	0.001	0.061
	X5	4.417-	22.654	1	0.000	0.002	0.074
	X6	4.863-	24.825	1	0.000	0.001	0.052
	X7	5.008-	23.746	1	0.000	0.001	0.050
	Constant	75.934	34.592	1	0.000	-	-

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (06) ؛ الجدول رقم (08) .

يبين الجدول النتائج المتعلقة بإختبار الدلالة الإحصائية لكل متغير من المتغيرات التوضيحية بصفة مستقلة وذلك بالإعتماد على إختبار Wald Statistic ، حيث تظهر قيمة هذه الإحصائية ومستوى دلالتها الإختبارية بالنسبة لكل متغير بأنها ذات دلالة إحصائية بما في ذلك قيمة الثابت ، و عليه فقد جاءت النتائج على النحو الآتي:-

- بلغت قيمة إختبار والد لمتغير الهيكلة المالية عند درجة حرية واحدة (16.998) وبمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في قبول الفرضية العدمية و بناءا عليه نرفض هذه الأخيرة ، مما يعني أن معامل الإنحدار اللوجستي المتعلق بمتغير الهيكلة المالية تختلف جوهريا عن الصفر $\left(\hat{\beta}_1 \neq 0\right)$ ، كما تشير إلى نفس النتيجة قيمتا حدود الثقة عند مستوى ثقة 95% ، حيث بلغ الحد الأعلى لمعامل المتغير الأول (0.120) في حين بلغ الحد الأدنى لنفس المعامل (0.003) ، وهاتين القيمتين تدلان على وجود دلالة إحصائية لمعامل الهيكلة المالية ومنه فهو ذو قدرة تنبؤية عالية لتصنيف المؤسسات الفاشلة ؛

- بتقدير قيمة معامل المتغير الثاني $\left(\hat{\beta}_2 = -3.739\right)$، كانت قيمة إحصائية والد المقابلة لها عند درجة حرية واحد (16.882) و بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة $\alpha = 0.05$ ، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية القائلة بأن معامل الإنحدار اللوجستي لمتغير الجوانب الإدارية لا تختلف عن الصفر ، حيث ظهر من التحليل وجود فرق ذو دلالة إحصائية لمعامل متغير الجوانب الإدارية عن الصفر ، كما أن النتيجة ذاتها عند الإستدلال بقيمتي حدود الثقة 95% ، حيث بلغ الحد الأعلى لهذا المعامل (0.142) في حين بلغ الحد الأدنى لنفس المعامل (0.004) ، وعليه فإن قيمتي الحدين الأعلى و الأدنى لفترة الثقة عند مستوى 95% تشير إلى وجود دلالة إحصائية لمعامل الجوانب الإدارية كونها لم تتضمن في مجالها الواحد ؛
- إن قيمة إحصائية والد لمتغير الجوانب الفنية عند درجة حرية واحد قدرت بـــ (26.103) و بمستوى دلالة إحصائية تعادل (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المختبر ، وبالتالي فإنه يتم إقرار الفرضية البديلة القائلة بأن معامل الإنحدار اللوجستي المتعلق بمتغير الجوانب الفنية تختلف جوهريا عن الصفر $\left(\hat{\beta}_3 \neq 0\right)$ ، كما أن النتيجة ذاتها عند قراءة قيمتي حدود الثقة للإختبار عند مستوى ثقة 95% ، حيث بلغ الحد الأعلى لمعامل المتغير الثالث (0.021) في حين بلغ الحد الأدنى لنفس المعامل (0.000) ، مما يؤكد على وجود دلالة إحصائية لمعامل الجوانب الفنية وبالتالي فهو ذو قدرة تنبؤية عالية في تصنيف المؤسسات الفاشلة ؛
- إذا كانت قيمة معامل المتغير الرابع $\left(\hat{\beta}_4 = -4.679\right)$، فإن قيمة إختبار والد لمتغير الموارد البشرية عند درجة حرية واحد (23.648) وبمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.000) و التي جاءت أقل من مستوى المعنوية المعتمد ، إلى جانب دلالات مجال الثقة عند المستوى 95% حيث تراوح بين القيمتين (0.061) و (0.001) و الذي لم يتضمن قيمة الواحد الصحيح ، وبناء على هذين المؤشرين فإنه يتم رفض الفرضية العدمية ، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود دلالة إحصائية لمعامل الموارد البشرية $\left(\hat{\beta}_4 \neq 0\right)$، مما يعني أن المتغير له قدرة تنبؤية عالية في تصنيف المؤسسات الفاشلة ؛
- بالنسبة لمتغير السياسات التسويقية فقد بلغت قيمته الإحصائية لإختبار والد عند درجة حرية واحد (22.654) وبمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد ، مما يعني أن معامل الإنحدار اللوجستي لمتغير السياسات التسويقية تختلف عن الصفر ، حيث ظهر من التحليل وجود فرق ذو دلالة إحصائية لمعامل متغير السياسات التسويقية عن الصفر $\left(\hat{\beta}_5 \neq 0\right)$، كما أن النتيجة ذاتها عند الإستدلال بقيمتي فترة الثقة 95% ، حيث بلغ الحد الأعلى لهذا لمعامل المتغير(0.074) في حين بلغ الحد الأدنى لنفس المعامل (0.002) ، وبالتالي فإن قيمتي الحدين الأعلى و الأدنى لفترة الثقة عند مستوى 95% تشير إلى وجود دلالة إحصائية لمعامل السياسات التسويقية لأنها لم تتضمن بين قيمتيها الواحد ، أي أن المتغير له قدرة تنبؤية عالية في تصنيف المؤسسات الفاشلة ؛

- أما إختبار الدلالة الإحصائية لمتغير المرافقة و الدعم ، فقد بلغت إحصائية والد لهذا المتغير عند درجة حرية واحد (24.825) و بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد وعليه فإنه يتم إقرار الفرضية البديلة القائلة بأن معامل الإنحدار اللوجستي المتعلق بمتغير المرافقة و الدعم تختلف جوهريا عن الصفر $\left(\hat{\beta}_6 \neq 0\right)$ ، كما تشير إلى نفس النتيجة قيمتا حدود الثقة عند مستوى ثقة 95% ، حيث بلغ الحد الأعلى لمعامل المتغير الأول (0.052) في حين بلغ الحد الأدنى لنفس المعامل (0.001) ، وهاتين القيمتين تدلان على وجود دلالة إحصائية لمعامل المرافقة و الدعم ، ومنه فالمتغير ذو قدرة تنبؤية عالية لتصنيف المؤسسات الفاشلة ؛
- جاءت إحصائية والد لمتغير المؤثرات الخارجية عند درجة حرية واحد (23.746) و بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.000) أقل من مستوى المعنوية مما يعني رفض فرضية العدم ، كما أن دلالات فترة الثقة عند المستوى 95% ، حيث تراوحت بين القيمتين (0.050) و (0.001) و بما أنه لم يتضمن الصفر في حدود الثقة ، فإن ذلك يشير إلى أن معامل الإنحدار اللوجستي المتعلق بمتغير المؤثرات الخارجية تختلف جوهريا عن الصفر $\left(\hat{\beta}_7 \neq 0\right)$ ، وبناء عليه فإن متغير المؤثرات الخارجية له تأثير قوي و ذو قدرة تنبؤية عالية لتصنيف المؤسسات الفاشلة ،

بناءا على التحليل السابق ، فإن ذلك يعنى القدرة التنبؤية لكل محدد من محددات الفشل (الهيكلة المالية ، الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، الدعم و المرافقة، المؤثرات الخارجية) في التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات غير الفاشلة .

3-3- إختبار جودة المطابقة بين القيم المشاهدة و المتنبأ بها

بعد الإستدلال على أن المحددات الرئيسة للفشل تساهم بقوة في تحديد وضعية المؤسسة إلى جانب أنها تفسر ذلك بنسبة عالية ، فهذا يعني أن نموذج الإنحدار اللوجستي المقدر ملائم ، لكن يبقى أمر أخر يتطلب التحقق و الذي يتمثل في عدم وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين القيم المشاهدة و القيم المحصل عليها من خلال النموذج اللوجستي الذي تم تقديره ، و للتأكد من جودة المطابقة بين القيم المشاهدة و المتوقعة يتم القيام بإختبار Hosmer and Lemeshow ، حيث يبين نتيجة هذا الإختبار الجدول الموالي كالآتي :-

الجدول رقم (IV-32) : إختبار H&L لجودة المطابقة

Step	Chi-square	df	Sig.
7	3.061	8	.930

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

بتقسيم مفردات عينة الدراسة إلى عشيرات وفق الإحتمالات المتوقعة ، و من ثم تقدير قيمة إحصائية كاي مربع لـــ Hosmer and Lemeshow بين التكرارات المشاهدة و المتنبأ بها ، حيث بلغت $\chi^2 = 3.061$ عند درجة حرية 8 ، و بمستوى دلالة الإختبار الإحصائي Sig.=0.930 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (α=0.05) ، مما يعني إقرار الفرضية العدمية التي تشير إلى تساوي الحالات المشاهدة مع الحالات المتنبأ بها ، وبالتالي النموذج الذي تم تقديره يمثل البيانات بشكل جيد وهذا ما يؤكد جودة التوفيق للنموذج بالكامل .

هذا ، و يتم توضح مدى ملائمة إستخدام التصنيفات العشرية لإختبار مربع كاي لـــ Hosmer & Lemeshow للمطابقة بين القيم المشاهدة و القيم المتنبأ بها ، من خلال التمثيل البياني لتكرارات القيمتين حسب العشيرات ووفقا لوضعية المؤسسة وذلك على النحو الأتي :-

الشكل رقم (IV-03) : إتجاه التكرارات المشاهدة و المتنبأ بها حسب العشيرات بالنسبة لفئة المؤسسات الفاشلة

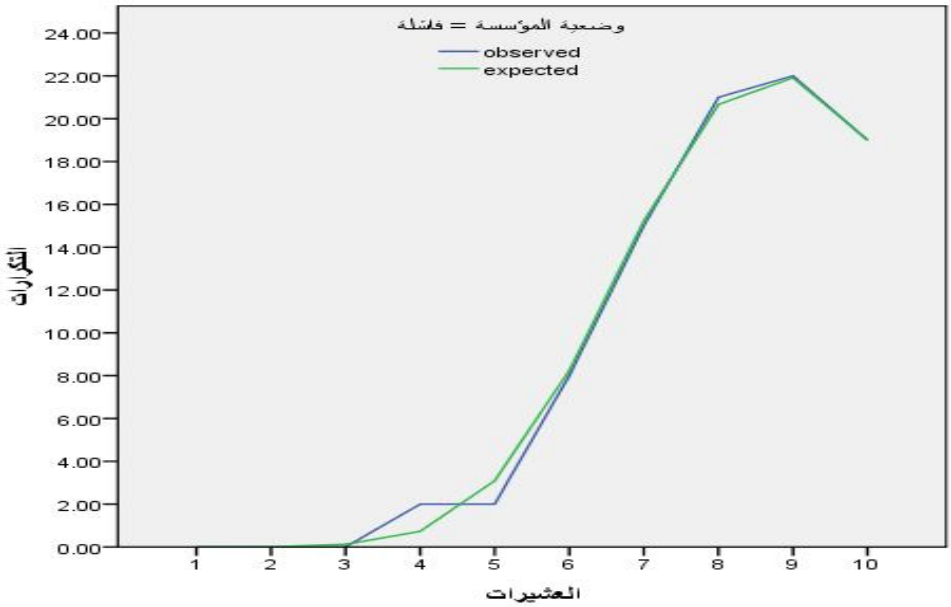

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

الشكل رقم (IV-04) : إتجاه التكرارات المشاهدة و المتوقعة حسب العشيرات بالنسبة لفئة المؤسسات غير الفاشلة

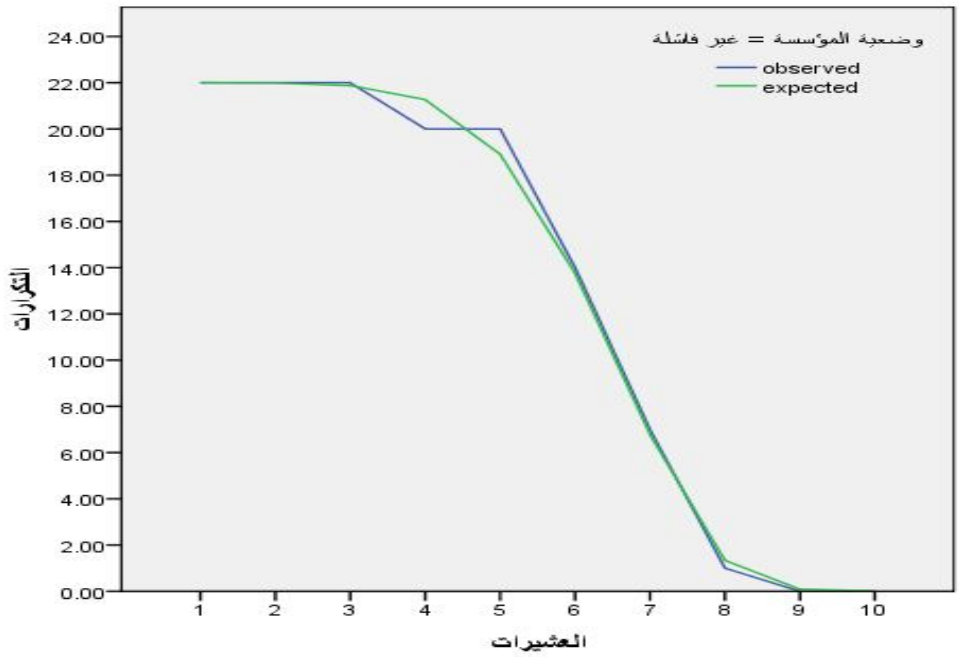

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يلاحظ من الشكلين السابقين أن توزيعات الحالات المشاهدة و المتنبأ بها لفئتي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفاشلة منها و غير الفاشلة تتجه في إتجاهين متعاكسين رغم أنه تم ترتيب العشيرات تصاعديا وفقا لقيم الإحتمالات المتوقعة ، فعندما يكون تصنيف المؤسسة بالفاشلة نلاحظ إتجاه المنحنى نحو الأسفل بميل سالب للتعبير عن العلاقة العكسية بين العشيرات و التكرارات المشاهدة و المتنبأ بها ، بحيث كلما زادت القيمة الإحتمالية لفشل المؤسسة قلت التكرارات المشاهدة في أن تكون المؤسسة ضمن تلك الفئة العشيرية ، أما عندما يكون تصنيف المؤسسة بغير الفاشلة فنلاحظ إتجاه المنحنى إلى الأعلى للدلالة على وجود علاقة طردية بين العشيرات و التكرارات ، بحيث كلما زادت قيمة إحتمالية عدم فشل المؤسسة كلما زادت التكرارات المشاهدة في أن تكون المؤسسة ضمن تلك الفئة العشيرية و العكس صحيح ، وبالتالي فإنه لا يوجد تحيز عند أي مستوى من مستويات العشيرات في التنبأ بالقيم ، كما نلاحظ دلالات أخرى وهي أن إتجاه القيم المتنبأ بها هو نفسه إتجاه القيم المشاهدة ، وهذا يعني أن النموذج يطابق إلى حد ما البيانات المحصل عليها من أفراد عينة الدراسة .

3-4- إختبار قوة التصنيف للنموذج اللوجستي

لفحص مقدرة النموذج على تصنيف حالة المؤسسة بشكل جيد إلى فاشلة أو غير فاشلة ، فقد تم إجراء إختبار كفاءة تصنيف النموذج بإستخدام مصفوفة الخلط التي تعتمد على إنشاء جدول يوضح عدد المؤسسات الفاشلة وعدد المؤسسات غير الفاشلة و التي تم تصنيفها بطريقة صحيحة أو بطريقة خاطئة ، و بما أن جودة التصنيف

تعتمد تحديد نقطة قطع (C) ليتم مقارنة الإحتمالات المتوقعة على أساسها ، فإن الجدول الموالي يظهر جزء من النتائج المتعلقة بتحديد نقطة القطع وذلك كالآتي :-

الجدول رقم (IV-33) : قيم الحساسية ، الصدفة و الدقة حسب نقاط القطع المختلفة

نقطة القطع	الحساسية	الصدفة (1-الدقة)	الدقة
0.2987	0.944	0.141	0.859
0.3124	0.933	0.141	0.859
0.3192	0.921	0.141	0.859
0.3243	0.921	0.133	0.867
0.3303	0.921	0.125	0.875
0.3448	0.921	0.117	0.883
0.3569	0.921	0.109	0.891
0.3605	0.921	0.102	0.898
0.3713	0.91	0.102	0.898
0.3936	0.91	0.094	0.906
0.4095	0.899	0.094	0.906
0.4389	0.899	0.086	0.914
0.468	0.888	0.086	0.914
0.4732	0.888	0.078	0.922
0.491	0.876	0.078	0.922
0.518	0.876	0.07	0.93
0.5543	0.876	0.062	0.938
0.5811	0.865	0.062	0.938
0.5821	0.854	0.062	0.938
0.5834	0.854	0.055	0.945
0.5884	0.854	0.047	0.953
0.611	0.843	0.047	0.953
0.6321	0.843	0.039	0.961
0.6405	0.843	0.031	0.969
0.6505	0.831	0.031	0.969

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يظهر الجدول أعلاه أن العلاقة بين حساسية النموذج و دقته على أنها علاقة عكسية ، وعلى هذا الأساس لم يتم عرض كل النتائج المتعلقة بتحديد نقطة القطع وإنما الإكتفاء بالجزء الذي تنعكس عنده هيمنة بيانات الخاصيتين، لذلك تم عرض البيانات المتعلقة بالمدى [0.298 0.650]، و لتحديد أفضل درجة قطع يمكن إستخدامها لأغراض التصنيف تقع ضمن هذا المجال ، فقد تم إبراز العلاقة بين الحساسية و الدقة من خلال التمثيل البياني التالي :-

الشكل رقم (IV-05) : تمثيل العلاقة بين الحساسية و الدقة حسب نقاط القطع المختلفة

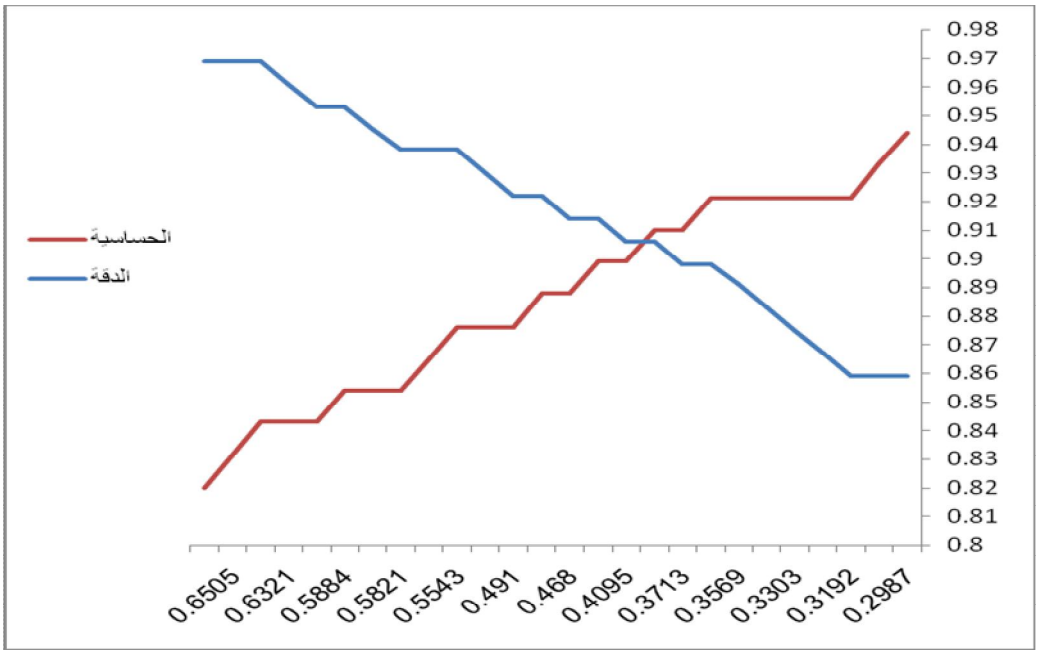

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على البيانات المبينة في الجدول رقم (IV-33).

يظهر الشكل أعلاه أن نقطة القطع التي يتقاطع عندها منحنى الحساسية مع منحنى الدقة تقع في المدى [0.371 0.409]، وعليه فيمكن القول أن نقطة القطع الأكثر ملائمة تتمثل في C=0.4 ، وبذلك فهي الأنسب لإعطاء أفضل قيم توفيقية لحساسية و دقة جدول التصنيف .

و بالإعتماد على نقطة القطع التي تم تحديدها ، فقد تم تحليل جدول التصنيف على أساسها فكانت النتائج كما يظهرها الجدول التالي:-

الجدول رقم (IV-34) : كفاءة التصنيف لنموذج الإنحدار اللوجستي عند نقطة القطع (0.4)

Classification Table[a]

Observed			Predicted		
			وضعية المؤسسة		Percentage Correct
			غير فاشلة	فاشلة	
Step 1	وضعية المؤسسة	غير فاشلة	85	43	66.4
		فاشلة	30	59	66.3
	Overall Percentage				66.4
Step 2	وضعية المؤسسة	غير فاشلة	92	36	71.9
		فاشلة	24	65	73.0
	Overall Percentage				72.4

Step 3	وضعية المؤسسة	غير فاشلة	100	28	78.1
		فاشلة	18	71	79.8
	Overall Percentage				78.8
Step 4	وضعية المؤسسة	غير فاشلة	102	26	79.7
		فاشلة	15	74	83.1
	Overall Percentage				81.1
Step 5	وضعية المؤسسة	غير فاشلة	111	17	86.7
		فاشلة	13	76	85.4
	Overall Percentage				86.2
Step 6	وضعية المؤسسة	غير فاشلة	111	17	86.7
		فاشلة	9	80	89.9
	Overall Percentage				88.0
Step 7	وضعية المؤسسة	غير فاشلة	116	12	90.6
		فاشلة	8	81	91.0
	Overall Percentage				90.8

a. The cut value is .400

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يبين جدول التصنيف لنموذج الإنحدار اللوجستي المقدر عند نقطة القطع (0.4) النسب المئوية للتصنيف الصحيح بالنسبة لثلاثة مؤشرات تتمثل الأولى في حساسية النموذج و التي تعبر عن نسبة التنبؤ الصحيحة لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها مؤسسة فاشلة المقدرة بنسبة 91.0% ، بينما المؤشر الثاني يمثل دقة النموذج في التنبؤ بوضعية المؤسسة غير الفاشلة تعادل 90.6%، أما المؤشر الثالث فهو الشكل العام و الذي يشير إلى نسبة التصنيف الكلية للنموذج في التمييز بين وضعية المؤسسة الفاشلة و المؤسسة غير الفاشلة بالنسبة لعينة الدراسة حيث وصلت إلى 90.8% ، و هي تشير إلى قوة عالية لنموذج الإنحدار اللوجستي المقدر في التنبؤ بوضعية المؤسسة لحالات أخرى جديدة خارج عينة الدراسة .

كما تظهر بيانات الجدول من أن نتائج المؤشرات السابقة تتضاءل كلما تم حذف تأثير محدد من محددات الفشل، فعند إلغاء تأثير متغير الهيكلة المالية تنخفض نسبة التصنيف الكلية للنموذج إلى 88.0% ، و بإضافة حذف تأثير متغير الجوانب الإدارية تنخفض نسبة التصنيف الكلي للنموذج لتصبح 86.2% ، وإذا تم الإعتماد على متغير الدعم و المرافقة فإن نسبة التصنيف الكلية للنموذج تقدر بـــ 66.4% وتتحسن هذه النسبة بإضافة تأثير متغيرات الموارد البشرية ، الجوانب الفنية ، المؤثرات الخارجية ، السياسات التسويقية ، الجوانب الإدارية و الهيكلة المالية على التوالي .

كتأكيد لإختبار تصنيف النموذج اللوجستي لوضعية المؤسسة ، ومن أن النتائج التي سيتم الحصول عليها من خلال تقدير محددات الفشل ومدى تصنيفها للمؤسسات بالنموذج لا تعود إلى الصدفة بـ50% ، لهذا تم تمثيل العلاقة بين الحساسية و الصدفة وفق الشكل الأتي :-

الشكل رقم (IV-06) : منحنى ROC المقدر لمحددات الفشل المصنفة للمؤسسات

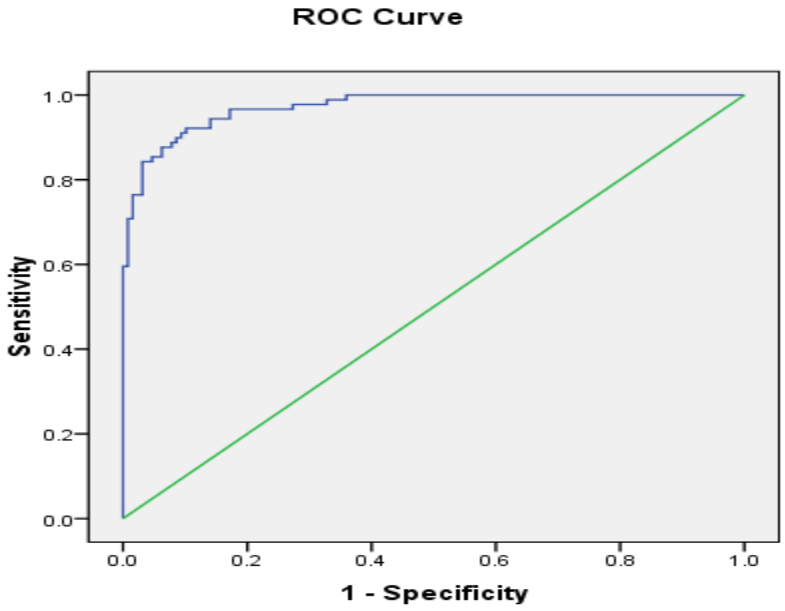

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

نلاحظ من خلال الشكل الذي يوضح منحنى ROC ، أن النموذج يعمل على تصنيف حالات البيانات المشاهدة أفضل مما يعمل عامل الصدفة ، حيث نلاحظ أن المنحنى ينجذب نحو الزاوية العلوية مما يشير إلى وقوعه أعلى من قطر الصدفة (Chance Diagonal) ، وبالتالي فالنموذج له قدرة تصنيفية و تمييزية لوضعية المؤسسة عالية ، كما تعطى المساحة تحت منحنى ROC كمؤشرا لمدى قدرة النموذج للتمييز بين حالات الفشل ، وبناءا عليه فالجدول الموالي يوضح قيمة المساحة تحث منحنى ROC للنموذج الذي تم تقديره كمايلي:-

الجدول رقم (IV-35) : المساحة تحت منحنى ROC للنموذج اللوجستي

المساحة	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	فترة الثقة 95%	
			الحد الأدنى	الحد الأعلى
0.972	0.009	0.000	0.954	0.990

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (06) ؛ الجدول رقم (09) .

يبين الجدول أعلاه ، أن قيمة المساحة تحت المنحنى تساوي 0.972 عند مستوى دلالة أقل من 1% ، كما أن فترة ثقة الإختبار تتراوح ما بين (0.954) و (0.990) و التي لا تحتوي على الصفر عند درجة الثقة 95% ،

وهذا ما يعني أن المساحة تحت منحنى ROC الناتجة من تقدير البيانات وفق نموذج الإنحدار اللوجستي موضع التحليل تختلف بشكل ذو دلالة إحصائية عن الصدفة ، أي أن نسبة الحالات التي تكون فيها الإحتمالات المتوقعة تكون Y=1 أعلى من الإحتمالات المتوقعة عندما تكون Y=0 ، وبذلك فإن النموذج يساعد على التنبؤ بتصنيف حالتي المتغير التابع أكثر مما تفعله الصدفة .

4- تفسير النموذج اللوجستي النهائي

بناءا على الإختبارات التي تم إجراءها للتأكد من مدى ملائمة نموذج الإنحدار اللوجستي المقدر في الخطوة السابعة في تمثيله لعلاقة محددات فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتصنيف حالتي المؤسسة فاشلة أو غير فاشلة ، حيث تبين ملائمة النموذج ومطابقة البيانات المتنبأ بها مع البيانات المشاهدة بدرجة تتفوق على الصدفة ، بحيث يمكن الإعتماد على هذا النموذج من أجل الإستدلال الإحصائي للتعرف على إحتمال أن تكون المؤسسة فاشلة ، ومن ثم تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج العينة بناءا على نتائج هذا النموذج ، و عليه فالجدول رقم (IV-36) يبين تقديرات معالم نموذج الإنحدار اللوجستي من خلال تضمينه للمتغيرات التوضيحية إلى جانب حد الثابت حيث كانت تقديرات المعالم على النحو الآتي:-

الجدول رقم (IV-36) : تقديرات معالم نموذج الإنحدار اللوجستي وفق طريقة الإختيار الأمامي المشروط بإختبار والد

المتغيرات	القيم التقديرية لـ B	الخطأ المعياري S.E	إحصائية (Wald)	درجة الحرية Df	دلالة الإختبار Sig	نسبة الأفضلية Exp(B)	فترة الثقة لنسبة الأفضلية عند 95%	
							الحد الأدنى	الحد الأعلى
X1	4.043-	.981	16.998	1	.000	.018	.003	.120
X2	3.739-	.910	16.882	1	.000	.024	.004	.142
X3	6.284-	1.230	26.103	1	.000	.002	.000	.021
X4	4.679-	.962	23.648	1	.000	.009	.001	.061
X5	4.417-	.928	22.654	1	.000	.012	.002	.074
X6	4.863-	.976	24.825	1	.000	.008	.001	.052
X7	5.008-	1.028	23.746	1	.000	.007	.001	.050
Constant	75.934	12.911	34.592	1	.000	9.501E32	-	-

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

تبين نتائج الجدول معنوية المتغيرات التوضيحية من خلال قيمة إحتمالية إحصائية والد والتي تدل على أنها جاءت كلها أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α=0.05) عند درجة حرية واحدة ، و بالتالي فإن كل المحددات

لها تأثير على وضعية المؤسسة و من تم فإن لكل منها قدرة تنبؤية لتصنيف المؤسسات بحيث تكون فاشلة بإحتمال $\left(\hat{P}\right)$ أو تكون المؤسسة غير فاشلة بإحتمال $\left(1-\hat{P}\right)$ ، كما أن لنمذجة متغيرات محددات فشل المؤسسة من خلال قيمة معاملات اللوجيت دلالات إقتصادية عندما يأخذ متغير الإستجابة القيمة واحد $(Y=1)$ ، فبالنسبة لمتغير الهيكلة المالية فقد بلغت قيمة معامل اللوجيت $\left(\hat{\beta}_1 = 4.043\text{-}\right)$ ، مما يعني أن قيمة اللوجيت لمتغير وضعية المؤسسة®$(\log\Omega)$ ينخفض بمقدار (4.043) كلما زادت قيمة متغير الهيكلة المالية بمقدار وحدة واحدة ، وهذا في ظل ثبات تأثير المتغيرات التوضيحية التي يتضمنها النموذج ، أما معامل اللوجيت لمتغير الجوانب الإدارية فكان $\left(\hat{\beta}_2 = 3.739-\right)$، وهذا يعني أنه كلما تغير متغير الجوانب الإدارية بوحدة واحدة فإن قيمة اللوجيت لمتغير الاستجابة ستتغير في الاتجاه المعاكس بمقدار (3.739) مع ضرورة بقاء تأثير المتغيرات التوضيحية الأخرى ثابتة ، كذلك يتم تفسير متغير الجوانب الفنية بنفس الطريقة حيث بلغت قيمة معامل اللوجيت لهذا المتغير $\left(\hat{\beta}_3 = 6.284\text{-}\right)$، وعليه فكلما ارتفعت قيمة متغير الجوانب الفنية بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض قيمة اللوجيت لمتغير الاستجابة بمقدار (6.284) مع ظل ثبات تأثير المتغيرات التوضيحية الأخرى ، أما بالنسبة لمتغير الموارد البشرية فقد جاءت قيمة معامل اللوجيت سالبة بمقدار (4.679) مما يعني أن قيمة معامل اللوجيت للمتغير التابع سوف يتغير في الاتجاه المعاكس بهذا المقدار كلما تغيرت قيمة متغير الموارد البشرية بوحدة واحدة مع إفتراض ثبات تأثير بقية المتغيرات الأخرى ، بينما معاملات اللوجيت لمتغيرات السياسات التسويقية ، الدعم و المرافقة و المؤثرات الخارجية فقد بلغت قيمتها (4.417-) ، (4.863-) و (5.008-) على التوالي ، وبهذا فإنه كلما تغيرت قيمة معامل اللوجيت لأحد المتغيرات مع إفتراض ثبات تأثير باقي المتغيرات التوضيحية المغايرة لهذا المتغير بوحدة واحدة كلما أدى إلى التغير في قيمة معامل اللوجيت (لوغاريتم معامل ترجيح متغير تصنيف المؤسسة الفاشلة) بقيمة مقدار معامل اللوجيت لذات المتغير .

و بالاعتماد على التعبير الرياضي في تلخيص البيانات التي يتضمنها الجدول أعلاه ، فإنه يتم صياغة نموذج الإنحدار اللوجستي المرفق بوحدات نسبة الأرجحية (Log Odds) ، والتي تأخذ الصورة الآتية :-

$$\log\left(\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right) = 75.934 - 4.043x_1 - 3.739x_2 - 6.284x_3 - 4.679x_4 - 4.417x_5 - 4.863x_6 - 5.008x_7$$

$$Wald \quad (34.59) \quad (17.00) \quad (16.88) \quad (26.10) \quad (23.65) \quad (22.65) \quad (24.83) \quad (23.75)$$

$$Cox\ \&\ Snell\ R^2 = 0.608$$

$$\text{Nagelkerke}R^2 = 0.820$$

إن تفسير معاملات الإنحدار اللوجستي بدلالة التغير في اللوجيت (لوغاريتم معامل الترجيح) يتم من خلال توضيح مقدار التغير في نسبة الأرجحية عندما يتغير المتغير التوضيحي ذي العلاقة بمقدار درجة واحدة زيادة أو

® $(\log\Omega)$: يمثل لوغاريتم معامل الترجيح (Ω) ، كما يمكن التعبير عنها بـ Odds ، ونذكر أيضا من أن قيمة معامل الترجيح يمكن أن يأخذ أي القيم من سالب ما لانهاية إلى موجب ما لا نهاية كما سبق الإشارة إليه في الجانب النظري ص 119 .

نقصان مع إفتراض ثبات تأثير المتغيرات التوضيحية الأخرى ، هذا و يمكن الإعتماد على معامل الترجيح في تفسير معاملات نموذج الإنحدار اللوجستي ، فإذا كان معامل اللوجيت لمتغير الهيكلة المالية قد بلغ (-4.043) فإن معامل معامل الترجيح يقدر بـــ (0.018) كما يبين ذلك الجدول رقم (IV-36) ، وبالتالي لتحويل معامل اللوجيت إلى معامل معامل الترجيح فإنه يتم بأخذ معكوس اللوغاريتم (الدالة الأسية) لمعامل اللوجيت ، و عليه فإن معامل معامل الترجيح يقدر بـــ ($e^{\hat{\beta}_i}$) ، وبالأخذ بفكرة التحويل فإنه يتم الحصول على نموذج الإنحـــدار اللوجســـتي مكتوب بدلالة معامل الترجيح لتصنيف المؤسسة على الصورة الآتية:-

$$\Omega = \frac{\hat{P}}{1-\hat{P}} = e^{75.934 - 4.043\,x_1 - 3.739\,x_2 - 6.284\,x_3 - 4.679\,x_4 - 4.417\,x_5 - 4.863\,x_6 - 5.008\,x_7}$$

لتفسير دلالة المعادلة أعلاه ، ننوه إلى أن قيمة المعاملات لا تفسر على أنها مقدار التغير في قيمة متغير الإستجابة الذي يتمثل في معامل الترجيح لكل وحدة تغير في المتغير التوضيحي ، وإنما تفسر على أنها قيمة معامل الضـــرب الذي سيؤدي إلى التغير في قيمة متغير الإستجابة لكل وحدة تغير في المتغير التوضيحي ، وبناء عليه فـــإن معامـــل معامل الترجيح ($e^{\hat{\beta}_i}$) لمتغير الهيكلة المالية قد قدر بـــ (0.018) ، وهذا يعني أن التغير بوحدة واحدة في مـــتغير الهيكلة المالية سيؤدي إلى التغير في معامل الترجيح لتصنيف المؤسسة الفاشلة بمقدار حاصل ضرب معامل الترجيح قبل التغير الحاصل ، فمتغير الهيكلة المالية في القيمة (0.018) ، أي أن مقدار التغير في معامل الترجيح يقدر بـــ (-98.2%) من معامل ترجيح تصنيف المؤسسة لكل وحدة من وحدات محدد الهيكلة المالية ، أما بالنسبة لتفسير دلالة متغير الجوانب الإدارية فإن معامل معامل الترجيح و الذي بلغ (0.024) ، مما يعـــني أن الـــتغير في محـــدد الجوانب الإدارية بوحدة واحدة سيؤدي إلى التغير في معامل الترجيح لتصنيف المؤسســـة بمقـــدار (-97.6%) ، وبنفس العملية عند تفسير معاملات محددات الفشل ، حيث أن التغير في معامل معامل الترجيح لكل منها و التي قدرت بـــ $e^{\hat{\beta}_3} = 0.002$ ، $e^{\hat{\beta}_4} = 0.009$ ، $e^{\hat{\beta}_5} = 0.012$ ، $e^{\hat{\beta}_6} = 0.008$ و $e^{\hat{\beta}_7} = 0.007$ على التـــوالي بالنسبة لكل محدد من محددات الفشل الباقية ، وبالتالي عندما تتغير إحدى هذه المحددات بدرجة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى التغير في معامل الترجيح لتصنيف المؤسسة بمقدار (-99.8%) إذا كان التغير ناتج عن متغير الجوانب الفنية ، وبمقدار (-99.1%) إذا كان التغير بفعل متغير الموارد البشرية ، وبمقدار (-98.8%) إذا كان التغير ناجم على التغير في متغير السياسات التسويقية ، و بنسبة مئوية قدرها (-99.2%) إذا كان التغير ناتج عن تأثير متغير المرافقة و الدعم ، و بنسبة مئوية قدرها (-99.3%) عندما يتغير متغير المؤثرات الخارجية بدرجة واحدة ، وهذا بإفتراض ثبات تأثير باقي المتغيرات التوضيحية عند تغير المتغير المعني بالتفسير .

كما أنه يمكن تقدير قيم إحتمالات الإستجابات المتوقعة بدلالة الدالة الأصلية اللوجستية ، حيث أن إحتمال فشل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يمكن التعبير عنه وفق الصور التالية :

$$P(Y_i = 1/x_{i1}, x_{i2}, .., x_{i7}) = \frac{1}{1+\exp[-(75.93-4.04x_1-3.74x_2-6.28x_3-4.68x_4-4.42x_5-4.86x_6-5.01x_7)]} = \hat{\theta}_i$$

لهذا ، فإنه في النموذج الإنحدار اللوجستي ليس الهدف تقدير معالم النموذج بقدر ما هو الغرض إستخدامها في حساب إحتمال الحدوث $(\hat{\theta}_i)$ أو عدم الحدوث $(1-\hat{\theta}_i)$ للحدث الذي نهتم بدراسته والمتمثل في وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فالمتغير التابع لا يعبر عن قيم الظاهرة و إنما يشير إلى إحتمال أن تكون قيمة المتغير التابع يأخذ الواحد عند تحقق الحدث المرغوب فيه ، أو يأخذ القيمة صفر عند عدم تحقق الحدث .

المطلب الثالث : النموذج اللوجستي للتنبؤ بفشل المؤسسة وفق معيار الحجم

يعتبر حجم المؤسسة من بين أهم العوامل المؤثرة في التنبؤ بالفشل ، وهذا ما تم التحقق منه من خلال إختبار الفرضية الفرعية التاسعة و التي خلصت إلى أن هناك فروق جوهرية في تأثيرات المرافقة و الدعم الحكومي ، الجوانب الإدارية ، الجوانب المالية ، الجوانب الفنية ، السياسات التسويقية و المؤثرات الخارجية على فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعود إلى حجم المؤسسة بالإعتماد على معيار عدد العمال ، مما يعني ضرورة التمييز بين أصناف المؤسسات عند محاولة التنبؤ بفشلها ، لأجل ذلك سيتم في هذا الجزء الأخذ بمعيار حجم المؤسسة في بناء نموذج الإنحدار اللوجستي لتصنيف المؤسسات الفاشلة ، وذلك بالإعتماد على أصناف البيانات المحصل عليها من أفراد عينة الدراسة و التي يظهرها الشكل كالآتي :-

الشكل رقم (IV-07) : تصنيف المؤسسات عينة الدراسة حسب معيار الحجم

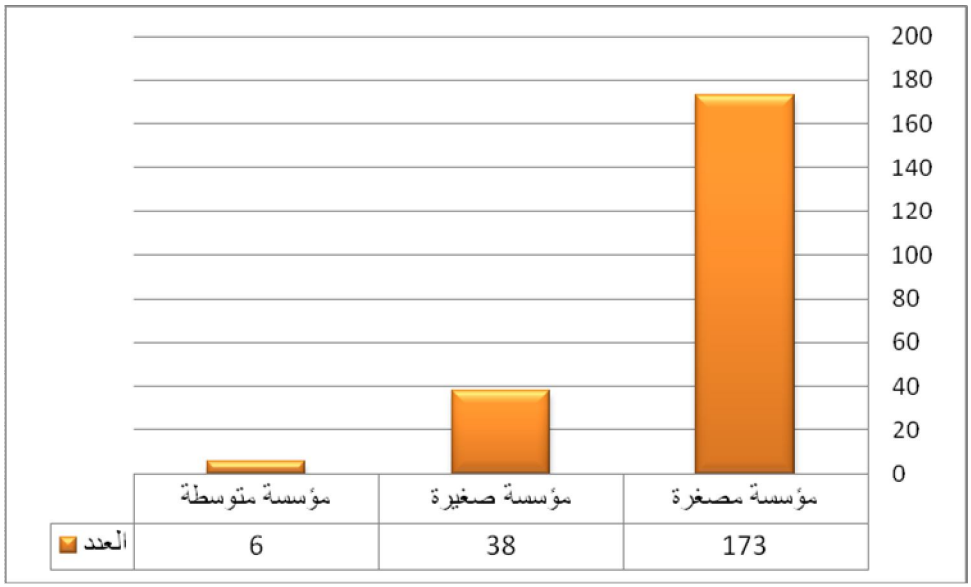

المصدر : من إعداد الطالب

يظهر الشكل أعلاه أن مؤسسات عينة الدراسة تتوزع على ثلاثة أصناف إعتمادا على معيار عدد العمال الذي يتضمنه كل صنف ، حيث بلغت نسبة المؤسسات المصغرة و التي تعتمد على حجم عمالة يقل عن 10 عمال بحوالي 79.7% مما يشير إلى هيمنة هذا الصنف على حصيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب النظر إلى نوعية العمال و كذا رأس المال الضروري لإنشاء أو تسيير المعاملات ، أما صنف المؤسسات الصغيرة فشكلت نسبة 17.5% على إعتبار أنها تشغل أقل من 50 عامل و أعلى من تصنيف المؤسسة المصغرة ، بينما فئة المؤسسات المتوسطة التي شملتها العينة قدرت بـ2.8 % وهي المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل وأعلى من تصنيف المؤسسة الصغيرة .

1- تقدير معلمات النموذج الإنحدار اللوجستي حسب معيار الحجم

إن تحديد نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يأخذ بعين الإعتبار بتأثيرات حجم المؤسسة نفسها ، حيث أن العديد من الدراسات تشير إلى إحتمالات الفشل تنخفض في المؤسسات ذات الحجم الكبير و ترتفع في المؤسسات ذات الحجم الصغير ، وذلك راجع إلى عدة إعتبارات مالية ، إدارية ، فنية ، المورد البشري ، سياسات تسويقية ، الدعم و المرافقة إلى جانب عدم إهمال المؤثرات الخارجية التي لا تقل أهمية عن سابقيها في التأثير على وضعية المؤسسة ، وقصد الأخذ بهذه المحددات في شكلها الكمي (معالم) من خلال التعبير عن مقدار التأثير بأوزان كمية ، إذ تم تقدير النموذج بالإعتماد على مشتقات دالة الإمكان الأعظم للحصول على أقل قيمة لسالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم وفق أسلوب الطريقة الإعتيادية (Enter) الذي يتم بإدراج كافة المتغيرات التوضيحية بما في ذلك المتغيرات الوهمية التي تعبر عن حجم المؤسسة وتضمينها في النموذج بشكل كامل ، وبناءا عليه كانت نتائج التقدير الأمثل لمعالم النموذج اللوجستي الذي يأخذ بحجم المؤسسة كما يظهرها الجدول رقم (IV-37) بما في ذلك قيمة مؤشرات جودة التوفيق للنموذج .

الجدول رقم (IV-37) : تكرارات التقدير الأمثل لمعالم النموذج اللوجستي وفق الطريقة الإعتيادية

التكرارات		1	2	3	4	5	6	7	**8**
-2 Log likelihood		150.20	112.33	96.258	91.024	90.211	90.184	90.184	**90.184**
المعاملات*	الثابت	18.229	32.478	48.430	63.521	72.373	74.380	74.461	74.461
	الهيكلة المالية	1.071-	-1.903-	2.750-	3.522-	3.987-	4.094-	4.099-	4.099-
	الجوانب الإدارية	1.019-	-1.688-	2.443-	3.199-	3.661-	3.767-	3.771-	3.771-
	الجوانب الفنية	1.568-	-2.854-	4.217-	5.446-	6.141-	6.293-	6.299-	6.299-
	الموارد البشرية	1.020-	-1.967-	3.018-	3.969-	4.498-	4.612-	4.616-	4.616-

* تم إستثناء المتغير الوهمي الثالث الذي يمثل المؤسسة المتوسطة من مصفوفة المعاملات رغم أنه مقدر ضمنيا وذلك بالإعتماد على العلاقة التالية : (moyenne = 1 - reduite - petite) .

	السياسات التسويقية	1.136-	-1.951-	2.872-	3.740-	4.242-	4.354-	4.358-	4.358-
	الدعم و المرافقة	1.117-	-2.055-	3.128-	4.153-	4.753-	4.886-	4.891-	4.891-
	المؤثرات الخارجية	1.315-	-2.253-	3.299-	4.293-	4.875-	5.004-	5.009-	5.009-
	المؤسسة مصغرة	.761	1.243	1.505	1.605	1.595	1.553	1.549	1.549
	المؤسسة صغيرة	.534	.944	1.192	1.290	1.267	1.219	1.214	1.214
قيم احصائية	Cox & Snell R Square	-	-	-	-	-	-	-	**0.609**
	Nagelkerke R Square	-	-	-	-	-	-	-	**0.821**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

تشير النتائج التي يظهرها الجدول إلى أن عدد المحاولات التي تمت للحصول على أفضل تقديرات لمعالم النموذج اللوجستي وذلك بتضمين جميع المتغيرات التي لها تأثير على فشل المؤسسة بما فيها متغيرات الحجم ، حيث نلاحظ أن النتائج قد إستقرت عند المحاولة الثامنة وذلك من أجل الوصول إلى أقل قيمة لسالب ضعف دالة الترجيح (-2 Log Likelihood) و التي بلغت (90.184) ، وهي تعتبر أقل من قيمة النموذج في حالة ما إحتوى الثابت فقط ، وعليه فإن مقدار الفارق بين القيمتين يشير إلى مقدار إحصائية $LR(k)$ و التي قيمتها (203.594) حيث أن هذه الإحصائية تتبع توزيع كاي مربع عند درجة حرية تساوي عدد المتغيرات التوضيحية التي أدخلت في النموذج (df=9) و بذلك فالجدول الموالي يبين هذه النتائج .

الجدول رقم (IV-38) : إختبار مدى ملائمة النموذج

	Chi-square	df	Sig.
Model	203.594	9	.000

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

وبما أن مستوى دلالة الإختبار أقل من مستوى المعنوية المعتمد ، مما يعني رفض الفرضية العدمية وبالتالي الإقرار بأن هناك فروق جوهرية بين النموذج غير المتضمن المتغيرات التوضيحية و عندما يحتوي النموذج عليها ، وبذلك نثبت أن هناك معامل واحد على الأقل من معاملات محددات الفشل المتضمنة في النموذج غير معدومة ، مما يؤكد معنوية النموذج بالكامل ، وبالتالي فالنموذج الذي يتضمن المتغيرات التوضيحية يفسر بشكل جيد تصنيف المؤسسات الفاشلة ، أما فيما يتعلق بنسبة التباين المفسرة من قبل نموذج الإنحدار اللوجستي فقد بلغت $\left(R_C^2 = 0.609\right)$ مما يدل على قوة المتغيرات التوضيحية و الوهمية التي يتضمنها النموذج في التنبؤ بالمتغير التابع ،

كما أن إحصائية (R_N^2) و التي بلغت قيمتها 0.821 ، بمعنى أن متغير الإستجابة تم تفسيره بالمتغيرات التوضيحية و الوهمية في نموذج الإنحدار اللوجستي المقدر بـــ 82.1% وهي نسبة تشير إلى أن النموذج له قوة تنبؤية عالية.

فيما يخص المطابقة بين القيم المشاهدة و القيم التي يتم الحصول عليها من خلال نموذج الإنحدار اللوجستي الذي تم تقديره فإنه يتم التحقق منها من خلال إختبار Hosmer and Lemeshow الذي يعتمد على تقدير إحصائية(χ^2)، و الجدول رقم (IV-39) يظهر نتيجة هذا الإختبار على النحو الآتي :-

الجدول رقم (IV-39) : إختبار جودة المطابقة بين القيم المشاهدة و المتنبأ بها

Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	2.043	8	.980

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

توضح نتائج الجدول أعلاه بأن قيمة إحصائية كاي مربع قد بلغت (2.043) عند درجة حرية 8 و بمستوى دلالة الإختبار Sig.=0.980 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (α=0.05) ، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية و من تم قبول الفرضية البديلة القائلة بتطابق القيم المشاهدة مع القيم المتوقعة و عليه فإن النموذج يمثل البيانات بشكل جيد وهذا ما يؤكد جودة التوفيق للنموذج بالكامل .

2- جدول التصنيف

للتحقق من كفاءة نموذج الإنحدار اللوجستي المتضمن متغيرات وهمية تعبر عن حجم المؤسسة ، في مقدرته على تصنيف حالة المؤسسة بشكل جيد إلى فاشلة أو غير فاشلة ، و بما أن جودة التصنيف تعتمد على تحديد نقطة قطع ، فقد تم تمثيل منحنيي الحساسية و الدقة فتبين أنهما يتقاطعان عند نقطة القطع (0.4) مما يعني أنها المعيار الأنسب لإعطاء أفضل قيم توفيقية لحساسية و دقة جدول التصنيف ، و بتحليل جدول التصنيف بالإعتماد على هذه النقطة ، والتي يمكن تلخيص نتائجها في الجدول كالآتي:-

الجدول رقم (IV-40) : كفاءة التصنيف لنموذج الإنحدار اللوجستي

التصنيف		المتنبأ بها			النسبة المئوية للتصنيف الصحيح
		غير فاشلة	فاشلة	المجموع	
المشاهد	غير فاشلة	118	10	**128**	89.8
	فاشلة	11	78	**89**	89.9
	المجموع	**129**	**88**	**217**	89.9

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

يتضح من جدول التصنيف لنموذج الإنحدار اللوجستي المتضمن المتغيرات الوهمية لحجم المؤسسة وذلك عند نقطة القطع (C=0.4) إلى حساسية النموذج و المعبر عنها بنسبة التنبؤ الصحيحة لوضعية المؤسسات المصغرة ، الصغيرة أو المتوسطة على أنها مؤسسة فاشلة قد بلغت 89.9% ، بينما دقة النموذج في التنبؤ بوضعية المؤسسة غير الفاشلة تعادل 89.8% ، وبصفة عامة فإن نسبة التصنيف الكلية للنموذج في التمييز بين وضعية المؤسسات المصغرة ، الصغيرة أو المتوسطة الفاشلة و المؤسسات المصغرة ، الصغيرة أو المتوسطة غير الفاشلة بالنسبة لعينة الدراسة وصلت إلى 89.9% وهي تشير إلى قوة عالية لنموذج الإنحدار اللوجستي المقدر في التنبؤ بوضعية المؤسسة لحالات أخرى جديدة .

3- صياغة نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة حسب تصنيفها

يظهر الجدول رقم (IV-41) النتائج المتعلقة بتقديرات نماذج التنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تبين العلاقة التفاعلية فيما بين المتغيرات التوضيحية (الهيكلة المالية ، الجوانب الإدارية ،الجوانب الفنيـــة ، المـــوارد البشرية ، السياسات التسويقية ، الدعم و المرافقة ، المؤثرات الخارجية) و المتغيرات الوهمية (مؤسسة مصـــغرة ، صغيرة أو متوسطة) المعبرة عن تأثيرات حجم المؤسسة وعلاقتها بوضعية المؤسسة ، وذلك بإستخدام تحليل الإنحدار اللوجستي وفق الطريقة الإعتيادية كما سبق الإشارة إلى ذلك .

الجدول رقم (IV-41) : المؤشرات الإحصائية لمعالم النموذج المقدرة وفق طريقة Enter

المتغيرات	القيم التقديرية لـ B	الخطأ المعياري S.E	إحصائية (Wald)	درجة الحرية df	دلالة الإختبار Sig	نسبة الأفضلية Exp(B)	فترة الثقة لنسبة الأفضلية عند 95%	
							الحد الأدنى	الحد الأعلى
X1	4.099-	.990	17.153	1	.000	.017	.002	.115
X2	3.771-	.919	16.838	1	.000	.023	.004	.139
X3	6.299-	1.239	25.852	1	.000	.002	.000	.021
X4	4.616-	.959	23.145	1	.000	.010	.002	.065
X5	4.358-	.933	21.797	1	.000	.013	.002	.080
X6	4.891-	.980	24.925	1	.000	.008	.001	.051
X7	5.009-	1.022	24.020	1	.000	.007	.001	.049
reduite	1.549	3.385	.209	1	.647	4.706	.006	3583.71
petite	1.214	3.425	.126	1	.723	3.366	.004	2772.53
Constant	74.461	13.06	32.506	1	.000	2.177E32	-	-

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS 16.0

تظهر نتائج الجدول المؤشرات التي تحدد معنوية المتغيرات التوضيحية التي ثبتت معنويتها مما يعني أن لها علاقة بفشل المؤسسة أي إن لكل متغير قدرة تنبؤية عالية في التمييز بين المؤسسات الفاشلة و غير الفاشلة ، حيث تشير التقديرات من خلال قيمة معاملات اللوجيت عندما تكون المؤسسة فاشلة والتي يأخذ متغير الإستجابة القيمة واحد (Y=1) ، مما يعني أن قيمة اللوجيت لمتغير وضعية المؤسسة ينخفض بمقدار (4.099) كلما زادت قيمة متغير الهيكلة المالية بمقدار وحدة واحدة ، وهذا في ظل ثبات تأثير المتغيرات التوضيحية التي يتضمنها النموذج ، وبنفس الطريقة يمكن تفسير معاملات اللوجيت للمتغيرات التوضيحية (الجوانب الإدارية ،الجوانب الفنية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، الدعم و المرافقة ، المؤثرات الخارجية) حيث يتضح من نتائج الجدول أن التغير في المتغيرات التوضيحية بشكل مستقل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى إنخفاض قيمة معامل اللوجيت لمتغير الإستجابة بمقدار (3.771) عند الزيادة في متغير الجوانب الإدارية ، و بمقدار (6.299) عند الزيادة في متغير الجوانب الفنية ، و بمقدار (4.616) عند الزيادة في متغير الموارد البشرية ، و بمقدار (4.358) عند الزيادة في متغير السياسات التسويقية ، و بمقدار (4.891) عند الزيادة في متغير الدعم و المرافقة ، و بمقدار (5.009) إذا كانت الزيادة في متغير المؤثرات الخارجية وهذا في ظل فرضية بقاء تأثير المتغيرات التوضيحية الأخرى ثابتة عدا المتغير المعني بالتغير ، أما فيما يتعلق بتأثيرات حجم المؤسسة على قيمة معامل اللوجيت لمتغير الإستجابة عندما تكون المؤسسة فاشلة يرتفع بمقدار (1.549) إذا كانت المؤسسة الفاشلة تتمثل في المؤسسة المصغرة ، أما إذا كانت المؤسسة تصنف على أنها مؤسسة صغيرة فإن قيمة معامل اللوجيت لمتغير الإستجابة عندما تكون المؤسسة فاشلة ترتفع بمقدار (1.214) ، في حين أن مقدار الإرتفاع الناتج عن المؤسسة الفاشلة متوسطة الحجم فيتمثل في الإختلاف بين ميولات وثابت النموذجين قبل وبعد تضمين تأثيرات حجم المؤسسة بهما ، إذا كانت أخطاء تقدير النموذج الثاني مساوية للصفر .

وبناءا على هذا التفسير فإنه يتم صيغة نموذج الإنحدار اللوجستي للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حسب معيار الحجم ، والتي تشير بها إلى مقدار معامل اللوجيت للمؤسسة الفاشلة وفق الصورة الآتية :-

$$\log\left(\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right)=74.46-4.10x_1-3.77x_2-6.30x_3-4.62x_4-4.36x_5-4.89x_6-5.01x_7+1.55D_1+1.214D_2$$

Wald (32.51) (17.15) (16.84) (25.85) (23.15) (21.8) (24.93) (24.02)

$Cox\&SnellR^2 = 0.609$

$\text{Nagelkerke}R^2 = 0.821$

كما يتم تحديد نموذج كل صنف من أصناف المؤسسات وفق تعبير رياضي للعلاقة بين محددات الفشل ووضعية المؤسسة الفاشلة مع الأخذ بمعيار حجمها حيث تكون النماذج كالآتي :-

1- نموذج التنبؤ بفشل المؤسسة المتوسطة الحجم

تشير الصيغة الموالية إلى قيمة معامل اللوجيت للمؤسسة الفاشلة متوسطة الحجم ، وهذا الصنف يضم المؤسسات التي تعتمد على مستوى عمالة يتراوح عدده ما بين 50 عامل و 249 عامل ، وعليه فإن المعادلة تأخذ الشكل التالي :-

$$\log it = \log\left(\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right) = 74.46 - 4.10x_1 - 3.77x_2 - 6.30x_3 - 4.62x_4 - 4.36x_5 - 4.89x_6 - 5.01x_7$$

2- نموذج التنبؤ بفشل المؤسسة الصغيرة الحجم

يتم التعبير عن قيمة معامل اللوجيت للمؤسسة الفاشلة صغيرة الحجم ، و التي تمثل المؤسسات التي تعتمد على مستوى عمالة محصور بين 10عمال و 49 عامل ، وبالتالي فإن الصيغة تأخذ الصورة التالية :-

$$\log\left(\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right) = 75.675 - 4.10x_1 - 3.77x_2 - 6.30x_3 - 4.62x_4 - 4.36x_5 - 4.89x_6 - 5.01x_7$$

3- نموذج التنبؤ بفشل المؤسسة المصغرة الحجم

يتم التعبير عن مقدار معامل اللوجيت للمؤسسة الفاشلة مصغرة الحجم و هي تشير إلى صنف المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال ، وبذلك فإن صيغة المعادلة الموافقة لهذا الصنف تأخذ الشكل الأتي :-

$$\log\left(\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right) = 76.01 - 4.10x_1 - 3.77x_2 - 6.30x_3 - 4.62x_4 - 4.36x_5 - 4.89x_6 - 5.01x_7$$

إذن نلاحظ أن لمعيار الحجم تأثير على فشل المؤسسات ، و يظهر ذلك من خلال مقارنة قيمة ثابت المعادلات المتعلقة بكل نموذج معبر عن صنف المؤسسة الفاشلة ، حيث أن مقدار الزيادة في نموذج المؤسسة المصغرة كان أكبر من صنف المؤسسات المتوسطة بـ (1.55) وكذلك أكبر من نموذج تصنيف فشل المؤسسات الصغيرة بمقدار (0.335)، وعليه يتم تأكيد من أن هناك تأثيرات عكسية بين حجم المؤسسة و فشلها بحيث كلما قل حجم المؤسسة كلما ارتفع احتمال فشلها .

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الجزء و الذي ركز على الجانب الميداني للدراسة على ضوء التعامل مع البيانات التي تم تجميعها من عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، والتي شملت 217 مؤسسة تم الحصول على أرائها بطريقة المعاينة العشوائية ، وقد تم فرزها و تبويبها و معالجتها على مرحلتين ، يتعلق الأول بإختبار مدى معنوية الأسئلة المكونة لكل محدد من محددات الفشل التي تم إقتراحها ، ومن تم التحقق من قدرة البعد في تفسير فشل المؤسسة ، أما في الثاني فقد تم فيه التعامل فقط مع البيانات المتعلقة بالمحددات مع إستبعاد الأسئلة التي تم قبول فرضية العدم الخاصة بها وذلك لتجنب تأثيرها السلبي على نتائج الدراسة و بالتالي تجنب الوقوع في الخطأ من النوع الثاني ، حيث تم من خلالها تقدير نموذجين للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، فالنموذج الأول تضمن المتغيرات التوضيحية (الهيكلة المالية ،الجوانب الإدارية ،الجوانب الفنية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، الدعم و المرافقة ، المؤثرات الخارجية) بإستخدام تحليل الإنحدار اللوجستي ، حيث تم تقدير معلمات النموذج اللوجستي وفق دالة الإمكان الأعظم بإستخدام الطريقة التدريجية المشروطة بإختبار والد الذي يقوم بإدخال المتغيرات ذات المعنوية العالية ، لهذا وقصد صياغة النموذج الأول إحتاج النموذج إلى سبعة خطوات ليصل في الأخير إلى نموذج يتضمن جميع المتغيرات التوضيحية المقترحة ، في حين تم إضافة متغيرات وهمية تعبر عن تأثير أصناف المؤسسة (مصغرة ، صغيرة و متوسطة) في بناء النموذج الثاني ، وبما أنه تم إثبات معنوية جميع المتغيرات التوضيحية في النموذج السابق فقد تم الإعتماد على الطريقة الإعتيادية في تقدير معلمات نموذج الإنحدار اللوجستي وفق دالة الإمكان الأعظم ، الذي يقوم على تضمين جميع المتغيرات بما فيها المتغيرات الوهمية ، ليتم في الأخير إلى نموذج الإنحدار اللوجستي للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الذي يمكن من خلاله إشتقاق نماذج التنبؤ بفشل المؤسسات حسب معيار حجمها .

الخاتمـــــــــــة العامة

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الشريحة المعتبرة من المؤسسات القائمة في السوق الجزائري ، ذلك أن لها خصوصيات إدارية معينة كحرية العمل و إنفرادية القرار و الملكية الخاصة ، وأخرى مالية كإعتمادها على التمويل الذاتي وكذا التمويل العائلي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخـــرى ، أيضا فيما يخص الخصوصيات المتعلقة بالسياسات التسويقية ، الجوانب الفنية ، طبيعة الموارد البشرية ، ويضـــاف كذلك المساعدات التي تحضي بها فيما يخص التوجيه و الترقية من خلال إستحداث العديد من الهيئات و المنظمات التي تهتم عن طريق التدخل المباشر أو غير المباشر بتقديم الدعامات اللازمة لتطوير هذه الفئة من المؤسسات والمتمثل في منظمات التكافل المتخصصة كمشاتل المؤسسات (المحضنة ، ورشة الربط ، نزل المؤسسات) ومراكز التسهيل، أما بالنسبة للهيئات الداعمة فمنها ما هو في شكل وكالات وطنية كالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و كذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة (ANGEM) ، وأخرى في شكل صناديق وطنية ، كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ، صندوق ترقية التنافســـية الصناعية لتأهيل المؤسسات (FPCI) و صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصـــغيرة والمتوســـطة (FGAR) وصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI) ، فعلى الرغم من أن الهدف من هذه السياسات و البرامج في حال تم اللجوء إليها مع توفر الشروط و المعايير للإستفادة منها ، يتمثـــل في التـــأطير وتقديم المساعدات بالتركيز الإهتمام أكثر على الجوانب المالية ، إلا أن الغاية منها تخفيف حدة المؤثرات الخارجـــة عن سيطرة المؤسسة .

لهذا ، فالمجهودات التي بدلت و تبدل في سبيل التحسين النسبي لمحيط المؤسسات أدت إلى تنامي عددها والتي وصلت إلى 711832 مؤسسة مصغرة ، صغيرة و متوسطة مع نهاية سنة 2012 ، وذلك حسب تصـــريحات هيئات التسجيل "السجل التجاري" وكذا التصريحات لدى " الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي " ، حيـــث أنشاء منها 55144 مؤسسة خلال سنة 2012 ، ويضاف إليها المؤسسات التي تم إعادة الإعتبار لها و البـــالغ عددها 5876 مؤسسة ، إلا أن هذا لا يعني أنها في معزل عن تعرضها لبداية مرحلة وصولها إلى إشهار إفلاســـها لعدم قدرتها على دفع التزاماتها عند مواعيد إستحقاقها ، فقد تم شطب حوالي 8482 مؤسسة خلال نفس السنة، وننوه إلى أن هذا العدد لا يشمل كل المؤسسات و إنما يقتصر على تلك التي تقدمة بطلب الشطب ، بينما التي لم تقم بهذا الإجراء فهي أعلى بكثير خاصة مؤسسات المهن الحرة (الموثقين ، المحامين ، الأطباء ، المهندسين المعماريين وغير ذلك) كونهم غير ملزمون بالتسجيل في السجل التجاري ، كما أن الوصول إلى هذه الوضعية لـــيس نتـــاج اللحظة ولكن تنجم عن تفاعل العديد من العوامل والمحددات عبر فترات زمنية تطول أو تقصر حسب طبيعة نشاط المؤسسة وقطاعاتها الإقتصادية .

وعليه فقد تم الأخذ بتأثير هذه العوامل بشكل عام من خلال صياغة نماذج تمكن من التنبؤ بالفشـــل قبـــل حدوثه ، إذ يعتبر كل عامل على أنه مفسر لجانب محدد من جوانب فشل المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة ،

وبالإعتماد على منهج التحليل النوعي في جمع ، فرز و معالجة البيانات المستقاة من عينة الدراسة و الـــتي تم مـــن خلالها تقدير النماذج بإستخدام الإنحدار اللوجستي في تفسير العلاقة بين متغيرات العوامل و متغير الإستجابة الذي يأخذ قيمة الواحد الصحيح عندما تكون المؤسسة فاشلة و القيمة صفر عندما تكون غير فاشلة ، وبناءا عليه فقد تمكنا من بناء نموذجين للتنبؤ بالفشل ، يحاول النموذج الأول التنبؤ بفشل المؤسسة التي لها خصوصيات وسمـــات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بينما النموذج الثاني فيمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة حسب معيار الحجم ، مما يعني أن هذا الأخير يأخذ بعين الإعتبار تصنيف المؤسسة سواء كانت مصغرة ، صغيرة أو متوسطة .

النتائج المتوصل إليها :

كان الهدف من هذا البحث التحقق من إمكانية تقدير نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بإستخدام تحليل الإنحدار اللوجستي ، ليس من خلال البيانات التي تتضمنها السجلات و الوثائق المحاسبية و إنما بواسطة البيانات المقطعية الأحادية من خلال الإستعانة بأحد أدوات جمع البيانات من مصادرها الأولية ، حيث تم الإعتماد على أداة الإستبانة كونها أكثر موائمة للحصول على البيانات المطلوبة من عينة شملت 217 مؤسسة مصغرة ، صغيرة ومتوسطة ، فبعد القيام بعملية المعالجة و التحليل تم تسجيل النتائج التالية :-

1. تم الكشف عن وجود تأثيرات ذات أهمية نسبية عالية لعوامل الفشل (الهيكلة المالية ،الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، الدعم و المرافقة ، المؤثرات الخارجية) بصفة مستقلة وكلا على حدا ، وبالتالي تم إعتبارها كمؤشرات تساعد على التنبؤ بفشل المؤسسة ذات الظروف المماثلة للعينة المختبرة ؛
2. فيما يخص التأثيرات المتفاعلة لعوامل الفشل فقد بينت النتائج إلى أن هناك دلالة إحصائية للمحددات مجتمعة ، ولا يمكن الإستغناء عن أي منها ، وفي ذات السياق لاحظنا تباين في درجة أهمية هذه المحددات، وذلك بالإعتماد على معيار المتوسط الحسابي لكل منها ، حيث أن المحدد الأكثر أهمية كان فيما يتعلق بالجوانب الإدارية ثم تلا ذلك محدد الموارد البشرية وذلك بقيمة المتوسط لكل منهما على التوالي (2,52) و (2,48) ، بينما المراتب الثلاثة الموالية فقد كانت من نصيب المؤثرات الخارجية بمتوسط حسابي (2,36) ، محدد السياسات التسويقية بـــ (2,35) ثم محدد المرافقة و الدعم بـــ (2,33) ، أما بالنسبة للمحددين اللذين جاءا في أخر إهتمام أفراد العينة من حيث التأثير على فشل المؤسسات كانت للهيكلة المالية ثم يليه المسائل المتعلقة بالجوانب الفنية ؛
3. تم التوصل من تحليل البيانات إلى صياغة نموذج يمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية التي لها ذات الخصوصية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وذلك وفق الصيغة التالية :-

$$\log\left(\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right) = 75.93 - 4.04x_1 - 3.74x_2 - 6.28x_3 - 4.68x_4 - 4.42x_5 - 4.86x_6 - 5.01x_7$$

حيث أن نسبة التنبؤ الصحيحة لوضعية المؤسسة على أنها فاشلة بلغت 91.0% ، بينما نسبة التنبؤ بوضعية المؤسسة غير الفاشلة تعادل 90.6%، أما نسبة التصنيف الكلية للنموذج في التمييز بين وضعية المؤسسة الفاشلة و المؤسسة غير الفاشلة بالنسبة لعينة الدراسة فقد بلغت 90.8% ، و هي تشير إلى قوة عالية لنموذج الإنحدار اللوجستي المقدر في التنبؤ بوضعية المؤسسة لحالات أخرى جديدة خارج عينة الدراسة ؛

4. تؤكد النتائج المتوصل إليها ما أدلى به Poston بأنه لا يمكن للباحث أن يقرر مقدار الخطأ المقبول ومقدار الخطأ غير المقبول خاصة في حالة الأحداث النادرة ، وعليه فإنه يري أن الباحثين المهتمين بإختبار النظريات عليهم الإعتماد أكثر على إحصاءات جودة المطابقة و التي سبق عرضها ، أما الباحثون المهتمون بمدى دقة النموذج الإحصائي وقدرته على التنبؤ بالمتغير التابع ، فإن جداول التصنيف تقدم لهم فحوصات جيدة يمكن الإعتماد عليها ؛

5. كما تم التوصل من خلال إعادة صياغة نموذج الإنحدار اللوجستي يأخذ بتأثيرات حجم المؤسسة إلى النموذج المصاغ بالعلاقة التالية :

$$\log\left(\frac{\hat{P}}{1-\hat{P}}\right) = 74.46 - 4.10x_1 - 3.77x_2 - 6.30x_3 - 4.62x_4 - 4.36x_5 - 4.89x_6 - 5.01x_7 + 1.55D_1 + 1.214D_2$$

أما بالنسبة لإختبار جودة التصنيف لهذا النموذج فقد بلغت نسبة التنبؤ الصحيحة لوضعية المؤسسات المصغرة، الصغيرة أو المتوسطة على أنها مؤسسة فاشلة 89.9% ، بينما نسبة التنبؤ بوضعية المؤسسة غير الفاشلة 89.8%، أما نسبة التصنيف الكلية للنموذج في التمييز بين وضعية المؤسسات المصغرة ، الصغيرة أو المتوسطة الفاشلة والمؤسسات المصغرة ، الصغيرة أو المتوسطة غير الفاشلة بالنسبة لعينة الدراسة وصلت إلى 89.9% وهي تشير إلى قوة عالية لنموذج الإنحدار اللوجستي المقدر في التنبؤ بوضعية المؤسسة لحالات أخرى جديدة .

6. يمكن النموذج الأخير من إشتقاق نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسة المصغرة ، الصغيرة أو المتوسطة من خلال معيار حجمها وذلك على النحو الأتي :-

- **نموذج فشل المؤسسة المصغرة :**

$$\log it = 74.46 - 4.10x_1 - 3.77x_2 - 6.30x_3 - 4.62x_4 - 4.36x_5 - 4.89x_6 - 5.01x_7$$

- **نموذج فشل المؤسسة الصغيرة:**

$$\log it = 75.68 - 4.10x_1 - 3.77x_2 - 6.30x_3 - 4.62x_4 - 4.36x_5 - 4.89x_6 - 5.01x_7$$

- **نموذج فشل المؤسسة المتوسطة:**

$$\log it = 76.01 - 4.10x_1 - 3.77x_2 - 6.30x_3 - 4.62x_4 - 4.36x_5 - 4.89x_6 - 5.01x_7$$

7. تأكد الدراسة من أن لمعيار الحجم تأثير على إحتمالية فشل المؤسسة ، حيث كلما قل حجم المؤسسة كلما كان إحتمال فشلها أكبر و العكس صحيح ، إذ تنخفض إحتمالية الفشل في المؤسسات ذات الحجم الكبير ، ولعل أهم سبب يتمثل في قدرت هذا النوع من المؤسسات على إمتلاك إمكانيات أكبر في اللجوء إلى الأسواق المالية و تستطيع الاقتراض بشروط أيسر من تلك التي أقل منها حجما ؛
8. بالنسبة للجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل الإرتقاء بنسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تصل إلى المستوى المطلوب مقارنة مع ما قامت بإستحداثه من هيئات ومؤسسات تكفلية متخصصة ترافق هذه الفئة من المؤسسات ، ولعل مرد ذلك أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني إلى حد كبير من مشكلة ضعف الرسملة ، والتي مردها بالدرجة الأولى إلى ضعف إمكانيات التمويل المصرفي بسبب طبيعة الضمانات المطلوبة ، إلى جانب عدم توفر سوق مالية جزائرية ذات بدائل وصيغ تمويل تتماشى ومتطلبات تجسيد دعائم اقتصاد السوق، وبذلك فإن هياكل تمويل هذه المؤسسات مفروضة لا مخيرة .

والخلاصة التي يجب التأكيد عليها أن أغلب المؤسسات الكبيرة بدأت صغيرة ، وحتى إن لم تكن كذلك فإنها لا يمكن أن تستغني عنها في تنفيذ أنشطات كأنشطة المناولة مثلا ، كما أن الشيء الملاحظ هو أن أكثـــر مصـــادر التمويل التي تعتمدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قروض الأهل و المعارف إلى جانب اللجوء في العديد من الحالات إلى الإئتمان التجاري وهذا ما يؤكد قدرت هذه المؤسسات على التأقلم مع الظروف المحيطة بها .

التوصيات و المقترحات

في ضوء ما سبق عرضه في الجانبين النظري و التطبيقي من هذا البحث ، و في ظل النتائج التي أسفرت عنـــها الدراسة الميدانية ، يمكن تقديم بعض التوصيات و المقترحات التي نتوقع أن الأخذ بها سيعطي نتائج أفضل ، و بمـــا سيساهم في تحسين محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، وذلك من خلال النقاط المختصر التالية :-

- الإعتماد على المؤشرات بشقيها المالية و غير المالية في تقدير نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية بإعتبارهما يكملان بعضهما البعض ، فما يصعب ملاحظته أو تفسيره في الأول يكون ممكن بالنسبة للثاني و العكـــس صحيح ، وبالتالي فهي مؤشرات مساعدة لجميع الفئات المستخدمة للبيانات بما فيها المؤسسة نفسها للكشف المبكر بحدوث الفشل و من ثم التأثير على إستمراريتها ، ولتجنب تلك الفئات الأضرار المادية و المعنوية التي قد تنجم عن ذلك الفشل ؛
- تغيير أساليب و إجراءات التمويل المتبعة من أجل الرفع من حرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وذلـــك بإتاحة الفرصة للمفاضلة بين البدائل التمويلية ، لاسيما تلك التي تقدمها البنـــوك الإســـلامية كالمرابحـــة ، المشاركة ، بيع السلم وغيرها من البدائل التي تتيحها هذه البنوك ؛

- إيجاد بعض صيغ التمويل المتلائمة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل رأس المال المخاطر ، الذي شـــهد اتساع كبير في الدول المتطورة ، حيث تكون المخاطر متقاسمة بين المؤسسة و المقرض مع وجود مصـــاحبة جادة للمشاريع الاستثمارية من قبل المقرضين، وفي هذا الشأن يجب تحفيز المؤسسات المالية على الاستثمار في هذا المجال ؛
- وضع محفزات جبائية للمستثمرين والمدخرين من أجل استقطاب إدخار العائلات و توجيهه مباشرة لتمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يستدعي الأمر هنا وضع الآليات الضرورية من أجل تحقيـــق هذا المسعى ؛
- استحداث قاعدة بيانات على المستوى الوطني بالتنسيق مع وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار وشركات الإتصالات و الديوان الوطني للإحصاء ، هيئات التسجيل (الســـجل التجـــاري) وهيئات التصريح (الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي) ، تشمل البيانات الضرورية للمؤسسات بهـــدف تزويد الجهات المستفيد منها بالمعطيات اللازمة للاستدلال على وضعيتها عند متابعتها ؛
- ضرورة إلزام البنوك بتمويل المشروعات بضمان الجدوى الإقتصادية للمشروعات أو من خلال معدلات فائدة مخفضة ؛
- الحفاظ على مستوى معين من الشفافية ، بحيث يتم إبلاغ الأعوان الإقتصادية بالتعديلات التي تطـــرأ علـــى المؤسسة لتجنب حدوث فشل معدي للدائنين ؛
- التخفيف من حدة الفشل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب أن يكون التسيير فيها من خلال الأسلوب النظامي الذي يعتبر المؤسسة نظام متكامل له علاقة مع المحيط بحيث يعمل بشكل تفاعلي معه ؛
- إعادة النظر في القوانين و اللوائح المتعلقة بإستمرارية المؤسسات ، و تطويرها بشكل يساعد على فهم أوسع لضرورة تقييم إستمرارية المؤسسات وصولا إلى نسبة إلتزام كاملة بذلك ؛
- إستمرار الدراسات البحثية فيما يتعلق بموضوع فشل ، تعثر ، إفلاس المؤسسة الإقتصادية من خلال أطراف ذات علاقة بذلك ، من مستخدمي البيانات المالية ، المستثمرين ، المقرضين وغيرهما ؛
- التوصية بإستخدام مثل هذه النماذج من قبل مسيري و متخذي القرارات الإستثمارية و التمويليـــة بهـــدف التعرف على موطن الخلل التي تواجه المؤسسة ، ووضع الحلول والخطط المستقبلية لمعالجتها ،كإجراء وقائي ؛
- خلق هيئة مراقبة فعلية للهيئات الداعمة وعدم الإكتفاء بعملية منح الإعانات المادية دون المحاسبية ، وعليـــه نقترح في هذا الصدد أن تتكفل الهيئة المستحدثة بعملية إقتناء الأصول الثابتة و المنقولة وعدم الإكتفاء بعملية ضخ الأموال للذين تم قبول إستفدتهم بشكل إداري صرف ؛

- ضرورة تحديد المجالات و القنوات الإستثمارية الأكثر أمنا و أقل خطورة ، و من جهـــة أخـــرى التوجـــه للإستثمارات التي ليست مشبعة في الإقتصاد الوطني خاصة المجال الإنتاجي ؛
- إجراء برامج تواصلية بين الجهات الوصية (غرفة التجارة ، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الإستثمار وغيرها) و الشباب في الجامعات و المعاهد و المدارس و مراكز التكوين ، إلى جانب تحفيز و تشجيع الشباب من خلال توليد الرغبة في إقامة المشاريع الخاصة بإتاحة الفرص ، وتمكينهم من لقاءات مع رجال الأعمال و أصحاب المشاريع الناجحة لإعطاء تجاربهم .

أفاق البحث

من خلال محاولتنا للإجابة على إشكالية بحثنا المتمثلة في تقدير نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصـــادية مـــع تركيز الدراسة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، وذلك بالإعتماد على بيانات مقطعيـــة أحاديـــة لمجموعة من المحاور أعتبرت كمحددات أساسية لفشل المؤسسة من خلال النتائج التي أسفرت عنها الإختبـــارات الإحصائية ، و التي أثبتت أنها ذات دلالة إحصائية قوية لذلك تم إعتمادها كمتغيرات توضيحية لوضعية المؤسسة ، وعليه فقد تم تحليل هذه المتغيرات بإستخدام تحليل الإنحدار اللوجستي ، حيث تمكنا من خلاله من تقدير نمـــاذج للتنبؤ بفشل المؤسسة ، البعض منها يأخذ بتأثير حجم المؤسسة على إحتمالية فشلها ؛ وعليه فقد كان من الممكن التعرض لذات الموضوع من وجهات نظر أخرى و بإستخدام أساليب و أدوات مغايرة ، كأن يتم تقدير نمـــوذج للتنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية بإستخدام التحليل التمييزي ، تحليل الشبكة العصبية ، كما يمكن اللجوء إلى المزج بين المتغيرات الكمية و المتغيرات الوهمية في تقدير نماذج التنبؤ بالفشل تشمل فترات زمنية تتجاوز الخمس سنوات، ذلك أن معظم المؤسسات التي تم إقرار تصفيتها تتصف عادة بتحقيق خسائر في السنوات القريبـــة مـــن تـــاريخ تصفيتها ، إلى جانب أن تسليط الضوء على تقييم الهيئات وبرامج الدعم له دور في تخفيف العبء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما فيما يتعلق بالجوانب المالية ؛

و في الأخير أرجوا أن تساهم هذه الدراسة و لو بقدر قليل في توضيح الصورة عـــن مســـببات فشـــل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، كما نأمل أن نكون قد وفقنا في الإلمام بجوانـــب الإشـــكالية الـــتي تم طرحها، وفي النتائج و التوصيات التي أدرجت في هذه الخاتمة .

ولله الحمد أولاً و آخراً .

قائــمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. إسماعيل السيد " **أساسيات في بحوث التسويق مدخل منهجي و إداري** " الدار الجامعية – الإسكندرية ، مصر، 2000 .
2. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي " **التسيير المالي : الإدارة المالية** " دار وائل للنشر و التوزيع - عمان ، الأردن ، 2006 .
3. إياد عبد الفتاح النسور " **أساليب التحليل الكمي**" دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان ، الأردن ، 2011 .
4. بشير العلاق ، محمود جاسم الصميدعي " **أساسيات التسويق الشامل و المتكامل** " دار وائل للنشر و التوزيع- عمان ، الأردن ، 2004 .
5. ثابث عبد الرحمن أدريس " **بحوث التسويق أساليب القياس و التحليل و إختبار الفروض** " الدار الجامعية – الاسكندرية ، مصر ، 2003 .
6. جودة محفوظ " **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS** " دار وائل للنشر و التوزيع - عمان ، الأردن ،2008.
7. حمزة محمود الزبيري " **التحليل المالي : تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع - عمان ، الأردن ، ط2 ،2011 .
8. رابح خوني ، رقية حساني " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها** " إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة ، مصر ، 2008 .
9. ربحي مصطفى عليان "**طرق جمع البيانات و المعلومات لأغراض البحث العلمي**" دار الصفاء للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن ، 2009 .
10. الزبيري حمزة محمود " **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** " الوراق للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن ، 2002 .
11. زغيب مليكة ؛ بوشنقير ميلود " **التسيير المالي حسب البرامج الرسمي الجديد** " ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010
12. سامح طلعت غراب "**معايير قياس و علاج التعثر المالي**" منشأة المعارف جلال حزي وشركاه – الإسكندرية ، مصر ، 2009.
13. شاكر نبيل عبد السلام " **الفشل المالي للمشروعات : التشخيص ، التنبؤ، العلاج ، منهج التحليل**" دار النهضة العربية-القاهرة ، مصر ، 1989.
14. شفيق العتوم " **طرق الإحصاء تطبيقات إقتصادية و إدارية باستخدام SPSS** " دار المناهج للنشر و التوزيع - عمان ، الأردن ، 2004 .
15. طارق عبد العال حماد "**دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية** " الدار الجامعية- الإسكندرية ، مصر ، 1998.
16. عاطف عدلى العبد ،زكي أحمد عزمي " **الأسلوب الإحصائي و إستخداماته في بحوث الرائ العام** " دار الفكر العربي- القاهرة ، مصر ، 1999 .
17. عبد السلام أبو قحف " **التسويق مدخل تطبيقي** " دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية ، مصر ، 2002 .
18. عبد الفتاح دويدار " **طرق و أساليب البحث العلمي** " دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر – الإسكندرية، مصر ، 2011 .
19. عبد القادر محمد عبد القادر عطية " **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق** " الدار الجامعية- الإسكندرية ، مصر، 2004 .
20. عبد الله فلاح المنيزل ، عايش موسى غرايبة " **الإحصاء التربوي تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية** " دار المسيرة ، مصر ، 2006 .
21. عبد المجيد البلداوي " **أساليب البحث العلمي و التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS** " دار الشروق للنشر – عمان ، الأردن ، 2005 .
22. عصام الدين أمين أبو علفة " **المعلومات و البحوث التسويقية** " طيبة للنشر و التوزيع- الإسكندرية ، مصر ، 2002 .
23. فايز جمعة النجار و أخرون " **أساليب البحث العلمي : منظور تطبيقي** " دار الحامد للنشر و التوزيع – عمان ، الأردن ، 2009 .

24. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد " **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية**" مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ، مصر ، 2005 .

25. مؤيد الدوري ، نور الدين أوزناد " **التحليل المالي باستخدام الحاسوب** " ، دار وائل للنشر - عمان، الأردن ، 2009 .

26. مؤيد الفضل" **الأساليب الكمية و النوعية في دعم قرارات المنظمة**" دار الوراق للنشر و التوزيع - عمان ، الأردن ، 2008 .

27. مبارك لسلوس " **التسيير المالي** " ديون المطبوعات الجزائرية - بن عكنون ، الجزائر ، 2004 .

28. محسن أحمد الخضيري، "**الديون المتعثرة :الظاهرة ، الأسباب ، العلاج**" إيتراك للنشر والتوزيع – القاهرة ، مصر ، 1996 .

29. محمد الصيرفي " **إدارة المال وتحليل هيكله** " دار الفكر الجامعي - الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 2006 .

30. محمد عبد العال النعيمي ، عمار عادل عناب " **إستخدام الطرق الإحصائية في تصميم البحث العلمي**" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان ، الأردن ، 2011 .

31. محمد عبيدات " **بحوث التسويق الأسس المراحل و التطبيقات** " دار وائل للنشر – عمان ، الأردن، 2000 .

32. محمد مطر "**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني : الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية**" دار وائل للنشر و التوزيع - عمان الأردن ، ط2 ، 2006 .

33. مدني بن شهرة "**الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل : التجربة الجزائرية** " دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان ، الأردن ، 2009.

34. مصطفى خلف عبد الجواد " **الإحصاء الاجتماعي المبادئ و التطبيقات** " دار المسيرة للنشر- عمان ، الأردن ،بدون سنة نشر .

35. مصطفى محمود أبو بكر ، محمد فريد الصحن " **مدخل تطبيقي لفعالية القرارات التسويقية** " الدار الجامعية – الإسكندرية ، مصر ، دون سنة النشر.

36. نبيل جواد " **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع – بيروت ، لبنان ، 2007 .

37. وليد إسماعيل السيفو ، وآخرون " **أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي** " الأهلية للنشر و التوزيع- عمان ، الأردن ، 2006.

38. أحمد جميل " **ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية**" مقال على مجلة المعارف الصادرة عن جامعة البويرة - الجزائر ، العدد 08 ، 2010 .

39. بهاء عبد الرزاق قاسم "**تحليل أثر بعض المتغيرات في الإصابة بمرض اللثة بإستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي**" مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة البصرة ، العراق ، المجلد 07 العدد 27 ، 2011 .

40. جمال عمورة " **ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للاندماج في ظل التحولات العالمية** " مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 28، 2006، مجلة الكترونية على موقعها ،www.ulum.nl .

41. سليم بن يوسف " **أهمية و دور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية** " مقال على الرابط : http://smefinancial.wordpress.com/2009/05/01/

42. الشريف ريحان " **التعثر المالي : المراحل ، الأسباب و الطرق وإجراءات المعالجة** " مجلة التواصل - جامعة عنابة ، الجزائر ، العدد 15 ، 2005 .

43. الشريف ريحان ، لعيوني زوبير " **النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس المؤسسة و مدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية**" مجلة التواصل - جامعة عنابة ، الجزائر ، العدد 20 ، ديسمبر 2007 .

44. طلاع محمد الديحاني "**دراسة لنموذج ألتمان للتنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على الشركات المساهمة الكويتية**" مجلة الإقتصاد و الإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، العدد 08 .

45. عبد العزيز الدغيم و أخرون " **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**" مجلة علمية صادرة عن جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية) - دمشق ، سوريا ، المجلد 28 العدد 03 ، 2006 .

46. عدنان غانم ، فريد خليل الجاعوني" **إستخدام تقنية الإنحدار اللوجستي ثنائي الإستجابة في دراسة أهم المحددات الإقتصادية و الإجتماعية لكفاية دخل الأسرة** "مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، الأردن ، المجلد 27 العدد الأول ،2011

47. علي شاهين ، جهاد مطر " **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين :دراسة تطبيقية** " مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) – غزة ، فلسطين ، مجلد 25 ، 2011 .

48. فهمي مصطفى الشيخ " **التحليل المالي** " رام الله ، فلسطين ، 2008 ، كتاب إلكتروني على الموقع :
http://smefinancial.files.wordpress.com/2009/05/financial-analysis1.pdf

49. محمد زيدان " **الهياكل و الآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، الجزائر ، العدد 07، 2008 .

50. مصطفى الخواجة "**مقدرStien اللوجستي (دراسة محاكاة)**" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية – مصر ، المجلد 47 العدد رقم 01 ، 2010 .

51. منير إبراهيم صالح هندي "**التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر**" المجلة العلمية لكلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة قطر ، العدد الثاني ، 1991 .

52. الموقع الإلكتروني لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : http://www.fgar.dz

53. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار " **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية** " مجلة تنمية الرافدين- جامعة الموصل ، العراق ، العدد 100، مجلد 32 لسنة 2010 .

54. أحمد طرطار، منصر عبد العالي "**دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة مقاولة انجاز الأشغال العمومية ERTP– تبسة)**"، ورقة مقدمة إلى فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية ، بجامعة سوق أهراس– الجزائر ، يومي22 ،23 ماي 2012 .

55. اعصام محمد البحيصي " **نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة:دراسة إستطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة** " ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي ، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية- غزة ، أيام 13-15 /2006/02 .

56. بن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام " الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في القضاء على البطالة " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 /2006/04

57. بوزيان عثمان "**قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : متطلبات التكيف و آليات التأهيل**" ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف - الجزائر ، يومي 17-18 أفريل 2006 .

58. العايب ياسين "**دراسة و تحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري**" ورقة بحثية مقدمة إلى فعاليات الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة –الجزائر ، يومي 18 و19 أفريل 2012 .

59. محمد عبد الحافظ البغدادي "**إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية** " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الإداري الثالث ، الجمعية السعودية للإدارة ، المملكة العربية السعودية ، 1426هـ .

60. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 77 ، الباب الأول ، 15 ديسمبر 2001

61. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** /العدد 47 ، الاربعاء 11 صفر عام 1415 هـ الموافق 20 يوليو سنة 1994 م .

62. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** /العدد 13 ، بتاريخ 25 ذو الحجة عام 1426 هـ الموافق 26 فبراير سنة 2003 م.

63. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** /العدد 06 ، بتاريخ 25 ذو الحجة عام 1426 هـ الموافق 25 جانفي سنة 2004 م .

64. المادة 1و2 من مرسوم التنفيذي رقم 94-188 مؤرخ في 26 محرم1415 الموافق لـ6 يوليو1994 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة .

65. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** /العدد 52 ، 27 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 11سبتمبر 1996 .

66. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** /العدد 06 ، 25 يناير سنة 2004 م ، من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 .

67. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** /العدد 74 ، 8 رمضان عام 1423 هـ الموافق 13نوفمبر سنة 2002 م .

68. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، المادة 06 من مرسوم رئاسي رقم 04-134 /العدد 27 ، 28 أبريل سنة 2004.

69. المادة 183 من القانون 90-10 الصادر في 14أفريل 1990 و **المتعلق بالنقد و القرض .**

70. المادة 38 من المرسوم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 **المتعلق بترقية الإستثمار .**

71. الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 **المتعلق بتطوير الإستثمار .**

72. **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، وثيقة عمل رقم :42/DGVSEES/2012 ، العدد 20

73. حوري زينب " **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية : دراسة تطبيقية بإستخدام التحليل التمييزي**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، عمل غير منشور ، جامعة منتوري – قسنطينة ، دفعة 2005-2006 .

74. الشريف الريحان " **أهمية و أساليب التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية : حالة البنوك التجارية** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، عمل غير منشور ، جامعة باجي مختار-عنابة ، الجزائر ، 2007 .

75. العايب ياسين " **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، عمل غير منشور ، جامعة منتوري – قسنطينة ، دفعة 2010-2011 .

76. قريشي يوسف " **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة ميدانية** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، عمل غير منشور ، جامعة الجزائر ، 2005 .

77. شادي إسماعيل التلباني **"دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجيستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الإقتصادية و الديموغرافية المؤثرة على معرفة و إتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية : نموذج مقترح ودراسة تطبيقية مقارنة "** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء التطبيقي ، عمل غير منشور ، جامعة تلمسان- الجزائر ، 2011-2012 .

78. عادل بن أحمد بن حسن بابطين **"الإنحدار اللوجستي و كيفية إستخدامه في بناء نموذج التنبؤ للبيانات ذات المتغيرات التابعة ثنائية القيمة"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء و البحوث ، عمل غير منشور ، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية،1430/1429هـ (2009).

79. هلا بسام عبد الله الغصين **"إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات :دراسة تطبيقية على قطاع المفاولات في قطاع غزة "** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال ، عمل غير منشور ، الجامعة الإسلامية - غزة ، فلسطين ،2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

80. A.A.Rodriguez "**Logistic regression and world income distribution**" IAER ,MAY 2001,VOL 7 , NO 2 ,P236 .
81. A.Agresti " **An Introduction to Categorical Data Analysis**" wiley series in probability and ststistics ,2nd édition john wiley sons, INC publication ,1996 .
82. A.F. Atiya " **Bankruptcy Prediction for Credit Risk Using Neural Networks : A Survey and New Results**" Iee transactions on neural networks, VOL. 12, NO. 4, JULY 2001.
83. B. Adams " **accepté pour l'analyse de qualité**" paris ,2010, P21 – http://www.raigard.com/vb/showthre- ad.php?t=193 le 04/07/2012 à10:56
84. C. Gaganis, M. Doumpos" **Probabilistic neural networks for the identification of qualified audit opinions** " expert systems with Applications, Vo.32, No.1 ,2007 .
85. C. Marmuse " **Stratégie de redressement d'entreprise** " édition Vuibert, Paris,1990 .
86. C.Gourierou " **théorie des sondages** "2éme édition économic, paris, 1981 .
87. D.Gujarati, "**Basic Econometrics**" MC Graw-Hill Inc ,3rd édition, New York .
88. E.Altman and P.Narayanan "**Business Failure ClassificationModels**" New York, Prentic-Hall.1997 .
89. G. Saporta" **Probabilités analyse des données et statistique**" 2eme édition chini, Paris,1990 .
90. G.Grimler "**Presentation et mise en œuvre de modéles de regression qualitatifs** " INSEE , 1996 .
91. H. Kamel " **Le Diagnostic Financier** " edition Es-Salem, Alger, 2001, P33.
92. H.Morin " **Théorie de l'échantillonnage** " les presses de l'université laval canada, 1993.
93. I.E. Altman and T.P McGough " **Evaluation Company as a Going Concern** " The Journal of Accountancy 138 No 6 , 1974, p52.
94. J. Argenti " **Corporate collapse the causes and symptoms** " Hohn wiley and sons, New York , 1979 .
95. J. Argenti " **Trajectory of corporate collapse** " Journal of Accounting Research, Spring , 2003 .
96. J.F.Baigne " **dynamique de redressement d'entreprise** " éd d'organisation, Paris, 1986
97. J.L.Giannelloni " **Etudes de marché** " librairie vuibert 2éme édition ,2001 .
98. K. Hamdi " **Comment Diagnostique et Redresser une Entreprise** " Rissalah , Alger, 1995.
99. L.Chambadal " **statistique textuelle** " édition PUF, paris , 2003 .

100. M. Lamine & B. Abassi "**restructuration et mise a niveau d'entreprise: guide méthodologique**", ministère de l'industrie onudi alger, 2003 , P80.

101. M.A.Dussaix et J.M.Grosbra " **Les sondage principes et méthodes** " 1er édition universitaires de France , 1993 .

102. M.Blum " **Failing Company Discriminate Analysis**" Journal of Accounting Research , 1974 .

103. P.Amerein " **etudes de marché** " nathan , 2000 .

104. R. Pearl , L. J. Reed "**On The rate of Growth of the population of the United states since 1790 and Mathematical Representation** " National Academy of Sciences,NO 6,2004.

105. ST-PIERRE Josée " **La gestion financière des PME Théories et pratiques** " PUQ , Québec, 1999 .

106. T.Fawcett "**An introduction to ROC Analysis**" Pattern Recognition , Letters 27 ,USA , 2006.

107. V.R. Krejcie & W.D. Morgan "**Determining sample size for reserarch Activities**" educational and psychological measurement ,1970 .

108. www.bankruptcyaction.com/ bankruptcyexemptions.htm

109. Y.Evard ,P.Bernard " **études et recherches en marketing** " Dunod paris,2000.

110. Ecotechnics "Enquête sur les obstacles du développement du secteur prive en Algérie " Alger 1999.

111. Etude de l'environnement des PME: Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes , Actes des assises Nationales de la PME , Alger, Janvier 2004 .

112. FPCI "Projet :Dispositife de Mise à Niveau " Ministère de l'industrie et de la restructuration,2000, Alger .

113. http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=31&Itemid=37

114. Bulletin d'information Statistique de la PME , SERIE Statistiques et Tableaux de Bord , Document de travail Réf. 42/DGVSEES/2012, édition 2011 , N20 .

115. Bulletin d'information Statistique de la PME , SERIE Statistiques et Tableaux de Bord ,Document de travail Réf.50/DGVSEES/2012 Données du1ersemesttre 2012 , N21 .

116. Bulletin d'information Statistique de la PME , SERIE Statistiques et Tableaux de Bord , Document de travail Réf. 55 /DGVSEES/2013, édition 2013 , N22

الملاحق

الملحق رقم (01) : جدول تحديد حجم العينة وفق طريقة Krejcie and Morgan

N	S	N	S	N	S	N	S	N	S
10	10	100	80	280	162	800	260	2800	338
15	14	110	86	290	165	850	265	3000	341
20	19	120	92	300	169	900	269	3500	246
25	24	130	97	320	175	950	274	4000	351
30	28	140	103	340	181	1000	278	4500	351
35	32	150	108	360	186	1100	285	5000	357
40	36	160	113	380	181	1200	291	6000	361
45	40	180	118	400	196	1300	297	7000	364
50	44	190	123	420	201	1400	302	8000	367
55	48	200	127	440	205	1500	306	9000	368
60	52	210	132	460	210	1600	310	10000	373
65	56	220	136	480	214	1700	313	15000	375
70	59	230	140	500	217	1800	317	20000	377
75	63	240	144	550	225	1900	320	30000	379
80	66	250	148	600	234	2000	322	40000	380
85	70	260	152	650	242	2200	327	50000	381
90	73	270	155	700	248	2400	331	75000	382
95	76	270	159	750	256	2600	335	100000	384

☚ علما أن N تمثل حجم المجتمع أما S فيمثل حجم العينة .

المصدر: شادي إسماعيل التلباني"**دراسة مقانة بين نموذج الإنحدار اللوجستي ونموذج إنحدار كوكس**" نقلا عن:-

V.R. Krejcie & W.D. Morgan " **Determining sample size for reserarch Activities**" educational and psychological measurement ,1970 .

الملحق رقم (02) : التصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

1- المرجع القانوني للتصريح

مرسوم تنفيذي رقم 03 – 374 مؤرّخ في 4 رمضان عام 1424 الموافق 30 أكتوبر سنة 2003، يتعلق بالتصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ رئيس الحكومة ،

– بناء على تقرير وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،

– و بناء على الدستور، لا سيّما المادّتان 85 –4 و125 (الفقرة 2) منه ،

– و بمقتضى القانون رقم 01–18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،لا سيما المادة 19 منه ،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 03-208 المؤرّخ في 3 ربيع الأوّل عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 03–215 المؤرّخ في 7 ربيع الأوّل عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-81 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1423 الموافق 26 فبراير سنة 2003 الذي يحدّد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-82 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1423 الموافق 26 فبراير سنة 2003 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 19 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد نموذج التصريح التشخيصي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المادّة 2 : يُودع التصريح التشخيصي للمؤسسات المعنية لدى مصالح الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حسب النموذج الملحق بهذا المرسوم.

المادّة 3 : لا تستفيد من تدابير الدعم المنصوص عليها في أحكام القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمذكور أعلاه إلاّ المؤسسات التي تودع تصريحا تشخيصيا مطابقا لهذا المرسوم.

المادّة 4 : في حالة تغيير النشاط أو مقر الشركة، فإنه يجب على المؤسسة المعنية بأحكام المادة 3 أعلاه، أن تودع تصريحا تشخيصيا جديدا في أجل شهر(1) بعد استيفاء الإجراءات.

المادّة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 4 رمضان عام 1424 الموافق 30 أكتوبر سنة 2003.

أحمد أويحيى

2- البيانات الأساسية للمؤسسة Renseignements sur l'entreprise

أ – اسم الشركة : .....
Nom de la société

ب – الطبيعة القانونية : .....
Forme juridique

ج – رأسمال الشركة : .....
Capital social

د – لقب و اسم المؤسسين : .....
..... Nom(s) et Prénom(s) de Fondateur(s)

.....

هـ – تاريخ الإنشاء : .....
Date de création

و – رقم القيد في السجل التجاري : .....
N°d'immatriculation au RC

ز – رقم التعريف الإحصائي : .....
Numéro d'identification statistique

ح – النشاط الرئيسي : .....
Activité principale
- نشاطات ثانوية ممارسة : .....
Activités secondaires exercées
ط – عنوان مقر الشركة : .....
Adresse du siège social
الهاتف (Tél) : ..... الفاكس (fax) : .....
البريد الإلكتروني (E-mail) : ..... الموقع الإلكتروني (Site web) : .....
ي – عنوان مقر وحدات الإنتاج .....
Adresse des unités de production
الهاتف (Tél) : ..... الفاكس (Fax) : .....
ك – نوع المنتوج أو الخدمات المقدمة : .....
Type de produits ou services offerts
ل – تاريخ بدء التصدير : .....
Date de début de l'exportation

3- الوضعية المالية للمؤسسة Situation financiére

أ – اسم بنك أو بنوك لديها حسابات المؤسسة : .....
Nom de (s) banque (s) domiciliatrice(s) des comptes de l'entreprise(s)
ب – القيمة المضافة (Valeur ajoutée) : .....
قيمة الاهتلاكات (Valeurs des amortissements) : .....
ج – نسبة الاهتلاكات (Taux des amortissements) : .....
د–الإعانات المتحصل عليها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة : .....
Subventions reçues au cours des trois dernières années
. إعانات التجهيز :.....
Subventions d'équipement
. إعانات الاستغلال :.....
Subventions d'exploitation
هـ – الاستثمارات المنجزة في ظل :
Investissements réalisés sous l'égide de l' :

OSCIP ☐
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ANDI ☐
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ ☐
وكالة التنمية الاجتماعية

ADS ☐
غيرها

Autres ☐

ضع علامة على الخانة المطابقة ⟸
cocher sur la case correspondante

للتوضيح : .....
(Précisez)

و – جدول الثلاث سنوات الأخيرة للموارد والاستخدامات
Tableau des ressources et des emplois des trois dernières années

200.....	200.....	200.....

1 – الموارد (Ressources)

- التمويل الذاتي (autofinancement)

. الاهتلاكات (amortissements)

. احتياطات (réserves)

– زيادات في رأس المال (augmentation de capital)

– اقتراضات (emprunts)

– تنازلات عن الأصول الثابتة (cession d'actifs immobilisés)

الدفوعات المكتسبة مقابل القروض (remboursements reçues sur prêts)

– انخفاض رأس المال العامل (diminution du fonds de roulement)

مجموع الموارد (Total des ressources)

2 – الاستخدامات (Emplois)

– اقتناء الأصول الثابتة (acquisitions d'actifs immobilisés)

– قروض ممنوحة (Prêts concédés)

– تسديدات الرأسمال (remboursements de capital)

– تسديدات القروض (remboursements d'emprunts)

– زيادة رأس المال العامل (augmentation du fonds de roulement)

مجموع الاستخدامات (Total des emplois)

4- هيكل رقم الأعمال حسب المنتوج Structure du C.A par type de produit

أ – نوع المنتوج (مليون دج) (خ ر HT) : .....

ب – الصادرات (مليون دج) (خ ر HT) : .....

5- التشغيل (السنوات الثلاث الأخيرة) Emploi

أ – إجمالي المستخدمين (Effectif total) : .....

* الدائمون (Permanents) : .....

* المؤقتون (vacataires) : .....

* الإطارات التقنية (Cadres techniques) : .....

* الإطارات الإدارية (Cadres Administratifs) : .....

ب – معدل التأطير (Taux d'encadrement) : .....

6- وسائل الإنتاج Moyens de production

أ – طبيعة التكنولوجيا : .....
(Type de technologie)

ب – وضعية أدوات الإنتاج (معدل الحياة) : .....
(Etat des moyens de production)

ج – نسبة الاستعمال (Taux d'utilisation) : .....

7- الأهداف قصيرة المدى Objectifs à court terme

أ – الشراكة : .....
(Partenariat)

- رأسمال الشركة : .....
(Capital social)

- التوزيع : .....
(Distribution)

– المهارة (savoir-faire) : .....

– غيرها (Autres) : .....

ب – التمثيل (Représentation) : .....

ج – تسويق المنتوج (Vente de produits) : .....

د – التوسع في الإنتاج (Extension) : .....

هـ – التكوين (Formation) : .....

و – غيرها Autres : .....

الملحق رقم (03) : نموذج تحكيم أداة الدراسة (الإستبانة)

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس -

كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

نموذج تحكيم إستبانة دراسة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

تحت عنوان :

دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية " حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "

تحية طيبة و بعد :

يشرفني أن أضع بين أيدي سيادتكم هذه الإستبانة ، وذلك بحكم تضلعكم في مجال التسـيير و الإدارة الماليـة بإبداء رأيكم حول قدرة محتواها في التعبير عن الجوانب الرئيسة التي يمكن أن تمثل إنذار مبكر بإحتمالية حـدوث الفشل في المؤسسة الإقتصادية بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بشكل خاص ، وذلك بهدف إقدامنا على محاولة بناء نموذج إحصائي نوعي بإستخدام الإنحدار تنائي الإستجابة (النموذج اللوجستي) للتنبؤ بذلك .

كما نرجوا أن تنال إهتمامكم في تقدير مدى موائمتها لتحقيق الهدف منها مقدرين وشاكرين حسن تعاونكم ، هذا و نتشرف بالتعريف بإسمكم الكامل و الجهة التي تنتمون إليها بهدف إدراجكم في قائمة السادة و السيدات المحكمين لهذه الإستبانة (الدكتور : .....، جامعة .....) .

وشكـــــــــــــــــــرا

الباحث : طويطي مصطفى ، جامعة البويرة

kaizen1982@gmail.com

الجزء الأول : المتغيرات الوسيطة (الخصائص الديمغرافية للمستقصى منه)

يتم في هذا الجزء تقديم قائمة من الأسئلة (العبارات) التمهيدية و المتعلقة بالخصائص الديمغرافية ، لكن الهدف الأساسي منها هـــو إختيار العبارات التي تملك تأثير غير متوقع على العلاقة بين فشل المؤسسة و الأبعاد المكونة له ، لهذا يرجى منكم إختيار العبـــارات التي تعتقدون أنها تعمل على تعديل هذه العلاقة ، وذلك بوضع الإشارة (X) أمام العبارة المناسبة فقط .

العبارات	الخيارات	الملاحظة	
		مؤثر	غير مؤثر
الجنس	ذكر ؛ أنثى		
السن	من 19 إلى 30 سنة ؛ من 31 إلى 40 سنة ؛ من 41 إلى 50 سنة ؛ أكثر من 50 سنة .		
المستوى التعليمي	أقل من الثانوي ؛ ثانوي ؛ بكالوريا ؛ جامعي ؛ دراسات عليا		
الحالة الإجتماعية	أعزب ؛ متزوج		
صنف المؤسسة (عدد العمال)	**مؤسسة مصغرة** (أقل من 10 عمـــال)؛ **م.صـــغيرة** (مـــن 10 إلى 49 عامل)؛ **م.متوسطة** (من 50 إلى 250 عامل) .		
عمر المؤسسة	تاريخ بداية النشاط ..... سنة (سؤال مفتوح)		
إطار إنشاء المؤسسة	في إطار خاص ؛ في إطار ANSEJ ، في إطار ANGEM ، في إطار CNAC ، في إطار ANDI ؛ إطار أخر .		
مقترحات أخرى إن أمكن			
.....	.....		

الجزء الثاني : المتغيرات المستقلة (أبعاد الفشل)

يتم في هذا الجزء تقديم قائمة من الأسئلة (العبارات) و المتعلقة بالجوانب الرئيسة التي يمكن أن تمثل إنذار مبكر بإحتمالية حـــدوث الفشل في المؤسسة الإقتصادية ، ومن أجل أغراض البحث فقد تمثلت هذه الجوانب في المحاور التالية :

- **محور الجوانب الإدارية :** يركز هذا الجانب على الأبعاد التسييرية للمؤسسة من تخطيط ، تنظيم ، توجيه وقيادة ، رقابة ومـــدى كفاءة وتمكن القائمين عليها للوصول بها إلى الأهداف المنشودة في ظل الظروف و الإمكانيات و الموارد المتاحة ؛

- **محور الموارد البشرية :** يهتم بجانب كفاءة العناصر البشرية للمؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صـــنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم ؛

- **محور الموارد الفنية :** يهتم هذا المحور بقدرة المؤسسة على استغلال إستثماراتها بشكل أكثر فعالية ؛

- **محور السياسات التسويقية :** يهتم هذا المحور بمدى قدرة المؤسسة على وضع آليات لتصريف ما تقدمه إلى أسواقها ، والعمـــل على إكتشاف نقاط القوة و الضعف على المستوى الداخلي و التمكن من التعرف على الفرص و التهديـــدات علـــى المســـتوى الخارجي وذلك بإمتلاك نظام إستخبارات فعال ؛

- **محور الهيكلة المالية :**يشمل الأموال الضرورية لسير نشاط المؤسسة الذي يتمثل أساسا في القدرة على تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة ؛

- **محور المرافقة و الدعم :** يشتمل على الجانب المتعلق بالدعم و المرافقة التي تقدمها الأجهزة والهيئات الحكومية المتكفلة بهذا الجانب كإستراتيجية حكومية لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

- **محور المؤثرات الخارجية :** يهتم هذا الجانب بمجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها والخارجة عن سيطرة المؤسسة والتي تربطها علاقة تأثير و تأثر مباشرة، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي يفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيض من حدتها .

وبناءا عليه فقد طلب من المجيبين وضع العلامة (X) بمحاذاة كل عبارة أدناه و تحت المقياس المناسب حسب ما يتطابق مع ما يعتقدونه بإتجاه الموضوع :

عديمة الأهمية	غير هامة	لا أعرف	ذات أهمية	هامة جدا
(2-)	(1-)	(0)	(1)	(2)

أما العبارات فيوضحها الجدول التالي :

المتغير	العبارات	وضوح العبارة		الإنتماء للمجال		الملاحظات
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
الهيكلة المالية	ضعف مقدرات المؤسسة بما يمكنها من الحصول على التمويل اللازم من مختلف المصادر المتاحة					
	عجز المؤسسة على تحصيل ديونها في تواريخ استحقاقها					
	التوسع في استخدام الائتمان التجاري (الشراء بالأجل) لتمويل المشتريات					
	المبالغة في المصروفات خاصة الإدارية بما لا يتناسب مع الإيرادات المحققة					
	مواعيد إستحقاق الإلتزامات أسرع من مواعيد تحصيل الإيرادات المؤسسة					
	تزايد مضطرد في حجم الديون من خلال طلب تسهيلات جديدة غير مبررة					
	المستوى المرتفع للسيولة يقود إلى حدوث إنخفاض في تحقيق المؤسسة لأرباح					
	مدى الملائمة بين مصادر التمويل من حيث الفترة و التوظيفات (متداولة ، ثابت)					
	اللجوء إلى إجراءات المحاسبة الإبداعية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة كتضخيم القيمة الرأسمالية خاصة العقارية بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية					
	إرتفاع تكاليف التمويل مقارنة بالعائد المنتظرة منها					
	عدم التوازن بين نمو إلتزامات المؤسسة و قدرتها على تحقيق التدفقات نقد من عمليتها					
	اللجوء إلى الإقتراض من أجل تسديد الديون المستحقة أو المطالبة بتأجيل سدادها في تواريخ لاحقة					
	التنازل عن جزء من الأصول للوفاء بالإلتزامات المستحقة الدفع					
	☚ **هل لديكم مقترحات أخرى ، تفضل بذكرها :** - -					
الجوانب الإدارية	تركيز الدور على شخص واحد (صاحب المؤسسة يقوم بأداء كل الأعمال)					
	تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، وذلك بإستغلال أغراض المؤسسة لتنفيذ لمصالح الشخصية					
	إتخاذ المسير لبعض القرارات غير الرشيدة كتخفيض أسعار السلع و/أو الخدمات وغيرها من القرارات					
	تركيز تدفق المعلومات على الجانب المالي و إهمال الجوانب التكميلية الأخرى					
	عدم كفاءة السياسات التي تطبقها الإدارة					
	عدم مواكبة أحدث الأساليب و النظم الإدارية و التكنولوجية و تطبيقاتها في المؤسسة					
	حاجة المسيرين إلى مستوى مرتفع من الإدراك و الفهم للمعلومات المتاحة للتشخيص النظري لمواطن الإختلال الذي سيقود إلى الفشل					

	عدم توخي الدقة في إعداد قوائم الإحتياجات إلى جانب غياب نظام ترشيد التكاليف					
	عدم الإهتمام بعامل المخاطرة و النظر إلى الربح فقط					
	قلت إستعمال التقنيات الكمية للتسيير في معالجة المشاكل التي يمكن أن نعبر عنها بالأرقام إلى جانب غياب أرشيف بذلك					
	تداخل الصلاحيات في بعض الأحيان بين الأفراد لعدم وجود مدونة واضحة تبين مختلف الوظائف مع توصيف لمختلف المهام المنوطة بكل وظيفة بالمؤسسة					
	إقتصار مهمة المحاسب في تسجيل العمليات اليومية وعدم الإفصاح عن الإنحرافات التي حدثت و إقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلا .					
	الدخول في منازعات قضائية مع المتعاملين مع المؤسسة أو الغير					
	وجود صراعات بين رؤساء الوحدات الإدارية					
	☚ **هل لديكم مقترحات أخرى ، تفضل بذكرها :** - -					
الجوانب الفنية	عدم قيام نشاط المؤسسة على أساس إقتصادي سليم (غياب دراسة الجدوى الإقتصادية للنشاط)					
	انخفاض مهارة القوى العاملة لنقص الخبرة و عدم كفاية التدريب اللذين يؤديان لظهور الإسراف في استخدام المواد الخام و ارتفاع نسبة الإنتاج المعيب (الزيادة في تكاليف التشغيل)					
	إقرار توسعات في الأنشطة تفوق الإمكانيات المادية و المالية للمؤسسة					
	تركيز المؤسسة على نشاط واحد أو تغليب التعامل مع زبون محدد					
	التدهور السريع في الأصول الثابتة نتيجة إعتماد أسلوب الصيانة الفجائية					
	الإتجاه إلى تصفية الأصول الثابتة لعدم القدرة على صيانة ما يمكن منها					
	عدم استبدال الآلات و المعدات في الوقت اللازم و من تم الإستفادة من القيمة المتبقية منها					
	عدم توفر الخصائص المناسبة في المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية					
	الإعتماد على إستخدام تكنولوجيا إنتاجية تقليدية مقارنة مع المتاحة منها					
	أخطاء في اختيار الموقع المناسب لممارسة النشاط					
	ارتفاع ملحوظ في أسعار الطاقة والمواد والتجهيزات المشتراه					

	تدني الالتزام بالمواصفات الفنية لمستوى الجودة في المنتجات بسبب غياب التجديد في مناهج العمل					
	عدم توفر العناصر الفنية المؤهلة علميا و عمليا في المؤسسة بما يتناسب مع حجم العمل					
	انخفاض رأس المال المتاح لتمويل دورة الإنتاج بما يؤدي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية المستخدمة فعلا عن الطاقة الإنتاجية المتاحة					
	تغليب الإستثمار في الأصول الثابتة على حساب الأصول المتداولة الأمر الذي يعيق الحصول على النقد بالسهولة المطلوبة					
	إستثمار جانب كبير من الأموال في شكل مواد خام دون حاجة ملحة لذلك مما يمثل تكلفة و أعباء غير عادية خاصة إذا تم الإعتماد على مصادر تمويل خارجية					
	إنتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة					
	عدم توفر وسائل كافية و اللجوء إلى الإعتماد على الإستئجار					
	☚ **هل لديكم مقترحات أخرى ، تفضل بذكرها :** - -					
الموارد البشرية	إرتفاع معدل دوران العاملين (تسريح العمالة الفائضة عن حاجة في كل مرة)					
	الإفتقار إلى العاملة الماهرة سببها جدب المؤسسات الكبيرة لها					
	خلل في نظم الأجور أو المرتبات ، التعيين ، الترفيع ، التدريب					
	الإعتماد على التوظيف العائلي وليس على أساس الإحتياجات خاصة في المناسب الحساسة					
	تعتمد مؤسستكم بتطوير قدرات الموظفين و تحسين أدائهم بإستمرار في المنصب الموكلة بهم					
	عدم وجود مناخ عمل ملائم في المؤسسة مما يقلل من الرضا الوظيفي					
	عدم تحديد دقيق للواجبات و المسؤوليات لكل وظيفة					
	إنخفاض الروح المعنوية للعاملين و إتجاه العاملين إلى التفكير في ترك العمل بالمؤسسة (تدهور معنوية العاملين)					
	غياب البرامج التكوينية بما يتناسب مع إحتياجات طبيعة النشاط المؤسسة					
	سياسة الإعتماد على العامل الأجير بدل من العامل الموظف					
	التسرع و عدم التركيز أثناء إنجاز الأعمال					
	☚ **هل لديكم مقترحات أخرى ، تفضل بذكرها :** - -					
التسويق	التحول المفاجئ في أذواق المستهلكين إلى شراء سلع أو طلب خدمة بديلة					
	الدخول إلى أسواق جديدة دون توفر معلومات وافية عنها					

	عدم القدرة على تطوير منتجات جديدة بسبب عدم متابعة و دراسة متطلبات و إحتياجات السوق المتنامية					
	تدني جودة بعض المنتجات الرئيسية نتيجة غياب التحسين المستمر للأساليب الإنتاجية					
	الرغبة في الحصول على حصة أكبر بدافع المنافسة و الربح غير المبنية على قدرات المؤسسة					
	عدم إختيار أساليب التسويق المناسبة للمنتج وللسوق بما يكفل الحفاظ على حصة المؤسسة من السوق					
	إرتفاع أسعار منتجاتنا مقارنة بالمنتجات البديلة					
	اكتساب المؤسسة سمعة سيئة					
	عدم إنتظام مصادر التوريد للمواد الأولية وذلك لصعوبة الحصول عليها بالسعر و الجودة المناسبين و بالكمية و الوقت المطلوبين					
	القصور في تخطيط عمليات المتابعة الإنتاجية والتخزينية وحركة المواد					
	عدم القيام بدراسات السوق والمستهلك ومعرفة الإحتياجات و الرغبات الحقيقية ومن ثم اتخاذ قرار إنتاج بالشكل الذي لا يناسب البيئة المؤسساتية					
	سوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من حيث شكل الجودة و الوظائف التي يحققها المنتج للمستهلك الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تصريفها خاصة مع إنخفاض جودتها عن الحد المناسب					
	سوء القيام بعمليات التوزيع من حيث اختيار منافذ للتوزيع غير مناسبة للمستهلك أو مكلفة أو غير نشيطة					
	سوء القيام بعمليات الترويج من حيث عدم مناسبة وانخفاض كفاءة الحملات الإعلانية سواء في مضمونها، أو شكلها أوفي توقيتها أو في اختيار وسيلة الإعلان					
	عدم مناسبة سياسات التسعير و الإئتمان (البيع بالأجل) التي تستخدما المؤسسة في تسعير منتجاتها أو في بيعها					
	☚ **هل لديكم مقترحات أخرى ، تفضل بذكرها :** - -					
المؤثرات الخارجية	التغييرات المستمرة في القوانين و السياسات الحكومية					
	إنخفاض القدرة الشرائية لدى مستهلكين منتجات مؤسستنا					
	السياسات الضريبية التي تفرضها الدولة على نشاط المؤسسة (TAP)، وعلى وارداتها من السلع و الخدمات (IBS) ، و على الموظفين (IRG) ، بالإضافة إلى التي تفرضها على مستهلكيها (TVA)					
	التسهيلات الحكومية المتزايدة لاستقطاب الشركات الأجنبية المنافسة					
	دخول عدد من المنافسين أكثر قدرة على المنافسة من مؤسستنا					
	تأثيرات المنتجات التنافسية المستوردة (ضعف القدرة التنافسية العالمية)					
	كثرة القيود المفروضة على الاستيراد و التصدير					

	سياسات التسعير الجبرية التي تتبعها الدولة بالنسبة للمنتجات الأساسية					
	الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الإقتصاد الوطني					
	تظهور بعض القطاعات الإقتصادية ذات العلاقة بنشاط مؤسستنا					
	العدوى : إنتقال فشل مؤسسة بالتأثير على مؤسسة أو مؤسسات أخرى					
	☚ **هل لديكم مقترحات أخرى ، تفضل بذكرها :** - -					
المرافقة و الدعم	تركيز المرافقة و الدعم على الجوانب المالية على حساب الجوانب الفنية و التسييرية و المسائل القانونية					
	صعوبة الإنسجام مع أليات التعاون بين المؤسسات المالية و البنوك غير الخاضعة لهيئات الدعم					
	الحد من مستوى الإستقلالية الذي ترغبون في الإحتفاظ به					
	غياب الفحوصات الدورية من أجل كشف العقبات و الأخطاء الخفية التي يمكن تفاديها إذا ما تم إكتشافها في الوقت المناسب					
	عدم كفاية الإجراءات اللازمة للمساندة والدعم					
	اللجوء إلى إعادة توجيه حاملي المشاريع إلى مشاريع أخرى على أساس النشاطات المستهدفة من الهيئة المرافقة					
	تخبط المؤسسات في الفترة ما بعد الرعاية					
	قصر فترة السماح لبعض الهيئات					
	غياب متابعة النشاطات التي تم منحها تمويل					
	التركيز على إنشاء المؤسسة أكثر من تدعيم القائمة منها					
	الإكتفاء بالدراسات الإدارية لطلبات دعم المبادرات الشخصية					
	تفشي الخطر المعنوي الناجم عن الإفراط في تدخل الحكومة أو المؤسسات المالية بحجة المشاركة في تحمل جزء من أعباء الفشل					
	ضعف الإجراءات المساندة الحكومية في مجال القرارات الإئتمانية المصرفي					
	ضرورة إلتزام المؤسسات الخاضعة للدعم و المساندة الحكومية بنشر المعلومات المحاسبية مع مراعات خاصيتي الملائمة وإمكانية الإعتماد عليها					
	عدم استجابة الحكومة لمطالبنا بالدعم والمساندة في الوقت المناسب					
	☚ **هل لديكم مقترحات أخرى ، تفضل بذكرها :** -					

	-					

الجزء الثالث : المتغير التابع (يمثل المتغير الثنائي فشل أو عدم فشل المؤسسة)

يتم في هذا الجزء تقديم قائمة من الأسئلة (العبارات) و المتعلقة بمرور المؤسسة بأعراض الفشل أم لا خلال الفترة التي تسبق توزيع هذا الإستبانة ، حيث تم إتباع نفس الطريقة للحصول على المتغيرات المستقلة ، وذلك بالطلب من المجيبين وضع العلامة (X) بمحاذاة كل عبارة أدناه على أن يكون المقياس ذو خيار ثاني (نعم أو لا)، و بالتالي سيتم الحكم على أن المجيب صاحب مؤسسة فاشلة بمجرد الحصول على إجابة واحدة على الأقل **بنعم** من بين العبارات المدرجة في الجدول التالي :

المتغير	العبارات	وضوح العبارة		الإنتماء للمجال		الملاحظات
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
وضعية المؤسسة	ظهور خسائر متتالية لأكثر من سنتين عدا سنة التأسيس					
	التوقف عن ممارسة النشاط لمدة سنة على الأقل					
	تقديم طلب الشطب من السجيل التجاري					
	إنذارات متكررة من البنوك المقرض بتسديد الأقساط					
	إستلام إعذارات متكررة عن طريق محضر قضائي بتسديد أقساط التمويل المدعم من طرف هيئات الدعم الحكومية					
	رفع دعوة قضائية من أحد الدائنين على المؤسسة بسبب التأخر في تسديد المستحقات					
	تأخيرات متكررة في تسديد مرتبات العاملين بالمؤسسة					
	رفض تقديم قرض بنكي سببه ضعف الملاءة (عدم القدرة على إرجاع القرض)					
	تغييرات في مسار حياة المؤسسة (المقر الإجتماعي ، نوعية النشاط ، خلق مؤسسة جديدة)					
	☚ **هل لديكم مقترحات أخرى ، تفضل بذكرها :** - -					

تعليق عام حول الإستبانة : .....

.....

وأخيرا نشكركم مرة أخرى على حسن تعاونكم وجهدكم في تحكيم هذه الإستبانة حتى نتمكن من تحقيق الهدف الذي نصبوا إليه

و الله ولي التوفيق

الملحق رقم (04) : نموذج أداة الدراسة (الإستبانة)

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس -

كلية العلوم الإقتصاية ، التجارية و علوم التسيير

إستبيان حول :

دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية

- حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية -

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته .... ، و بعد :

يسعى الباحث في هذه الإستبانة إلى تحديد العوامل الكامنة وراء فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، حيث يسرنا أن نطلب من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التي نضعها بين أيديكم على إعتبار أن مؤسستكم تعتبر عينة من هذا القطاع ، كما نأمل أن تتميز إجابتكم بالدقة ومستمدة من الواقع الذي تعملون فيه ، هذا و نعدكم أن البيانات التي ستدلون بها في هذه الإستبانة ستستخدم فقط لأغراض البحث و ستعامل بمنتهى السرية .

وفي الأخير تقبلوا منا الشكر الجزيل على مجهوداتكم و حسن تعاونكم

الطالب : طويطي مصطفى ؛

kaizen1982@gmail.com

- يرجي وضع العلامة (✓) أمام الإجابة المناسبة من أجل تحديد البيانات الخاصة بالبحث :

1. **الجنس :** ذكر ( ) ؛ أنثى ( ) .
2. **السن :** من 19 إلى 30 سنة ( ) ؛ من 31 إلى 40 سنة ( ) ؛
   من 41 إلى 50 سنة ( ) ؛ أكثر من 50 سنة ( ) .
3. **المستوى التعليمي :** ثانوي فما أقل ( ) ؛ جامعي ( ) ؛ دراسات عليا ( ) .
4. **تاريخ بداية النشاط : .....**
5. **إطار إنشاء المؤسسة :** إطار خاص ( ) ؛ في إطار ANSEJ ( ) ؛ في إطار ANDI ( ) ؛ إطار أخر ( ).
6. **صنف المؤسسة :** أقل من 10 عمال( ) ؛ من 10 إلى 49 عامل( ) ؛ من 50 إلى 250 عامل( ) .

- في هذا الجزء الرجاء تحديد وجهة نظركم تجاه العبارات التي يتضمنها كل مجال من حيث درجة أهميتها لحدوث الفشل، وذلك بوضع العلامة (✓) أمـــام الخيار الذي ترونه مناسبا بحيث يعكس الوضع الحقيقي في مؤسستكم :

المجال الأول : الهيكلة المالية

الرقم	العبارة	عديمة الأهمية	غير هامة	لا أعرف	ذات أهمية	هامة جدًا
1	ضعف مقدرات المؤسسة بما يمكنها من الحصول على التمويل اللازم من مختلف المصادر المتاحة					
2	عجز المؤسسة على تحصيل ديونها في تواريخ استحقاقها					
3	التوسع في استخدام الائتمان التجاري (الشراء بالأجل) لتمويل المشتريات					
4	المبالغة في المصروفات بما لا يتناسب مع الإيرادات المحققة					
5	مواعيد إستحقاق الإلتزامات أسرع من مواعيد تحصيل الإيرادات المؤسسة					
6	تزايد مضطرد في حجم الديون من خلال طلب تسهيلات جديدة غير مبررة					
7	المستوى المرتفع للسيولة يقود إلى حدوث إنخفاض في تحقيق المؤسسة لأرباح					
8	مدى الملائمة بين مصادر التمويل من حيث الفترة و التوظيفات (متداولة ، ثابت)					
9	اللجوء إلى إجراءات المحاسبة الإبداعية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة كتضخيم القيمة الرأسمالية خاصة العقارية بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية					
10	إرتفاع تكلفة القروض مقارنة بالعائد المنتظرة منها					
11	عدم التوازن بين نمو إلتزامات المؤسسة و قدرتها على تحقيق التدفقات نقد من عمليتها					
12	اللجوء إلى الإقتراض من أجل تسديد الديون المستحقة أو المطالبة بتأجيل سدادها في تواريخ لاحقة					

المجال الثاني : الجوانب الإدارية

الرقم	العبارة	عديمة الأهمية	غير هامة	لا أعرف	ذات أهمية	هامة جدًا
13	تركيز الدور على شخص واحد (صاحب المؤسسة يقوم بأداء كل الأعمال)					
14	تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، كإستغلال أغراض المؤسسة لتحقيق المصالح الشخصية					
15	إتخاذ المسير لبعض القرارات غير الرشيدة كتخفيض أسعار السلع و/أو الخدمات وغيرها من القرارات على حساب الوضعية المالية للمؤسسة					

16	تركيز تدفق المعلومات على الجانب المالي و إهمال الجوانب التكميلية الأخرى					
17	حاجة المسيرين إلى مستوى مرتفع من الإدراك و الفهم للمعلومات المتاحة للتشخيص الواقعي لمواطن الإختلال التي ستقود إلى الفشل					
18	عدم توخي الدقة في إعداد قوائم الإحتياجات إلى جانب غياب نظام ترشيد التكاليف					
19	التركيز على النتائج التي يجب أن نتوصل إليها بدلا من التركيز على الإجراءات المتبعة					
20	قلت مواكبة و إستعمال التقنيات الكمية للتسيير في معالجة المشاكل التي يمكن أن نعبر عنها بالأرقام مع غياب أرشيف بالحالة السابقة					
21	تداخل الصلاحيات في بعض الأحيان بين الأفراد لعدم وجود مدونة واضحة تبين مختلف الوظائف مع توصيف لمختلف المهام المنوطة بكل وظيفة بالمؤسسة					
22	إقتصار مهمة المحاسب في تسجيل العمليات اليومية وعدم الإفصاح عن الإنحرافات التي حدثت و إقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلا					
23	الدخول في منازعات قضائية مع المتعاملين مع المؤسسة أو الغير					
24	وجود صراعات بين رؤساء الوحدات الإدارية					

المجال الثالث : الجوانب الفنية

الرقم	العبارة	عديمة الأهمية	غير هامة	لا أعرف	ذات أهمية	هامة جدًا
25	عدم قيام نشاط المؤسسة على أساس إقتصادي سليم (غياب دراسة الجدوى الإقتصادية للنشاط)					
26	انخفاض مهارة القوى العاملة لنقص الخبرة و عدم كفاية التدريب					
27	إقرار توسعات في الأنشطة تفوق الإمكانيات المادية و المالية للمؤسسة					
28	تركيز المؤسسة على نشاط معين أو تغليب التعامل مع زبون محدد					
29	التدهور السريع في الأصول الثابتة نتيجة إعتماد أسلوب الصيانة الفجائية					
30	الإعتماد على إستخدام تكنولوجيا إنتاجية تقليدية مقارنة مع المتاحة منها					
31	أخطاء في اختيار الموقع المناسب لممارسة النشاط					
32	ارتفاع ملحوظ في أسعار الطاقة والمواد والتجهيزات الداخلة في النشاط الأساسي للمؤسسة					
33	تدني الالتزام بالمواصفات الفنية لمستوى الجودة في المنتجات لغياب التجديد في مناهج العمل					
34	تغليب الإستثمار في الأصول الثابتة على حساب الأصول المتداولة مما يؤزم من مهمة الحصول على النقد بالسهولة و السرعة المطلوبة					
35	تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة					
36	اللجوء إلى سياسة الإستئجار لتعويض العجز الحاصل في وسائل الإنتاج المتاحة					

المجال الرابع : الموارد البشرية

الرقم	العبارة	عديمة الأهمية	غير هامة	لا أعرف	ذات أهمية	هامة جدًا
37	إرتفاع معدل دوران العاملين (تسريح العمالة الفائضة عن حاجة في كل مرة)					
38	الإفتقار إلى العمالة الماهرة (جذب المؤسسات الكبيرة لها)					
39	خلل في نظم الأجور و المرتبات و تقدير المكفاءات لمستحقيها					
40	الإعتماد على التوظيف العائلي وليس على أساس الإنتقاء خاصة في المناصب الحساسة					
41	التمييز بين العمال عند فرض عقوبات على أصحاب السلوكات التي لا تتناسب مع القيم الأساسية للعمل					
42	إستياء الموظفين من الظروف المحيطة بالعمل غير التشجيعية على التصريح بآرائهم لتصحيح الأداء السيئ					
43	عدم وضوح أدوار و مسؤوليات الموظفين داخل المؤسسة					

44	إنخفاض الروح المعنوية للعاملين و تولد فكرة ترك العمل بالمؤسسة (تدهور معنوية العاملين)					
45	غياب البرامج التكوينية بما يتناسب مع إحتياجات طبيعة نشاط المؤسسة					
46	سياسة الإعتماد على العامل الأجير بدل من الموظف					
47	التسرع و عدم التركيز أثناء تنفيذ وتقديم الأعمال للعملاء					

المجال الخامس : السياسات التسويقية

الرقم	العبارة	عديمة الأهمية	غير هامة	لا أعرف	ذات أهمية	هامة جدًا
48	التحول المفاجئ في أذواق المستهلكين إلى شراء سلع أو طلب خدمة بديلة					
49	الدخول إلى أسواق جديدة دون توفر معلومات وافية عنها					
50	عدم القدرة على تطوير منتجات جديدة بسبب عدم متابعة و دراسة متطلبات و إحتياجات السوق المتنامية					
51	تدني جودة بعض المنتجات الرئيسية نتيجة غياب التحسين المستمر للأساليب الإنتاجية					
52	الرغبة في الحصول على حصة أكبر بدافع المنافسة و الربح غير المبنية على قدرات المؤسسة					
53	إرتفاع أسعار منتجاتنا مقارنة بالمنتجات البديلة					
54	اكتساب المؤسسة سمعة سيئة					
55	عدم إنتظام مصادر التوريد للمواد الأولية وذلك لصعوبة الحصول عليها بالسعر و الجودة المناسبين و بالكمية و الوقت المطلوبين					
56	سوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من حيث شكل الجودة و الوظائف التي يحققها المنتج للمستهلك الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تصريفها خاصة مع إنخفاض جودتها عن الحد المناسب					
57	سوء القيام بعمليات التوزيع من حيث اختيار منافذ للتوزيع غير مناسبة للمستهلك أو مكلفة أو غير نشيطة					
58	سوء القيام بعمليات الترويج من حيث عدم مناسبيتها و إنخفاض كفاءة الحملات الإعلانية سواء في مضمونها، أو شكلها أوفي توقيتها أو في اختيار وسيلة الإعلان					
59	عدم مناسبة سياسات التسعير و الإئتمان (البيع بالأجل) التي تستخدمها المؤسسة في تسعير منتجاتها أو في بيعها وتقديمها					

المجال السادس : المرافقة و الدعم

الرقم	العبارة	عديمة الأهمية	غير هامة	لا أعرف	ذات أهمية	هامة جدًا
60	تركيز المرافقة و الدعم على الجوانب المالية على حساب الجوانب الفنية و التسييرية و المسائل القانونية					
61	صعوبة الإنسجام مع أليات التعاون بين المؤسسات المالية و البنوك غير الخاضعة لهيئات الدعم					
62	الحد من مستوى الإستقلالية الذي ترغبون في الإحتفاظ به					
63	غياب الفحوصات الدورية من أجل كشف العقبات و الأخطاء الخفية التي يمكن تفاديها إذا ما تم إكتشافها في الوقت المناسب					
64	اللجوء إلى إعادة توجيه حاملي المشاريع إلى مشاريع أخرى على أساس النشاطات المستهدفة من الهيئة المرافقة					
65	قصر فترة السماح (فترة الإعفاء من المطالبة بالأقساط 12 شهر فقط)					
66	التركيز على إنشاء المؤسسة أكثر من تدعيم القائمة منها					
67	الإكتفاء بالدراسات الإدارية لطلبات دعم المبادرات الشخصية					
68	تفشي الخطر المعنوي الناجم عن الإفراط في تدخل الحكومة أو المؤسسات المالية بحجة المشاركة في تحمل جزء من أعباء الفشل					
69	ضعف إجراءات المساندة الحكومية في مجال قرارات الإئتمان المصرفي					
70	عدم استجابة الهيئات و البرامج الداعمة لمطالبنا بالدعم والمساندة في الوقت المناسب					

المجال السابعة : المؤثرات الخارجية

الرقم	العبارة	عديمة الأهمية	غير هامة	لا أعرف	ذات أهمية	هامة جدًا
71	التغييرات المستمرة في القوانين و اللوائح و السياسات الحكومية					
72	إنخفاض القدرة الشرائية لدى مستهلكين منتجات مؤسستنا					
73	السياسات الضريبية التي تفرضها الدولة على نشاط المؤسسة (TAP)، وعلى وارداتها من السلع و الخدمات (IBS) ، و على موظفيها (IRG) ، بالإضافة إلى التي تفرضها على مستهلكيها (TVA)					
74	التسهيلات الحكومية المتزايدة لاستقطاب الشركات الأجنبية المنافسة					
75	دخول عدد من المنافسين أكثر قدرة على المنافسة من مؤسستنا					
76	تأثيرات المنتجات التنافسية المستوردة (ضعف القدرة التنافسية العالمية)					
77	سياسات التسعير الجبرية التي تتبعها الدولة بالنسبة للمنتجات الأساسية					
78	الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الإقتصاد الوطني					
79	تظهور بعض القطاعات الإقتصادية ذات العلاقة بنشاط مؤسستنا					
80	العدوى : إنتقال فشل مؤسسة ما وتأثيرها على مؤسسة أو مؤسسات أخرى					

المجال الأخير: وضعية المؤسسة

الرقم	العبارة	نعم	لا
81	ظهور خسائر متتالية لأكثر من سنتين عدا سنة التأسيس		
82	التوقف عن ممارسة النشاط لمدة سنة على الأقل		
83	تقديم طلب الشطب من السجل التجاري		
84	إستلام إنذارات متكررة عن طريق محضر قضائي بتسديد أقساط التمويل المدعم من طرف هيئات الدعم الحكومية		
85	رفع دعوة قضائية من أحد الدائنين على المؤسسة بسبب التأخر في تسديد المستحقات		
86	رفض تقديم قرض بنكي سببه ضعف الملاءة (عدم القدرة على إرجاع القرض)		
87	تغييرات في مسار حياة المؤسسة (المقر الإجتماعي ، نوعية النشاط ، خلق مؤسسة جديدة)		

وأخيرا نشكركم مرة أخرى على حسن تعاونكم وجهدكم المبذول في تعبئة هذه الإستبانة

و الله ولي التوفيق

الملحق رقم (05) : مخرجات برنامج SPSS المتعلقة بإعتدالية البيانات و تجانس فئاتها

الجدول رقم (01) : التمثيل البياني لإختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي لمحددات الفشل

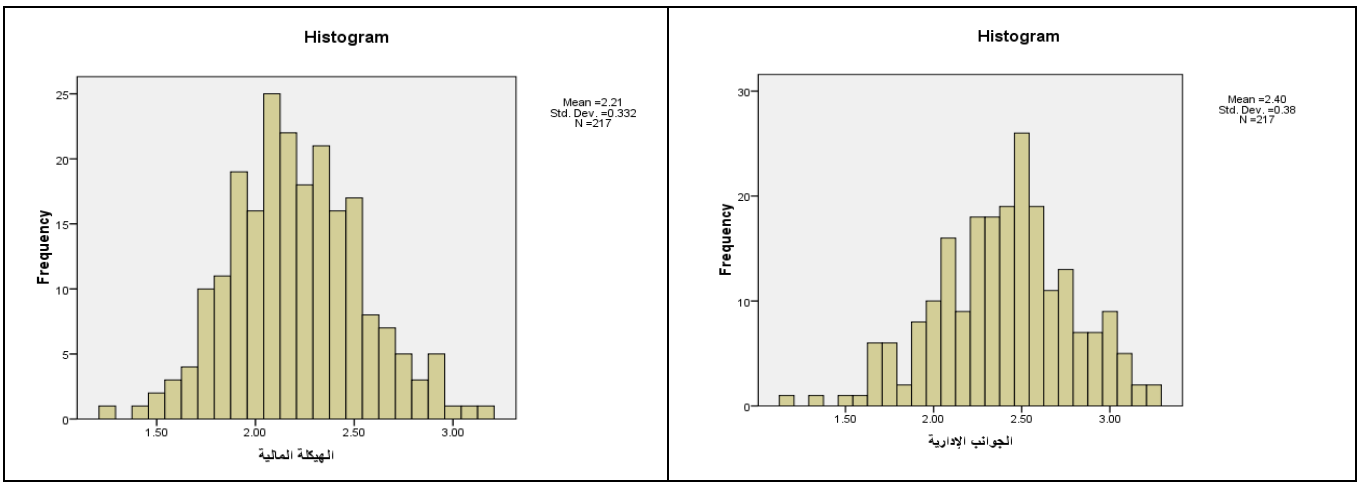

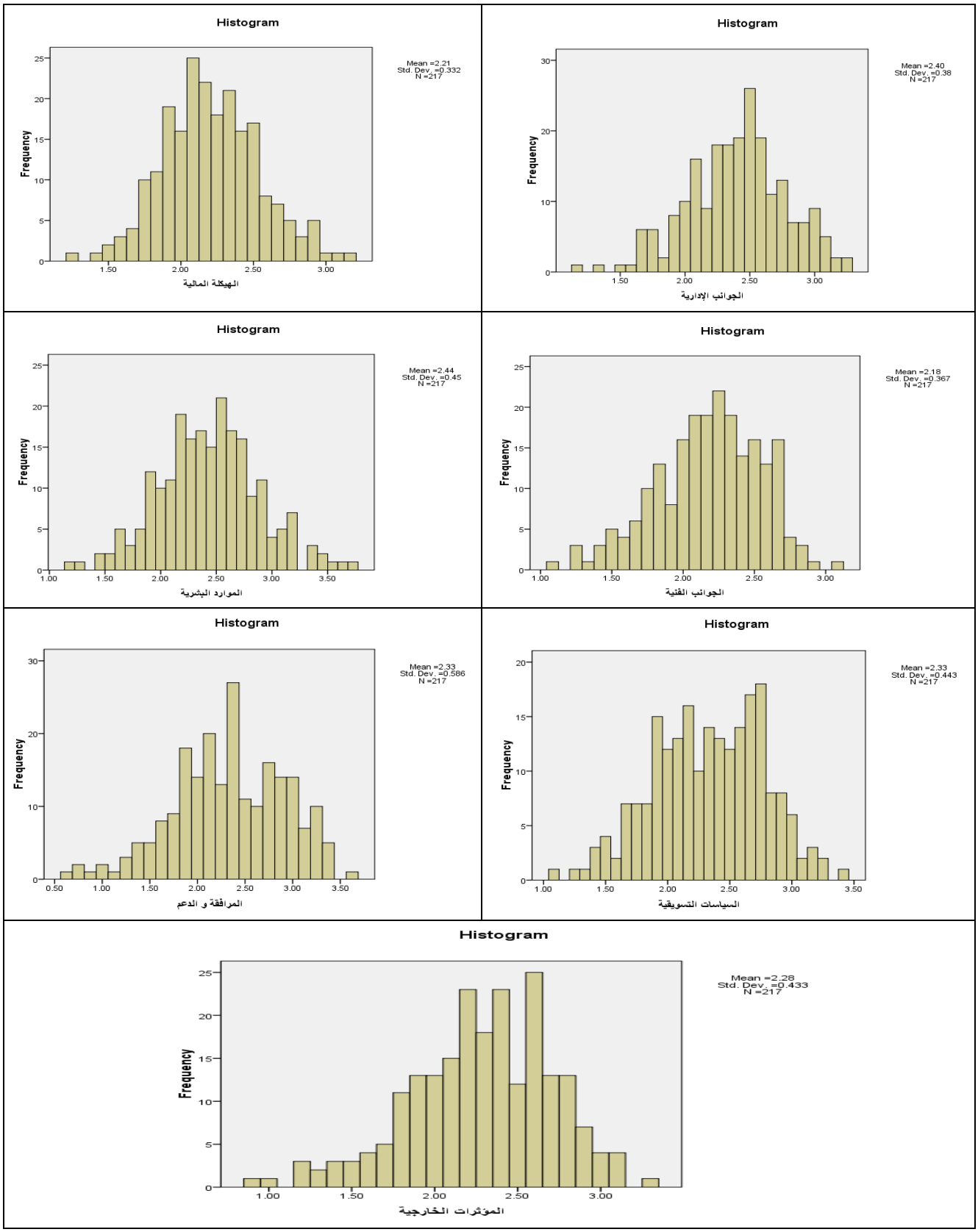

الجدول رقم (02) : تجانس الفئات المحددات متجانسة

Test of Homogeneity of Variances

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
.461	2	214	.631

الملحق رقم (06) : مخرجات برنامج SPSS المتعلقة بتقدير النموذج الأول

الجدول رقم (03) : مصفوفة معاملات الإرتباط

Correlation Matrix

		Constant	X6	X4	X3	X7	X5	X2	X1
Step 1	Constant	1.000	-.976-						
	X6	-.976-	1.000						
Step 2	Constant	1.000	-.783-	-.874-					
	X4	-.874-	.398	1.000					
	X6	-.783-	1.000	.398					
Step 3	Constant	1.000	-.764-	-.685-	-.702-				
	X3	-.702-	.345	.093	1.000				
	X4	-.685-	.402	1.000	.093				
	X6	-.764-	1.000	.402	.345				
Step 4	Constant	1.000	-.763-	-.701-	-.733-	-.715-			
	X3	-.733-	.442	.235	1.000	.394			
	X4	-.701-	.475	1.000	.235	.345			
	X6	-.763-	1.000	.475	.442	.369			
	X7	-.715-	.369	.345	.394	1.000			
Step 5	Constant	1.000	-.767-	-.759-	-.750-	-.749-	-.689-		
	X3	-.750-	.504	.366	1.000	.490	.393		
	X4	-.759-	.547	1.000	.366	.477	.408		
	X5	-.689-	.368	.408	.393	.395	1.000		
	X6	-.767-	1.000	.547	.504	.464	.368		
	X7	-.749-	.464	.477	.490	1.000	.395		
Step 6	Constant	1.000	-.791-	-.755-	-.763-	-.811-	-.675-	-.604-	
	X2	-.604-	.374	.269	.335	.477	.242	1.000	
	X3	-.763-	.555	.455	1.000	.551	.435	.335	
	X4	-.755-	.598	1.000	.455	.526	.447	.269	
	X5	-.675-	.404	.447	.435	.461	1.000	.242	
	X6	-.791-	1.000	.598	.555	.557	.404	.374	
	X7	-.811-	.557	.526	.551	1.000	.461	.477	
Step 7	Constant	1.000	-.839-	-.800-	-.830-	-.833-	-.782-	-.758-	-.729-
	X1	-.729-	.511	.474	.555	.502	.504	.561	1.000
	X2	-.758-	.551	.478	.502	.644	.506	1.000	.561
	X3	-.830-	.671	.613	1.000	.638	.599	.502	.555
	X4	-.800-	.711	1.000	.613	.590	.585	.478	.474
	X5	-.782-	.583	.585	.599	.598	1.000	.506	.504
	X6	-.839-	1.000	.711	.671	.648	.583	.551	.511
	X7	-.833-	.648	.590	.638	1.000	.598	.644	.502

الجدول رقم (04): إختبارات تعدد العلاقات بين المتغيرات التوضيحية للنموذج

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	المرافقة و الدعم	1.000	1.000
2	المرافقة و الدعم	.998	1.002
	الجوانب الفنية	.998	1.002
3	المرافقة و الدعم	.976	1.024
	الجوانب الفنية	.997	1.003
	المؤثرات الخارجية	.977	1.024
4	المرافقة و الدعم	.962	1.039
	الجوانب الفنية	.948	1.055
	المؤثرات الخارجية	.977	1.024
	الموارد البشرية	.934	1.070
5	المرافقة و الدعم	.915	1.093
	الجوانب الفنية	.948	1.055
	المؤثرات الخارجية	.975	1.026
	الموارد البشرية	.930	1.075
	السياسات التسويقية	.943	1.060
6	المرافقة و الدعم	.902	1.108
	الجوانب الفنية	.948	1.055
	المؤثرات الخارجية	.958	1.044
	الموارد البشرية	.926	1.079
	السياسات التسويقية	.943	1.061
	الجوانب الإدارية	.969	1.032
7	المرافقة و الدعم	.898	1.114
	الجوانب الفنية	.947	1.056
	المؤثرات الخارجية	.958	1.044
	الموارد البشرية	.913	1.095
	السياسات التسويقية	.941	1.063
	الجوانب الإدارية	.966	1.035
	X1	.978	1.023

a. Dependent Variable: المؤسسة وضعية

الجدول رقم (05) : تقدير معاملات النموذج المبدئي الذي يحتوي الثابت فقط

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 0 Constant	-.363-	.138	6.933	1	.008	.695

الجدول رقم (06) : تقدير معاملات نماذج الإنحدار اللوجستي وفق طريقة Forward Stepwise (Wald)

Iteration History[a,b,c,d,e,f,g,h]

Iteration		-2 Log likelihood	Coefficients							
			Constant	X6	X4	X3	X7	X5	X2	X1
Step 1	1	257.214	2.788	-1.351-						
	2	256.230	3.328	-1.608-						
	3	256.226	3.367	-1.626-						
	4	256.226	3.367	-1.627-						
Step 2	1	227.484	6.975	-1.503-	-1.545-					
	2	222.608	9.407	-2.019-	-2.095-					
	3	222.464	9.915	-2.128-	-2.210-					
	4	222.464	9.934	-2.132-	-2.215-					
	5	222.464	9.934	-2.132-	-2.215-					
Step 3	1	207.424	9.677	-1.517-	-1.259-	-1.549-				
	2	197.460	14.214	-2.209-	-1.873-	-2.272-				
	3	196.734	15.866	-2.462-	-2.092-	-2.539-				
	4	196.727	16.036	-2.488-	-2.113-	-2.567-				
	5	196.727	16.037	-2.489-	-2.114-	-2.567-				
	6	196.727	16.037	-2.489-	-2.114-	-2.567-				
Step 4	1	186.159	12.302	-1.376-	-1.272-	-1.587-	-1.203-			
	2	166.321	20.005	-2.230-	-2.034-	-2.629-	-1.961-			
	3	162.855	24.844	-2.773-	-2.521-	-3.262-	-2.440-			
	4	162.691	26.199	-2.928-	-2.657-	-3.436-	-2.575-			
	5	162.690	26.279	-2.937-	-2.665-	-3.446-	-2.583-			
	6	162.690	26.280	-2.937-	-2.665-	-3.446-	-2.583-			
Step 5	1	170.471	14.189	-1.186-	-1.199-	-1.565-	-1.153-	-1.141-		
	2	141.822	24.598	-2.093-	-2.096-	-2.710-	-1.971-	-1.940-		
	3	133.437	33.686	-2.900-	-2.895-	-3.666-	-2.684-	-2.643-		
	4	132.327	38.468	-3.332-	-3.322-	-4.153-	-3.060-	-3.013-		
	5	132.301	39.349	-3.413-	-3.401-	-4.241-	-3.129-	-3.081-		
	6	132.301	39.372	-3.415-	-3.403-	-4.244-	-3.131-	-3.083-		
	7	132.301	39.372	-3.415-	-3.403-	-4.244-	-3.131-	-3.083-		
Step 6	1	160.519	16.488	-1.104-	-1.140-	-1.572-	-1.264-	-1.120-	-.956-	
	2	128.027	28.690	-2.036-	-2.051-	-2.755-	-2.203-	-1.905-	-1.500-	
	3	116.731	40.537	-2.996-	-2.953-	-3.843-	-3.141-	-2.654-	-1.991-	
	4	114.489	48.631	-3.664-	-3.571-	-4.544-	-3.787-	-3.163-	-2.340-	
	5	114.369	51.080	-3.867-	-3.756-	-4.749-	-3.981-	-3.316-	-2.455-	
	6	114.368	51.242	-3.880-	-3.768-	-4.762-	-3.993-	-3.326-	-2.464-	
	7	114.368	51.242	-3.880-	-3.768-	-4.762-	-3.993-	-3.326-	-2.464-	
Step 7	1	151.298	18.603	-1.056-	-1.036-	-1.541-	-1.275-	-1.161-	-1.002-	-1.032-
	2	113.144	33.213	-1.992-	-1.986-	-2.807-	-2.187-	-2.007-	-1.654-	-1.844-
	3	96.792	49.522	-3.080-	-3.049-	-4.172-	-3.244-	-2.935-	-2.405-	-2.689-
	4	91.462	64.870	-4.114-	-4.015-	-5.413-	-4.268-	-3.796-	-3.164-	-3.464-
	5	90.632	73.854	-4.722-	-4.557-	-6.122-	-4.869-	-4.300-	-3.629-	-3.931-
	6	90.605	75.858	-4.858-	-4.674-	-6.278-	-5.002-	-4.413-	-3.735-	-4.039-
	7	90.605	75.934	-4.863-	-4.679-	-6.284-	-5.008-	-4.417-	-3.739-	-4.043-
	8	90.605	75.934	-4.863-	-4.679-	-6.284-	-5.008-	-4.417-	-3.739-	-4.043-

a. Method: Forward Stepwise (Wald)
b. Constant is included in the model.
c. Initial -2 Log Likelihood: 293.778
d. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.
e. Estimation terminated at iteration number 5 because parameter estimates changed by less than .001.
f. Estimation terminated at iteration number 6 because parameter estimates changed by less than .001.
g. Estimation terminated at iteration number 7 because parameter estimates changed by less than .001.
h. Estimation terminated at iteration number 8 because parameter estimates changed by less than .001.

الجدول رقم (07) : إختبارات التأكيد على ملائمة النموذج اللوجستي الأول

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	37.553	1	.000
	Block	37.553	1	.000
	Model	37.553	1	.000
Step 2	Step	33.762	1	.000
	Block	71.315	2	.000
	Model	71.315	2	.000
Step 3	Step	25.736	1	.000
	Block	97.051	3	.000
	Model	97.051	3	.000
Step 4	Step	34.037	1	.000
	Block	131.088	4	.000
	Model	131.088	4	.000
Step 5	Step	30.389	1	.000
	Block	161.478	5	.000
	Model	161.478	5	.000
Step 6	Step	17.933	1	.000
	Block	179.410	6	.000
	Model	179.410	6	.000
Step 7	Step	23.763	1	.000
	Block	203.174	7	.000
	Model	203.174	7	.000

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	256.226[a]	.159	.214
2	222.464[b]	.280	.378
3	196.727[c]	.361	.486
4	162.690[c]	.453	.611
5	132.301[d]	.525	.708
6	114.368[d]	.563	.758
7	90.605[e]	.608	.820

a. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.

b. Estimation terminated at iteration number 5 because parameter estimates changed by less than .001.

c. Estimation terminated at iteration number 6 because parameter estimates changed by less than .001.

d. Estimation terminated at iteration number 7 because parameter estimates changed by less than .001.

e. Estimation terminated at iteration number 8 because parameter estimates changed by less than .001.

Hosmer and Lemeshow Test

Step	Chi-square	df	Sig.
1	9.391	8	.310
2	7.985	8	.435
3	8.256	8	.409
4	3.564	8	.894
5	4.375	8	.822
6	8.253	8	.409
7	3.061	8	.930

الجدول رقم (08) : جدول المؤشرات الإحصائية لمعالم النموذج الأمثل وفق طريقة Forward Stepwise (Wald)

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)	95.0% C.I.for EXP(B)	
								Lower	Upper
Step 1[a]	X6	-1.627-	.299	29.666	1	.000	.197	.110	.353
	Constant	3.367	.694	23.532	1	.000	28.998		
Step 2[b]	X4	-2.215-	.425	27.133	1	.000	.109	.047	.251
	X6	-2.132-	.350	37.021	1	.000	.119	.060	.236
	Constant	9.934	1.537	41.785	1	.000	20612.439		
Step 3[c]	X3	-2.567-	.561	20.971	1	.000	.077	.026	.230
	X4	-2.114-	.457	21.393	1	.000	.121	.049	.296
	X6	-2.489-	.400	38.647	1	.000	.083	.038	.182
	Constant	16.037	2.311	48.155	1	.000	9224937.617		
Step 4[d]	X3	-3.446-	.669	26.532	1	.000	.032	.009	.118
	X4	-2.665-	.542	24.224	1	.000	.070	.024	.201
	X6	-2.937-	.492	35.633	1	.000	.053	.020	.139
	X7	-2.583-	.521	24.622	1	.000	.076	.027	.210
	Constant	26.280	3.693	50.637	1	.000	2.589E11		
Step 5[e]	X3	-4.244-	.798	28.309	1	.000	.014	.003	.069
	X4	-3.403-	.681	24.970	1	.000	.033	.009	.126
	X5	-3.083-	.654	22.203	1	.000	.046	.013	.165
	X6	-3.415-	.618	30.488	1	.000	.033	.010	.111
	X7	-3.131-	.608	26.533	1	.000	.044	.013	.144
	Constant	39.372	5.729	47.224	1	.000	1.256E17		
Step 6[f]	X2	-2.464-	.667	13.645	1	.000	.085	.023	.315
	X3	-4.762-	.884	29.042	1	.000	.009	.002	.048
	X4	-3.768-	.766	24.215	1	.000	.023	.005	.104
	X5	-3.326-	.720	21.314	1	.000	.036	.009	.148
	X6	-3.880-	.737	27.707	1	.000	.021	.005	.088
	X7	-3.993-	.758	27.758	1	.000	.018	.004	.081
	Constant	51.242	7.771	43.483	1	.000	1.796E22		
Step 7[g]	X1	-4.043-	.981	16.998	1	.000	.018	.003	.120
	X2	-3.739-	.910	16.882	1	.000	.024	.004	.142

	X3	-6.284-	1.230	26.103	1	.000	.002	.000	.021
	X4	-4.679-	.962	23.648	1	.000	.009	.001	.061
	X5	-4.417-	.928	22.654	1	.000	.012	.002	.074
	X6	-4.863-	.976	24.825	1	.000	.008	.001	.052
	X7	-5.008-	1.028	23.746	1	.000	.007	.001	.050
	Constant	75.934	12.911	34.592	1	.000	9.501E32		

a. Variable(s) entered on step 1: X6.
b. Variable(s) entered on step 2: X4.
c. Variable(s) entered on step 3: X3.
d. Variable(s) entered on step 4: X7.
e. Variable(s) entered on step 5: X5.
f. Variable(s) entered on step 6: X2.
g. Variable(s) entered on step 7: X1.

Variables not in the Equation

			Score	df	Sig.
Step 1	Variables	X1	11.458	1	.001
		X2	9.184	1	.002
		X3	31.128	1	.000
		X4	31.836	1	.000
		X5	21.949	1	.000
		X7	18.480	1	.000
	Overall Statistics		108.909	6	.000
Step 2	Variables	X1	10.731	1	.001
		X2	7.978	1	.005
		X3	23.600	1	.000
		X5	22.289	1	.000
		X7	22.515	1	.000
	Overall Statistics		89.939	5	.000
Step 3	Variables	X1	11.754	1	.001
		X2	8.407	1	.004
		X5	23.703	1	.000
		X7	30.667	1	.000
	Overall Statistics		81.387	4	.000
Step 4	Variables	X1	11.486	1	.001
		X2	16.668	1	.000
		X5	27.853	1	.000
	Overall Statistics		55.777	3	.000
Step 5	Variables	X1	14.219	1	.000
		X2	16.251	1	.000
	Overall Statistics		33.439	2	.000
Step 6	Variables	X1	22.120	1	.000
	Overall Statistics		22.120	1	.000

الجدول رقم (09) : المؤشرات الإحصائية لمنحنى ROC للنموذج الأول

Area Under the Curve

Test Result Variable(s):Predicted probability

Area	Std. Error[a]	Asymptotic Sig.[b]	Asymptotic 95% Confidence Interval	
			Lower Bound	Upper Bound
.972	.009	.000	.954	.990

a. Under the nonparametric assumption
b. Null hypothesis: true area = 0.5

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية فشل المؤسسة كتعبير عن بداية مرحلة وصولها إلى إشهار إفلاسها ، بمعنى عدم قـــدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عند مواعيد إستحقاقها ، فهذه الوضعية ليس نتاج اللحظة ولكن تنجم عن تفاعل العديد من العوامل عبر فترات زمنية والتي يمكن حصرها في سبعة محددات أساسية تتمثل في الجوانب الإدارية ، المالية ، الفنية ، البشرية ، التسويقية ، الـــدعم و المرافقـــة ، وكـــذا المؤثرات الخارجية .

وبغرض تدعيم هذا البحث فقد تم إجراء دراسة ميدانية إستهدفت عينة من المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة للحصول على بيانـــات فيما يتعلق بالعوامل المؤدية إلى فشلها ، فبعد معالجة البيانات وتهيئتها تم صياغة نماذج تمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة بالإعتمـــاد علـــى نمـــوذج الإنحدار اللوجستي ، وعليه فقد تم تقدير نموذجين الأول يضم المتغيرات التوضيحية ، بينما النموذج الثاني يأخذ بعين الإعتبار تأثير معيار الحجـــم وذلك بإضافة متغيرات وهمية تعبر عن تصنيف المؤسسة (مصغرة ،صغيرة و متوسطة) .

الكلمات المفتاحية : التحليل النوعي ، الفشل ، التنبؤ بالفشل ، المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة ، الإنحدار اللوجستي .

Résume :

Cette étude intéresse par le problème de l'entreprise en défaillance comme une expression du début de la scène et l'accès à la défaillance, au sens de l' incapacité de l'entreprise à s'acquitter de ses obligations lorsque les dates d'échéance, cette situation n'est pas le conséquence du moment, mais le résultat de l'interaction de nombreux facteurs sur des périodes de temps, qui peuvent être identifiés dans le sept principaux déterminants représentés dans les aspects administratifs, financiers, ressources humaines, techniques, marketing, support et accompagnement, ainsi que les influences externes.

Afin de renforcer cette recherche a été menée une étude de terrain ciblé échantillon d'établissements de mini petites et moyennes entreprises d'obtenir des données concernant les facteurs qui conduisent à défaillance, après le traitement de données et configurés, ils ont été formulée des modèles qui prédisent la défaillance de l'entreprise selon le modèle de régression logistique, et il a été estimé deux modèles la première comprend les variables explicatives, tandis que le second modèle prend en compte l'effet de taille standard en ajoutant des variables nominales reflètent l'agence de notation (mini, petites et moyennes entreprises).

Les mots clés : analyse qualitative, défaillance, la prédiction de défaillance, les mini-entreprises, les petites et moyennes, régression logistique.

Abstract :

This study is interested by the problem of company failure as an expression of the start of the stage and access to bankruptcy, the sense of the company's ability to pay its obligations in dates, this situation is not the consequence of the moment, but a result of the interaction of many factors over periods of time, which can be identified in the seven key determinants represented in the administrative aspects, financial, technical, human resources, marketing, support and accompaniment, as well as external influences.

In order to strengthen this research a field study has been conducted to target a sample of minimized company small and medium companys to obtain data regarding the factors wich leads it's failure, after data processing and configuring models have been formulated which predict the failure of the company depending on the logistic regression modelaccording to that two models have been estimated, The first includes the explanatory variables, while the second model includes the effect of standard size by adding dummy variables reflect of the rating organization (minimized, small and medium).

Keys words: qualitative analysis, failure, failure prediction, minimized-company, small and medium, logistic regression.